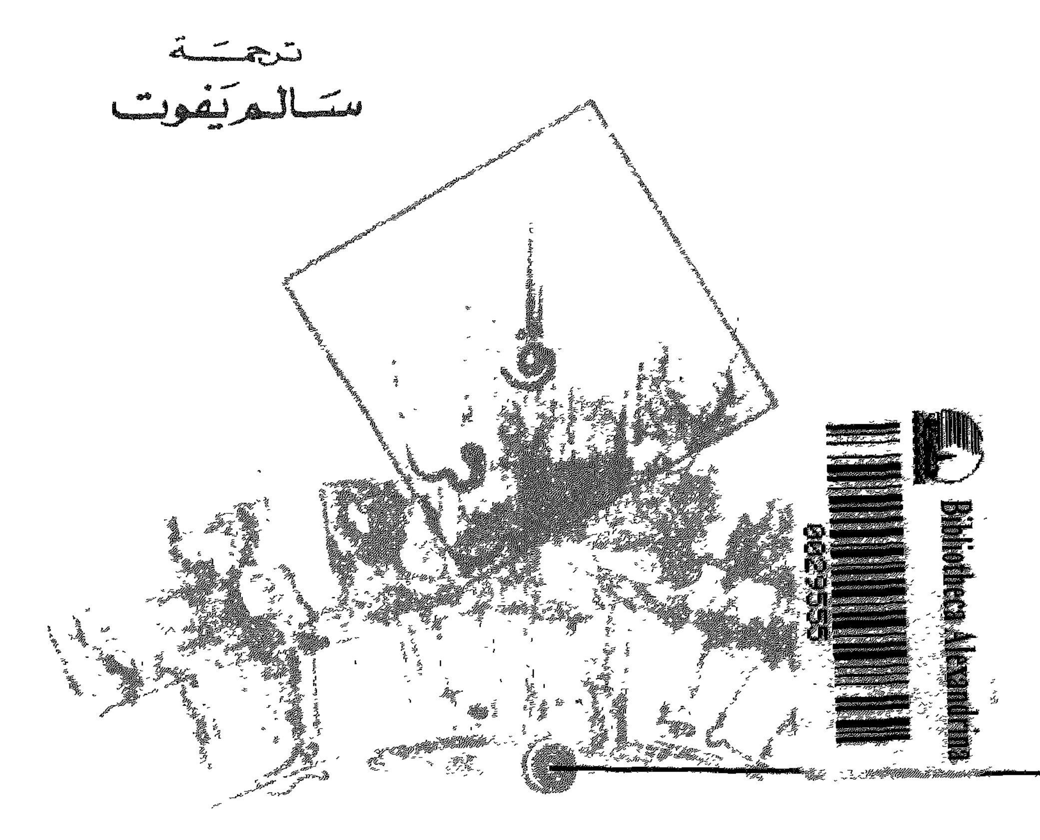
ميشال فوكو

حفريات المعرفة

ترجمة

سالم يفوت





حفريات المعرفة

* المؤلف: ميشال فوكو
* ترجمة: سالم يفوت
* الطبعة الثانية ـ **منقّحة**. 1987 .

* الناشر: **المركز الثقافي العربي**
* بيروت ـ لبنان * الدار البيضاء ـ المغرب

ميشال فوكو

حفريات المعرفة

ترجمة
سالم يفوت



هذه ترجمة للكتاب التالي :

Michel Foucault

L'Archéologie du Savoir

Editions Gallimard _ Paris. 1972.

أولاً :

مدخل

ها قد مضت عشرات السنين واهتمام المؤرخين متركز بالأولى ، على الفترات الطويلة ، كما لو كانوا يسعون إلى أن يكشفوا ، خلف تغيرات السياسية وتقلب أحوالها ، التوازنات القارة التي يعسر الإخلال بها ، والتطورات التي لا ترتد على عقبيها ، والانتظامات الثابتة ، والظواهر الميالة التي تنقلب عندما تصل إلى أوجها بعد أن تكون قد استمرت حقباً زمنية طويلة ، وحركات التراكم والإشباع البطيء ، والدعائم العظيمة الثابتة الخرساء التي كساها تشابك الحكايات التقليدية بغلاف سميك من الأحداث . ومن أجل القيام بهذا التحليل ، يتوفر المؤرخون على أدوات صاغوها بأنفسهم في جانب منها ، وتلقوها في جانب آخر : كنماذج النمو الاقتصادي ، والتحليل الكمي لسيل التبادلات ، ومنحى التغيرات الديمغرافية ، ودراسة المناخ وتقلباته ، ورصد الثوابت السوسيولوجية ، ووصف التكيفات التقنية وانتشارها واستمرارها . لقد مكنتهم تلك الادوات من أن يتبينوا ، داخل حقل التاريخ ، طبقات رسوبية متباينة ؛ فحلت مكان التعاقبات الخطية ، التي كانت حتى تلك الآونة ، تشكل موضوع البحث التاريخي ، عمليات سبر الأغوار . بدءاً من الحركية التي تطبع السياسة حتى التباطؤ الذي يميز الحضارة المادية ، تعددت مستويات التحليل ، وتميز كل منها بانفصالاته الخاصة ، وانطوى على تقسيم لا يخصه إلا هو وحده ؛ وكلما اتجهنا نزولاً نحو أكثر الدعامات عمقاً ، ازدادت التقسيمات اتساعاً وشساعة . وارتسمت خلف التاريخ الذي يعج بالحكومات والحروب والمجاعات ، تواريخ يكاد النظر لا يستبين حركتها ـ تواريخ بطيئة الحركة : كتاريخ الطرق البحرية ، وتاريخ القمح ومناجم الذهب ، وتاريخ الجفاف والري والأراضي ، تاريخ التوازن الذي يقيمه الجنس البشري بين العوز والرخاء . وهكذا أخلت الاسئلة التقليدية التي كان التحليل التاريخي يطرحها (نحو ما الرابطة التي تجمع بين أحداث مشتتة؟ كيف نوجد بينها تسلسلاً ضرورياً ؟ ما الاتصال الذي يسري فيها ، أو الدلالة العامة التي تنتهي بتشكيلها؟ هل بالامكان ادخالها في كل موحد ، أم لا بد من الاقتصار على مجرد الربط فيما بينها ؟) السبيل لتساؤلات من نوع جديد : ما المراتب التي

ينبغي عزل بعضها عن الآخر ؟ ما أنواع السلاسل التي تجب إقامتها؟ ما مقاييس التحقيب التي يلزم اتخاذها إزاء كل واحدة منها ؟ ما منظومة العلاقات (تدرج أو هيمنة أو تراتب أو تحديد وحيد الجانب أو علية دائرية) التي ينبغي إثباتها بين هذه السلسلة وتلك؟ وما هي سلاسل السلاسل التي ينبغي إقامتها ؟ وداخل أي جدول زماني رحب ، يمكننا أن نعين مجموعات متمايزة من الأحداث ؟

غير أنه في ذات الوقت تقريباً ، وفي تلك الفروع المعرفية التي تدعى تاريخ الأفكار ، والعلوم ، والفلسفة والفكر والأدب كذلك (والتي بامكاننا أن نتغاضى للحظة ما عن خصوصية كل منها) ، وفي تلك الفروع التي تَفْلَت في جزء كبير منها ، برغم أنها تحمل إسماً ، من عمل المؤرخ ومناهجه ، تحول الاهتمام ، عكس ما سبق ، من الوحدات المتسعة التي كانت توصف «كعصور» و«قرون» ، صوب ظواهر الإنفصال . فوراء الاتصالات الكبرى للفكر ، وراء التجليات العظمى والمتجانسة لروح أو لعقلية جماعية ، وخلف الصيرورة العنيدة لعلم متمسك بأن يوجد وأن يكتمل منذ بدايته ، وخلف إصرار جنس من الأجناس الأدبية ، أو شكل من الأشكال ، وفرع معرفي ما من فروع المعرفة أو نشاط ما من الأنشطة النظرية ، ينكب البحث حالياً على رصد عواقب الانقطاعات ، تلك الانقطاعات التي تتباين تبايناً كبيراً فيما يخص طبيعتها وصفتها . مثل **الافعال والعتبات الابستملوجية** التي وصفها بشلار ، والتي تقطع الطريق أمام التراكم اللامحدود للمعارف ، وتوقف نموها البطيء وتزج بها داخل زمن جديد ، وتفصلها عن مصدرها الاختباري ودوافعها الأصلية ، وتطهرها مما علق بها من أوهام خيالية ؛ وبذلك ، فهي تدفع التحليل التاريخي ، لا إلى تقصي البدايات الصامتة ، ولا إلى الصعود اللامحدود نحو الممهدين الأوائل ، بل إلى رصد نمط جديد من المعقولية ، ورصد نتائجه المتعددة . من بين تلك الانقطاعات أيضاً **تحول المفاهيم وانتقالها** ، ويمكن أن نضرب مثالاً على ذلك بالتحليلات التي قام بها ج . كانغيليم . فهي تبين أن تاريخ مفهوم ما ، لا ينحصر في أرهافه التدريجي وتقدمه في اتجاه الدقة والضبط ، وسعيه المتزايد نحو المعقولية وارتقائه نحو التجريد ، بل هو تاريخ مختلف حقول تكوينه وصلاحيته ، تاريخ قواعد استخداماته المتتالية ، وميادينه النظرية المتعددة التي تواصل فيها بناؤه واكتمل . من بينها أيضاً التمييز الذي أقامه ج . كانغيليم كذلك ، بين **المستويات الصغرى والكبرى** لتاريخ العلوم ، حيث لا تتوزع الوقائع ، وما يترتب عنها من نتائج ، على نفس النحو : إلى حد أن اكتشاف شيء ما من الأشياء في ميدان العلوم ، وارساء منهج من المناهج ، وآثار عالم من العلماء ، وما قد يعترضه من اخفاقات ، كل ذلك لا تترتب عنه نفس العواقب ، ولا يمكن أن يوصف بنفس الشكل في هذا المستوى أو ذاك ، ومن المستوى الصغير إلى المستوى الكبير ، ليس نفس التاريخ الذي يروي . من بين تلك الانقطاعات أيضاً **إعادة التوزيع التراجعي للأحداث** ، التي تكشف عن صور عديدة لماضي علم واحد بعينه

وأشكال متعددة للربط بين أحداثه ، ومستويات عديدة لأهمياته ، وعلاقات متعددة لتحديداته ، وغايات متنوعة يسعى صوبها ، كلما تغير حاضر ذلك العلم ، بحيث تتبع الأوصاف التاريخية وبصورة ضرورية ، حالة المعرفة الراهنة ، وتتعدد بتحولها وتقلبها ، ولا تنفك بدورها تتقلب وتتحول (وقد قدم ميشال سير M. Serres وصفاً نظرياً لهذه الظاهرة بخصوص الرياضيات مؤخراً) . من بين تلك الانقطاعات أيضاً الوحدات البنائية للصروح والأنساق مثلما حللها مارصيال غيرو M. Gueroult ، تلك الوحدات التي لا يكون من المجدي فيها بالنسبة للمؤرخ أن يهتم بوصف التأثيرات والتقاليد ، والاستمراريات الثقافية ، وحيث يولي اهتمامه بالأحرى للتماسكات الداخلية ، الأوليات والسلاسل الاستنباطية ومظاهر الانسجام . وأخيراً ، ما من شك أن أكثر الانقطاعات حسماً ، هي تلك القطيعات التي ينجزها تحول نظري ما عندما «يؤسس علماً بفصله عن ايديولوجيا ماضيه ، ويحكم على ذلك الماضي بأنه ماض ايديولوجي»[1] . يضاف إلى ذلك بطبيعة الحال ، التحليل الأدبي الذي لم يعد ينحصر في دراسة روح عصر من العصور ، أو ينكب على دراسة «الجماعات» و«المدارس و«الأجيال» و«الحركات»، ولا حتى شخصية الكاتب وتفاعل حياته مع «ابداعه» بل على البنية الخاصة للأثر الأدبي أو الكتاب أو النص .

والمشكل الأكبر الذي سوف يعترض ـ ويعترض الآن ـ هذا النوع من التحليل التاريخي ، لن يبقى إذن هو معرفة السبل التي سلكتها الاستمراريات لكي تنشأ ، ولا الكيفية التي تمكن نفس المصير أن يبقى هو هو ويرسم أفقاً واحداً تنخرط فيه عقول متباينة متعاقبة ؛ لن يبقى المشكل ، معرفة نمط العمل والأساس الذي تستند إليه عمليات الانتقال والاستعادة والنسيان والتكرار ، لن يبقى معرفة كيف استطاع أن يبسط سيادته ويمتد خارج ذاته حتى ذلك الاكتمال الذي لا يتحقق إطلاقاً ، لن يعود المشكل مشكل التراث والآثار ، وإنما مشكل الفصل والحد ، لن يبقى مشكل الأساس الذي يدوم ويستمر في البقاء ، بل مشكل التحولات التي تعمل كتأسيس وتجديد للتأسيس ، عندئذ سينبسط أمام ناظرينا حقل رحب من الاسئلة التي صار بعضها الآن متداولاً ، والتي يسعى عن طريقها هذا النوع الجديد من التاريخ أن يقيم نظريته الخاصة : هذه الأسئلة هي كيف نعين مختلف المفاهيم التي تسمح بالتفكير في الانفصال (كمفاهيم العتبة والفصل والقطيعة والتقلب والتحول)؟ وفق أية مقاييس سيتم الفصل بين الوحدات التي نهتم بها : فما الذي يحدد علماً ما من العلوم أو مؤلفاً من المؤلفات أو نظرية أو مفهوماً أو نصاً؟ وكيف نعمل على تنويع المستويات التي يمكن أن نضع فيها أنفسنا والتي ينطوي كل منها على تقطيعاته الخاصة وشكل تحليله : ما المستوى المشروع للصياغة الصورية ؟ ما هو مستوى التأويل ؟ ما مستوى التحليل البنيوي؟ ما مستوى تعيين اقتران العلل بالمعلولات؟

مجمل القول ، يعمل تاريخ الفكر والمعارف والفلسفة والأدب ، على إبراز تعدد الفصائل ،

---

(1) L. Althusser – Pour Marx. p. 168.

وتقصي جميع مظاهر الانفصال ، في الوقت الذي يبقى فيه التاريخ بمعناه الكلاسيكي ، ميالاً إلى اغفال الأحداث المباغتة لصالح بنيات لا يمكن للاغفال أن يعرف طريقه إليها .

***

لكن علينا الاحتراس من أن يوقعنا هذا الالتقاء ضحية وهم . علينا ألا نظن واهمين أن بعض ميادين المعرفة التاريخية انتقل من المتصل إلى المنفصل ، بينما كان بعضها الآخر يسير من تبعثر الانفصال صوب الوحدات الكبرى اللامنقطعة ؛ علينا ألا نتصور أن الاهتمام في مجال التحليل السياسي وتحليل المؤسسات والاقتصاد ، صار يميل أكثر فأكثر نحو التحديدات الشاملة ، بينما انصرف في مجال تحليل الأفكار والمعرفة إلى رصد مظاهر الاختلاف ؛ علينا ألا نظن أن هاتين الصورتين البارزتين من الوصف التاريخي قد التقتا مرة أخرى دون أن تتعرف إحداهما على الأخرى .

وفي واقع الأمر ، إنها ذات المشاكل التي طرحت هنا وهناك ، لكن ، ترتبت عنها ظاهرياً ، نتائج متناقضة . وهي مشاكل يمكن أن تختصر في عبارة واحدة : طرح الوثيقة موضع سؤال . وحتى لا يساء فهم مقصدنا ، ننبه إلى أنه من الواضح منذ أن وجد فرع معرفي كالتاريخ ، أن الوثيقة كانت ضالة المؤرخين ، استنطقوها وطرحوا بصددها تساؤلات ، فسألوها لا عما تريد أن تقوله فحسب ، بل وعما إذا كانت تقول الحقيقة فعلاً ، وبأي حق تدعي ذلك ، وما إذا كانت تقول الصدق أم تزيفه ، على دراية بالأمور أم على جهل بها، حقيقية أم مزيفة . بيد أن كل سؤال من هذه الأسئلة ، وكل ذلك الهاجس النقدي ، كان يرمي إلى نفس الهدف : ألا وهو إعادة بناء الماضي ، انطلاقاً مما تقوله تلك الوثائق ـ أو مما تكتفي أحياناً بالإشارة إليه ـ الماضي الذي تصدر عنه تلك الوثائق ، والذي أمسى الآن متوارياً خلفها ؛ لقد كان ينظر دوماً إلى الوثيقة على أنها لغة صوت لاذ الآن بالصمت مخلفاً أثراً هشاً نستطيع لحسن الحظ تبين معالمه لكن التاريخ ، بفعل تحول لم يكن وليد اليوم ، ولم يكتمل بعد بلا شك ، عدل من موقفه تجاه الوثيقة ، فأخذ على عاتقه كمهمة أولى ، لا تأويل الوثيقة أو تعيين مدى صدقها ، وقيمتها التعبيرية ، بل فحصها من الداخل وتدبرها فهو ينظمها ويجزئها ويرتبها ويقسمها إلى مستويات ، ويقيم سلاسل ، ويميز ما يستحق النظر عما لا يستحقه ، ويرصد عناصر ، ويعين وحدات ويصف علاقات . لم تبق الوثيقة بالنسبة للتاريخ ، تلك المادة الخام التي يسعى من خلالها إلى استعادة ما صدر عن الناس من أقوال أو أفعال ، واسترجاع ما ولى ولم يترك سوى أثراً يلزم اقتفاؤه . إنه يسعى إلى أن يحدد وحدات داخل النسيج الوثائقي ، ويعين فيه مجموعات وسلاسل وعلاقات . علينا أن نخلص التاريخ من الصورة التي ارتضاها لنفسه زمناً طويلاً ، وكان يجد فيها تبريره الانطربلوجي : صورة ذاكرة عتيقة جماعية تستعين بالوثائق المادية لكي تستعيد الذكريات في حرارتها ، واستثمار لمادة وثائقية (من كتب ونصوص وحكايات وسجلات وعقود ومنشآت ومؤسسات وقواعد وتقنيات وأشياء

وعادات الخ .) ، تقدم دوماً وفي كل مكان ، وعند كل مجتمع ، أشكالاً تلقائية أو منظمة من البقاء . ليست الوثيقة الأداة السعيدة لتاريخ يكون في ذاته وبكامل الحق ذاكرة، التاريخ هو كيفية من الكيفيات التي يدبر بها مجتمع مادة وثائقية لا ينفصل عنها .

لنقل بايجاز ، كان التاريخ في ثوبه التقليدي ، يسعى إلى أن يجعل من نصب الماضي وأثرياته ، «ذاكرة» ، ويحولها إلى وثائق ويحث تلك الآثار على التكلم ، تلك الآثار التي غالباً ما تكون خرساء ، في حد ذاتها ، أو أنها تقول صمتاً غير ما تقوله جهراً ؛ أما اليوم فإن التاريخ هو ما يحول الوثائق إلى نصب أثرية، ويعرض كمية من العناصر التي ينبغي عزلها والجمع بينها وإبرازها والربط بينها وحصرها في مجموعات ، حيث كان التاريخ التقليدي يكتفي بالتنقيب عن الآثار التي خلفها البشر وفحصها والتعرف على ما كانت عليه . لقد مضى زمن كانت فيه الحفريات كفرع معرفي يدرس النصب الأثرية الخرساء والآثار الميتة ، والموضوعات غير ذات السياق ؛ والأشياء التي خلفها الماضي ، تتمسح بالتاريخ ولا تتخذ معناها إلا بفضل تقويم خطاب تاريخي ؛ وربما كان في استطاعتنا اللعب بالألفاظ والقول إن التاريخ اليوم هو الذي صار يتمسح بالحفريات وينزع نحو الوصف الباطني للنصب الأثرية .

تترتب عن ذلك نتائج : أولاها ذلك المفعول السطحي الذي سبقت الإشارة إليه ، وهو إبراز تعدد الانفصالات في تاريخ الأفكار ، والكشف عن الفترات الطويلة في التاريخ بالمعنى الحقيقي للكلمة . وبالفعل ، كان هذا التاريخ ، في ثوبه التقليدي ، يهدف إلى إثبات العلاقات (علاقات العلية أو التحديد الدائري ، أو الصراع ، أو التعبير) التي تربط وقائع وأحداثاً في الزمان : فسلسلة الوقائع معطاة ، ولا يبقى إلا تحديد العلاقة التي لكل عنصر منها بالعناصر المجاورة له . أما اليوم ، فإن المشكل أصبح يتعلق بتكوين السلاسل وتحديد عناصر كل منها ، وتعيين حدودها ، وإبراز نوع العلاقات التي تميزها ، وصياغة قانونها ، وفوق ذلك ، تحديد العلاقات بين مختلف السلاسل لاقامة سلاسل من السلاسل أو «جداول» ، ومن ثمة كان تنوع المراتب وتعددها والفصل بينها ، وانفراد كل منها بزمانه الخاص ؛ ومن ثمة أيضاً ، لم تكن هناك ضرورة تكتفي بالتمييز بين أحداث هامة (مع ما يترتب عنها من نتائج) ، وأخرى أقلها شأناً ، وإنما تميز بين أنواع من الأحداث تتباين مستوياتها (بعضها قصير المدى وبعضها متوسط ، كانتشار تقنية ما ، أو نقص في عملة ، وبعضها الآخر بطيء كالتوازن الديمغرافي أو التكيف التدريجي لاقتصاد ما مع تغير أحوال الطقس) ، ومن ثمة أخيراً كانت إمكانية إظهار سلاسل ذات سمات واسعة ، مكونة من أحداث نادرة أو أحداث متكررة . ليس ظهور الحقب الطويلة في تاريخ اليوم ، رجوعاً إلى فلسفات التاريخ ، وإلى أبهى عصوره أو إلى المراحل التي سنها مصير الحضارات وقدرها ، بل هو نتيجة وحاصل بناء منهجي منظم للسلاسل ، بينما نجد أن نفس التحول في تاريخ المعاني والأفكار والعلوم ، أدى إلى نتيجة معاكسة ! إذ أحدث تصدعاً في

السلسلةِ الطويلة التي رسمها تقدم الوعي ، أو خطتها نمائية العقل ، أو بلورها تطور الفكر البشري ؛ كما طرح ثانية للبحث فكرتي التلاقي والاكتمال وأعاد النظر فيها ؛ وشكك في إمكان قيام كليات موحدة . كما أدى إلى تفرد سلاسل مختلفة ، تتجاور وتتعاقب وتتداخل وتلتقي دون أن يكون في إمكاننا ردها إلى صورة خطية مبسطة . وعلى هذا النحو ، ظهرت ، مكان زمان العقل المتسلسل المتصل ، والذي هو زمان كان يصعد به دوماً إلى أصله العسير البلوغ وينبوعه الأساسي ، مستويات وجيزة أحياناً ، تتباين فيما بينها ، وتأبى الرضوخ لقانون وحيد ، وتحمل في الغالب تاريخاً خاصاً يميز كلًا منها ، ولا يمكن ردها إلى النموذج العام لوعي يكتسب وينمو ويتذكر .

النتيجة الثانية هي أن مفهوم الانفصال أصبح يحتل مكانة كبرى في فروع المعرفة التاريخية . ذلك أن التاريخ في ثوبه الكلاسيكي ، كان يفترض الانفصال معطى لكنه غير قابل لأن يفكر فيه : إنه يظهر في صورة أحداث مبعثرة ـ كالقرارات والحوادث والمبادرات والاكتشافات ـ وما كان ينبغي الإحاطة به عن طريق التحليل بغية إلغائه ومحوه وإقصائه كي يظهر إتصال الأحداث . أما الإنفصال فقد كان علامة التشتت الزماني الذي كانت تلقي على عاتق المؤرخ تبعات حذفه من التاريخ . لكنه غدا اليوم أحد العناصر الأساسية للتحليل التاريخي . وهويلعب فيه دوراً ثلاثياً : إنه أولاً عمل مقصود للمؤرخ (ولم يعد ما تفرضه عليه رغماً عنه ، المادة التي يدرسها) : أي أن على المؤرخ على الأقل ، على سبيل الإفتراض المنهجي ، أن يميز بين المستويات الممكنة للتحليل ، والمناهج الخاصة بكل واحدة منها ، والتحقيب الذي يلائمها . كما أنه كذلك حاصل وصف يقوم به المؤرخ (ولم يبق شيئاً على التحليل التاريخي أن يستبعده ، بلغيه) : ذلك أن ما يسعى المؤرخ إلى كشفه هو حدود حركة من حركات التطور ، ونقطة انعراج منحنى من المنحنيات ، وإنعكاس حركة منتظمة وأطراف اهتزاز من الاهتزازات وعتبة حركة من الحركات ، ولحظة خلل عملية دائرية . إنه أخيراً ذلك المفهوم الذي ما يفتأ عمل المؤرخ يحدده ، (بدل أن يضرب عنه صفحاً ويعتبره مجرد بياض متجانس ، لا شأن له ، يفصل بين شكلين إيجابيين) . يتخذ الإنفصال صورته ووظيفته النوعية حسب الميدان والمستوى اللذين نعينهما له : فلسنا نتحدث عن ذات الإنفصال عندما نصف عتبة أبستمولوجية ، وتقهقر منحنى السكان ، أو نَصِفُ قيام تقنية مكان أخرى ، يا لها من مفارقة تطبع مفهوم الإنفصال : فهو أداة البحث وموضوعه في نفس الوقت ، يعين حدود الحقل الذي يتولد فيه ، ويسمح بتعيين تفرد الميادين ، التي لا يمكننا تحديده إلا بفضل المقارنة بينها ، ولأنه في نهاية الأمر ، ليس مجرد مفهوم قائم حاضر في خطاب المؤرخ ، بل يفترضه هذا الأخير وينطلق ضمنياً من أنه قائم ، وإلا فمن أي موقع يستطيع أن يتكلم إن لم يكن إنطلاقاً من ذلك الإنفصال الذي يمده بالتاريخ كموضوع ـ وبتاريخه هو؟ إن إحدى السمات المميزة للتاريخ في ثوبه الجديد، هي هذا التحول بلا شك ،

الذي أصاب مفهوم الإنفصال : أي انتقاله من كونه عائقاً ليصبح ممارسة ، واندماجه في الخطاب التاريخي ، حيث لم يعد يلعب دور قدر خارجي ينبغي إلغاؤه ، بل صار يلعب دور مفهوم إجرائي يوظف ، لذا تبدلت ملامحه ولم يبق عيباً يقلل من قيمة القراءة التاريخية (ويكون علامة على فشلها وقصورها)، بل أضحى عنصراً إيجابياً يحدد موضوع تلك القراءة ويمنح تحليلها صلاحيته.

النتجة الثالثة هي أن فكرة تاريخ شامل وفكرة إمكانيته أخذتا في الإندثار، وصرنا نلحظ ارتسام البشائر الأولية لما يمكن أن نطلق عليه تاريخاً عاماً ؛ مختلف عن الأول أشد الاختلاف . ذلك أن مرمى التاريخ الشامل ، هو السعي إلى استعادة الصورة العامة لحضارة ما ، والمبدأ المادي أو الروحي ـ الذي يتحكم في مجتمع من المجتمعات ، والدلالة التي تعم ظواهر حقبة ما من الحقب ، والقانون الذي يشرح الارتباط القائم بينها ـ وما نسميه مجازاً «وجه» العصر . يرتبط هذا المرمى بافتراضين أو ثلاثة : فهو يسلم أن بين جميع الأحداث التي تتم داخل حيز زماني مكاني معين ، وبين جميع الظواهر التي وقفنا لها على أثر ، ثمة منظومة من العلاقات المتجانسة ، ومجموعة من الارتباطات العلية التي تسمح باستنتاج كل منها ، وعلاقات تماثل ، تبين كيف كل يحيل منها إلى الآخر ، أو كيف تعبر جميعها عن ذات النواة المركزية ؛ كما يسلم أن التاريخ ذاته يمكن تقسيمه إلى وحدات كبرى ـ مراحل أو أطوار ـ يمسك بعضها بعناق الآخر وتملك في ذاتها مبدأ تسلسلها المترابط . إن هذه المسلمات هي التي يطرحها التاريخ في ثوبه الجديد موضع سؤال ، عندما يطرح للنقاش السلاسل والمقاطع والحدود والمراتب والفوارق والخصوصيات الزمانية ، والصور الفريدة للبقاء ، والأنواع الممكنة من العلاقات ؛ ولا يعني ذلك البتة أنه يسعى إلى بلوغ تواريخ متعددة يقوم بعضها إلى جانب الآخر في استقلال عنه : تاريخ للاقتصاد بجانب آخر للمؤسسات ، وإلى جانبها تواريخ العلوم والديانات والآداب . كما لا يعني البتة أنه لا يهدف إلا إلى الوقوف على ما بين هذه التواريخ المختلفة من توافقات زمنية ، أو تماثلات في الشكل والمعنى . والمشكل الذي سيطرح عندئذ ـ والذي سيحدد مهمة تاريخ عام ـ هو تعيين شكل العلاقة التي يمكن أن تربط بين مختلف تلك السلاسل ، والمنظومة الأفقية التي يمكن أن تشكلها تلك السلاسل ، وصور التلازم والهيمنة التي يمكن أن تنشأ بينها ، وكل ما من شأنه أن تتولد عنه الفوارق والأزمنة المختلفة وصور البقاء المتباينة ؛ والمجموعات المتمايزة التي قد تمثل فيها بعض العناصر في ذات الوقت ؛ وباختصار لا يكتفي التاريخ في ثوبه الجديد بالتساؤل عن السلاسل بل عن سلاسل السلاسل ـ أو بعبارة أخرى عن «الجداول»[1] التي يمكن إقامتها . التاريخ الشامل يضم جميع الظواهر حول مركز وحيد ـ قد يكون مبدأ أو دلالة أو روح عصر ، أو

(1) هل يلزمنا أن نثير انتباه آخر المتسكعين ، إلى أن «لوحة» ما من اللوحات (وبكل ما يحمله هذا اللفظ من معان ، بلا ريب) ، هي شكلياً ، «سلسلة سلاسل» ؟ إنها على أي حال ليست صورة صغيرة ساكنة ننصبها أمام فانوس مخيبين بذلك آمال وأحلام الأطفال الذين يفضلون في سنهم ذاك ، حيوية السينما وحركتها .

رؤية للعالم أو صورة إجمالية ؛ أما التاريخ العام ، فإنه يرسم ، على العكس ، فضاء تبعثر .

النتيجة الأخيرة ، هي أن التاريخ في ثوبه الجديد ، يصادف عدداً من القضايا المنهجية التي لا شك أن أغلبها طرح من قبل ، لكن ميزتها حالياً هو أنها تطرح مجتمعة . من بينها ، تكوين مجموعات منسقة ومنسجمة من الوثائق (مجموعات يمكن أن تكون مفتوحة أو منغلقة ، محدودة أو لا محدودة) ، وتوضيح مبدأ الاختيار بينها (حسبما إذا كنا نرغب في الاستيعاب الكلي للمادة الوثائقية ، أو كنا نكتفي بعينات نختبرها لنستخلص منها نماذج حسب التقنيات الإحصائية ، أو كنا نحاول أن نحدد مقدماً العناصر الأكثر تمثيلية) . وتحديد مستوى التحليل والعناصر التي تتخذ أهيمتها من منظوره ، (يمكننا أن نحدد في المادة المدروسة المؤشرات العددية ؛ والمراجع ـ الصريحة والضمنية ـ لبعض الأحداث والمؤسسات والممارسات ؛ وكذا الألفاظ المستعملة مع قواعد إستعمالها والحقول الدلالية التي ترسمها ، وكذلك البنية الصورية للقضايا وأنواع الارتباط التي تربط بينها)، وتعيين منهج التحليل (المعالجة الكمية للمعطيات وتقسيمها حسب عدد من السمات التي ندرس الاقتران بينها، القراءة التفسيرية للرموز، تحليل ألوان الترداد والتوزع)، تحديد المجموعات الكبرى والصغرى التي تقسم المادة المدروسة (الجهات، الحقب، التطورات المركزية)، تحديد العلاقات التي تسمح بتعيين مجموعة ما (يمكن أن يتعلق الأمر بعلاقات عددية أو منطقية ، أو بعلاقات وظيفية أو عملية أو تماثلية ، كما يمكن أن يتعلق بعلاقة دال بمدلول) .

كل هذه القضايا ، أصبحت تشكل اليوم جزءاً من الحقل المنهجي للتاريخ . وهو حقل يستحق الاهتمام لسببين : أولهما أننا ندرك إلى أي حد تحررنا مما كان إلى عهد قريب يشكل فلسفة التاريخ ، وتخلصنا من الأسئلة التي كانت تطرحها (حول المعقولية والغائية اللتين تطبعان صيرورة التاريخ ، ونسبية المعرفة التاريخية ، وحول إمكانية إكتشاف معنى لعطالة الماضي وكلية الحاضر اللامكتملة) ، أما السبب الثاني فيتمثل في أنه حقل يلتقي في بعض نقطه بالقضايا التي نصادفها في غير ميدان التاريخ ، سواء في ميدان اللسانيات مثلاً أو الأثنولوجيا أو الاقتصاد أو التحليل الأدبي ، أو دراسة الأسطورة . ويمكن ، إذا شئنا ، أن ندرج كل تلك القضايا تحت إسم واحد هو البنيوية . غير أنه لا بد من مراعاة عدة شروط : فهذه القضايا ، ليست الوحيدة التي يطرحها الحقل المنهجي للتاريخ . إنها لا تشكل إلا جزءاً منه تختلف أهميته بحسب الميادين ومستويات التحليل ؛ ثم أنها كقضايا ، باستثناء عدد قليل من الحالات المحدودة ، لم تستجلب من اللسانيات أو الأثنلوجيا (حسب ما هو جار به العمل اليوم) بل نشأت داخل حقل التاريخ نفسه ـ وعلى الخصوص منه التاريخ الاقتصادي ، وبصدد الأسئلة التي كان يطرحها ؛ وفي الأخير لا تخول لنا تلك القضايا على الاطلاق أن نتحدث عن انطلاء الصبغة البنيوية على التاريخ ، أو على الأقل ، عن محاولة للتغلب على «الصراع» أو «التعارض» بين البنية والصيرورة . فمنذ زمان غير

قصير ، والمؤرخون يرصدون البنيات ويصفونها ويحللونها ، دون أن يتساءلوا يوماً عما إذا كانوا يتركون «التاريخ» الحي والرخو والهش ، يفلت منهم فلا أهمية للتعارض بين البنية والصيرورة ، لا بالنسبة لتحديد الحقل التاريخي ، لا حتى بدون شك بالنسبة لتعريف المنهج البنيوي .

إن هذا الانقلاب الابستملوجي الذي أصاب التاريخ ، لا زال لم يعرف اليوم بعد اكتماله . ومع ذلك فهو ليس وليد الأمس ، ما دام باستطاعتنا بلا ريب رد أصوله إلى ماركس . لكن نتائجه كانت بطيئة الظهور ، وحتى يومنا هذا ، لا زال الانتباه إليه ناقصاً خصوصاً فيما يتعلق بتاريخ الأفكار ، ولم يحظ بالاهتمام اللازم ، بينما نلاحظ أن انقلابات أخرى حديثة العهد أكثر ، حظيت بذلك ـ كتلك التي حدثت في اللسانيات ، مثلاً . وكأنما تعذر في هذا التاريخ الذي يرسمه الناس لافكارهم ومعارفهم ، صياغة نظرية عامة للانفصال والسلاسل والحدود والوحدات والمستويات النوعية ، ومختلف ألوان الاستقلال والتبعية . وكأنما ، نتيجة ما درجنا عليه من تقصي الأصول والارتقاء اللامحدود نحو الاسلاف ، وإعادة بناء التراث ، ومتابعة خطوط التطور ، وتعيين الغايات واللجوء باستمرار إلى مفهوم الحياة لاستعادة معانيه ، أصبحنا نشعر بنوع من الإشمئزاز والنفور الحاد من التفكير في الاختلاف ، ووصف الفوارق وألوان التبعثر ، وفصم عرى الصورة الهادئة للهوية . أو بتعبير أدق ، كأنما تعذر علينا ، بصدد مفاهيم كالعتبة والتحول والمنظومات المستقلة والسلاسل المحدودة، مثلما يستعملها المؤرخون، إيجاد النظرية الشارحة لها واستخلاص النتائج العامة من تلك النظرية ، واستنتاج كل ما يمكن أن يترتب عنها ، فكأنما وجلنا من التفكير في الآخر داخل زمان فكرنا الخاص .

مرد ذلك سبب واحد : فلو كان في وسع تاريخ الفكر أن يظل ملتقى اتصالات لا تنقطع ، ولو كان يربط بدون انقطاع بين تتابعات يتعذر على أي تحليل أن يفك عراها دون تجريد ، ولو كان ينسج حول ما يقوله الناس وما يفعلونه تركيبات غامضة ، تستبق أقوالهم وأفعالهم وتمهد إليها وتقودها باستمرار نحو مستقبلها ـ لكان مأمناً متميزاً لسيادة الوعي . إن التاريخ المتصل هو الرديف الملازم للدور التأسيسي للذات : فهو الذي يضمن لها أن تستعيد كل ما ضاع منها ، ويؤكد أن الزمان لا يفرق بين الأشياء إلا لكي يعيد إليها وحدتها ، وما يعد بأن كل هذه الأمور التي أزاحها الاختلاف ، في مقدور الذات ـ في صورة الوعي التاريخي ـ أن تتملكها يوماً ما ، لتبسط عليها هيمنتها وتجد فيها ما يمكن أن نسميه مقرها . إن جعل التعليل التاريخي خطاباً للمتصل ، والوعي البشري ذاتاً هي مصدر كل صيرورة وممارسة : هما وجهان لنفس النظام الفكري . إنه نظام يعتبر الزمان تجميعاً كلياً للأحداث ، والثورات مظاهر ليقظة الوعي .

لقد لعبت هذه الفكرة ، تحت صور مختلفة ، منذ القرن التاسع عشر ذات الدور : إنقاذ سيادة الذات والمحافظة على الصورتين المقترنتين للانطربلوجيا والنزعة الإنسانية ، ضد جميع أشكال الخلخلة والإنحراف عن الأصل . فضدّ الخلخلة التي أحدثها ماركس ، عندما حلل

روابط الإنتاج والتحديدات الإقتصادية والصراع الطبقي ، أفسحت تلك الفكرة المجال في القرن الماضي لظهور تاريخ شامل يمكن أن ترد فيه كل الاختلافات القائمة في مجتمع ما ، إلى صورة وحيدة ، وأتاحت الفرصة لتنظيم الرؤية للعالم ، ولإقامة سلم من القيم ، ونموذج متناسق للحضارة - وضد الخلخلة التي أحدثتها جينالوجيا نيتشه ، رفعت شعار البحث عن الأساس الأصلي الذي يجعل المعقولية غاية الإنسانية ، ويربط تاريخ الفكر برمته بالحفاظ على تلك المعقولية وإقرار تلك الغائية ، والعود الأبدي نحو ذلك الأساس . وأخيراً ، ومنذ عهد قريب جداً ، عندما خلخلت أبحاث التحليل النفسي واللسانيات والأثنلوجيا مركزية الذات بالنسبة إلى قوانين رغبتها ، وأشكال لغتها وقواعد سلوكها أو ألاعيب ومراوغات خطاباتها الأسطورية أو الخيالية ، وعندما تبين أن الإنسان نفسه ، عاجز ، إذا سئل عن ماضيه ، عن أن يفسر حياته الجنسية ولا شعوره والأشكال المنظمة للغته ، وانتظام تخيلاته ، انتعش من جديد مفهوم الاتصال التاريخي : انتعاش تاريخ ليس انقطاعاً بل صيرورة ؛ ليس تفاعل علاقات ، بل حركية باطنية ؛ ليس منظومة ، بل عملاً عنيداً للحرية ؛ ليس صورة ، بل جهداً متواصلاً لوعي يستدرك ذاته ويحاول إدراكها في أعمق شروطها : تاريخ هو عبارة في نفس الوقت ، عن صبر لا يكل ونشاط حركة ينتهي بها الأمر إلى اختراق كل الحدود . ومن أجل الترويج لتلك الفكرة التي تعارض «سكون» البنيات و«انغلاق» منظومتها ، و«تزامنها» الضروري ، بالتفتح الحيوي للتاريخ ، كان لا بد من رفض استعمال الانفصال وتعيين المراتب والحدود ، ووصف السلاسل النوعية ، داخل التحليلات التاريخية نفسها . مما أدى إلى قراءة ماركس قراءة انطربلوجية ، تحيله إلى مؤرخ للكليات ، وتعثر فيه على ما يوافق مواقف النزعات الإنسانية ؛ وإلى تأويل نيتشه تأويلاً يدخله في ركاب الفلسفة الترنسندنتالية ، والنظر إلى الجينالوجيا على أنها مجرد تقص للأصول ؛ كما أدى أخيراً إلى غض الطرف عن ذلك الحقل بأكمله من القضايا المنهجية الذي يعترض التاريخ اليوم في ثوبه الجديد ، كما لو أنه لم يزهر بعد . فلو كان قد تبين أن مسألة الانفصالات والمنظومات والتحولات والسلاسل والعتبات ، كانت تطرح في جميع الدراسات التاريخية (لا في تلك التي تهتم بالاقتصاد والمجتمع فقط ، بل وحتى تلك تهتم بالافكار والعلوم) ، فكيف أمكن الاعتراض ، بشيء من المشروعية المظهرية ، على المنظومة بالصيرورة ، وعلى الانتظامات الدائرية بالحركة ، أو كما يقال بنوع من النزف وعدم التبصر ، الاعتراض على البنية بالتاريخ؟

إنها ذات الوظيفة المحافظة في فكرة الكليات الثقافية - التي انتقد بها ماركس ثم حرف عن أغراضه فيما بعد . - وفي فكرة البحث عن الأصل - التي عيبت على نيتشه قبل أن تلصق به - أو فكرة التاريخ الحي المتصل المفتوح . وقد كانت الصيحات تتعالى منذرة باغتيال التاريخ ، كلما لوحظ أن تحليلاً تاريخياً ما - خصوصاً عندما يتعلق الأمر بتاريخ الأفكار والمعارف - يعتمد بصورة جلية على مقولات الانفصال والاختلاف ، ويستخدم مفاهيم العتبة والقطيعة والتحول ، ووصف

السلاسل والحدود . فكان يعتبر ذلك مساً بحقوق التاريخ وتآمراً على أساس كل تاريخية ممكنة . لكن لا ينبغي أن تنطلي علينا الخديعة ، فإن ما يـذرف هؤلاء عليه الـدمع ، ليس هـو اختفاء التاريخ ، بل انقراض ذلك الشكل من التاريخ الذي كان يحيل ضمناً ، وبرمته ، إلى النشاط التركيبي للذات . إن ما كانوا يموتون أسى عليه ، هو تلك الصيرورة التي كان عليها أن تحفظ سيادة الوعي في مأمن أكيد أقل عرضة للمخاطر من الأساطير ومنظومات القرابة واللغات والجنس والرغبة ؛ لقد كانوا يتحسرون على ما كان يعد به ذلك المشروع من إمكانية دعم عمل المعنى وحركة جمع الأحداث في كليات وتفاعل التحديـدات الماديـة وقواعـد السلوك والمنظومـات اللاشعورية والعلاقات الدقيقة غير القابلة للانعكاس ، والاقترانات التي تفلت من كل تجـربة معـيشة ؛ ما كانوا يتقطعون حسرة عليه ، هو ذلك الاستعمال الايديولوجي للتاريخ الذي كان يراد له أن يكون وسيلة ، تعيد للإنسان كل ما صار يفلت منه منذ أكثر من قرن . فقد تم تكديس كل كنوز الماضي في الحصن العتيق لهذا التاريخ ، واعتقد أنه حصن حصين ؛ كما نظر إليه بقدسية واعتبر آخر معقل للفكر الانطربلوجي ؛ يمكن الزج حتى بأولئك الذين تحاملوا ضده ، داخله ، ظناً أنهم سيصبحون حماته وحراسه المتيقظين . غير أن المؤرخين غادروا منذ زمان بعيد ، هذه القلعة العتيقة ، كي يعملوا خارجها ؛ وتبين أن ماركس ونيتشه لا يتكفلون بمهمة الحماية التي وكلت لهما ، ولم يعد في الإمكان التعويل عليهما في صون التاريخ في ثوبه العتيق ، ولا في التأكيد ثـانية (والله يعلم مـع ذلك كم نحن في مسيس الحاجة إليهمـا اليوم) أن التـاريخ حي متواصل ، وأنه مستقر للذات المنهكة تخلد فيه إلى الراحة وتنعم فيه باليقين والتصالح والنوم الهادىء .

في هذه النقطة يتحدد المشروع الذي حاولنا أن نرسم خطوطه العامة والأولية في الكلمات والأشياء وتاريخ الحمق وميلاد العيادة . وهو مشروع نسعى فيه إلى قياس التحولات التي تحدث عامة في التاريخ ؛ إنه مشروع يطرح موضع السؤال ، المناهج والحدود والمضامين الخاصة التي يـدور عليها تـاريخ الأفكـار ؛ مشروع نـرمي من ورائه إلى القضـاء على آخر مـظاهر التبعيـة الانطربلوجية ؛ وإلى أن نظهر بالمقابل من خلاله كيف تكونت تلك المظاهر إنها مهام ، سبق أن رسمنا خطوطها العامة بشيء من الفوضى ، دون أن نحدد بوضوح تفاصيلها العامة . وقد حان الوقت لاضفاء صفة التناسق عليها وإخراجهـا الاخراج الكـامل ، ـ أو على الأقـل أن نتمرس بذلك ، وهو ما نحاوله في الكتاب الذي بين ايدينا .

وقبل الشروع في ذلك ، وحتى نتلافى كل سوء فهم ، لا بد من بعض الملاحظات .

ـ لا يتعلق الأمر بنقل منهج بنيوي أثبت صلاحيته في مجالات تحليلية أخرى، إلى ميدان التاريخ ، وتاريخ المعارف بصفة خاصة . بل بعرض مبادىء ونتائج تحول داخلي يتحقق حالياً في ميدان المعرفة التاريخية . أما أن يكون ذلك التحول والقضايا التي يطرحها والأدوات التي

يستخدمها والمفاهيم التي يعينها والنتائج التي يصل إليها ، ليس أجنبياً في جانب منه ، عما يسمى التحليل البنيوي ، فذلك شيء جد ممكن . لكن ، ليس هذا التحليل هو المعتمد فيه بنوع خاص ؛

ـ لا يتعلق الأمر باستخدام مقولات الكليات الثقافية (سواء كانت رؤى العالم ، أو أنواع أنموذجية ، أو الروح المميزة لبعض الحقب) قصد أن نفرض على التاريخ ، ورغماً عنه ، أشكال التحليل البنيوي . فالسلاسل التي نصفها والحدود التي نعينها والمقارنات أو الترابطات التي نعقدها لا تستند إلى فلسفات التاريخ القديمة، بل هدفها هو أن تطرح من جديد للبحث ، الغائيات وتجميع الأحداث في كليات ، وتضعها موضع سؤال ؟

ـ بقدر ما يتعلق الأمر بتحديد منهج في التحليل التاريخي متحرر من الفكرة الانطربلوجية ، بقدر ما نلحظ أن النظرية التي سترتسم أمامنا الآن، ترتبط بالأبحاث السابق إنجازها بنوعين من العلاقة. فهي تعمل على صياغة الأدوات التي اعتمدتها تلك البحوث أثناء إنجازها، أو نحتتها تلبية لحاجيات البحث، صياغة عامة. لكنها، ومن ناحية ثانية، تتعزز بالنتائج المحصل عليها حينئذ، فتكون مهيأة لتحديد منهج تحليل خالص من كل شائبة انطربلوجية. والأرضية التي تقوم عليها تلك النظرية، هي الأرضية التي تم اكتشافها من طرفها. فالبحوث التي قمنا بها حول الحمق وظهور السيكلوجيا، وحول المرض وميلاد الطب العيادي، حول علوم الحياة واللغة والاقتصاد، كانت محاولات عشوائية في جانب منها، لكنها تتضح تدريجياً، لا لأنها تضفي الدقة والضبط شيئاً فشيئاً على منهجها فقط، بل لأنها تكتشف ـ داخل النقاش القائم حول النزعة الإنسانية والانطربلوجيا ـ نقطة إمكانها التاريخي.

ومجمل القول ، لا ينخرط هذا الكتاب ، هو والكتب التي سبقته ، ـ لا ينخرط على الأقل مباشرة ، ولا حتى بالدرجة الأولى ـ في النقاش الدائر حول البنية (في مواجهتنا بالنشأة ، والتاريخ والصيرورة) ؛ بل في ذلك الحقل الذي تظهر فيه وتتلاقى وتتداخل وتتعين قضايا الكائن البشري والوعي والأصل والذات . لكننا وبدون شك ، لا نجانب الصواب إذا قلنا بأن في ذلك الحقل كذلك يُطرح مشكل البنية .

ليس هذا الكتاب استعادة ووصفاً دقيقاً لما نقرؤه في سطور كتاب **تاريخ الحمق** أو **ميلاد العيادة** أو **الكلمات الأشياء**، بل يختلف عنها في عدد هام من النقط . وينطوي على عدد لا يستهان به من التصحيحات والانتقادات الداخلية . فعلى وجه العموم ، كان **تاريخ الحمق** يحسب حساباً هاماً أكثر من اللزوم ويبالغ في إعطاء مكانة متميزة ، لكنها ومن جهة أخرى غامضة ، لموضوع هو عبارة عن «تجربة» الحمق ، مما يثبت أننا كنا قاب قوسين أو أدنى من افتراض ذات خفية وعامة في التاريخ ! أما في كتاب **ميلاد العيادة**؛ فإن محاولة اللجوء عدة مرات ؛ إلى التحليل البنيوي ، كانت تنذر بالتغافل عن خصوصية المشكل المطروح وتجاهلها

وبالانحراف عن المستوى الخاص بالحفريات ؛ وأخيراً ، ترك غياب الوضوح المنهجي في كتاب **الكلمات والأشياء** ، انطباعاً بأن الأمر يتعلق بتحليلات تنطلق من مفهوم الكلية الثقافية .
وإنه لشيء يحز في النفس ، إنني لم أكن قادراً على تلافي تلك الأخطاء : إلا أنني أعزي نفسي بالقول بأنها أخطاء كانت تنخرط في المشروع ذاته ، ما دام هذا الأخير كان ملزماً كي يتخذ احتياطاته الخاصة ، بأن يتحرر من تلك المناهج المتباينة ويتخلص من تلك الأشكال المتخلفة للتاريخ . يضاف إلى ذلك ، أنه لولا الأسئلة التي طرحت علي[1] ، ولولا الصعوبات التي صادفتها والانتقادات التي وجهت إلي ، لتعذر ، بلا ريب ، على المشروع الذي أجدني الآن ، شئت ذلك أم أبيت ، مرتبطاً به ، أن يرتسم بكيفية واضحة جداً . من هنا كان الاحتراس والحذر اللذان يطبعان هذا النص : فهو ما فتيء يبتعد ، في كل لحظة ، عن المشاريع الأخرى ، ليميز نفسه عنها ، يتلمس حدوده ، يصطدم بما لا يرغب في قوله ، يحفر خنادق من أجل أن يحدد طريقه الخاص به . ما فتيء ، يفضح في كل لحظة مواطن اللبس وينبه عليها . يصرف هويته ، دون أن يقول مسبقاً : لست ذاك ولا هذا . لا لينتقد ، في أغلب الأوقات ؛ ولا ليقول البتة بأن كل الآخرين على خطأ . بل ليحدد موقعاً فريداً متميزاً عن المواقع المجاورة ؛ وعوض أن يرغم الآخرين على أن يلوذوا بالصمت ، بدعوى أن ما يقولونه باطل ، يحاول تحديد ذلك الفضاء الأبيض الذي انطلاقاً منه أتكلم ، والذي يتشكل ببطء داخل خطاب أشعر بأنه وقتي ومتغير بصورة مسرفة .

***

ـ ألست واثقاً مما تقول ؟ وهل ستغير من جديد مواقفك ، وتتجنب الجواب عن الأسئلة التي تطرح عليك ، بدعوى أنها تتضمن اعتراضات لا تتجه حقيقة ، صوب المكان الذي تنطق منه؟ هل تتأهب مرة أخرى للقول بأنك لست ما يدعي الآخرون أنك هو؟ إنك لتهيء لنفسك منذ الآن المخرج الذي يساعدك في كتابك القادم ، على أن تنبجس ثانية في موضع آخر مُزْدَرِياً ، كما هو شأنك الآن ، ومجيباً باحتقار : لا ، لا لست في المكان الذي ترصدونني وتترقبونني فيه ، بل أوجد هنا ، حيث أنظر إليكم ساخراً .
ـ ماذا . أتعتقدون أني سأشرع في كتابة كل تلك الأتراح والأفراح ، أتظنون أنني سأصر على ذلك ، مطأطأ الرأس ، إذا لم أسارع لأخط ، بيد محمومة ، المتاهة التي أخاطر فيها بنفسي ، وأغير وجه ما أقوله وأفتح له خلفيات غامضة ، وأدفع به بعيداً عن ذاته لأعثر له على استشرافات

(1) تشكل الصفحات الأولى ، على الخصوص . من هذا النص ، وبصورة مخالفة بعض الشيء ، جواباً على اعتراضات تقدمت بها حلقة الابستملوجيا للمدرسة العليا للاساتذة (أنظر :

(Cahiers pour l'analyse No 9)

تجدر الإشارة من جهة أخرى ، إلى أن أصل بعض الأفكار التي أعرضها هنا بإسهاب وتفصيل ، رد على قراءة مجلة Esprit (شهر أبريل . 1968) .

تلخص مساره وتحرفه ، متاهة أضيع فيها لأظهر في نهاية المطاف لأعين لن أقابلها مرة أخرى .
إن أكثر من واحد هم مثلي ، يكتبون ، بلا شك ، كي لا يكون لهم وجه واحد بعينه . فلا تطلبوا مني من أنا ولا تأمروني بأن أظل أنا هو باستمرار : فتلك أخلاق الحالة المدنية ؛ وهي أخلاق تحكم أوراقنا وبطاقاتنا الإدارية ، كبطاقة الهوية . فلتتركنا وشأننا أحرار ، حينما يتعلق الأمر بالكتابة .

ثانياً

الانتظامات الخطابية

ـ 1 ـ
وحدات الخطاب

لا يطرح استخدام مفاهيم ، كالتقطع والانفصال والعتبة والحد والسلسلة والتحول ، على التحليل التاريخي ، مجرد مسائل لها علاقة بالمنهج الذي ينبغي تطبيقه وبطريقة العمل ، بل وأيضاً قضايا نظرية . وهي قضايا سوف ينصب عليها اهتمامنا هنا (أما المسائل التي لها علاقة بالمنهج وطريقة العمل ، فسوف أتناولها في أبحاث اختبارية مقبلة ، آملاً أن تسمح لي الظروف بذلك ، وأن تكون لدي الرغبة والشجاعة على القيام به) . غير أننا لن نتناول هذه القضايا إلا داخل حقل خاص وخصوصي : أي في فروع معرفية غير واضحة المعالم والحدود ، غير محددة المضمون ، والوضوح والتحديد الكافيين ، والتي تدعي تاريخ الأفكار ، أو تاريخ الفكر ، تاريخ العلوم ، وتاريخ المعارف .

نحن ملزمون بادىء الأمر ، بالقيام بعملية إبعاد نتخلص فيها من مجموعة من المفاهيم ، يردد كل منها ، على شاكلته ، وبأنغام متباينة ومتنوعة فكرة الاتصال . ورغم أنهامفاهيم، ليست لها ، بلا شك ، بنية تصورية محددة بأحكام ، فإنها تؤدي وظيفة محددة . فمفهوم التقليد ، يهدف إلى منح مجموعة من الظواهر المتعاقبة والمتماثلة (أو على الأقل المتشابهة) وضعاً زمانياً واحداً وفريداً ، يسمح هذا المفهوم أيضاً بالنظر إلى تبعثر التاريخ من منظار الوحدة ؛ ويبيح اختزال الاختلاف الخاص بكل بداية ، من أجل ردها وبكيفية متصلة إلى أصل سابق عليها . بفضل مفهوم التقليد ، يمكن تجاهل التجديدات ، واعتبارها من منظار الاستمرارية ، مع إرجاع جدارتها إلى الجدة والطرافة والنبوغ ، أي إلى مسألة تخص الأفراد . ثمة أيضاً مفهوم التأثير ، وهو مفهوم سحري ، إلى حد يصعب معه تحليله ؛ وهو بمثابة السند والأساس لظواهر الايصال والتواصل ؛ كما يحيل ظواهر التشابه والتكرار ، إلى تطور تدريجي متلاحق ذي مظهر ارتباطي سببي ؛ دونما حصرها حصراً دقيقاً ولا تحديدها تحديداً نظرياً ؛ كما يخترق الزمان والمسافات ، ليربط بين وحدات في شكل أفراد ومؤلفات ومفاهيم ، داخل وسط ممتد وشاسع . يوجد مفهومان

آخران هما النمو والتطور اللذان بفضلهما يتم تجميع عدد متتال من الأحداث المبعثرة وارجاعها إلى مبدأ واحد هو ذاته ، ينظمها ، واخضاعها للقوة الرادعة للحياة (بكل ألاعيبها ومراوغاتها التكيفية وقدراتها على التجديد ، وترابط عناصرها المستمر ، ومنظوماتها في الاستيعاب والمبادلة) ، والكشف سلفاً في كل بداية ، عن حضور مبدأ تناسق يكون وراء ذلك ، وعن الملامح الأولى والبشائر الأولية لوحدة تلوح في الأفق ، والتحكم في الزمان . بفضل علاقة تنعكس دوماً وبدون انقطاع ، بين أصل ونهاية وهميين ، لم يوجدا فعلاً في التاريخ ، واستحضارهما دوماً ، كما لو كانا هما اللذان يفعلان فعلهما فيه . نعثر على مفاهيم مثل «العقلية» والروح» ، وهما مفهومان يبيحان النظر إلى بعض الظواهر المتآنية أو المتتالية في فترة تاريخية محددة ، كما لو كان لها معنى واحد ، وتجمعها روابط رمزية تجعل بعضها يحيل إلى الآخر ، ويلمها نوع من التشابه والتماثل . ويركزان على سيادة وعي جماعي ، كمبدأ للوحدة والتفسير .

علينا أن نضع من جديد موضع سؤال ، هذه التركيبات الجاهزة ، ونطرح ثانية للبحث تلك التجميعات التي درجنا على تقبلها دون أعمال للفكر النقدي ، ومراجعة تلك الروابط التي نقر ، هكذا ، بوجودها منذ البداية . يجب إزاحة هذه الصور وتلك القوى الغامضة التي جرى العرف على اتخاذها أداة للربط بين خطابات البشر ؛ كما يلزم طردها من مكمنها الذي تبسط منه سيادتها، وبدلاً من أن نترك لها الفرصة لتفرض نفسها بكيفية عفوية، علينا، انطلاقاً من انشغالات منهجية، وعلى أساس منها بالدرجة الأولى، ألا نولي عنايتنا إلا لحشد من الأحداث المبعثرة.

علينا كذلك ، ألا نرتاح لتلك التقسيمات والتجميعات التي ألفنا الركون إليها ، فهل من المعقول أن نقبل ، هكذا ، وعلى علاته ، تمييزاً كذلك الذي يظن أنه قائم بين أنماط الخطاب الكبرى ، أو كذلك الذي يعتقد أنه يوجد بين أشكال وأنواع متعارضة فيما بينها ، كالعلم والأدب والفلسفة والتاريخ والخيال الخرافي . . . واعتبارها كيانات فردية تاريخية كبرى ؟ لسنا واثقين من صلاحية اللجوء إلى مثل هذه التمييزات في عالم الخطاب الذي هو عالمنا ؟ فما بالك عندما يتعلق الأمر بتحليل مجموعات من العبارات ، كانت قد صيغت ووزعت وقسمت في إبانها بكيفية مخالفة لما هي عليه الآن : «فالأدب» و«السياسة» على سبيل المثال ، مقولتان حديثتا العهد ، لا يمكن تطبيقهما على الثقافة الوسيطية ، أو حتى على الثقافة الكلاسيكية ، إلا إذا اسقطنا الحاضر على الماضي، ظناً أن ثمة تماثلات شكلية أو مشابهات دلالية؛ لكن الحقيقة هي أن، لا الأدب ولا السياسة ولا حتى الفلسفة والعلوم، لم تكن تنتظم حقل خطاب القرن السابع عشر أو الثامن عشر ، مثلما كانت تنتظمه في القرن التاسع عشر . ومهما يكن من أمر ، أن هذه التقسيمات ، سواء منها تلك التي نقبل بها ، أو تلك التي عاصرت الخطابات المدروسة ، هي ذاتها ، وفي دائم الأحوال ، مقولات نظرية ومبادىء تصنيفية ، وقواعد معيار وأنماط مؤسسة : أي إنها هي بدورها وقائع خطاب ، تستحق التحليل ، شأنها في ذلك شأن باقي الوقائع الأخرى ؛ ثمة بالتأكيد

روابط معقدة تجمعها بهذه الأخيرة ، لكنها ليست صفات ذاتية جوهرية ومتأصلة ، وقابلة لأن يتعرف عليها الجميع ويقربها .

لكن الوحدات التي لا بد من التشكيك فيها وتعليقها بصفة خاصة هي تلك التي تفرض نفسها علينا بالكيفية الأكثر بداهة : الكتاب والأثر . ظاهرياً ، هل نستطيع إزالة هاتين الوحدتين دون أن يوصف عملنا ذلك بالتكلف والمغالاة؟ أو ليسا معطيين بديهيين؟ فثمة تميز مادي للكتاب ، من حيث أنه يشغل حيزاً مكانياً مَحدداً ، ويملك قيمة اقتصادية ، ويرسم بنفسه ، من خلال عدد من العلاقات ، حدود بدايته ونهايته ؛ وثمة إقرار بوجود الأثر ، وإقرار بأنه لمؤلف ما ، وذلك بحصره نسبة عدد من النصوص إليه . لكن ، ومع ذلك ، ما إن ننظر ملياً في المسألة عن قرب ، حتى تبدأ الصعوبات . فهل بامكاننا الحديث عن وحدة مادية للكتاب عندما يتعلق الأمر بديوان يشمل منتخبات شعرية لعصر من العصور أو فترة من الفترات أو بلد ما من البلدان أو بكتاب يضم شذرات جمعت ونشرت بعد وفاة مؤلفها ، أو بـ «رسالة في الأشكال المخروطية » أو بجزء من كتاب «تاريخ فرنسا» لـ ميشلي Michelet ؟ هل هي ذات الوحدة حينما يتعلق الأمر «برمي قطعة نرد» ، أو «بمحاكمة جيل دوري» Gille de Rais أو بـ «سان ماركو» لبيتور Butor ، أو بكتاب قداس كاثوليكي؟ بعبارة أفضل ، أليست الوحدة المادية لكتاب ما ، وحدة هزيلة ، وتابعة ، بالقياس إلى الوحدة الخطابية التي هو مرتكزها ؟ وهل الوحدة الخطابية هي بدورها متجانسة وتنطبق بنفس الصورة؟ فَرِوَايَةٌ لستندال أو لدستويفسكي ، لا تتميز بصفة فردية خاصة مثل روايات «الكوميديات الإنسانية» وهذه بدورها لا تتمايز بنفس الكيفية التي تتمايز بها «أوليس» و«الأوديسة» . وحدود كتاب ما من الكتب ، ليست أبداً واضحة بما فيه الكفاية ، وغير متميزة بدقة : فخلف العنوان ، والأسطر الأولى، والكلمات الأخيرة، وخلف بنيته الداخلية وشكله الذي يضفي عليه نوعاً من الاستقلالية والتميز ، ثمة منظومة من الاحالات إلى كتب ونصوص وجمل أخرى ، مما يجعله ككتاب ، مجرد عقدة داخل شبكة ، أو مجرد جزء من كل ، وهذه المنظومة من الاحالات ، تختلف بحسب الأوضاع والمقامات ، وبحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بكتاب في الرياضيات أو بتفسير النصوص أو بالسرد التاريخي أو بحلقة من مسلسل روائي ؛ سواء كان هذا أو ذاك ، فإنه يتعذر اعتبار وحدة الكتاب متماثلة ، حتى ولو اتفقنا على انها حزمة علاقات . ومع أن للكتاب هيئة شيء في قبضة اليد ، ضم بين دَفتي شكل هندسي متوازي المستطيلات ، فإن وحدته متغيرة ونسبية ؛ ما أن نفحصها فحصاً نقدياً ، حتى تفقد بداهتها ، فهي وحدة لا تطابق ذاتها ، ولا تنشأ إلا داخل حقل خطابات متشابك .

أما الأثر فيثير مشاكل أعوص . وقد كان من المفروض على ما يبدو ألا يثيرها . خصوصاً وإن الأمر لا يعدو مجموعة نصوص يمكن الإشارة إليها بإسم يدل على صاحبها . لكن هذه الدلالة الذاتية ، حتى ولو طرحنا جانباً المشاكل المتعلقة بصحة نسبة الأثر إلى صاحبه ، تبقى وظيفة غير

متجانسة : فهل يدل إسم المؤلف ، وبنفس الكيفية على نص نشره هو نفسه بإسمه ، أو على نص نشر بإسم مستعار ، أو على نص آخر لا زال في هيئة مشروع أو مسودة عثر عليها بعد وفاته ، أو حتى على نص كتب بخط رديء ، أو على كراسة صغيرة بها رؤوس أقلام أو على «ورقة»؟ فتأليف أثر كامل ، أو كتاب ما ، يفترض عدداً من الاختيارات التي يصعب تبريرها أو حتى الإفصاح عنها ؛ هل يكفي أن نضيف إلى النصوص المنشورة من قبل المؤلف نصوصاً كان ينوي نشرها مستقبلاً لولا أن عاجلته المنية ، فبقيت غير مكتملة؟ هل علينا أن نعتبر ما تركه المؤلف من مسودات أو تصاميم أولية أو استدراكات وتشطيبات ، جزءاً من الأثر الذي نشر قبل وفاته ؟ هل يتعين علينا اعتبار المحاولات الأولية التي أهملها جزءاً منه هي الأخرى؟ ما المكانة التي ينبغي أن نمنحها للرسائل ورؤوس الأقلام والأحاديث المروية ، والأقوال والمأثورات المدونة من قبل أولئك الذين استمعوا إليه؟ باختصار ما المكانة التي ينبغي أن نعطيها لهذا الحشد الهائل من الأشياء التي يتلفظ بها الشخص وهو في حالة احتضار ، والتي تتكلم في تلاق وتقاطع لا محدودين لغات متعددة؟ على أي حال ، أن إسم «مالارمي» ، لا يحيل بنفس الكيفية إلى الموضوعات الانجليزية أو إلى ترجمات «أدغاربو» ، أو القصائد ، أو إلى الأجوبة على الاستفسارات ؛ وما قيل عن «ملارمي» Mallarmé يقال عن «نيتشه» «Nietzsche» ، فليست ذات العلاقة ، هي التي تربط بين إسم نيتشه والترجمات الذاتية التي ألفها في مرحلة الشباب ، أو الانشاءات المدرسية التي كتبها ، أو المقالات الفيلولوجية أو «هكذا تكلم زادتشت» أو «هوذا الإنسان» ، والرسائل و«نيتشه الامبراطور» ، والكراسات العديدة التي يحشر فيها ملاحظات له على تنظيف الثياب وكوائها ، ومأثورات من الحكم وجوامع الكلم . وإذا كنا نتحدث هكذا وبكل تلقائية ، دون أن نتسائل أكثر ، عن «أثر» مؤلف ما ، أو أن نطرح أسئلة حوله ، فلأننا ننطلق فعلاً ، من افتراض أنه «أثر» يتحدد بوظيفة تعبيرية ما . نحن نعتقد أن ثمة مستوى بلغ من العمق حداً يلزمنا تخيله ، ينكشف له الأثر ، بكل جزئياته ، حتى أبسطها وأدقها وأقلها قيمة كافصاح عن التفكير ، أو تعبير عن التجربة والخيال أو تجل للاشعور المؤلف ، أو لمحددات تاريخية أثرت فيه . لكننا ما نلبث أن ندرك أن وحدة كتلك ، ليست أمراً بديهياً أو معطى أولياً ، بل هي نتائج عملية ما ، وهي عملية تأويلية ، تبحث في النص عما يخفيه وما يظهره ؛ وإن العملية التي تلعب دوراً في تحديد المؤلف في وحدته ، وفي «الأثر» نفسه كذلك ، ليست واحدة ، بل تختلف بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق ، مثلاً ، بمؤلف كتاب «المسرح وضعفه» «Le théatre et son double» أو بمؤلف كتاب «الرسالة المنطقية الفلسفية» ، وسواء كان إذن ، هذا الكتاب أو ذاك ، فإننا لا نتحدث عن الأثر بنفس المعنى . فالأثر ليس وحدة مباشرة ، ولا ثابتة أو متجانسة .

وأخيراً ، ثمة احتياط أخير ، يضمن لنا تفويت الفرصة على الأوهام الاتصالية غير المتبصرة التي ننطلق منها سلفاً في تنظيم الخطاب الذي ننوي تحليله : إنه احتياط يقوم على التخلي عن

فكرتين متلازمتين إلا إنهما متعارضتان . أولاهما ترى استحالة الوقوف داخل نظام الخطاب ، على انفصال حقيقي ، من جراء الاقتحام المباغت لحدث جديد ، وأن وراء كل بداية مظهرية ، يكمن دائماً وباستمرار ، أصل خفي ، بلغ من الخفاء والعمق ، حداً يصعب معه علينا تملكه وإحكام القبضة عليه حتى أننا لننساق رغماً منا عبر وهم سذاجة التسلسل التاريخي والزماني للأحداث نحو نقطة تتباعد بشكل محدود ، نحو نقطة لم يعرف لها التاريخ مكاناً ولا زمناً ، أي نقطة لن تكون سوى فراغ ؛ انطلاقاً منها تصبح كل البدايات مجرد استئناف لها أو اختفاء وراءها ، أو إن شئنا الحقيقة ، قلنا : تغدو جميع البدايات هذا وذاك معاً . وترتبط هذه الفكرة بفكرة أخرى ترى أن كل خطاب ظاهر ، ينطلق سراً وخفية من شيء ما تم قوله . وهذا الماسبق قوله ، ليس مجرد جملة تم التلفظ بها ، أو مجرد نص سبقت كتابته ، بل هو شيء «لم يقل أبداً» إنه خطاب بلا نص ، وصوت هامس همس النسمة ، وكتابة ليست سوى باطن نفسها . وعلى هذا النحو ، يفترض أن كل ما يعبر عنه الخطاب ، تم التلفظ به في هذا الصمت شبه المطبق ، السابق عليه ، والذي يحاكيه باصرار ، لكنه وفي نفس الوقت يخفيه ويخرسه . فالخطاب الظاهر ، ليس في نهاية المطاف سوى الحضور المانع لما لا يقوله ؟ وهذا الما لا يقال هو باطن يلغم ، ومن الداخل ، كل ما يقال . هكذا تحكم الفكرة الأولى على التحليل التاريخي للخطاب بأن يصبح إقتفاء وصدى وإعادة لأصل ينفلت من كل تحديد تاريخي ؛ أما الفكرة الثانية ، فتحكم عليه بأن يغدو تأويلاً أو إنصاتاً لما قيل من قبل ، والذي في نفس الوقت «لم يقل أبداً» . وهذا ما يحتم ضرورة التخلي عن هاتين الفكرتين اللتين ليس لهما من وظيفة أخرى سوى تكريس الاتصال اللامتناهي للخطاب ، وضمان حضوره الخفي داخل غياب يعاد استحضاره باستمرار . وأن نتأهب لاستقبال كل لحظة من لحظات الخطاب كحدث جديد لا أصل له ، قائم الذات ، داخل التبعثر الزماني ، الذي يخول له أن يتكرر ويعرف ويكتنفه النسيان ، ويتحول وتنطمس معالمه ، وتندرس آثاره ، يتوارى عن الأعين ، داخل ركام الكتب . لا ينبغي إحالة الخطاب إلى الحضور البعيد للأصل ؛ بل ينبغي تناوله كخطاب لا أصل له .

علينا أن نقف موقفاً نقدياً من تلك الأشكال المسبقة الجاهزة التي يتقمصها الاتصال ، ومن كل تلك التركيبات التي لا نتساءل حولها ، وهذا ما يسمح لها أن تفرض نفسها على الجميع ؛ لا نريد بطبيعة الحال من ذلك ، أن نرفضها بصورة نهائية وبكيفية مطلقة ، بل نبغي خلخلة اليقين الذي يجعلنا نقبلها على علاتها؟ وإظهار أنها ليست بديهية ولا أولية ، بل هي دوماً نتيجة بناء يتعين معرفة قواعده وفحص طرقه من الاستدلال والبرهنة ؛ وتحديد الشروط والتحليلات التي يمكن حسبها قبول بعضها والتنبيه على البعض الآخر منها الذي لا يمكن بأي حال قبوله . من الممكن أن يتعرض مفهومان مثلاً كالتأثير والتطور لنقد يبطل ، ولزمن طويل نسبياً ، صلاحية استخدامهما . لكن هل يمكن الاستغناء وبصورة دائمة عن مفهومي «الأثر» و«الكتاب» أو حتى

عن بعض الوحدات «كالعلم» و«الأدب»؟ هل يلزم اعتبارها أوهاماً ، بناءات واهية ، نتائج لم تستنبط بكيفية سليمة؟ هل يجب العدول عنها والكف عن اتخاذها سنداً حتى ولو كان مجرد سند مؤقت والاقلاع وإلى الأبد ، عن تحديدها ؟ إن ما ينبغي ، هو تخليصها من بداهتها المشبوهة وإخلاء سبيل القضايا التي تطرحها ؛ والاقرار إنها ليست المكان الآمن الذي يمكننا ، انطلاقاً من أرضيته ، طرح أسئلة أخرى (بنيتها وتناسقها ونظامها وتحولاتها) ؛ عليها هي ذاتها أن تطرح عدداً من الأسئلة (تتعلق بطبيعتها كمفاهيم، وبكيفية تعريفها ، وبأنواع القوانين المتمايزة التي تخضع لها؛ وبنوع الارتباطات التي تكون مؤهلة لها؟ وبالمجموعات الفرعية التي يمكن أن تتولد عنها؟ وبالظواهر الخصوصية التي تنبثق عنها في حقل الخطاب؟) . إن ما ينبغي فعله ، هو الاعتراف أنها ، وفي نهاية المطاف ، ليست كما كنا نعتقد منذ الوهلة الأولى ؛ ومجمل القول ، إنها في حاجة إلى نظرية ؛ وهي نظرية لن تقوم لها قائمة ، ما لم يظهر؛ في صفائه غير المتصنع ، حقل وقائع الخطاب الذي تنشأ على أرضيته .

وأنا بدوري ، لن أفعل غير ذلك : إنني بطبيعة الحال ، سأتخذ من بعض الوحدات الجاهزة ، (كعلم النفس المرضي أو الطب أو الاقتصاد السياسي) علامات أولية ، غير أنني كي أدرس التكوين الداخلي لها كوحدات مشبوهة ، وأقف على تناقضاتها الخفية ، لن أبحث لنفسي عن مكان داخلها ، وإن حدث أن استندت إليها ، فذلك من أجل أن أتساءل عن الوحدات التي تتشكل منها ؛ وبأي حق تطالب لنفسها بميدان يعينها في المكان ، وباتصال يحددها في الزمان ؛ حسب أية قوانين تتشكل ، وعلى تربة أية أحداث خطابية تظهر ؛ وعما إذا لم يكن تميزها الشائع وشبه المسلم بصحته ، في نهاية المطاف مجرد مظهر لوحدات أخرى أكثر متانة . لن أقبل بالمجموعات التي يقترحها عليَّ التاريخ ، إلا لأعرضها فوراً لمحك السؤال ؛ ولأفككها من أجل معرفة ما إذا كان بالمستطاع إعادة بنائها بصورة صحيحة ؛ أو معرفة ما إذا لم يكن من اللازم أن ننشىء منها ، مجموعات ثانية ؛ أو من أجل ردها إلى مكان أرحب وأوسع يسمح بتنظيرها ، وذلك بتبديد ألفتها المظهرية .

بعد انتقاد هذه الأشكال المباشرة التي يتقمصها الاتصال سيتحرر ميدان بكامله . إنه ميدان رحب ويمكننا في تعريفه القول بأنه يتكون من مجموع العبارات الفعلية (ملفوظة كانت أم مكتوبة) في تبعثرها كأحداث ، وفي اختلاف مستوياتها . وقبل أن نتناول ، بثقة نفس ، علماً ما من العلوم أو بعض الروايات أو الخطابات السياسية أو عمل مؤلف ما أو كتاباً من الكتب ، فإن المادة التي سيكون علينا مواجهتها ، في حيادها الأول ، هي على العموم عبارة عن ركام من الأحداث داخل فضاء الخطاب . من هنا يبرز مشروع **وصف الأحداث الخطابية** كأفق للبحث في الوحدات التي تتشكل فيه . وهو وصف يتميز بكيفية واضحة عن تحليل اللغة . من الصعب ، بطبيعة الحال ، إقامة منظومة لسانية (إذا لم نبنها بناء صنعياً) ما لم نستخدم مجموعة من العبارات أو من وقائع

الخطاب ؛ وسيلزم عندئذ وانطلاقاً من ذلك المجموع الذي هو بمثابة عينة ، تحديد القواعد التي تخول لنا ، عند الاقتضاء ، بناء عبارات أخرى غير تلك ؛ فحتى بعد مضي زمن طويـل على اختفاء لغة ما من اللغات واختفاء أثر الأشخاص الذين يتكلمونها ، مما يتطلب بعثها واحياءها اعتماداً على النزر القليل المتبقي منها ، فإنها تظل مع ذلك تشكل منظومة تنطوي على إمكان عبارات أخرى ، ومجموعة من القواعد المتناهية التي تسمح بعدد لا متناه من الانجازات. وعليه، فـإن حقل الأحداث الخطابية ، هو المجموعة المتناهية باستمرار والتي تنحصر حالياً فقط في الوصلات اللسانية التي تمت صياغتها ؛ وهي وصلات قد يكون عددها كثيراً ، فتتعدى بحجمها كل قدرة على الحصر والتدوين والتذكر والقراءة . بيد أنها تشكل مع ذلك ، مجموعاً متناهياً . وإذا كان السؤال الذي يطرحه تحليل اللغة بصدد الواقعة الخطابية ، يتعلق دوماً بالقواعد التي وفقها تنشأ هذه العبارة المحددة وبالقواعد قد تسمح بنشأة عبارات أخرى مماثلة ، فإن وصف أحداث الخطاب يطرح سؤالاً مغايراً يتخذ الصيغة التالية : ما الذي يجعل عبارة ما تظهر دون أن تظهر عبارة أخرى بدلاً عنها؟

من الملاحظ كذلـك ، أن وصف الخطاب يتعـارض ومنهجية تـاريخ الفكـر . ففي هذا الأخير ، لا نستطيع إعادة بناء منظومة فكرية ما إلا بالاعتماد على مجموعة من الخطابات ، ويتم ذلك على نحو يكون الغرض منه هو العثور خلف العبارات نفسها على قصدية الذات المتكلمة ، وعلى نشاطها الواعي ، وما كانت ترغب في قوله ، بل وعلى بعض التجليات اللاشعورية التي برزت إلى واضحة النهار، فيما قالته صراحة أو ضمناً؛ ومهما يكن من أمر، يتعلق الأمر في تاريخ الفكر بإعادة إنشاء خطاب جديد ، وبالعثور على الكلام الأبكم الهامس الذي لا يتوقف ، والذي يحرك من الداخل الصوت الذي نسمعه . يتعلق باستعادة النص الرفيع اللامنظور الذي يسري ما بين السطور المكتوبة ويزاحمها أحياناً . فتحليل الفكر هو دومـاً وباستمـرار تحليل يسعى إلى البحث عن المعنى الحقيقي وراء المعنى المجازي، يبحث عما وراء الخطاب ، سؤاله يتجه ، بلا شك ، نحو استكناه ماذا كان يقال وراء ما قيل فعلاً ؟ أما تحليل الحقل الخطابي ، فيتجه وجهة أخرى مغايرة ، همه الأساسي . هو التعامل مع العبارة كشيء قائم الذات ، لا يحيل إلى مستوى آخر ، والنظر إلى ما في خصوصيتها وتميزها كحدث لا أصول لـه ، وتحديـد شروط وجودها ، وتعيين حدود تلك الشروط بكيفية دقيقة وواضحة أكثر ، مع إبراز الترابطات القائمة بين العبارة وعبارات أخرى لها صلة بها ، والإشارة إلى بعض أشكال التعبير أو الأداء التعبيري الأخرى التي تستبعدها وتقصيها . في تحليل الحقل الخطابي ، لا يتوجه الاهتمام، إطلاقاً ، إلى البحث خلف ما هو ظاهر ، عن الثرثرة شبه الصامتة لخطاب آخر ، بل إلى إظهار لماذا صعب عليه أن يكون غير ما كان ، وكيف ينفرد بذلك الحق على غيره من الخطابات الأخرى ، ويتميز عليها باحتلال مكانة لا يقدر أي خطاب آخر على أن يشغلها . ويمكن صياغة السؤال الذي يستقطب

هذا النمط من التحليل على النحو التالي : ما هو هذا الوجود المتميز الذي يفصح عن نفسه في ما يقال ، ولا يفصح عنها في أي موضع آخر غيره ؟

ومن الضروري أن نتساءل عن الجدوى من انتقاد كل الوحدات الشائعة والمسلم بها ، وعما إذا كان الأمر يتعلق إجمالاً ، بالعودة مجدداً إليها ، رغم تظاهرنا في البداية بانتقادها والتشكيك في صلاحيتها . إن الالغاء المنهجي للوحدات الجاهزة والمسبقة ، يخول لنا في الواقع ، أن نعيد للعبارة تميزها كحدث ، وأن نؤكد أن الانفصال ، ليس مجرد حادث من تلك الحوادث الكبرى التي يشهدها التاريخ ، والتي تصيب طبقاته الجيولوجية بتصدع وانشقاق ، بل هو أولاً وقبل كل شيء حدث يصيب العبارة ، على بساطتها ورغم صغرها ؛ تلك العبارة التي تنبجس بغتة في التاريخ وتظهر كحدث لا أصل له . إن ما نتوخى إظهاره ، هنا هو الانشقاق الدقيق الذي تحدثه ، وذلك الانبثاق المفاجيء الذي لا يمكن رده إلى سوابق وممهدات ماضية فالعبارة مهما كانت تافهة ، ومهما بدت لنا نتائجها ضئيلة القيمة والأهمية ، ومهما كانت عرضة للنسيان السريع فور ظهورها ، ومهما قدرنا أنها لم تسمع ولم تفهم بكيفية شافية وكافية ، فإنها تظل مع ذلك حدثاً، لا اللغة ولا الحس باستطاعتهما أن يوفياه كامل حقه أو يستنفذاه كلية. فالعبارة، بكل تأكيد وبما لا يدع مجالاً للشك ، حدث غريب : لأنها ترتب أولاً بفعل الكتابة والنطق من جهة ، ولأنها تنفتح من جهة أخرى على وجود قابل للاسترجاع في حقل التذكر أو داخل مادية المخطوطات والكتب ، أو في أي شكل من أشكال التدوين ؛ ولأنها ، ثانية ، وككل حدث ، نسيج وحدها ، غير أنها عرضة للتكرار والتحول والتجدد ؛ وأخيراً ، لأنها ترتبط لا بالمواقف التي سببت حدوثها أو بتلك التي تترتب عنها كنتائج لها ، بل وكذلك وبصورة مخالفة ، بالعبارات التي تسبقها وتلك التي تلحقها .

وإذا كنا نعزل ، مستوى الحدث الادائي العباري عن اللغة والتفكير ، فليس ذلك بغية نثر الوقائع نثراً ، بل احتياطاً منا حتى لا تتم احالتها أو يتم إرجاعها إلى مُعَاملات تركيبية سيكلوجية محضة (كقصدية المؤلف ، وطبيعة مزاجه ودقة تفكيره ، والقضايا الفكرية الأساسية التي كانت تستأثر باهتمامه ، والمشروع الذي كان مستبداً به ويستقطب كل نشاطاته) . ورغبة كذلك في القدرة على إدراك أشكال أخرى من الانتظام ، وأنواع جديدة من الترابطات كعلاقات العبارات ببعضها البعض (حتى ولو لم يكن المؤلف واعياً بها ، وحتى لو تعلق الأمر بعبارات لمؤلفين كثيري العدد ، وحتى لو كان هؤلاء المؤلفون لا يتعارفون ولا تربطهم صلات) أو العلاقات بين مختلف المجموعات العبارية (حتى ولو لم تكن تنتمي إلى ذات الميدان الواحد ، أو لميدانين متقاربين ؛ حتى ولو لم يكن لها نفس المستوى الصوري ، أو لم تكن تمثل مجال مبادلات ممكنة) ؛ أو العلاقات بين عبارات أو مجموعات عبارات وبين أحداث من مستوى آخر مختلف تمام المخالفة (كالمستوى التقني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي) . فاخراج الفضاء الذي تتم فيه الأحداث

الخطابية إلى واضحة النهار ، لا يعني محاولة اعادته معزولاً عن كل وشائجه وارتباطاته ؛ ليس يعني كذلك أننا نريد أن نفصله عن كل ما يحيط به ونقفل الأبواب عليه ، بل يعني أننا نريد أن نبيح لأنفسنا وصف مجموع العلاقات داخله وخارجه .

والفائدة الثالثة لوصف وقائع الخطاب ، هي أننا بتحرير هذه الأخيرة من كل التجميعات التي ينظر إليها على أنها وحدات طبيعية وبديهية وشمولية ، وباقلاعنا عن النظر إلى تلك الوقائع من خلالها ، نمنح لأنفسنا إمكانية وصف وحدات أخرى وإثباتها ، معتمدين هذه المرة في ذلك على قرارات حازمة تجعلنا سادة الموقف ومالكي زمام الأمور . وعلى شرط أن نحدد بوضوح شروط ذلك ، يصبح في إمكاننا وانطلاقاً من علاقات محددة بدقة . إنشاء مجموعات خطابية ، لا تكون اعتباطية ، لكنها ستظل غير مرئية . ويمكن بطبيعة الحال ، ألا تكون العبارات المعنية هنا ، قد جاءت خصيصاً لتصوغ تلك العلاقات (بخلاف العلاقات الصريحة مثلاً والتي يطرحها الخطاب نفسه عندما يتخذ شكل رواية أو عندما يتخذ صورة مسلسلة نظريات رياضية) ، غير أنها لن تكون بأي حال ، بمثابة خطاب خفي ، ولا يمكن اعتبارها خطاباً متوارياً يحرك الخطابات الظاهرة من خلف ؛ فليس تأويل الوقائع الادائية العبارية ، هو الذي يخرجها إلى واضحة النهار ، بل تحليل تواجدها وتعاقبها وتضافرها وترابطها وتحولها المنفرد أو المجتمع .

وليس وارداً عندنا الادعاء أن بالمستطاع ، دون اهتداء بمعالم أولية تتخذ ركيزة ، وصف كل العلاقات التي قد تظهر . إذ لا بد من القيام ، في مقاربة أولى ، بعملية انتقاء مؤمنة نختار فيها منطقة أولية نعرضها للتحليل ، ونعيد تنظيمها عند الاقتضاء . وسبيل حصر تلك المنطقة هو أن نختار من جهة ، وعلى سبيل التجربة ميداناً تتعدد علاقاته وتتكاثر ، وتكون نسبياً سهلة الوصف : وهل ثمة منطقة أخرى أفضل من العلم ، ترتبط فيها الأحداث الخطابية حسب علاقات قابلة لأن تفهم وتحلل جيداً ؟ لكن، ما السبيل، من جهة أخرى، إلى امتلاك أكبر الحظوظ في القبض ثانية ، لا على لحظة البنية الصورية لعبارة ما ، أو على قوانين بنائها ، بل على لحظة وجودها وقواعد ظهورها ، إن لم نلجأ إلى مجموعة من الخطابات لم تصغ صياغة صورية إلا بنحو طفيف غير محسوس ، ولا تتوالد فيها العبارات بالضرورة حسب قواعد بناء محضة ؟ كيف نكون متأكدين من أننا لن نقع ضحية المفاهيم التجزيئية كمفهوم «الأثر» ، والمقولات المسبقة الجاهزة كمفهوم «التأثير والتأثر» ، ما لم نقترح ومنذ البداية ، ميادين ومقاييس زمانية واسعة بالصورة الكافية؟ كيف نكون ، أخيراً ، واثقين من أننا لن ننساق وراء كل تلك الوحدات أو التركيبات غير الفجة التي تتخذ كمرجع لها في الفهم والتفسير ، الفرد المتكلم ، والذات الفاعلة في الخطاب ، والمؤلف صاحب النص ، أو بعبارة موجزة ، في كل تلك المقولات الانطربلوجية؟ كيف ذلك ما لم ننظر إلى مجموع العبارات التي انطلاقاً منها تكونت تلك المقولات ـ مجموع

العبارات التي اختارت «كموضوع» لها ، الذات المنتجة للخطابات ، وحاولت جاهدة أن تجعل منها حقلاً للمعرفة؟

من هنا ، يتبين لنا السبب الذي جعلنا نمنح امتيازاً لتلك الخطابات التي يمكن القول عنها ، وبكيفية مبسطة أكثر مما ينبغي إنها تحدد «علوم الإنسان» . لكنه ليس سوى امتياز وقتي ، إذ ثمة أمران لا ينبغي لنا أن إغفالهما : أولهما أن تحليل الأحداث الخطابية ، ليس محصوراً أو قاصراً ، قطعاً ، على هذا الميدان ؛ وثانيهما ، أن عزل هذا الميدان نفسه ، وتحديده ، لا ينبغي أن يعتبر أمراً نهائياً أو مطلقاً ؛ والمسألة لا تعدو أن تكون مجرد مقاربة أولى نتوقع لها أن تتيح الفرصة لاظهار علاقات أخرى ، مما قد يتمخض عن زوال حدود هذه المحاولة الأولية وانمحائها .

ـ 2 ـ

التشكيلات الخطابية

لقد شرعت في وصف العلاقات بين العبارات . وحرصت على ألا أقبل أية وحدة من الوحدات التي تقترح علي ، والتي جرت العادة على أن أجدها باستمرار تحت تصرفي . كما عقدت العزم على ألا أغض الطرف عن أي شكل من أشكال الانفصال والقطيعة والعتبة والحد . وآليت على نفسي أن أصف العبارات داخل حقل الخطاب ، وكذا العلاقات التي قد تنشأ بينها . غير أن ثمة مجموعتين من المشاكل ، تطرح نفسها على الفور : الأولى ، وسأتركها معلقة إلى حين ، ثم أعود إليها ، وتتعلق بالاستخدام الفظ والخشن ، الذي استعملت به تعابير الحدث والعبارة والخطاب ؛ أما الثانية فتهم العلاقات التي يمكن إثباتها بين تلك العبارات التي تركناها في حالة تراكم مؤقت باد للعيان .

مثلاً ، ثمة عبارات ، يبدو أنها تنتمي ، منذ زمن يمكن تحديده ، إلى الاقتصاد السياسي ، أو إلى البيولوجيا أو علم النفس المرضي ؛ ثمة عبارات أخرى يبدو أنها تنتمي ، إلى تلك التقاليد العلمية المتواصلة منذ آلاف السنين ، والتي يصعب تحديد زمان نشأتها ، ألا وهي النحو والطب . ما طبيعة هذه الوحدات؟ وكيف نستطيع القول إن تحليل أمراض الرأس من طرف «Willis» «ويليس» وفي عيادات «شاركو» «Charcot» ، يندرج ضمن نفس الخطاب ؟ وأن ابتكارات «بتي» «Petty» ، استمرار للقياس الاقتصادي مع «نيومن» «Newmann» ؟ وأن تحليل الحكم من طرف نحاة «بور رويال» ، يدخل في نفس الإطار ، إطار تعقب ورصد التناوبات الحركية في اللغات الهندية الأوروبية؟ ما الطب؟ ما النحو؟ ما الاقتصاد السياسي؟ ألا تكون مجرد تجميع إرجاعي تَنْخَدِعُ به العلوم المعاصرة في ماضيها الذي تعتبر نفسها استمراراً له؟ أم هي أشكال اكتملت كعلوم بصورة نهائية في الماضي ، ثم تطورت عبر الزمن دون أن يصيبها أي اهتزاز أو تخلخل؟ هل تشمل وحدات أخرى ؟ وأي نوع من الصلات التي يمكن تصورها بين كل تلك العبارات التي تشكل بصورة مألوفة وملحة ، جمعاً كله ألغاز وأسرار ؟

الافتراض الأول : وهو الذي بدا لي أول الأمر أكثر رجحاناً وأيسر قابلية للاختبار ؛ ومفاده أن

العبارات المختلفة الأشكال والمبعثرة في الزمان ، تشكل مجموعاً واحداً ، إذا كانت ترجع بصورة أو بأخرى إلى ذات الموضوع وتحيل نفسها عليه ؛ فبهذا النحو ، ترجع عبارات علم النفس المرضي كلها إلى موضوع واحد يتخذ صوراً وأشكالاً مختلفة في التجربة الفردية أو الاجتماعية، يمكن أن نسميه بالحمق . غير أنني ما لبثت أن انتبهت إلى أن وحدة موضوع «الحمق» لا تسمح مع ذلك بتمييز مجموعة من العبارات وتمايزها ، كما لا تتيح ظهور علاقات ثابتة وقابلة للوصف والتحديد فيما بينها . ويرجع ذلك لسببين : فنحن نخطىء ، لا محالة ، عندما نطلب من «الحمق» نفسه ، ونلتمس من مضمونه الخفي ، وننتظر من حقيقته البكماء المنطوية على نفسها ، أن يقولوا لنا مجموع ما قيل عنه في لحظة معينة . فمفهوم المرض العقلي ، تكون وتشكل من مجموع ما قيل في كل العبارات التي كانت تذكره بالاسم وتتكلم عنه كمرض متميز وتصفه وتفسره وتحكي عن تطوراته وعن مختلف ارتباطاته ، وتحكم عليه ، وإذا اقتضى الحال ، تمنحه الكلمة لتنطق على لسانه بخطابات يراد لها أن تعتبر أنها خطاباته . غير أن ما هو أكثر من ذلك أن تلك المجموعة من العبارات ، أبعد ما تكون عن الإحالة إلى موضوع واحد تكون بصورة نهائية واكتملت نشأته ، وأبعد ما تكون عن تكريسه والحفاظ عليه كأفق تفكير لا ينضب معينه ، والموضوع الواحد الذي بلورته العبارات الطبية للقرنين السابع عشر والثامن عشر ، ليس هو ذاته الذي أخذت ملامحه ترتسم وتتبلور خلال الأحكام الصادرة عن المحاكم والتدابير البوليسية ؛ كما أن جميع الموضوعات التي استقطبت الخطاب النفسي المرضي ، عرفت تطورات من «بينل» «Pinel» أو «ايسكرول» «Esquiral» إلى «بلويلر» «Bleuler» ، إذ لم يكن الأمر يتعلق بنفس الأمراض هنا وهناك ، كما لم يكن يعني نفس الحمقى .

هذا ما يسمح لنا إن لم نقل يضطرنا إلى أن نستخلص من هذه الكثرة وذلك التعدد في الموضوعات ، استحالة النظر إلى «الخطاب المتعلق بالحمق» كوحدة قادرة على أن تشكل مجموعة متناسقة من العبارات . وربما لزمنا الاقتصاد على فئة العبارات التي تنصب على موضوع واحد بعينه، كالخطابات المتعلقة بمرض السوداء Mélancolie أو العُصاب Névrose. لكننا سوف نكتشف أن كل خطاب من هذه الخطابات، يشكل هو بدوره موضوعه وينميه إلى حد ينتهي معه إلى أن يتحول تحولاً كاملاً. بحيث أن المشكل الذي يطرح، هو معرفة ما إذا كانت وحدة الخطاب قد تشكلت بفضل الفضاء الذي ترتسم فيه موضوعات وتتحول باستمرار من شكل إلى آخر، بدل القول بأنها وحدة تجد أساسها فقط في استمرار ذات الموضوع وتميزه. حينئذ، ألا تصبح العلاقة المميزة التي تسمح بتحديد مجموعة من العبارات تتعلق بالحمق هي: قاعدة الانبثاق المتآني أو المتعاقب لمختلف الموضوعات التي يشار إليها بالاسم أو يتم وصفها أو تحليلها أو تقديرها أو تقييمها؟ إن هذا يعني أن وحدة الخطاب المتعلق بالحمق، لا تنبني على موضوع «الحمق» أو على نشأة أفق وحيد للموضوعية. بل إن ثمة قواعد هي التي تسمح في فترة ما

بإمكان ظهور الموضوعات. كما أن هذه الأخيرة تظهر حسب إجراءات أساسها الاقصاء والنبذ والردع والميز، وتتميز عن بعضها البعض حسبما يتعلق الأمر أبالممارسة اليومية أو بالقضاء أو بمحاسبة الضمير في المسيحية، أو بالتشخيص المرضي، إنها موضوعات تظهر في الأوصاف المرضية، محددة بقواعد وطرق في العلاج الطبي. يضاف إلى ذلك، أن وحدة الخطاب حول الحمق، هي مجموع القواعد التي تحدد تحول مختلف موضوعاته وعدم تطابقها عبر الزمن، والانفصال الذي يصيبها والتقطع الداخلي الذي يوقف استمرارها. فتعريف مجموعة ما من العبارات في خصوصيتها وفرديتها، يقوم، ويا للمفارقة والعجب، على وصف تبعثر تلك الموضوعات، وإدراك الشقوق والفجوات التي تفصلها، وتقدير المسافات الفاصلة بينها، إنه يقوم، بعبارة موجزة، على صياغة قانون توزعها.

أما **الافتراض الثاني** : فيرى أنه لتحديد مجموعة من العلاقات بين عدد من العبارات ، لا بد من التركيز على شكلها ونمط تسلسلها وترابطها . فقد لاح لي ، على سبيل المثال ، أن الطب كان يتميز ابتداء من القرن التاسع عشر باعتماد أسلوب معين وبخصائص وسمات ثابتة تطبع طريقة التعبير ، أكثر مما كان يتميز بموضوعاته أو مفاهيمه . ولأول مرة لم يعد الطب قائماً على مجموعة من الأعراف والملاحظات والوصفات غير المتجانسة ، بل أصبح يمثل مجموعاً متماسكاً ومنسجماً من المعارف ، يستند إلى نفس النظرة الواحدة والمنسجمة للأشياء ، ونفس التنظيم للحقل الادراكي ، ونفس التحليل للظاهرة المرضية حسب الجانب المنظور من الجسم ، ونفس النظام في كتابة وتدوين ما يقال وما يلاحظ (نفس المصطلحات ، نفس الاستعارات المجازية) ؛ ومجمل القول ، كان يبدو لي أن الطب يتكون أساساً من عبارات وصفية . لكنني انتبهت إلى ضرورة التخلي عن هذا الاعتقاد الذي انطلقت منه ، والإقرار بأن الخطاب العيادي بقدر ما يستند أساساً إلى العبارات الوصفية ، كان ينطلق كذلك من مجموعة من الفرضيات حول الحياة ، والموت ، ومن اختيارات أخلاقية وقرارات علاجية وقوانين مؤسساتية وتوجهات تعليمية ؛ وأن مجموع العبارات الوصفية لا يصح عزله عن سائر المجموعات الأخرى ، خصوصاً وأن التعبير الوصفي ، لم يكن يمثل سوى إحدى الصيغ المتواجدة في الخطاب الطبي والتي يلجأ إليها هذا الأخير من بين ما يلجأ إليه . كان علي أن أعترف أن الوصف ما انفك يغير مكانه : إما لأن تغييراً ما حدث في المقاييس والمرتكزات منذ «بيشا»'«Bichat» إلى علم الأمراض الخلوية ، أو لأن نظام استقاء المعلومات المرضية أصابه تغيير ابتداء من الفحص بالبصر والكشف بالإصغاء أو باللمس والحس ، إلى استخدام الميكروسكوب والاختبارات البيولوجية . أو لأن مدونة الأعراض المرضية ، وطريقة قراءتها ، أعيد النظر فيهما من الأساس وأعيد بناؤهما ثانية ، من «التلازم التشريحي العيادي البسيط» حتى التحليل الدقيق للتطورات الفيزيلوجية المرضية ؟ أو لأن الطبيب بدأ يفقد بالتدريج مركزه كفاعل للتدوين ومصدر للتفسير

والأخبار ، وإلى جانبه ، أخذت تتراكم حشود من الوثائق وأدوات الربط والملاحظة وتقنيات التحليل ، التي كان عليه بطبيعة الحال أن يلجأ إليها ويتجهز بها ، مما يغير موقعه كذات ناظرة ، إزاء المريض .

كل هذه التحولات التي ربما توصلنا اليوم إلى عتبة علم طبي جديد . أصابت الخطاب الطبي ببطء طوال القرن التاسع عشر ، ولو رمنا تعريف هذا الخطاب انطلاقاً من كونه نظام تعبير مقنن ومضبوط ، لانتهى بنا الأمر إلى الإقرار بأن طباً من هذا النوع تلاشى بمجرد ظهوره ، ولم يعرف صياغته إلا على يد «بيشا» و«لينيك» «Laennec». وإذا كان ثمة وحدة ، فإن ذلك لا يعود إلى أن هناك شكلاً محدداً من العبارات . أفلا يصح إذن إرجاع تلك الوحدة إلى مجموع القواعد التي سمحت بإمكان ظهور الأوصاف الإدراكية الخالصة ، والملاحظات المجهزة بالأدوات وبمحاضر التجربة المخبرية ، والحسابات الإحصائية والاعتبارات الوبائية والسكانية ، وقوانين المؤسسات الطبية والتعليمات العلاجية ، أما في وقت واحد أو بكيفية دورية متعاقبة ؟ إن ما يتعين علينا إبرازه بوضوح وتمييزه ، هو ذلك التواجد بين عبارات مبعثرة ومتباينة ؛ وذلك النظام الذي يحكم توزعها ، واستناد بعضها إلى بعض ؛ ونظام تجاذبها أو تنافرها ، والتحول الذي تتعرض له ، ومجموع التغيرات والاستبدالات التي تعرفها .

هنا ينفتح أمام البحث اتجاه آخر ، يستند إلى افتراض ثالث هو التالي : ألا يمكن إقامة مجموعة من العبارات عن طريق تحديد نظام المفاهيم الدائمة والمتناسقة المعتمدة فيها؟ أفلا يقوم ، تحليل اللغة والظواهر النحوية لدى الكلاسيكيين (من «لنصلو» «Lancelot» حتى نهاية القرن الثامن عشر) مثلاً ، على عدد معين من المفاهيم التي كان مضمونها واستخدامها قد عرفا اكتمالهما واتخذا صورتهما النهائية : مثل مفهوم **الحكم** الذي يعرف على أنه الشكل المعياري العام لكل جملة ، ومفهومي **الموضوع والصفة** اللذين يحشران تحت مقولة عامة هي مقولة **الاسم** ، ومفهوم **الفعل** الذي يستعمل كمرادف **لرابطة الحمل المنطقية** ، ومفهوم **الكملة** باعتبارها علامة على تمثيل وإشارة إلى عملية تصور . . . ؟ فبهذه الكيفية ، نتمكن من إعادة بناء الصرح المفاهيمي للنحو الكلاسيكي . غير أننا سنصطدم مع ذلك بصعوبات وعراقيل ، إذ ما نكاد نصف التحليلات التي قام بها نحاة بور رويال ، انطلاقاً من تلك المفاهيم ، حتى تجدنا وجهاً لوجه أمام مفاهيم جديدة تظهر على السطح ؛ وإذا كان بعض هذه المفاهيم الجديدة مشتقاً من المفاهيم الأساسية الأولى ، فإن البعض الآخر ليس كذلك ، بل إننا نلاحظ أن فئة منها مناقضة لها . فمما لا شك فيه ، أن مفاهيم معينة كالنظام التركيبي الطبيعي أو المعكوس ، والمفعول به (الذي أدخله «بوزي» «Beauzée» في القران الثامن عشر) ، قادرة على الاندماج في المنظومة المفاهيمية لنحو بور رويال ، لكن بعض المفاهيم الأخرى ، كالقيمة التعبيرية الأصلية للأصوات ، أو الفكرة التي ترى أن الألفاظ تنطوي على معرفة أولية ، تنقلها بكيفية مبهمة وغامضة ، أو الفكرة القائلة بانتظام

تحول الحروف ، أو المفهوم الذي يعتبر الفعل مجرد اسم نشير به إلى عمل أو إلى إجراء ، عاجزة عن أن تنسجم ومجموع المفاهيم التي كان يستند إليها «لنصلو» أو «دكلو» «Duclos» . فهل ننتهي من هذا إلى أن النحو لا يبدو منسجماً ومتماسكاً إلا من الناحية المظهرية ، وأن هذا العدد العديد من العبارات والتحليلات والأوصاف والمبادىء والنتائج والخلاصات والاستنباطات ، الذي عاش أكثر من قرن من الزمن باسم النحو، لم يكن سوى وحدة زائفة؟ ربما هذا صحيح . لكن هذا لا يمنعنا مع ذلك من اكتشاف وحدة خطابية ، شريطة ألا نلتمسها في جانب تناسق المفاهيم، بل في جانب انبثاقها المتآني أو المتعاقب، واختلافها وافتراقها، بل وتناقضها إن اقتضى الحال. أي أن علينا ألا نبحث عن صرح المفاهيم التي بلغت من العمومية والتجريد حداً كافياً، كي نتمكن عن طريقها من التوصل إلى المفاهيم الأخرى الباقية وندخلها في البناء الاستنباطي ؛ بل أن نعمل على تحليل أشكال ظهورها وتبعثرها.

الافتراض الرابع والأخير: لأجل تجميع العبارات في وحدات حقيقية ، ينبغي وصف تسلسلها وتتابعها ووصف أشكال التوحيد التي تظهر بها : كوحدة المضامين الفكرية وتماثلها وثباتها . ففي «علوم» قدر عليها أن تكون نهباً للجدال والصراع ، وأن تكون أكثر استعداداً لتسرب الاختيارات الفلسفية اليها وللتأثر بها ، وأكثر قابلية ، في بعض الأحوال ، لأن تسخر سياسياً ، كالاقتصاد والبيولوجيا، من الأنسب بالدرجة الأولى أن تفترض أن فكرة محورية ما قادرة على أن تستقطب مجموعة من الخطابات وتشد بعضها إلى بعض وتحركها ككيان عضوي واحد، له حاجياته وقوته الداخلية وطاقاته في البقاء والاستمرار. ألا نستطيع مثلاً أن نشكل من كل ما قيل من أشياء لها علاقة بفكرة التطور من «بيفون» «Buffon» حتى «داروين» «Darwin»، وحدة؟ لأنها، أولاً، فكرة فلسفية أكثر منها علمية ، أقرب إلى الكسملوجيا منها إلى البيولوجيا ، وجمعت من بعيد أبحاثاً بدل أن نشير إليها بالاسم ، انطوت على بعض النتائج وقدمت الشرح لها ؛ إنها فكرة كانت تفترض دائماً ما لم يكن يخطر على البال ، إلا أنها انطلاقاً من ذلك الاختيار الأساسي ، كانت ترغم ما كان لا زال يبدو مجرد محاولة أولية أو يحمل تباشير افتراض أو مطلب ، على أن يصير معرفة خطابية . ألا نستطيع الحديث ، وبنفس الكيفية ، عن الفكرة الفيزيوقراطية ؟ فقد كانت هذه الأخيرة تسلم قبل أي برهان وبعيداً عن كل تحليل ، بالخاصية أو السمة الطبيعية للريوع العقارية الثلاثة ؛ كما كانت تسلم ، تبعاً لذلك بالأسبقية الاقتصادية والسياسية للملكية الزراعية، وتنبذ كل تحليل لآليات الانتاج الصناعي ، وكانت تقول بالمقابل ، بضرورة وصف تداول النقد داخل الدولة ، ووصف توزيعه بين مختلف الفئات الاجتماعية والقنوات التي يمر منها ليعود إلى الانتاج ، إنها هي التي قادت «ريكاردو» في نهاية المطاف إلى أن يتساءل عن الحالات التي لا يظهر فيها ذلك الريع الثلاثي ، وعن الشروط التي يمكنه أن يظهر فيها ، كما أدت به تبعاً لذلك إلى إدانة النتائج الاعتباطية للنظرية الفيزيوقراطية ؟

غير أن محاولة كهذه ، تقودنا إلى ملاحظتين اثنتين متعاكستين لكنهما متكاملتان . ففي الحالة الأولى ، ترتبط نفس الفكرة بمجموعتين من المفاهيم وبنوعين من التحليل وبحقلين من الموضوعات ، مختلفين فيما بينهما أشد الاختلاف : فالفكرة التطورية في صيغتها الأعم ، ربما هي واحدة لدى كل من «بونوا دو مايي» «Benoît de maillet» و«بورده» «Bordeu» و«ديدرو» «Diderot» و«داروين»«Darwin» ؛ لكن الحقيقة ، أن شروط إمكانها وتناسقها واحدة هنا وهناك ، وليست متماثلة لديهم جميعاً . ففي القرن الثامن عشر ، عرفت الفكرة التطورية وتم تحديدها انطلاقاً من القول بوجود قرابة بين الأنواع تجعل تطورها تطوراً متصلاً تحدد منذ البداية (لا يعكر صفو استمراره واتصاله إلا كوارث الطبيعة) أو تكون بالتدريج مع مرور الأزمان . أما في القرن التاسع عشر، فقد اهتمت الفكرة التطورية بوصف المجموعات المنفصلة وبتحليل وجوه التفاعل بين الكيان العضوي المتراص الأعضاء، وبين الوسط الذي يوفر له سائر الشروط الضرورية للحياة، أكثر من اهتمامها بإقامة لوحة كاملة تعطي صورة متصلة للأنواع . هكذا نرى أن نفس الفكرة الواحدة ، يتم تكريسها بخطابين أو بنوعين من الخطاب . أما في الحالة الثانية ، أي الفكرة الفيزيوقراطية ، فالملاحظ بالعكس ، أن اختيار «كيني» «Quenay» يستند بالضبط إلى ذات المنظومة المفاهيمية التي تستند إليها الآراء المعاكسة له والتي دافع عنها من يدعون بالنفعيين . ففي تلك الفترة كان تحليل الثروات ينطوي على مجموعة من المفاهيم المحصورة والمحدودة نسبياً ، والمقبولة من طرف الجميع (حيث كان النقد يعطاه نفس التعريف والأسعار تفسر بنفس الكيفية ، وسعر العمل يحدد بذات الطريقة) . غير أنه انطلاقاً من نفس المجموعة المفاهيمية الواحدة ، وجدت كيفيتان لتفسير نشأة القيمة ، وذلك حسب تحليلنا لها انطلاقاً من المبادلة أو انطلاقاً من قواعد منظومتها المفاهيمية ، أفرزتا ، واعتماداً على نفس العناصر ، اختيارين مختلفين .

نخطىء كثيراً ، بلا شك ، إذا ما نحن بحثنا عن مبادىء تميز خطاب ما، في وجود تلك المضامين الفكرية ، ألا ينبغي لنا على الأصح ، أن نبحث عن تلك المبادىء في تبعثر نقط الاختيار التي يسمح بها الخطاب ؟ ألا تكون تلك المبادىء ، هي مختلف الإمكانيات التي يتيحها الخطاب ، والمتمثلة في بعث أفكار وموضوعات وجدت من قبل ، وإحياء استراتيجيات متعارضة ، وإفساح المجال لمصالح متعارضة ، والقيام بأدوار مختلفة ، استناداً إلى ذات المفاهيم المحددة؟ أليس في إمكاننا ، بدل البحث عن بقاء المضامين والموضوعات الفكرية المحورية ، واستمرار الأشكال والصور عبر الزمان ، وبدل أن نتعقب جدل صراعها من أجل أن نبرز سمات وخصائص كل مجموعة من العبارات على حدة ألا يتعين علينا ، على الأصح ، أن نرد تبعثر نقط الاختيار ، وأن نحدد خارج كل خيار أو تفضيل لفكرة على أخرى ، حقل الممكنات الاستراتيجية ؟ .

ها أنذا أمام أربع محاولات وأربعة إخفاقات ـ وأربعة افتراضات تنوب عنها . يبقى علينا الآن أن نختبرها . فيما يخص تلك المجموعات الكبرى من العبارات ، التي تفرض نفسها علينا آلياً ، كالطب والاقتصاد والنحو ، تساءلت عن الأساس الذي تستمد منه وحدتها . وهل تستمدها من ميدان موضوعات مليء ومتراص ومتصل ومحكم البناء؟ ولقد انتهيت إلى أن المجموعات المليئة بالثغرات والفجوات ، والتي يطبعها التداخل والتشابك ، زيادة على الاختلافات والفوارق والاستبدالات والتحولات ، هي التي تعتبر بالأحرى مصدر تلك الوحدة . تساءلت عما إذا لم تكن تستمد وحدتها من أسلوب معين في التعبير ومن نمط معياري واحد في الكتابة ؟ لكنني انتبهت إلى وجود تعابير متباينة ومختلفة أشد الاختلاف وذات وظائف شديدة التغاير ، يصعب عليها أن ترتبط وتتآلف لتكون كلاً منسجماً . وإن تبلور عبر الزمن ، وخارجاً عن الآثار الفردية ، نصاً كبيراً متصلاً . تساءلت أيضاً ، هل تستمدها من مجموعة محددة من المفاهيم ، لكننا نصادف مفاهيم تختلف بحسب بنيتها ، وحسب قواعد استخدامها ، تتنافر وتتنابذ ، مما يجعلها غير مهيأة للانسجام والعيش في وئام داخل نفس البناء المنطقي . هل أساس وحدتها هو بقاء نفس الأفكار والمضامين والموضوعات المحورية واستمرارها ؟ الملاحظ أننا نعثر على إمكانيات استراتيجية متباينة ، تسمح بتنشيط أفكار وموضوعات ومضامين محورية متناقضة ، بل وحتى باستثمار وتوظيف نفس الفكرة في مجموعات مختلفة . من هنا كان اقتناعي بضرورة وصف هذه التبعثرات ذاتها؛ والبحث فيما إذا لم يكن بالمستطاع، داخل تلك العناصر التي لا تتخذ، بطبيعة الحال، صورة بناء استنباطي تسلسلي، ولا صورة كتاب تجاوز عدد صفحاته الحد، وكتب بهدوء ويتدرج عبر الزمن، ولا شكل أثر أو عمل خطته يراع ذات جماعية، البحث فيما إذا لم يكن بالمستطاع أن نرصد، بكيفية ما من الكيفيات، شكلاً من أشكال الانتظام، كنظام ظهورها المتعاقب، واقترانها المتزامن ، أو مواقع قابلة للتعيين والتحديد داخل فضاء مشترك ، أو مجاري عمل متبادلة ، أو تحولات مرتبطة ومتراتبة . ليس غرض هذا التحليل ، إبراز بعض مواطن التناسق ، قصد وصف بنيتها الداخلية ؛ ولا يجعل همه الاشتباه في الصراعات الكامنة ، مع محاولة كشف الغطاء عنها ؛ بل أن غايته هي دراسة أشكال التوزع . أو إن شئنا : بدل أن يعيد إنشاء **طريقة تسلسل الحجج** (كما يفعل ذلك غالباً في تاريخ العلوم أو الفلسفة) ، وبدل أن يقيم **جداول للفروق** (كما يفعل ذلك اللسانيون) ، فإنه يعمد إلى وصف **أنظمة التبعثر** .

حينما نتمكن من إثبات منظومة تبعثر ما من هذا النوع ، داخل عدد معين من العبارات ، وعندما نقف على شكل ما من أشكال الإنتظام (يتخذ صورة نظام أو اقتران أو مواقع أو مجاري عمل أو تحول) بين الموضوعات وأنواع التعبير والتصورات والاختيارات الفكرية ، سوف نقول من باب الاصطلاح إننا أمام **تشكيلة خطابية** ـ مجتنبين بذلك ألفاظاً مثقلة بشروط ونتائج ، ولا تتفق وما نريده من إشارة إلى التبعثر ، مثل «العلم» أو «الأيديولوجيا» أو «النظرية» أو «ميدان

الموضوعية» . سوف نطلق اسم قواعد التشكيلة ، على الشروط التي تخضع لها عناصر ذلك التوزع (الموضوعات ، أوجه التعبير وصيغه ، المفاهيم ، الاختيارات الفكرية) . فقواعد التشكيلة هي شروط الوجود (وكذلك التواجد والاحتفاظ والتحوير والاختفاء) داخل توزع خطابي معطى .

هذا هو الحقل الذي علينا الآن أن نجوبه ؛ وتلك هي المفاهيم التي لزم اختبارها وعرضها على المحك ، والتحليلات التي ينبغي القيام بها . والمخاطر ، كما أعلم ، لا يستهان بها . فإذا كنت قد استعنت في عملية رصد أولي ، ببعض التجميعات الفضفاضة والرخوة والمبتذلة : فإن لا شيء يؤكد لي أنني سوف أصادفها ثانية عند انتهاء التحليل ، لا شيء يثبت لي أنني سوف أتمكن من اكتشاف مبدأ تفردها وتميزها ؛ والتشكيلات الخطابية التي سوف أميز بعضها عن بعض ، لست واثقاً أنها ستحدد الطب في وحدته الشاملة، والاقتصاد والنحو في المنحنى العام لمصيرهما التاريخي ، لست واثقاً من أنه سوف لن تندس فيها أو تتسرب اليها تقسيمات لم نكن نتوقعها أو لم نضرب لها حساباً . لا شيء أيضاً يؤكد لي أن وصفاً وتحديداً من هذا النوع ، قادر على أن يدل على علمية (أو لا علمية) تلك المجموعات الخطابية التي أصبحت محط دراسة من طرفي ، والتي تتوهم في نفسها منذ البداية أنها تتوفر على المعقولية والعلمية . لا شيء يؤكد لي أن تحليلي لها لن يطرح نفسه في مستوى آخر مختلف أشد الاختلاف ، مبلوراً لوناً من الوصف الذي لا يمكن رده إلى الابستملوجيا ولا إلى تاريخ العلوم . ومن غير المستبعد كذلك ألا أظفر في نهاية التحليل بتلك الوحدات التي أدى بنا حرصنا المنهجي إلى التشكيك في سلامتها والقائمة على الفصل بين الآثار والأعمال وعلى رفض التأثير والتأثر والتقليد وإبعاد فكرة الأصل وإلغاء الحضور الملحاح للمؤلفين ؛ وبذلك ينمحي تاريخ الأفكار وتندرس آثاره ومعالمه . ويكمن الخطر ، إجمالاً ، في أننا بدل أن نبعث الحياة في ما لم يكن سوى تباشير أولى ، وأن نبحث عن أساس لما هو موجود ، وأن يسكن روعنا من جراء تلك العودة وذلك التأكيد النهائي ، وأن نكمل تلك الدائرة السعيدة التي أصبحت أخيراً تبشر ، بعد ألف حيلة ومقدارها من الليالي ، أن كل شيء قد تم إنقاذه ، نصبح مجبرين على السير قدماً خارج الأماكن الجميلة التي ألفنا السير فيها ، بعيداً عن الضمانات التي تعودناها ، وفي أرض لم تراقب بعد حدودها وتحدد أطرافها ، ونحو غاية ليس من السهل التكهن بمجاهلها . فكل ما كان يراد به حتى الآن ، الحفاظ على المؤرخ ومواكبته وخفره حتى الشوط الاخير ، حتى الشيخوخة أو المغيب (مصير معقولية العلوم ، وغائيتها ، عمل الفكر الطويل والمتواصل عبر الزمان ، يقظة الوعي وتقدمه ، عودة الأبدي والمستمر ، الحركة اللامنتهية واللامنقطعة للتجميع الكلي ، رفض الاختلاف ، الرجوع إلى أصل دوماً متفتح ، الرؤية التاريخية ـ الترنسندنتالية) ، يوشك على الانتهاء والاندثار ، ويصبح قاب قوسين من الزوال ، تاركاً المجال للتحليل ، مكاناً بكراً ، خالياً ، بلا أعماق ولا وعود .

- 3 -

تكون الموضوعات

يتعين علينا الآن أن نقوم بجرد للآفاق التي انفتحت أمامنا ، ونتبين ما إذا كان باستطاعتنا إعطاء مضمون ما لمفهوم «قواعد التكون» الذي لم نكد نقدم صورة أولية له . ولنبدأ أولاً بتكون الموضوعات . وحتى يسهل علينا تحليله بصورة أفضل ، سنتناول مثال خطاب علم النفس المرضي ، انطلاقاً من القرن التاسع عشر كقطيعة زمنية وفاصل كرنلوجي ، يمكننا في مقاربة أولى ، أن نقبله ، إذ ثمة ما يكفي من الدلائل على ذلك ، نكتفي منها باثنين فقط : ظهور صيغة جديدة ، مع بداية ذلك القرن ، لقبول أو رفض الأحمق في مستشفى الأمراض العقلية ؛ إمكانية الارتقاء ببعض المفاهيم الحالية آنذاك في تسلسل حتى «ايسكرول» و«هينروث» «Heinroth» و«بنيل» (يمكننا الارتقاء والصعود لجنون العظمة Paranoïa إلى «الهوس الأحادي» «Monomanie» ، ومن الحاصل الذكائي Quotient Intellectuel إلى الفكرة الأولى عن الغباوة ، ومن الشلل العام إلى الالتهاب الدماغي المزمن ، ومن العصاب المزاجي إلى الحمق الخالي من الهذيان) ! بينما إذا حاولنا الانحدار في الزمن في اتجاه البحث عن الأصول ، فإننا ما نلبث حتى نتيه وتختلط علينا الطرقات وتتعقد أمامنا الخيوط ، وننتهي من إسقاطنا لما قال به «Du Laurens» أو «Van Swieten» ، على تصور «كريبلن» «Kreapelin» أو «بلويلر» للأمراض ، إلى تطابقات مشكوك فيها ، ولا أساس لها من الصحة . والحال أن الموضوعات التي واجهها علم النفس المرضي منذ ذلك الانفصال ، عديدة ، وجديدة في أغلبها ، ولكنها كذلك عابرة ووقتية ومتحوله ، يختفي بعضها بسرعة : فإلى جانب التهيجات الحركية والهلوسات والخطابات المنحرفة (التي كانت تعتبر كتجليات للحمق ، مع أنها اكتشفت وتم حصرها ووصفها وتحليلها في مقام آخر وبمناسبة فئة أخرى من الظواهر) ، لوحظ ظهور تجليات أخرى كانت تنتسب إلى قوائم لم تستعمل حتى تلك الآونة : كاختلالات السلوك الخفيفة ، والاضطرابات والشذوذ الجنسي ، ظواهر الإيحاء والتنويم ، إصابات الجهاز العصبي

المركزي ، نقص التكيف العقلي والحركي ، الميل إلى الإجرام . وفي كل قائمة من هذه القوائم ، وردت أسماء موضوعات متعددة ، كما تم حصرها وتحليلها ثم تصحيحها ، وتعريفها من جديد، ثم التريب من أمرها وإلغاؤها . هل بإمكاننا إثبات القاعدة التي خضع لها ظهورها؟ هل نستطيع معرفة المنظومة غير الاستنباطية التي وفقها اجتمعت كل تلك الموضوعات وتعاقبت لتشكل الحقل الممزق والمتناثر - ذي الفجوات والنتوءات الوفيرة - لعلم النفس المرضي؟ ما النظم الذي سمح بوجودها كموضوعات خطاب؟

أ - يلزمنا في البداية رصد **المساحات الأولى لانبثاقها** : وإبراز المكان المتوقع لانبجاس تلك الاختلافات الفردية التي سوف تحصل ، تبعاً لدرجة العقلنة وأنماط المفاهيم والأنواع النظرية ، على صفة المرض أو الخبل العقلي أو الخلل أو العصاب أو الذهان أو العته أوغيرها ، وذلك من أجل تعيينها وتحليلها. وتختلف مساحات الانبثاق تلك بحسب اختلاف المجتمعات والعصور وأشكال الخطاب . وحتى لا نبتعد عن مثال علم النفس المرضي في القرن التاسع عشر ، نؤكد أن مساحات انبثاقها ، تكونت في غالب الظن وعلى الأرجح ، من طرف الأسرة والجماعة الاجتماعية القريبة ، ووسط الشغل ، والطائفة الدينية (فهؤلاء جميعاً يحكمون على الأشياء انطلاقاً من معايير، كما ينتبهون إلى الانحرافات التي قد تحدث ، ورغم ما قد يتحلون به من تسامح ، فإن ثمة عتبة يغدو عندها النبذ والإقصاء أمراً لازماً ، كما أن لهم جميعاً كيفية ما في تعيين الحمق ورفضه ، فهم يحملون الطب ، إن لم نقل مسؤولية إشفائه وعلاجه ، فعلى الأقل ، تبعات تفسيره ، وفهمه ، ومع أن مساحات الانبثاق تلك ، انتظمتها صيغة نوعية ، فإنها لم تكن جديدة على القرن التاسع عشر . والملاحظ بالمقابل ، هو أنه في هذا القرن بدأت بدون شك ، مساحات جديدة للظهور في العمل : الفن بمعياريته الخاصة ، الجنس كذلك (فقد غدت انحرافاته ، وللمرة الأولى ، بالنسبة للمحظورات الشائعة، موضوعاً يستدل به على المرض ، وموضوعاً للوصف والتحليل من طرف الخطابات الطبية العقلية) ، العقوبة (فبينما كان الحمق في العهود السالفة يفصل، وبعناية، عن السلوك الإجرامي ، واعتبر ذريعة للإعفاء من العقوبة ، تحول الإجرام نفسه ، ابتداء من «الأهواس الاحادية القاتلة» الشهيرة ، إلى شكل من الانحراف القريب نسبياً من الحمق) . هنا ، في حقول التفريق الأول هذه ، وفي الفوارق والانفصالات والعتبات التي تظهر فيها ، عثر الخطاب الطبعقلي على إمكانية تحديد ميدانه وتعريف موضوعه ، ومنحه صفة موضوع - أي أنه استطاع أن يظهره كموضوع ويجعله قابلاً للتسمية والوصف.

ب - علينا كذلك أن نصف ونحدد **مراتب التعيين**: فالطب (كمؤسسة تخضع لقانون منظم لها ، وكمجموعة من الأفراد يكونون الهيئة الطبية ، الطب كمعرفة وممارسة ، وكفاءة يعترف بها

الرأي العام ، العدالة والإدارة) أصبح في القرن التاسع عشر الهيئة العليا في المجتمع ، اليها يرجع أمر الفصل بين الأسوياء وغيرهم ، وأمر تعيين من هو أحمق ومن هو ليس كذلك ، وتسمية الحمق وتحديده كموضوع ؛ غير أنه لم يكن الوحيد الذي ينفرد بذلك الدور: فالعدالة، خصوصاً منها العدالة الجنائية (من خلال تحديدها للحرج ولارتفاع المسؤولية ولظروف التخفيف، واستخدامها ا لمفاهيم مثل جرائم الحب ، والوراثة ، والحظر الاجتماعي) ، والسلطة الدينية (من حيث أنها كانت تنصب من نفسها هيأة صاحبة القرار ، تفصل بين ما هو للتصوف وما هو للمرض ، بين الروحي والجسدي ، بين ما هو من الوحي وما هو من الحمق ، تمارس توجيه الضمير من أجل معرفة الأفراد . أكثر مما هو توجيه من أجل تصنيف تكون له علاقة بمحاسبة الأفعال والظروف) ، والنقد الأدبي والفني (الذي أصبح في تناوله للأثر ، خلال القرن التاسع عشر لا يهتم به كثيراً كموضوع للذوق يلزم تقييمه ، بل كلغة في حاجة إلى أن تؤول للوقوف على حبك المؤلف للعبارة فيها) .

جـ ـ علينا أخيراً أن نحلل حواجز التمييز والفرز : ويتعلق الأمر بمنظومات يتم حسبها فرز وعزل ألوان «الحمق» وأشكاله المتباينة ، كموضوعات الخطاب الطبعقلي ، وتقسيمها إلى أشكال متنافرة أو متشابهة ، وإلى زمر ومجموعات ، وتصنيفها وإقامة علاقة تراتب واشتقاق بينها (وقد كانت حواجز التفريق في القرن التاسع عشر هي : النفس كمجموعة من الملكات المتراتبة أو المتجاورة أو المتداخلة نسبياً ، الجسد ككتلة من الأعضاء ترتبط فيما بينها بروابط التبعية والإيصال ؛ حياة الأفراد وتاريخهم كتسلسل وتتابع متعاقب المراحل ومتشابك المعالم ، ومجموعة من النشاطات الممكنة ، والتكرارات الدورية ؛ وشبكة من الترابطات العصبية النفسية تتخذ صورة منظومة من الإسقاطات المتبادلة وحقل سببية دائرية) .

يبقى هذا الوصف غير كاف ، لسببين اثنين : ذلك أن مستويات الانبثاق التي رصدناها ، وكذا مراتب التعيين أو أشكال التمييز ، لا تمنحنا موضوعات تامة التكوين والاكتمال ، موضوعات لن يكون على الخطاب الطبعقلي سوى أن يقوم بجردها وتصنيفها وتسميتها وانتقائها واضفاء زي موحد من الألفاظ والجمل عليها . فليست الأسر ـ بمعاييرها ومحظوراتها وعتبة حساسيتها هي التي تحدد الحمقى وتقترح «المرضى» على التحليل أو على أطباء الأمراض العقلية ؛ ليس القانون هو الذي يبلغ الطب العقلي عن وجود هذيان العظمة وراء جريمة من جرائم الاغتيال ، أو يرتاب في وجود عصاب وراء جريمة جنسية ما . فالخطاب شيء آخر تماماً ، غير مجرد حيز تودع فيه موضوعات تكونت سلفاً ، ويكدس بعضها فوق بعض ، كما لو كانت تسجل وتدون . والسبب الثاني الذي يجعل الوصف الآنف غير كاف ، يتمثل في أنه رصد ، تباعاً عدة مستويات من التفريق يمكن أن تظهر بها موضوعات الخطاب . لكن ما العلاقة التي تربط بين تلك الموضوعات ؟ لم ذلك الاحصاء وليس غيره؟ هل ستمكن بفضله من الحصول على مجموع

متكامل وما طبيعته؟ كيف يمكن الحديث عن «منظومة تكون» إذا لم نكن نعرف سوى مجموعة من التحديدات المتبـاينة والمختلفـة ، لا تربط بينهـا علاقـات ولا تجمعها صـلات وروابط قابلة للتعيين؟

تنصب هتان المجموعتان من الأسئلة ، في حقيقة الأمر ، في ذات النقطة . وحتى ندرك ذلك ، لنضيِّق مثالنا السابق أكثر . نلحظ في ميدان علم النفس المرضي في القرن التاسع عشر ، ظهور مجموعة من الموضوعات تنتسب إلى ظاهرة الانحراف الاجرامي ، وذلك منذ وقت مبكر (ومع ايسكيرول بالذات Esquirol) : كالقتل (والانتحار) والجرائم الغرامية والجنح الجنسية ، وبعض أشكال السرقة والتشرد ؛ ومن خلال جميع هذه الموضوعات ، ظهر مفهوم الوراثة والوسط المساعد على الإصـابة بـالعصاب ، والسلوك العـدواني ، أو السلوك الانتقامي من الـذات ، والانحرافات ، والاندفاعات الاجرامية ، وقابليـة الايحاء إلى غيـر ذلك من المفـاهيم . ومن المجانب للصواب ، القول بأننا أمام مفاهيم تم التوصل إليها كنتائج تمخضت عن اكتشاف توصل إليه أحد أطباء الأمراض العقلية ذات يوم ، عندما تمكن من اكتشاف وجود تشابه بين السلوك الاجرامي والسلوك المرضي ؛ واضعاً بذلك يدنا على حضور العلامات المعروفة للحمق لدى بعض المجرمين . ما أبعدنا عن الاهتمام بمثل تلك الوقائع : إن المشكل الحقيقي هو معرفة ما الذي سمح بامكانها ، وكيف تلت هذه «الاكتشافات» اكتشافات أخرى استعادتها أو صححتها أو أدخلت عليها تعديلاً ما أو إذا اقتضى الأمر ذلك ، ألغتها . وقد يكون من المجانب للصواب إرجاع ظهور الموضوعات الجديدة إلى المعايير الخاصة بالمجتمع البرجوازي للقرن التاسع عشر ، أو إلى التدابير البوليسية والجنائية الاحتياطية أو إلى ظهـور قانـون جنائي جـديد يـأخذ بعين الاعتبـار ظروف التخفيف ، أو إلى ارتفاع نسبة الاجرام . ومما لا شـك فيه أن هذه الأمور حدثت بالفعل ، لكنها لم تكن قادرة وحدها على أن تشكل وتكون موضوعات الخطاب الطبعقلي ؛ واعتبر أن مواصلة البحث في هذا المستوى ، قد يبقينا هذه المرة بعيدين تمام البعد عما نرجو الوصول إليه .

إذا كان الجانح في مجتمعنا ، وفي فترة معينة ، قد تم النظر إليه من منظار علم النفس وعومل كمريض نفسي ، وإذا كان التصرف المخالف للقانون ، أفسـح المجال أمـام ظهور عـدد من موضوعـات المعرفـة والمفاهيم ، فـلأن مجموعـة من العـلاقـات المحددة ، شـرع الخطاب الطبعقلي في اقامتها وانشائها ، كالعلاقة بين مستويات التمييز ممثلة في أصناف الجرائم ودرجات المسؤوليـة وظـروف التخفيف أو التشـديـد ، وبين مستـويـات السيكلوجيـة (الملكـات ، الاستعدادات ، درجات النمو أو التطور ، انماط ردود الفعل على الوسط ، أنواع الامـزجة ، المكتسب ، الفطري ، الموروثات) . والعلاقة بين الدوائر التي يرجع إليها اتخاذ القرار الطبي ، والدوائر التي من شأنها اتخاذ القرار القضائي (وهي في الحقيقة علاقة معقدة ، ما دام القـرار الطبي يعترف مطلق الاعتراف بالدوائر القضائية . ويرجع إليها في تعريف الجريمة وإثبات ظروف

ارتكابها والعقاب الذي تستحقه ؛ لكنه يحتفظ لنفسه بتحليل نشأتها وتقدير المسؤولية الناجمة) . العلاقة بين المصفاة التي تشكل من الاستنطاق القضائي والاستعلامات البوليسية والتحقيق وكل جهاز المباحث القضائي ، وبين المصفاة التي تشكل من أسئلة الطبيب للمريض، والفحوص العيادية ، والبحث في السوابق ، وما يحكيه المريض عن حياته . العلاقة بين المعايير الاسرية والجنسية والجنائية حول سلوك الأفراد ، وقائمة الأعراض المرضية والامراض التي تدل عليها تلك الأعراض . العلاقة بين القيود العلاجية داخل المستشفى (بتبعاته الخاصة معاييره في الاشفاء ، وطريقته في التمييز بين السوي والمرضي) والقيود العقابية في السجن (بنظامه التأديبي والتربوي ، ومعاييره لحسن السيرة ، والتوبة وإخلاء السبيل) . لقد سمحت هذه العلاقات باشراكها في الخطاب الطبعقلي ، بتكون مجموعة من الموضوعات المتباينة .

لنقل على وجه العموم : لا يتميز الخطاب الطبعقلي في القرن التاسع عشر إطلاقاً بموضوعات متميزة ، بل بالكيفية التي يكون بها موضوعاته ، والتي هي كيفية يطبعها التبعثر . وهو تكون اقامته مجموعة من العلاقات الرابطة بين مستويات الانبثاق والتعيين والتمييز . لذا يمكن القول بأن التشكيلة الخطابية تتحدد (على الاقل من حيث موضوعاتها) إذا أمكن إثبات مجموعة من هذا النوع ، وتتكون بفضلها ، وتنشأ إذا أمكن البرهنة على أن أي موضوع من موضوعات الخطاب يجد مكانه وقانون ظهوره فيها ، وإذا استطعنا أن نثبت امكان نشأة موضوعات، بكيفية متآنية أو متعاقبة ، لا يؤدي تنافرها إلى حدوث أي تغيير على المجموعة .

نستخلص مما ذكرناه ما يلي :

1 ـ إن الشروط التي تسمح بظهور موضوع الخطاب ، والشروط التاريخية التي تسمح « بقول أي شيء عنه » ، وتخول الأشخاص أن يقولوا ما بدا لهم ؛ إن الشروط التي لابد من توفرها كي ينخرط الموضوع في ميدان يرتبط فيه مع موضوعات أخرى بروابط قرابة ، وينشيء معها علاقات تشابه وجوار وتباعد واختلاف وتحول ـ جميعها شروط عديدة وذات وزن . وهذا يعني أن من المستحيل أن يقال أي شيء ، يراد قوله ، في فترة ما ؛ ومن الصعب قول شيء جديد عنها ؛ ولا يكفي أن تتفتح العين ويتركز الانتباه ويكتمل الوعي ، كي تنبسط أمام النظر موضوعات جديدة ويتألق بريقها الواضح في النفس . لكن هذه الصعوبة ليست سلبية فحسب ، ولا يمكن ردها إلى عائق ما واعتباره هو السبب في عدم قدرة العين على رؤية الحقيقة وإدراكها ، والحائل دون قدرتها على اكتشاف شيء جديد ، والمسؤول عن اسدال الحجب والستائر السميكة على صفاء البديهة ونقاوتها ، أو عناد الموضوعات وتصلبها وانزوائها الصامت ؛ فالموضوع لا يبقى في الظل منتظراً من يفك أسره ليعرف النهار ويبصر النور ويتجسم في موضوعية منظورة ومتكلمة . لا يعيش وجوداً سابقاً على وجوده ، تشده إليه اغلال عوائق تمنعه من رؤية النور ، بل يوجد في ارتباط مع الشروط الوضعية لمجموعة من العلاقات المعقدة .

2 ـ وهي علاقات تنشأ بين مؤسسات وبين تطورات اقتصادية واجتماعية واشكال من السلوك ومنظومات المعايير والتقنيات وأنواع التصنيف ، وانماط التمييز ؛ وليست حاضرة في الموضوع ، ولا تعطي لنا بصورة مباشرة عندما نتناوله بالتحليل ؛ إنها لا ترسم لحمته ولا تشكل معقوليته المحايثة ؛ وليست تلك الزخرفة الذهنية التي تعاود الظهور كلياً أو جزئياً ، حينما نفكر في حقيقة مفهومه ؛ فهي لا تعرف لنا نشأته الداخلية ولا تحددها ؛ بل تعرف لنا ما يسمح له بالظهور وبأن يوجد إلى جانب موضوعات أخرى، ويتخذ موقعاً إلى جانبها وإزائـها، وتحدد لنا اختلافه وعدم قابليته لأن يرد إلى شيء آخر ، ومغايرته إذا اقتضى الحال . ومجمل القول تعرف لنا تلك العلاقات ما يسمح للموضوع بأن يجد مكانه داخل خطاب سمته البارزة أنه خارجي لا يحل إلى شيء آخر داخلي مخبوء .

3 ـ تتميز هذه العلاقات باديء الأمر، عن العلاقات التي يمكن نعتها بأنها «أوليـة»، والتي يمكن الوقوف عليها ووصفها داخل المؤسسات والتقنيات والتشكيلات الاجتماعية وغيرها، وذلك بصرف النظر عن الخطاب أو موضوع الخطاب. وعلى كـل حال، نعلم بـالتأكيـد أن ثمة روابط وعـلاقات باستطاعتنا أن نقوم بتحليلها كعلاقات قائمة الذات، بين الأسرة البرجوازية وسير الدوائر والأوساط القضائية في القرن التاسع عشر. إلا أنها لا تتطابق دائماً والعلاقات المكونة للموضوعات: فعلاقات التبعية التي يمكننا الحصول عليها في هذا المستوى الأولي ، لا تعبر عن نفسها بالضرورة بصورة علاقية رابطة تسمح بامكان موضوعات الخطاب . وهذا ما يلزمنا بأن نميز بالاضافة الى ذلك ، علاقات ثانية نلفيها مصاغة داخل الخطاب ذاته : ومن هذا النوع ، ما قاله أطباء الأمراض العقلية في القرن التاسع عشر ، مثلاً عن العلاقة بين للأسرة والاجرام ؛ وما يقولونه ، لا يردد ، كما هو معروف ، روابط واقعية ، ولا حتى مجموع العلاقات التي تسمح بامكان موضوعات الخطاب الطبعقلي وتشكل دعامتها . ينفتح أمامنا إذن فضاء كامل تنتـظمه أوصـاف ممكنة : كمنـظومة **العلاقات الأولية أو الواقعية**، ومنظومة **العلاقات الثانية أو العلاقات الفكرية**، ومنظومة يمكننا أن نطلق عليها إسم منظومة **العلاقات الخطابية**، وما سوف يتوجه إليه اهتمامنا ، هو إبراز نوعية هذه الأخيرة ، والعلاقات التي تجمعها بالأولى والثانية .

4 ـ نلاحظ أن العلاقات الخطابية ، ليست علاقات توجد داخل الخطاب : فهي لا تربط مفاهيمه وألفاظه بعضها ببعض ، لا تقيم بين الجمل والقضايا بناء استنباطياً أو بلاغياً . لكن هذا لا يعني أنها علاقات توجد خارج الخطاب ، ترسم حدوده وتفرض عليه أشكالاً معينة ، وتلزمه في بعض الأحوال أن يتلفظ بأشياء ويعبر عنها . أنها توجد ، إذا صح القول ، عند حدود الخطاب : فهي التي تمنحه الموضوعات التي يتحدث عنها ، أو على الأصح (خصوصاً وأن صورة المنح تلك تفترض أن الموضوعات توجد جاهزة في جانب ، والخطاب جاهز في جانب آخر) ، هي التي تحدد مجموع الروابط التي على الخطاب أن ينشئها بصورة فعلية ، حتى يستطيع الكلام عن

هذه الموضوعات أو تلك ، وحتى يتمكن من دراستها وتسميتها وتحليلها وتصنيفها وتفسيرها وغير ذلك . فالعلاقات الخطابية ، لا تميز اللغة التي يستخدمها الخطاب ولا تميز الظروف التي ينتشر فيها كخطاب ، بل تميز الخطاب ذاته من حيث هو ممارسة .

نستطيع الآن إنهاء هذا التحليل ، وتقدير النتائج التي أوصلنا إليها ، لنرى إلى أي مدى يختلف عن المشروع الأولي .

لقد تساءلنا ، فيما يخص تلك الأشكال العامة التي كانت تقدم نفسها بكيفية ملحة وغامضة في نفس الوقت ، في صورة عالم النفس المرضي والاقتصاد والنحو والطب، عن نوعية الوحدة المؤسسة لها : وما إذا لم تكن مجرد إعادة تركيب مباشرة تمت انطلاقاً من أعمال فردية ومن نظريات متعاقبة ومفاهيم وموضوعات فكرية ، تخلى عن بعضها التقليد السائد وهجره ، واحتفظ ببعضها الآخر ، أو نفض الغبار عن البعض الثالث منها محيياً بذلك مواته ، بعد أن طواه النسيان ؟ تساءلنا ما إذا لم تكن سوى مجموعة من المشاريع والمحاولات المرتبطة ؟

بحثنا عن وحدة الخطاب ، في جانب الموضوعات نفسها ، وفي توزيعها ومجموع اختلافاتها ، في تقاربها أو تباعدها ـ بحثنا عنها باختصار ، في جانب ما يعطي للذات المتكلمة : وأحلنا في نهاية المطاف إلى البحث عنها في جانب العلاقات التي تميز الممارسة الخطابية نفسها ؛ واكتشفنا بذلك ، لا شكلاً ما أو صورة ، بل مجموعة من القواعد تحايث ممارسة ما وتحددها في خصوصيتها . من ناحية ثانية ، استعنا ، على سبيل المثال ، «بوحدة» علم النفس المرضي : ولو شئنا أن نورد تاريخ نشأته أو أن نحدد ميدانه بدقة ، لتطلب منا ذلك ، بدون شك، البحث ثانية عن تاريخ ظهور الكلمة ، وتحديد أسلوب التحليل الذي كان متبعاً فيه ، وكيف كان يقتسم ميدانه مع علم دراسة الاعصاب من جهة ، وعلم النفس من جهة أخرى . لكن ما أبرزناه ، هو وحدة من نوع آخر ليس لها على الأرجح نفس التواريخ ، ولا ذات المساحة أو التقسيمات ، لكنها قادرة على أن تدل دلالة وصف على مجموع لم يكن لفظ علم النفس المرضي يعني شيئاً آخر بالنسبة له ، سوى عنوان نظري ، ثانوي ومصنف . كان علم النفس ، أخيراً ، يقدم نفسه باستمرار كفرع معرفي ، يسير بدون انقطاع في طريق التجديد ، ويتسم بسمة الاكتشاف والنقد واستدراك الاخطاء ؛ لكن منظومة التكون التي حددناها تبقى قارة وساكنة . ولنؤكد دفعاً للالتباس ، أن ما يبقى ثابتاً ، ليس هو الموضوعات ولا الميدان الذي تشكله . ولا حتى نقطة انبثاقها أو نمط تميزها ؛ بل الارتباط العلاقي للمساحات التي تظهر منها الموضوعات وتتحدد ويتم تحليلها وتحديد نوعها .

لم يكن غرضي ، كما يبدو ، في الأوصاف التي حاولت ، منذ قليل ، أن أُنَظِّرَهَا ، تأويل الخطاب ، انشاء تاريخ مرجعي له . ولم نسع في المثال الذي سقناه إلى معرفة من هم حمقى

تلك الفترة ، وماذا كانت أنواع حمقهم وفنونه ، وما إذا كانت الاختلالات التي يبدونها مماثلة لتلك التي نلاحظها اليوم . لم نتسائل عما إذا كان المشعـوذون حمقى غير معـروفين ولم ينتبه إلى حمقهم ، أو مضطهدين ، أو ما إذا كانت التجربة الصوفية أو الجمالية ، لم يتم إدخالها ، في فترة أخرى ، والحقاها بدائرة الطب . لم نسع إلى إعادة انشاء ما نعتقد أنه هو الحمق نفسه كما كان ، وكما ظهر بادىء الأمر كتجربة أولى صامتة وأساسية ، لا نكاد نتبينها[1] ثم تـطورت فيما بعـد (ترجمت أو شوهت أو حرفت أو ربما قمعت) وتنظمت من قبل الخطابات ذات الألاعيب التي يطبعها الالتواء والمكر والدهاء في غالب الاحيان . إن هذا النوع من التأريخ للمرجع ممكن بدون شك ؛ ولا نرفض هكذا ومنذ البداية المجهود الرامي إلى القيام به من خلال ابراز التجارب «قبل الخطابية» واخراجها من المجهول بنفض الغبار عنها . لكن ما يعنينا هنا أساساً ، ليس اضفاء صفة الحياد على الخطاب ، واعتباره مجرد إشارة أو علامة تدل على شيء آخر ، علينا اختراق سمكها لنبلغ أو نصل إلى ما هو جاثم وقابع في صمت وراءها ، بل الحفاظ على صلابته وجعله ينبجس في تعقيده الخاص به . نريد ، بايجاز ، أن نستغني عن «الاشياء» ، وأن «ننزع عنها ما هو سابق على العلم» ، وأن نطرد امتلاءها الخصب والكثيف والمباشر ، الذي تعودنا أن ننظر إليه على أنه في الأصل خطاب لا يزول أو ينفصـل عنها إلا نتيجة خطأ أو نسيان أو وهم أو غفلة أو جمود على المعتقدات والتقاليد ، أو برغبة ، قد تكون لا شعـورية ، في عـدم الرؤيـة وعدم الكلام . نريد أن نستبدل المخبأ الدفين «للاشياء» ، السابق على الخطاب ، بالتكون المنتظم للموضوعات التي لا ترتسم ولا تظهر إلا في الخطاب . وأن نحدد هذه الموضوعات دون ارجاعها أو إحالتها إلى **عمق الأشياء**، بل بردها إلى مجموع القواعد التي تسمح بامكانها كموضوعات خطاب ، مشكلة بذلك شروط ظهورها التاريخي . نريد أن نقيم تاريخاً للموضوعات الخطابية لا يغرقها في غياب موروث مشتـرك وأصلي ، بل يـظهر للعيـان مجمل الانـتـظامات التي تحكم تبعثرها .

غير أن إلغاء لحظة «الأشياء ذاتها»، لا تعني بالضرورة عودة إلى التحليل اللساني للدلالة . فحينما نصف تكون موضوعات خطاب ما، فإننا نحاول من ذلك رصد أنواع الارتباطات والعـلاقات التي تميز ممارسة خطابية ما؛ وهذا يعني أننا لا نحدد أو نعرف تنظيماً قاموسياً ما ولا انقسام حقل دلالي معين؛ لا نبحث عن المعنى المقصـود في فترة معينـة من ألفاظ مثـل «مرض السـوداء» و «الحمق الخـالي من الهذيان» ، ولا عن الاختلاف الموجود بين مضمون «الذهان» و«العصاب» ؛ لا لأن بحوثاً من هذا القبيل ، لا أهمية لها في هذا المضمار ؛ بل لأنها عديمة الأساس والجدوى عندما يتعلق الأمر مثلاً بمعرفة كيف استطاع الإجرام أن يتحول إلى موضوع خبرة طبية ، أو أن ينخرط الانحراف الجنسي كموضوع ممكن في الخطاب الطبعقلي . فتحليل المضامين القاموسية ، يعرف إما

(1) نخالف بذلك فكرة صرحنا بها في كتاب تاريخ الحمق ونصادفها في ثنايا مقدمته تتكرر عدة مرات .

العناصر الدلالية التي يتداولها الأشخاص المتكلمون في فترة معينة ؛ أو البنية الدلالية التي تطفو على سطح الخطابات التي سبق التلفظ بها ؛ فهو لا يهتم بالممارسة الخطابية كحيز تتكون فيه وتتحول وتظهر وتزول مجموعة من الموضوعات المتداخلة ، لكنها متطابقة ومليئة بالفجوات في نفس الآن .

إن فطنة الشراح لم تخطىء : ففي التحليل الذي أنجزه ، تغيب الكلمات بنفس الإصرار والعناد الذي تغيب به الأشياء ذاتها ؛ يغيب الوصف القاموسي بنفس الصورة التي يغيب بها اللجوء إلى امتلاء الحي للتجربة . لا أتخذ مرجعاً لي ، ما دون الخطاب ، حيث لم يُقل شيء بعد ، وحيث لا تكاد الأشياء تطل برأسها من النور الخافت ؛ ولا أذهب إلى ما بعده ، بحثاً عن الأشكال التي نظمها وتركها وراءه ؛ بل ألبث حيث أنا ، محاولاً البقاء في الخطاب ذاته . وما دام من الضروري أحياناً ، وضع النقط على الحروف ، حروف الغيابات الأكثر جلاء للعيان ، فإنني أقول : في كل البحوث التي لم أتقدم فيها إلا قليلاً ، أحاول أن أوضح أن «الخطابات» ، كما نسمعها أو نقرؤها في هيأتها كنصوص ، ليست كما يعتقد ، مجرد تقاطع خالص بين الأشياء والكلمات ؛ ليست لحمة باهتة للأشياء ، أو سلسلة ظاهرية ومرئية وملونة ، من الأشياء ، أريد أن أبين أن الخطاب ليس مساحة رهيفة وضيقة ، يتماس فيها الواقع واللغة ، ويتشابك فيها القاموس مع التجربة ؛ أريد أن أوضح بأمثلة دقيقة أن تحليل الخطابات نفسها ، يضعنا أمام مشهد انحلال عرى الروابط التي تبدو لنا ظاهرياً أنها جد وثيقة ، بين الكلمات والأشياء ، وأمام ظهور مجموعة من القواعد الخاصة بالممارسة الخطابية . وهي قواعد لا تحدد على الإطلاق الوجود الأبكم والصامت لواقعة ما ، ولا الاستخدام القانوني والصحيح لقاموس ما ، بل تعرف نظام الموضوعات . «الكلمات والأشياء» ، عنوان جاد لمشكلة ؛ إنه العنوان ـ الساخر ـ لعمل يحور باستمرار صورة تلك المشكلة ويغير مكان معطياتها ، ليقول في نهاية الأمر بضرورة إنجاز مهمة أخرى . مهمة قوامها ، ألا نعامل الخطابات كمجموعة من الأدلة (عناصر دالة تحيل إلى مضامين أو إلى تصورات) بل أن ننظر إليها كممارسات من خلالها تتكون وبكيفية منسقة الموضوعات التي نتكلم عنها ، لا وجود بطبيعة الحال ، لخطاب بدون أدلة ؛ لكن ما تقوم به الخطابات ، يفوق بكثير مجرد استخدام الأدلة للدلالة على أشياء . وتفوقها ذاك ، هو ما يجعلها غير قابلة لأن ترد إلى اللغة أو الكلام . هذا التفوق هو ما ينبغي لنا أن نوضحه .

ـ 4 ـ
تكون الصيغ العبارية

أوصاف كيفية، حكايات وروايات ذاتية، معاينات، تأويل الأدلة ومقارنتها، قياس ظواهر على أخرى، تقديرات إحصائية، تمحيصات تجريبية، وأشكال أخرى من العبارات . هذا كل ما يـمكننا العثور عليه في خطاب الأطباء في القرن التاسع عشر . فأي ارتباط منطقي يجمعها؟ وأية ضرورة تشملها؟ ولم كانت هي، ولم تكن عبارات أخرى مكانـها؟ يتعين علينا البحث عن قانون يشمل مختلف سائر هذه الأنماط المتباينة من العبارات، والبحث عن مصدرها .

أ ـ السؤال الأول : من يتكلم ؟ مَنْ مِنْ مجموع الأفراد المتكلمين، له الحق في ان يمتلك هذا النوع من اللغة ؟ من مالكها؟ ؟ من يفوض اليه هذا المالك حق التصرف فيها، وممن يتلقى المالك، إن لم نقل، ضمانة الحقيقة، فعلى الأقل حدساً أو تخميناً بأن ما يقوله حقيقة؟ ما وضع الأفراد قانوناً أو عرفاً أو شرعاً أو بصورة اعتباطية عفوية، الذين ينفردون بحق التلفظ بخطاب من هذا النوع؟ فالتمتع بصفة طبيب، يتطلب معايير الكفاءة والقدرة وحسن الاطـلاع والدرايـة، ويستوجب توفر مؤسسات ومنظومات وقواعد تربوية وشروطاً قانونية تسمح قانونياً وفي حدود معينة بممـارسة الـطبيب لمعارفـه وتجـريبهـا، كمـا يفتـرض منـظومـة تفـريق وعـلاقـات (كتقسيم الصلاحيات، ووجود تدرج إداري وتكامل وظيفي، وجود من يطلب المعلومات، ومن يبادلها ويوصلها) تربطه بأفراد آخرين أو جماعات أخرى لها هي الأخرى وضع يخولها لذلك، كالسلطة السياسية ومن يمثلها، والسلطة القضائية بمختلف اجهزتها المحترفة، والجماعات الدينية، وفي حالة عدمها، الرهبان . يتطلب كذلك عدداً من السمات التي تحدد عـلاقة مهنـة الطب بالمجتمع ووظائفها ومهامها فيه (كالدور المعترف به للطبيب . وأنواع الالتزام التي تربطه بمرضاه سواء كانوا أشخاصاً عليه زيارتهم في بيوتهم بكيفية اختيارية أو إلزامية، بوصفه يزاول مهنة أم يتكلف بها كموظف، يتمتع بحقوق التدخل والتصرف والحسم في الأمور، أم لا يتمتع بها، ما هو مطلوب منه كساهر على صحة مجموعة من السكان أو على سلامة الأسر والأفراد ؛ حصته من

المداخيل العمومية ، وما يتقاضاه من العلاوات الخصوصية ؛ شكل الالتزام الصريح أو الضمني الذي يربطه بالجماعة التي يمارس مهنته فيها أو بالسلطة التي كلفته بذلك أو بالزبون الذي يطلب استشارة أو علاجاً أو إشفاء من مرض) . ووضع الأطباء هذا ، خاص ومتميز في كل التشكيلات الاجتماعية والحضارية على العموم : فالطبيب هو الطبيب ، ولم يحدث قط أن احتل شخص ما غير طبيب مكانه وزاول وظيفته . فالكلام الطبي لا يصدر عن أي كان ؛ وقيمته ككلام وفعاليته وقدرته على العلاج ، ووجوده بصفة عامة ككلام طبي ، لا ينفصل عن الشخص الذي يملك من الناحية القانونية الحق في النطق به وفي ادعاء القدرة على الوقاية من المرض والموت . لكنه وضع أصابته ، كما نعلم ، تحولات عميقة عند نهاية القرن الثامن عشر وفي مطلع القرن التاسع عشر عندما صارت صحة السكان معياراً من المعايير الاقتصادية التي أصبحت تطرحها المجتمعات الصناعية .

ب ـ يتعين علينا كذلك وصف **المواقع المؤسساتية** التي ينطلق منها في صوغ خطابه ، والتي فيها يجد هذا الأخير مصدره الحقيقي ومجال انطباقه (موضوعاته النوعية وأدواته التجريبية) . وهذه المواقع في مجتمعاتنا هي : المستشفى كمكان للمعاينة الدائمة والمنهجية، تسهر على إنجازها هيئة طبية مكونة من أشخاص تختلف وظائفهم ومراتبهم ، وهو بذلك يشكل حقلاً تتكرر فيه الظواهر بصورة تسمح بقياسها الكمي ؛ مزاولة الطب في عيادة خصوصية أو بزيارة الأفراد في بيوتهم ، وهي تمثل ميدان ملاحظات قليلة من حيث العدد ، كما أنها عرضة للصدفة والاحتمال ، إلا أنها أحياناً تسمح بمعاينات أوسع من الناحية الزمنية ، مع معرفة أوثق بالسوابق وبالوسط ؛ المختبر أيضاً مكان قائم بذاته ومتميز منذ أمد طويل عن المستشفى ، يتم التوصل فيه إلى حقائق عامة حول جسم الإنسان والحياة والمرض والإصابات التعفنية . يمدنا المختبر أيضاً ببعض عناصر التشخيص ، وبعض عناصر التطور ، وبعض مقاييس الإشفاء ، كما يسمح ببعض التجارب العلاجية ؛ هناك أخيراً ما يمكن أن ندعوه «المكتبة» أو الحقل التوثيقي الذي لا يشمل الكتب فقط أو المؤلفات المعترف تقليدياً بصلاحيتها ، بل وحتى مجموع العروض والملاحظات المنشورة التي يتم التوصل بها ، وكذا سائر المعلومات الإحصائية (التي لها علاقة بالوسط الاجتماعي والمناخ والأوبئة ومعدل الوفيات ونسبة الأمراض ومواطن العدوى ، والأمراض المهنية ، التي يمكن للطبيب أن يتلقاها من المصالح الإدارية أو الأطباء الآخرين أو علماء الاجتماع أو الجغرافيا . وقد أصابت مختلف «مواقع» الخطاب الطبي هي الأخرى تغيرات عميقة في القرن التاسع عشر : فأهمية الوثيقة ما انفكت تتزايد (مقللة بذلك من سلطات الكتاب أو التقاليد) ؛ كما أن المستشفى الذي لم يكن سوى مكان مكمل للخطاب المتعلق بالأمراض والذي كانت قيمته أقل بالنسبة لمزاولة الطب بصورة خصوصية (حيث ان الأمراض التي تركت في القرن الثامن عشر ، في وسطها الطبيعي ، انكشفت في حقيقتها النباتية) . غدا عندئذٍ مكاناً

للملاحظات المنهجية المنسقة والمتجانسة ، ومناسبة لإجراء العديد من المقارنات الواسعة وعقد النسب والاحتمالات وإقامتها، وإلغاء المتغيرات الفردية وإبطالها، إنه غدا، باختصار مكاناً لظهور المرض، لا بصفته يمثل نوعاً فريداً تنبسط أعراضه الأساسية أمام مرأى الطبيب، بل كتطور وسيط ومتوسط بعلاماته الدالة وحدوده وحظوظه في النمو. في القرن التاسع : أدمجت الممارسة الطبية اليومية كذلك، المختبر وصيرته جزءاً منها ومكاناً لخطاب له ذات المعايير التجريبية التي للفيزياء والكيمياء والبيولوجيا.

جـ ـ تتحدد مواقع الذات كذلك ، بالموقع الذي يسمح لها به أن تحتله إزاء مختلف الميادين والموضوعات : فهي ذات تسأل تبعاً لمجموعة من الرموز الصريحة أو الضمنية ، تصغي حسب برنامج إعلامي معين ؛ إنها ذات تنظر حسب قائمة للسمات والملامح المميزة ، وتلاحظ حسب نمط وصفي محدد ؛ وتوجد على بعد إدراكي أمثل تحدد نهاياته أبسط معلومة صحيحة ؛ تستخدم وسائل آلية تحور سلم الإعلام وتغير موقع الذات إزاء المستوى الإدراكي المتوسط أو المباشر ، كما تضمن انتقالها من مستوى سطحي إلى آخر عميق ، وتجعلها تجوب المجاهل الداخلية للجسم وتقف على أسراره الباطنية ـ فمن الأعراض البادية والجلية إلى الأعضاء ، ومن هذه إلى الأنسجة ، ومن هذه إلى الخلايا أخيراً . بجانب هذه الأوضاع الإدراكية ، يجب إضافة المواقع التي يمكن للذات أن تحتلها داخل مجموع المعلومات (في التعليم النظري الذي تتلقاه ، أو في بيداغوجية التمريض والعلاج ، في منظومة الإيصال الشفوي والوثائقي المكتوب ، كذات ترسل ملاحظات وتتلقى أخرى ، ترسل بيانات ومعطيات احصائية وقضايا نظرية عامة ومشاريع وقرارات) . لقد أعيد في مطلع القرن التاسع عشر تحديد مختلف الأوضاع التي يمكن للذات أن تحتلها داخل الخطاب الطبي ، بعد أن أعيد تنظيم الحقل الإدراكي تنظيماً مخالفاً أتم الاختلاف(حيث شهد تغيرات عميقة ، وأصبحت الآلات تلعب فيه دوراً مساعداً على الملاحظة ، كما دخلته تقنيات جراحية جديدة واستحدثت به مناهج مختلفة في تشريح الجثث ، وأصبح الاهتمام فيه متجهاً نحو مواطن الإصابات المتعفنة) ، وبعد ظهور مناهج جديدة في التدوين والملاحظة والوصف والترتيب والتصنيف وبداية استعمال الأسلوب الكمي الاحصائي ، وتأسيس أشكال جديدة للتعليم وترويج المعلومات ، لها علاقة بالميادين النظرية الأخرى (العلم والفلسفة) وبباقي المؤسسات (سواء منها السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية) .

إذا كان الطبيب ، في الخطاب العيادي ، يزاول بالتناوب ، مهام عديدة ومتباينة ، فهو السائل المطلق والمباشر ، العين التي تنظر ، الاصبع التي تلمس ، العضو الذي يشرح ويفهم الأدلة ، نقطة التقاء واجتماع الأوصاف قام بها أطباء سابقون عليه ، تقني المختبر ، فلأن مجموعة بكاملها من العلاقات أدخلت وتم إشراكها وصارت تلعب دوراً . كالعلاقة بين

المستشفى ، كمكان لتقديم العون والمساعدة وللقيام كذلك بملاحظات منهجية مدققة وعلاجية يتم اختبارها والتجريب عليها بكيفية جزئية ، وبين مجموعة من التقنيات والقواعد المتعلقة بكيفية إدراك الجسم الإنساني وملاحظته ، بناء على معطيات علم التشريح المرضي ؛ كالعلاقة أيضاً بين حقل الملاحظات المباشرة وميدان المعلومات التي تجمعت ؛ والعلاقة بين دور الطبيب كمعالج ودوره كمربي ، ودوره كسلطة تنشر المعرفة الطبية ، ودوره كمسؤول عن الصحة العمومية في المجتمع . فإذا نظرنا إلى الطب العيادي على أنه تجديد لزوايا النظر والمضامين والأشكال وأساليب الوصف ، وطرق الاستدلال الاستقرائية والاحتمالية ولأنماط تعيين الأسباب والعلل ، إذا نظرنا إليه باختصار على أنه تجديد في الأوجه والصيغ العبارية ، لم يعد بإمكاننا اعتباره وليد تقنية مستحدثة استعملت في الملاحظة ، وفي طريقة تشريح الجثث التي كانت تطبق منذ أمد سحيق ، قبل القرن التاسع عشر ؛ ولا على أنه وليد البحث عن العلل والأسباب المرضية داخل الكيان العضوي . فقد سبق لـ «مورغانيي» «Morgagni» أن فعل ذلك في منتصف القرن الثامن عشر ؛ ولا على أنه نتيجة ظهوره مؤسسة جديدة هي مصحة التمريض أو عيادة الاستشفاء ، فقد وجدت أمثالها بالنمسا وايطاليا قبل ذلك بعشرات السنين ؛ ولا على أنه حاصل ظهور مفهوم جديد للأنسجة في كتاب **«رسالة في الأغشية» «Traité des Membranes»** لـ «بيشا» «Bichat»، لقد ظهر الطب العيادي نتيجة اجتماع عناصر متعددة ومتمايزة ، بعضها له علاقة بالصفة القانونية للطبيب ، وللبعض منها ارتباط بالمؤسسة كمكان لممارسة الطب ، والتقنية المتبعة فيه من حيث أنهما مصدر الخطاب الطبي ؛ كما أن للبعض الآخر علاقة بموقع الأطباء كذوات تدرك وتلاحظ وتصف وتدرس وتبحث إلى غير ذلك من الأعمال . ونستطيع القول بأن هذا الارتباط أو الالتقاء بين مختلف تلك العناصر (والتي بعضها جديد والبعض الآخر منها قديم)، ارتباط والتقاء قام به الطب العيادي : فقد أقام ، بوصفه ممارسة ، منظومة من العلاقات لم تكن معطاة بصورة واقعية ، ولا كانت جاهزة التكوين أو موجودة من قبل . وإذا كان طابع تلك المنظومة هو الوحدة ، وكانت الصيغ العبارية التي تستعملها أو تتيح الفرصة لها ، لم تلتئم أو تجتمع لمجرد الصدف والعوارض التاريخية ، فلأنها كمنظومة تستند بكيفية قارة ودائمة إلى تلك المجموعة من العلاقات .

ملاحظة أخرى : بعد أن عاينا مباشرة ، تباين أنواع التعبير ، في الخطاب العيادي ، لم نَمِلْ إلى اختزالها وتقليصها عن طريق إظهار بنياتها الصورية ومقولاتها وأنماط تتابعها المنطقي ، وأنواع الاستدلال والاستقراء والتحليل والتركيب المعتمدة فيها ؛ لم نحاول إبراز التنظيم العقلي القادر على أن يمنح للعبارات ، كعبارات الطب ، ما تنطوي عليه من ضرورة داخلية . لم نرم كذلك إلى إحالة أفق المعقولية العام الذي ضمنه ظهرت وبالتدريج ، ألوان التقدم التي شهدها الطبّ، وجهوده من أجل اللحاق بالعلوم الدقيقة ومحاولاته تضييق

الخناق على مناهجه وطرقه في الملاحظة والبحث ، ونبذ الصور الخيالية والاستيهامات التي تقطنها وتنقية منظومة استدلاله ، لم نرم إلى أحالة كل ذلك إلى فعل مؤسس أو إلى وعي منشىء . وأخيراً لم نعمل على وصف النشأة الاختبارية ولا على وصف مختلف العناصر المكونة للعقلية الطبية : كرصد كيف تحول اهتمام الأطباء وبأي نموذج نظري أو تجريبي تأثروا ، وأية فلسفة أو أفكار أخلاقية حددت مناخ تفكيرهم ، وما هي الأسئلة التي ألحت عليهم في الإسراع بتقديم جواب عنها ، والجهود التي كان عليهم بذلها للتحرر من ربق الأحكام التقليدية المسبقة ، والسبل التي سلكوها من أجل توحيد معرفتهم وإعطائها طابعاً متناسقاً لم يكتمل أو يتحقق أبداً ، ومجمل القول ، لا نرجع مختلف الصيغ العبارية إلى وحدة الذات ـ سواء تعلق الأمر بذات نعتبرها مجرد مستوى مؤسس للمعقولية ، أو بذات ننظر إليها على أنها وظيفة تركيب اختبارية . فنحن لا نهتم «بالمعرفة» ولا نولي عنايتنا «للمعارف» .

وبدلاً من أن يعمل التحليل الذي نقترحه هنا ، على إحالة مختلف الصيغ العبارية على التركيب أو على **الوظيفة** الموحدة للذات ، فإنه يجعل تلك الصيغ نفسها تكشف تبعثر الذات[1] . كما يحيل الذات إلى مختلف الأوضاع والمواقع التي تشغلها عندما تتلفظ بخطابها ؛ يحيلها إلى انفصال المستويات والأصعدة التي منها تتكلم . وعندما تكون تلك المستويات والأصعدة مرتبطة فيما بينها بمنظومة من العلاقات ، فإن تلك المنظومة لا يمكن اعتبارها وليدة نشاط تركيب لوعي مطابق لذاته باستمرار وصامت وسابق على الكلام ، بل إن خصوصية الممارسة الخطابية هي التي تقيمها . سنرفض النظر إذن إلى الخطاب كظاهرة تعبيرية تترجم إلى الكلام تأليفاً تم خارجاً عنه . وبدلاً من ذلك ، سنبحث فيه عن حقل انتظام مختلف مواقع الذاتية . حينئذ ، لن يبقى الخطاب تجلياً لذات تفكر وتعرف وتقول ما تفكر فيه وما تعرفه : بل سيغدو مظهراً لتبعثر الذات وانفصالها عن نفسها . إنه مكان كله خارج ، لا باطن له ، تنبسط عليه مجموعة المواقع المتمايزة للذات . لقد بينا ، منذ قليل ، أنه ليس «بالكلمات» ولا «بالأشياء» ، نستطيع تعريف وتحديد نظام موضوعات التشكيلة الخطابية ، وبالكيفية ذاتها نقول إنه ليس باللجوء إلى ذات ترنسندنتالية ، ولا باللجوء إلى ذات سيكلوجية ، نستطيع تعريف وتحديد نظام تعبيراتها .

---

(1) إن عبارة «النظرة الطبية» التي استعملناها في كتاب «ميلاد العيادة» لم يحالفها الحظ كثيراً .

ـ 5 ـ
تكون المفاهيم

ربما كان بامكان جهاز المفاهيم الذي بلورته أعمال «ليني» «Linnée» (أو الذي نصادفه كذلك لدى ريكاردو ، أو في قواعد النحو لدى بور رويال Port-Royal) أن ينتظم في مجموع متناسق . وربما سهل علينا اكتشاف بنيته الاستنباطية . إنها ، على أي حال ، تجربة تستحق أن نخوضها ، وقد جرب ذلك غيرنا عدة مرات . لكننا نرى أن المرء عندما يخوضها انطلاقاً من نطاق أوسع ، متخذاً كنقط للارتكاز، ميادين كالنحو والاقتصاد ودراسة الاحياء ، يتبين له أن مجموع المفاهيم فيها لا تخضع لشروط دقيقة جداً : لأن تاريخها ليس تاريخاً متصلاً يطبعه النظام والتقدم ، ليس تشييداً منظماً لبنيان معين . فهل يمكن إرجاع تعثرها إلى الاختلال المظهري الذي تتسم به؟ أم هل ينبغي اعتباره وليد منظومات مفاهيمية لكل منها تنظيمه الخاص به ، وإن ما يجمع بينها هو استمرار نفس المشاكل، أو بقاء نفس التقليد أو التأثير والتأثر ؟ ألا يمكننا العثور على قانون يكتشف الانبثاق المتعاقب أو المتآني لمفاهيم متبعثرة ؟ أليس بالامكان العثور بينها على منظومة توارد اتفاقي أو صدفوي لا علاقة له ألْبتة بأي اتساق منطقي؟ بدلاً من أن نسعى إلى البحث ثانية للمفاهيم عن مكانها داخل بنيان استنباطي أو داخل صرح منطقي ما ، علينا أن نصف تنظيم حقل العبارات الذي تظهر فيه تلك العبارات وتروج .

أ ـ ينطوي هذا التنظيم أولاً ، على أشكال **التتالي والتعاقب** وتضم من بين ما تضم مختلف أشكال **ترتيب المجموعات العبارية** (سواء كانت من نوع الاستدلالات الاستقرائية أو العلاقات الاقتضائية اللزومية ، أو الاستدلالات البرهانية ؛ أو من نوع الأوصاف أو صور التعميم أو التخصيص التدريجي الذي تضخع لها ، أو التوزيعات المكانية التي تجوبها أو من نوع الحكايات والكيفية التي تتوزع بها الأحداث الزمانية داخل تسلسل العبارات) ؛ هناك أيضاً مختلف **أنواع التبعية والارتباطات بين العبارات** (والتي ليست دوماً متماثلة ولا مطابقة للتعاقبات التي تبديها المجموعة التعبيرية : كما هو الأمر بالنسبة لارتباط الفرضية بالتحقيق وارتباط الدعوى

بالنقد ، والقانون الكلي بتطبيقاته الجزئية) : ثمة كذلك مختلف المقاييس البلاغية التي نستطيع حسبها الجمع بين فئتين من العبارات (كيف ترتبط فيما بينها الأوصاف والاستنباطات والتعاريف ، والتي يطبعها تسلسل أسلوب بناء النص) فإذا نحن أخذنا على سبيل المثال ، حالة «التاريخ الطبيعي» في العصر الكلاسيكي ، لاحظنا أنه لم يستخدم نفس المفاهيم إلا في القرن السادس عشر ؛ فبعض المفاهيم القديمة(كالجنس والنوع مثلاً والإشارات) استخدمت بكيفية غير قارة ؛ كما ظهرت مفاهيم أخرى مثل (البنية) وتكونت فيما بعد مفاهيم أخرى (كمفهوم الكيان العضوي) . لكن ما تغير في القرن السابع عشر ، وكان له تأثير على ظهور بعض المفاهيم ومعاودتها للظهور طوال التاريخ الطبيعي ، هو الترتيب العام للعبارات وارتباطها في مجموعات محددة ؛ هو أسلوب نقل وتدوين ما يلاحظ ، وتصحيح المجال الادراكي وترميم مساره مع تعاقب العبارات . هو علاقة التبعية بين الوصف والارتباط بين الوصف وإبراز الخصائص وإظهار السمات والتصنيف ؛ إنه الارتباط المتبادل بين الملاحظات الجزئية والمبادىء الكلية ؛ إنه نظام الارتباط بين ما تم تعلمه وما شوهد وما استنبط وما اعتبر محتملاً وما قبل على سبيل التسليم . فليس التاريخ الطبيعي في القرنين السابع والثامن عشر مجرد شكل معرفي طرح تعاريف جديدة لمفاهيم «كالجنس» و«الخاصية» ، وأدخل مفاهيم جديدة «كالتصنيف الطبيعي» أو «الثدييات» ؛ بل هو قبل كل شيء ، مجموعة قواعد تربط بين العبارات ومجموعة من الصيغ والمقاييس والانماط الضرورية للارتباط والترتيب والتعاقب ، حيث تتوزع العناصر المستعادة وتظهر كمفاهيم صالحة .

ب ـ ينطوي تشكل الحقل العباري أيضاً،على أشكال من التواجد، وهي أشكال ترسم أولاً حقل حضور (ونقصد به كل العبارات التي تمت صياغتها خارجه، لكنها أدمجت وأقحمت إما بوصفها حقيقة مقبولة أو باعتبارها وصفاً دقيقاً، أو استدلالاً مؤسساً التأسيس الكافي، أو افتراضاً لا بد منه؛ ونقصد به كذلك العبارات التي تعرضت للنقد أو المناقشة وبت فيها، وكذا تلك التي تم رفضها أو طردها)؛ والعلاقات التي تنشأ داخل حقل الحضور، علاقات لها ارتباط بالتحقيق التجريبي أو الاثبات المنطقي والإعادة المحضة ، أو تقبل ما هو شائع جرى به العرف والتقليد ، والتفسير والبحث في الدلالات المتوارية ، وتحليل الخطأ ؛ وقد تكون تلك العلاقات صريحة (وأحياناً تصاغ في عبارات عادية . ومن السهل أن نلحظ هنا ، أن حقل حضور التاريخ الطبيعي في العصر الكلاسيكي ، لا يخضع لنفس الأشكال ، ولا لذات المقاييس الانتقائية ، ولا لنفس مبادىء النبذ التي نصادفها في الفترة التي كان فيها «ألدروفاندي» «Aldrovandi» يجمع في نص واحد ووحيد كل ما أمكن رؤيته بخصوص الاشباح وملاحظته وروايته عنها بالتواتر سنداً عن سند ؛ كل ما أمكن تخيله حتى من طرف الشعراء . ترسم تلك الأشكال من التواجد ، ثانياً ، حقلاً مخالفاً لحقل الحضور ، يمكن أن نطلق عليه إسم **حقل التلازم والاقتران** (ويتعلق الأمر بعبارات تهم موضوعات

تنتمي إلى ميادين متباينة وإلى أنواع خطابية مختلفة أشد الاختلاف ؛ لكنها تستعيد نشاطها داخل العبارات المدروسة ، كأن تقوم بدور الطرف الأصل الذي تقاس عليه باقي الفروع الشبيهة به ، أو تلعب دور المبدأ الكلي أو القضايا الأولية المسلم بها والتي استناداً إليها يقام البناء الاستدلالي ، أو تكون كنماذج يمكن تطبيقها على مضامين أخرى ، أو تمثل هيئة عليها تعرض على أنظارها بعض القضايا التي يتم تأكيدها) : فبهذه الكيفية ، تحدد حقل تلازم التاريخ الطبيعي ، في عصر «ليني» و«بيفون» «Buffon» ، بفضل عدد من العلاقات التي كانت لـه بالكسملوجيـا وتاريـخ الأرض والفلسفة واللاهوت والكتب المقدسة وتفسيرها والرياضيات (في صورتها العامة من حيث هي علم النظام) ؛ وهي كلها عـلاقة جعلت التـاريخ الـطبيعي يختلف ويتعارض مـع خطاب الطبيعيين في القرن السادس عشر ، وخطاب البيولوجيين في القرن التاسع عشر . ينطوي أخيراً حقل العبارات على ما يمكن أن ندعوه **ميدان الذاكرة** (ويتعلق الأمر بعبارات لم تعد مقبولة ، ولا تثار ثانية ، وهذا يعني أنها لم تعد تحدد أية مجموعة من الحقائق أو ترسم ميدان صلاحية ما ، لكن بعض روابط النسب والنشأة والتحول والاستمرار والاتصال والانفصال التاريخي ، تنشـأ بخصوصها) إذ بهذه الكيفية ، يظهر حقل ذاكرة التاريخ الطبيعي منذ «تورنفور» «Tournefort» ، وبصورة غريبة ، ضيقاً ومحصوراً ، إذا ما قورن بحقل ذاكرة أوسع وشامل ومتميز كذلك الذي أنشأته لنفسها البيولوجيا منذ القرن التاسع عشر ؛ غير أنه يبدو ، بـالمقابـل ، أحسن تحديـداً ووضوحاً من حقل ذاكرة عصر النهضة الخاص بتاريخ النبات والحيوان : فقد كان هذا الحقل الأخير لا يكاد يتميز عن حقل الحضور ، كان لـه ذات امتداده وشكله كمـا كان يتضمن نفس العلاقات .

جـ ـ وفي الأخير ، ثمة **طرق التدخل** التي يمكن تطبيقها بكيفية صحيحة على العبارات . وهي ليست في واقع الأمر واحدة بالنسبة لجميع التشكيلات الخطابية ؛ فالطرق التي تستخدم فيها (باستثناء باقي الطرق الأخرى) والعلاقات التي تربط بينها، والمجموع الـذي تشكله، يسمحان بتحديد نوع طرق التدخل القائمة في كل واحدة منها . وتتخذ تلك الطرق مظاهـر عديدة هي التالية : **تقنيات اعادة الكتابة** (كتلك التي أتاحت لعلماء الطبيعة في العصر الكلاسيكي ، مثلاً ، بأن يعيدوا كتابة الأوصاف الخطية التعاقبية في جداول تصنيفية لا تحكمها ذات القوانين وليس لها نفس الشكل الذي نلاحظه في جداول القرابة التي وضعت في العصر الوسيط ، أو في عصر النهضة ؛ **مناهج كتابة العبارات** (التي صيغت باللغة الطبيعية) في لغة مصاغة صورياً واصطناعية نسبياً (نعثر على محاولة من هذا النوع ، تحقق فيها المشروع جزئياً ، مع «ليني» و«أدانصون» «Adanson») ؛ **أنماط ترجمة العبارات الكمية إلى عبارات كيفية والعكس بالعكس** (الربط بين قياسات وأوصـاف إدراكية محضـة) ؛ الطرق المتبعـة للزيادة في اقتـراب العبارات من اليقين وإرهافها أكثر (فقد مكن التحليل البنيوي بحسب الشكل والعدد والاستعداد ومقدار العناصر ،

ابتداء من تورنفور ، إرهافاً أكبر ، كما أتاح استقراراً أطول للعبارات الوصفية) ؛ الكيفية التي يعاد بها من جديد تعيين مجال صلاحية العبارات ، وذلك عن طريق تضييقه أو توسيعه (فقد عرف التعبير عن الخصائص البنيوية تحديداً أو تضييقاً من «تورنفور ، إلى «ليني» ، ثم أعيد توسيعه ثانية من «بيفون» إلى «جيسيو» «Jussieu» ؛ الكيفية التي يتم بها نقل لون من العبارات ، من حقل تطبيق إلى آخر (كنقل تمييز النباتات بخصائصها ، إلى دراسة الحيوانات ، بتصنيفها) أو نقل طريقة وصف الملامح الظاهرة إلى العناصر الباطنية داخل الكيان العضوي) ؛ طرق إضفاء **الصبغة النظامية** على القضايا التي وجدت من قبل : باعتبارها صيغت فيما قبل على نحو معزول ومنفصل ؛ أو طرق إعادة توزيع العبارات المرتبطة سلفاً ببعضها البعض ، والتي يعاد تركيبها داخل مجموع نظامي جديد (بهذه الصورة أدخل «أدانصون» مثلاً ، التصنيفات الطبيعية التي وضعت قبله أو التي وضعها هو بنفسه ، في مجموعة أوصاف اصطناعية ، اهتدى إلى خطاطتها قبل ذلك بفضل تحليل توافيقي مجرد) .

هذه العناصر التي نقترح تحليلها ، يطبعها التنافر الشديد والاختلاف المتباين . فبعضها عبارة عن قواعد بناء صوري ، بينما البعض منها ، عادات بلاغية ؛ بعضها يحدد التشكل الداخلي للنص ؛ والبعض يحدد أنماط الترابط والتداخل بين نصوص مختلفة ؛ بعضها يمثل سمات مميزة لفترة بعينها ؛ والبعض أصله عريق في القدم ، تفصلنا عنه مسافة زمنية كبرى . غير أن ما ينتمي بمعنى الكلمة للتشكيلة الخطابية وينتسب إليها ويسمح بتحديد كل المفاهيم التي تميزها رغم ما يطبعها من تبعثر ، هو كيفية ارتباط مختلف تلك العناصر فيما بينها : كالكيفية التي يرتبط بها، مثلاً ترتيب الأوصاف والحكايات (المروية) بتقنيات إعادة الكتابة ؛ أو الكيفية التي يرتبط بها حقل الذاكرة بأشكال التراتب أو التبعية التي تحكم عبارات نص ما ؛ الكيفية التي ترتبط بها أنماط تقريب العبارات من اليقين وأنماط نقد وتفسير وتأويل العبارات التي سبقت صياغتها . . فهذه المجموعة من الروابط ، هي ما يشكل منظومة تكون المفاهيم .

ولا يمكن لوصف هذه المنظومة ، أن يسلك بالضرورة سبيل الوصف الفوري المباشر للمفاهيم ذاتها . ولا يعنينا هنا في شيء أن نقوم بجرد شامل لها وإبراز السمات التي تجمعها ، وتصنيفها وقياس تناسقها الداخلي والتحقق من توافقها وانسجامها المتبادل ؛ لا نجعل من تحليل البناء المفاهيمي لنص معزول أو لأثر فردي أو لعلم ما من العلوم في فترة ما من الفترات ، موضوع اهتمامنا . بل نأخذ مكاننا بعيداً عن عمل المفاهيم الظاهر ؛ محاولين تحديد الصور (التي تسمح بالربط والجمع المتآني والتحوير الخطي أو المتبادل) التي ترتبط بحسبها العبارات فيما بينها داخل فئة من الخطابات ؛ والوقوف على الكيفية التي تعاود بها العناصر المستعادة في العبارات ، الظهور من جديد ، أو تنفصل بها عن بعضها البعض ، أو الكيفية التي تلتقي بها ثانية ويتسع شمولها أو يضيق وينحصر ، أو الطريقة التي تستعاد بها داخل بنيات منطقية جديدة أو تكتسب

مضامين دلالية جديدة أو تنشىء فيما بينها ألواناً من التنظيمات الجزئية . لا تسمح تلك الصور البتة بوصف قوانين البناء الداخلي للمفاهيم وميلادها التدريجي والفردي في ذهن الانسان ، بل تسمح بوصف تبعثرها المجهول عبر النصوص والكتب والآثار ؛ ذلك التبعثر الذي يميز نوعاً من الخطابات وينشىء بين المفاهيم أشكالاً من الاستنباط والاشتقاق والتناسق ، وكذا أشكالاً من التناقض والتشابك والإبدال والنبذ والتحريف المتبادل ، والإزاحة. . .

يهتم هذا التحليل إذن ، وفي مستوى قبل مفاهيمي، إذا صح القول ، بالحقل الذي تتواجد فيه المفاهيم ، وبالقواعد التي تحكمه .

وحتى نوضح هنا أكثر ، ما نقصده بهذا النعت «قبل مفاهيمي» ، سنتناول مثالاً عن «الصور النظرية» الأربع التي ناقشناها في كتاب «**الكلمات والأشياء**»، والتي طبعت النحو العام في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، هذه الصور هي : الإسناد أو الحمل الإبانة والبيان ، التعيين أو التخصيص ، الاشتقاق (attribution, articulation, désignation, dérivation) وهي لا تشير إلى مفاهيم اعتمدت فعلاً من طرف النحاة الكلاسيكيين ؛ كما لا تخول لنا بأن ننشىء من جديد ، وفق مختلف المؤلفات النحوية ، منظومة أكثر عمومية وتجريداً وفقراً ، تساعدنا مع ذلك على اكتشاف التوافق العميق بين مختلف تلك المنظومات المتنافرة ظاهرياً . بل تخول لنا وصف:

1 ـ كيف تنتظم مختلف التحليلات النحوية وتفترق ؛ وأشكال التعاقب الممكنة بين تحليل الاسم والفعل والنعت أو الصفة ، والتحليلات المتعلقة بالصوتيات وبالتركيب ، والتي تتعلق بأصل اللغة أو التي تقول بابتكار لغة اصطناعية . وما يحدد مختلف هذه الأنظمة الممكنة ، هي علاقات التبعية والترابط التي يمكننا رصدها والوقوف عليها بين نظريات الإسناد أو الوصف ، والنطق والإشارة والاشتقاق .

2 ـ كيف يحدد النحو العام ويعين ميداناً يكون هو ميدان **صلاحيته** (حسب اية مقاييس يمكن إثارة مسألة صدق قضية ما أو كذبها) ، كيف ينشىء ميدان **معياريته** (حسب أية مقاييس يتخلص من بعض العبارات التي يعتبرها مفيدة أو مسايرة ، أو غير جوهرية أو هامشية ، أو غير علمية) ، كيف ينشىء لنفسه ميدان **راهنيته** (الذي يشمل الحلول التي تم التوصل إليها ، وعدد القضايا القائمة ويحدد المفاهيم التي أصبحت مهجورة).

3 ـ ما العلاقة التي تربط النحو العام **بالعلم العام للنظام** «**Mathesis**» (مع الجبر الديكارتي والجبر ما بعد الديكارتي ، ومع مشروع العلم العام للنظام) ، وبالتحليل الفلسفي للتمثيل ونظرية الأدلة ما علاقته بالتاريخ الطبيعي وقضايا التمييز والتصنيف ، وبتحليل الثروات وقضايا الأدلة الاعتباطية الخاصة بالقياس والمبادلة : برصدنا لهذه العلاقات ، نتمكن من تحديد السبل

التي تضمن تداول المفاهيم وتحولها وانتقالها بين مختلف الميادين ، وكذا التغير الذي يصيب شكلها أو ميدان انطباقها . ولا تحدد هذه المجموعة التي تتألف من الأجزاء النظرية الأربعة ، الصرح المنطقي لكل المفاهيم التي كان النحاة يعتمدونها ؛ بل ترسم الفضاء المنتظم لتكونها .

4 ـ كيف أمكن أن تظهر بصورة متآنية أو متتالية (في شكل خيار أو تحوير أو استعاضة عن شيء بآخر) مفاهيم مختلفة كفعل الكينونة être وأداة الحمل ، والجذر الفعلي والحركات الإعرابية (هذا فيما يتعلق بالصورة النظرية **للإسناد أو الحمل**) ومفاهيم مختلفة لها علاقة بالعناصر الصوتية وبالأبجدية والاسم والأسماء الموضوعة والصفات أو النعوت (هذا فيما يتعلق بالصيرورة النظرية للبيان والإبانة) مفاهيم مختلفة تتعلق بأسماء الأعلام وأسماء النكرة وأسماء الإشارة والجذر الأسمي والمقطع الصوتي والجهر المعبر (هذا فيما يخص المقطع النظري **للتخصيص أو التعيين**) مختلف المفاهيم الخاصة باللغة الأصلية واللغة المتفرعة والاستعارة والمجاز واللغة الشعرية (هذا فيما يخص بالمقطع النظري **للاشتقاق**) .

لا يحيل المستوى «قبل المفاهيمي» ، الذي حللناه ، إلى أفق فكري محض ، وإلى نشأة اختيارية للمفاهيم المجردة . لذا فهو من جهة لا يمثل أفقاً فكرياً يطرح ويكتشف ويُنصَّب من قبل فعل مؤسس له ، في نقطة أصلية ، يكون فيها في مأمن عن كل تدخل زماني ؛ ليس مستوى قبلي مطلقاً يعيش على تخوم التاريخ منكمشاً على ذاته ، لا تطاله أية بداية ونشأة ، ويفلت من كل تصويب أو إعادة بناء تكوينية ، ينتكس إلى الوراء ، ما دام عاجزاً باستمرار عن أن يعاصر نفسه ضمن كلية صريحة . بل يتعلق في الواقع بمستوى الخطاب نفسه ، والذي لا يعد ترجمة خارجية أو مظهراً خارجياً لشيء آخر أكثر صميمية ، بل هو حيز لانبثاق المفاهيم ؛ إننا لا نربط ثوابت الخطاب ولا نصلها بالبينات الفكرية للمفهوم ، بل نقوم بوصف مختلف المفاهيم انطلاقاً من انتظامات نابعة من صميم الخطاب وناشئة فيه ؛ لا نخضع تعدد التعبيرات لتناسق المفاهيم ، ولا نرجع هذا الأخير لتأمل فكري صامت يوجد فوق التاريخ ؛ بل نقيم السلسلة المعكوسة التالية : نرجع المقاصد الأصلية لعدم التناقض ثانية إلى مكانها داخل شبكة يتداخل فيها التوافق والتنافر المفهوميات ونرد ذلك التداخل إلى القواعد التي تميز الممارسة الخطابية . وبذلك نصبحُ في غنًى عن اللجوء إلى فكرة الأصل البعيد والأفق الزاخر الذي لا ينضب معينه . فتنظيم مجموع القواعد داخل ممارسة الخطاب ، وإن كان لا يمثل حدثاً من السهل وضعه في سياقه ، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة لعبارة أو اكتشاف ، فإنه يقبل مع ذلك أن يتحدد داخل عنصر التاريخ ؛ وإذا كان تنظيماً زاخراً ، فما ذلك إلا لأن المنظومة التي ينشئها ، والقابلة لأن توصف وصفاً كاملاً ، تدل على حشد هائل من المفاهيم ، وعلى عدد كبير من التحولات التي تصيب المفاهيم وعلاقاتها بآن واحد . فـ«الما قبل المفاهيمي» ، موصوفاً على هذا النحو ، بدلاً من أن يرسم أفقاً يأتي من عمق التاريخ ليحافظ على نفسه خلاله ، سيبقى ، على العكس ، في المستوى الأكثر «سطحية»

وخارجية (مستوى الخطابات) ، في مستوى مجموع القواعد التي تستخدم فيها فعلاً .

هكذا نلحظ أن الأمر لا يتعلق بالبحث في نشأة المجردات بحثاً تحدوه الرغبة في العثور على سلسلة العمليات التي سمحت بتكوينها : كالحدوس الشاملة واكتشاف الحالات الجزئية ، ورفض الموضوعات الخيالية ، ومصادفة العوائق النظرية أو التقنية ، أو الاقتباس المتتالي من نماذج تقليدية ، تعريف البنية الصورية المطابقة إلى غير ذلك . . . في التحليل الذي نقترحه هنا ، لا تجد قواعد التكوين مكانها في «العقلية» أو في وعي الأفراد ، بل في الخطاب ذاته ؛ فهي بالتالي تفرض نفسها ، بصورة خفية، على جميع الأفراد الذين يباشرون الكلام داخل ذلك الحقل الخطابي . ولا نعتقد ، من جهة ثانية ، أنها قواعد ذات صلاحية شمولية ، تنطبق في كل الميادين ؛ بل نصفها دوماً داخل حقول خطابية بعينها ، ولا نعترف لها منذ البداية ، بإمكانيات اتساع لا محدودة . نستطيع على الأكثر أن نقارن قواعد تكون المفاهيم بين منطقتين أو أكثر : وهو ما قمنا به فعلاً عندما حاولنا الوقوف على التماثلات والاختلافات التي وجدت في العصر الكلاسيكي بين مجموعات القواعد تلك ، في النحو العام والتاريخ الطبيعي وتحليل الثروات . فهذه المجموعات ، هي على جانب كبير من الخصوصية في كل ميدان من هذه الميادين الثلاثة مما يعطي للتشكيلة الخطابية لكل واحد منها سمات خاصة به تميزه ؛ لكنها تبدي مع ذلك من التشابهات ما يمكننا معه أن نرى في مختلف تشكيلاتها الخطابية مجموعاً أوسع وفي مستوى أعلى . كيفما كان الحال ، ليست قواعد تكون المفاهيم ، مهما بلغت من عمومية وشمول ، وليدة عمليات قام بها الأفراد ، ثم أودعت التاريخ ترسبت في سمك العادات الجماعية ؛ ليست تلك الخطاطة أو الترسيمة العارية لعمل كله غموض وإبهام ، في غضونه مفاهيم ، عبر الأوهام والأحكام المسبقة والأخطاء والتقاليد . يكشف الحقل قبل المفاهيمي عن انتظامات وإلزامات خطابية سمحت بإمكان عدد متباين من المفاهيم ، وبسيل من الأفكار والمعتقدات والتمثلات التي ننساق نحوها طوعاً ، كلما أردنا التأريخ للأفكار .

من أجل تحليل قواعد تكون الموضوعات ، رأينا أنه ليس من الضروري البحث عن أصولها في الأشياء ، ولا إحالتها على ميدان الكلمات ؛ من أجل تحليل تكون الأنماط التعبيرية ، لا يلزم إرجاعها للذات العارفة ولا إلى فردية سيكلوجية . وبنفس الطريقة، نؤكد أنه كي نحلل تكون المفاهيم ، لا ينبغي إرجاعها إلى أفق الأفكار ولا إلى السير الاختباري للأفكار ، أي أفق الواقع .

- 6 -

تكون الاستراتيجيات

أتاحت بعض الخطابات، كالاقتصاد والطب والنحو وعلم الكائنات الحية، الفرصة لظهور بعض التنظيمات المفاهيمية واجتماع بعض الموضوعات، وبروز أنواعٍ من الصيغ التعبيرية، تشكل، حسب درجة تناسقها ودقتها واستقرارها موضوعات فكرية محورية ونظريات، كالفكرة التي استبدت بالنحو في القرن الثامن عشر حول اللغة التي تكلمها الإنسان الأول، والتي ليست سائر اللغات الأخرى بالنسبة لها سوى اشتقاق منها أو تطوير لها تطويراً لم يمح مع ذلك معالم اللغة الأصلية التي يسهل تبينها في اللغات المتطورة؛ والفكرة التي استبدت بعلم اللغة في القرن السابع عشر حول وجود قرابة - بنوة أو عمومة - بين سائر اللغات الهندية -الأوروبية، ووجود لسان أو لهجة فرعيين تكلمهما الإنسان الأول، وعنهما تطورت كل اللغات. الفكرة التي استبدت بالقرن الثامن عشر حول وجود تطور للأنواع يبسط استمرار الطبيعة في الزمان ويفسر الثغرات الحالية التي يعاني منها الجدول التصنيفي للكائنات؛ نظرية الفيزيوقراطيين حول دوران الثروات انطلاقاً من الإنتاج الزراعي. ومهما يكن المستوى الصوري لهذه الأفكار المحورية والنظريات، فإننا سنصطلح على تسميتها «استراتيجيات». والمشكل الأساسي بخصوصها، هو معرفة كيفية توزعها في التاريخ. فهل الضرورة هي التي تعمل على ترتيبها، وتجعلها أمراً محتوماً لا مفر منه، وتعين لكل منها مكانها الدقيق، الواحدة تلو الأخرى، وتجعلها تتعاقب كحلول لنفس المشكل؟ أم أن الأمر لا يعدو التقاء بالصدفة بين أفكار ذات أصول متباينة وبين تأثيرات واكتشافات وأجواء تأملية ونماذج نظرية، مكن تأني الأفراد ونبوغهم من تنظيمها في مجموعات محكمة البناء والصنع؟ اللهم إلا إذا عثرنا بينها على انتظام وعجزنا عن تحديد نظام تكونها المشترك.

لتحليل هذه الاستراتيجيات، يصعب علي الدخول في التفاصيل. وسبب ذلك بسيط: فقد كنت ملزماً، في مختلف الميادين الخطابية التي رمت جردها وبصورة أولية تتلمس طريقها، لا سيما في البداية، حيث كان ينقصني التدقيق المنهجي الكامني، بأن أصف التشكيلة الخطابية في

سائر أبعادها، وحسب خاصياتها المميزة: كنت ملزماً إذن بأن أحدد قواعد تكون الموضوعات والصيغ العبارية والمفاهيم والاختيارات النظرية. لكن، حدث أن كانت النقطة الصعبة في التحليل والتي كانت تتطلب تركيزاً واهتماماً أكبرين، ليست دائماً واحدة. ففي **تاريخ الحمق**، واجهت تشكيلة خطابية، كان الوقوف على اختياراتها النظرية أمراً سهلاً، كما أن منظوماتها المفاهيمية كانت قليلة نسبياً ولا تعقيد فيها، فكان نظامها التعبيري متجانساً بما فيه الكفاية، ورتيباً؛ غير أن ما طرح مشكلاً بالنسبة لي، هو انبثاق مجموعة كاملة من الموضوعات المتداخلة والمعقدة؛ فكان علي، حتى أرصد مجموع الخطاب الطبعقلي في خصوصيته، أن أبدأ بادىء ذي بدء بوصف تكون تلك الموضوعات. وفي كتاب **ميلاد العيادة**، كانت نقطة البحث الأساسية هي الكيفية التي تغيرت بها في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، أشكال تعبير الخطاب الطبي؛ وقدانصب تحليلنا على تكون المنظومات المفاهيمية وعلى تكون الاختيارات النظرية بصورة لا توازي الصورة التي انصب بها على الصفة القانونية والمواقع المؤسساتية وموقف الذات المتكلمة وأنماط تدخلها، بل كانت أقل منها. وأخيراً، دار البحث، في كتاب **الكلمات والأشياء**، في جزئه الرئيسي، حول شبكات المفاهيم وقواعد تكونها (سواء كانت متماثلة أو مختلفة) مثلما يمكن رصدها في النحو العام والتاريخ الطبيعي وتحليل الثروات. أما فيما يخص الاختيارات الاستراتيجية، فقد أشرت إلى مكانها واستلزاماتها (سواء تعلق الأمر مثلاً بـ «ليني» أو «بيفون» أو الفيزيوقراطيين أو النفعيين)؛ لكن رصدها، بقي مختصراً ولا يفي بالغرض؛ كما أننا لم نتقاعس عن تحليل تكونها. بعبارة أوضح، لا يزال تحليل الاختيارات النظرية في بدايته، حتى دراسة لاحقة أخرى نسلط عليه فيها ضوء أكثر.

ولا يسعنا الآن إلا أن نشير إلى الاتجاهات والمناحي التي سار فيها البحث. وتتلخص فيما يلي:

1 ـ تحديد **نقط انكسار** الخطاب الممكنة. وتتجلى أولاً في شكل **نقط تنافر**: فقد نكون أمام موضوعين أو نوعين من العبارات أو مفهومين ينتميان إلى نفس التشكيلة الخطابية، وغير قابلين لأن يندمجا داخل نفس المجموعة من العبارات لتناقضهما أو عدم اتساقهما. تتجلى ثانياً في شكل **نقط تعادل**: فالعنصران المتنافران تكونا بنفس الكيفية وانطلاقاً من ذات القواعد، وشروط ظهورهما متماثلة، ولهما نفس الموقع وفي نفس المستوى، وبدلاً من أن يتمخض ذلك عن مجرد انعدام في الانسجام والتناسق، نجدهما يشكلان خياراً: وحتى في الوقت الذي لا يظهران فيه معاً، وحتى حينما لا تكون لهما نفس الأهمية، أو لا يتم تصويرهما بكيفية متساوية داخل مجموع العبارات الفعلية، فإنها تقدم نفسها في الصيغة التالية: «أما . . أو». وأخيراً، تتجلى في شكل **نقط إنسجام**. انطلاقاً من كل عنصر من تلك العناصر المتعادلة والمتنافرة في نفس الوقت، تم اشتقاق مجموعة منسجمة من الموضوعات والأشكال العبارية والمفاهيم (وأحياناً ومع كل

مجموعة نقط تنافر جديدة). بعبارة أخرى لا تشكل التبعثرات المدروسة في المستويات الآنفة، مجرد فوارق، أو تماثلات وتطابقات، أو مجموعات منفصلة أو فجوات، بل قد تؤلف في بعض الأحيان مجموعات خطابية فرعية، تلك المجموعات التي تعزى لها، عادة، قيمة كبرى كما لو كانت تمثل الوحدة المباشرة والمادة الأولى التي تتركب منها المجموعات الخطابية الكبرى («النظريات» و «المفاهيم» و «الموضوعات الفكرية المحورية»)، فنحن لا نعير اهتمامنا في تحليل كهذا، مثلاً، إلى أن تحليل الثروات في القرن الثامن عشر، هو وليد مفاهيم مختلفة للنقد وتبادل الموضوعات الحاجية ونشأة القيمة والأسعار والريع العقاري، وحصيلة لها (إما بنحتها في وقت واحد، أو بظهورها على التوالي وتباعاً)، لا نعير انتباهنا إلى أنه ناتج عن أفكار «كنتيون» «Cantillon» التي هي استمرار لأفكار «بتي» «Petty» ولتجربة «لاو» «Law» ولاجتهادات منظرين مختلفين، وللنظرية الفيزيوقراطية التي عارضت بها المفاهيم النفعية. لا نعير اهتماماً لكل ذلك، بل نصفه كوحدة توزيع تدشن حقل اختيارات ممكنة، وتسمح لبناءات متباينة ومتنافية، بالظهور جنباً إلى جنب وبكيفية دورية.

2 ـ غير أن الممكنات ليست قابلة لأن تتحقق كلها فعلياً، فثمة مجموعات جزئية وتوافقات جهوية وبناءات متناسقة قادرة على أن ترى النور لولا أنها لم تظهر، وحتى نعرض للاختيارات التي أنجزت من بين سائر تلك التي كان بإمكانها أن تتم فعلياً هي الأخرى، يلزمنا وصف المراتب النوعية للقرار، وفي أعلاها، الدور الذي يلعبه الخطاب المدروس، بالنسبة للخطابات الأخرى المعاصرة له أو القريبة منه. وذاك ما يتطلب دراسة تناسق **المجموعة الخطابية المتناثرة** التي ينتمي إليها. فقد يلعب، بالفعل، دور منظومة صورية، تشكل باقي الخطابات الأخرى بالنسبة لها تطبيقات في حقول دلالية متباينة، وقد يلعب بالعكس دور نموذج محسوس يلزم نقله إلى خطابات أخرى ذات مستوى عالٍ من التجريد (فبهذه الكيفية، ظهر النحو العام في القرنين السابع عشر والثامن عشر كنموذج جزئي خاص للنظرية العامة في الأدلة والتمثيل). وقد يدرس الخطاب كذلك في علاقته بخطابات أخرى، أما من زاوية مشابهته أو مناقضته لها أو تكامله بها (ثمة على سبيل المثال، علاقة شبه بين تحليل الثروات والتاريخ الطبيعي، في العصر الكلاسيكي، فنسبة تحليل الثروات إلى تمثيل الحاجات والرغبة، كنسبة التاريخ الطبيعي إلى تمثيل الإدراكات والأحكام، يمكننا أن نلاحظ كذلك أن التاريخ الطبيعي والنحو العام، يتعارضان فيما بينهما تعارض نظرية في الخواص الطبيعية مع نظرية في الأدلة الإتفاقية، وهما معاً، يعارضان بدورهما تحليل الثروات، مثلما تعارض دراسة الأدلة الكيفية دراسة الأدلة الكمية القابلة للقياس، فكل ميدان من الميادين الثلاثة يوسع ويطور دوراً ما من الأدوار الثلاثة المتكاملة للإشارة التمثيلية: الدليل التصنيف، المبادلة). بإمكاننا أخيراً أن نصف علاقات التمديد المتبادل، بين عدة خطابات، كل منها يتمتع باستقلاليته وخصوصيته، وذلك عن طريق تمييز ميدانه ومناهجه وأدواته

ومجال انطباقه (هذا ما حدث مثلاً مع الطب العقلي والطب العضوي اللذين لم يكونا منفصلين عن بعضهما البعض قبل نهاية القرن الثامن عشر، ولم يبدأ انفصالهما إلا بعد ذلك). وكل تلك العلاقات، هي بمثابة مبدأ تحديد، يسمح داخل خطاب ما من الخطابات، بعدد معين من العبارات أو لا يسمح بها. فثمة انسجامات مفاهيمية وتتابعات تعبيرية، ورمز وتنظيمات تتألف من موضوعات كان بإمكانها أن تظهر (ولا شيء يفسر غيابها في مستوى قواعد تكونها الخاصة بها) لولا أنها نبذت وأقصيت من قبل مجموعة خطابية من مستوى أعلى ومدى أوسع. فالتشكيلة الخطابية، لا تشغل كل المساحة الممكنة التي تخول لها أنظمة الموضوعات وعباراتها ومفاهيمها الحق في احتلالها، ولا تعرض نفسها كاملة، لذا تبقى دوماً، وبكيفية أساسية، مليئة بالفجوات، ويعود ذلك لنظام تكون اختياراتها الاستراتيجية. من هنا نفهم كون التشكيلة الخطابية عندما تستعاد أو تؤول أو تحتل مكاناً داخل مجموعة خطابية جديدة، تغدو قادرة على إظهار إمكانيات جديدة (فنحو «بور رويال» مثلاً أو تصنيفات «ليني» كان بإمكانهما، في التوزيع الحالي للخطابات العلمية أن يظهرا عناصر، هي جزء من بنيتهما الذاتية، وكانت عناصر لم يسبق لها أن ظهرت)، لا يتعلق الأمر بمضمون صامت بقي في طي الكتمان، كان عليه أن يظهر فلم يفعل، لا يتعلق الأمر بخطاب خفي يتوارى خلف العبارات الجلية، عاد إلى الظهور ثانية ليعمل في واضحة النهار، بل بتحوير يطرأ على مبدأ النبذ والاختيار، وهو تحوير مرجعه الاندماج في مجموعة خطابية جديدة.

3 ـ لتحديد الاختيارات النظرية التي تمت فعلاً، علاقة بمستوى آخر يتميز **بالوظيفة التي على الخطاب أن يلعبها داخل حقل ممارسات غير خطابية**. فقد لعب النحو العام دوراً في الممارسة البيداغوجية، بل ما هو أهم من ذلك وأوضح، إن تحليل الثروات لعب دوراً، لا في القرارات السياسية والاقتصادية للحكومات فحسب! بل حتى في الممارسات اليومية للرأسمالية الصاعدة، والتي هي ممارسات، لم تكد تصب آنذاك في مفاهيم، أو تتحول إلى قوالب نظرية، وفي الصراعات الطبقية والسياسية التي ميزت العصر الكلاسيكي. يتضمن هذا المستوى أيضاً، **نظام ومسلسل تملك الخطاب**: ذلك أن تملك الخطاب في مجتمعاتنا، وحتى في كثير من المجتمعات الأخرى بدون شك ـ إذا قصد منه الحق في الكلام، وكذا، القدرة على الفهم، وعلى التعامل المباشر مع العبارات التي سبق لها أن عرفت صياغتها، وأخيراً القدرة على استثمار ذلك الخطاب داخل القرارات والمؤسسات أو الممارسات ـ قاصر في الواقع، على فئة معينة من الأشخاص، ففي المجتمعات البرجوازية التي عرفت منذ القرن السادس عشر، لم يكن الخطاب الاقتصادي أبداً خطاباً عاماً وفي متناول جميع الناس (ولا حتى الخطاب الطبي أو الخطاب الأدبي، وإن كان ذلك بكيفية أخرى). يتميز أخيراً هذا المستوى **بالمواقع الممكنة من الخطاب التي تغدو محط رغبة**. فقد يغدو هذا الأخير مناسبة لإخراج مشاهد استيهامية، وعنصر رمز وصورة للمحظور وأداة للإشباع المموه (هذه الإمكانية التي يرتبط فيها الخطاب بالرغبة، ليس مردها

الممارسة الشبعرية والروائية أو الخيالية للخطاب فقط! فحتى الخطابات المتعلقة بالثروة واللغة والطبيعة والحمق والحياة والموت وغير ذلك من الخطابات التي ربما أكثر عمومية وتجريداً منها، تحتل بالنسبة للرغبة مواقع جد معينة). على أي حال، ينبغي لتحليل هذا المستوى أن يظهر أنه لا علاقة للخطاب باللذة، وإن لا مسلسل تملكه، ولا حتى دوره داخل الممارسات غير الخطابية، يوجدان خارج وحدته وتميزه وقوانين تكونه. فهي ليست عناصر شغب تتسلط على صورته النقية الخالصة المحايدة واللازمانية والصامتة، لتكبتها وتخنقها، وتنطق بدلها أو تتلفظ بخطاب متنكر، بل هي عناصر مكونة وأساسية.

ويكون بمستطاعنا إظهار تشكيلة خطابية ما، في فرديتها وخصوصيتها، إذا تمكنا من تحديد منظومة تكون مختلف الاستراتيجيات الموجودة بها، بعبارة أفضل، إذا كان في مقدورنا إبراز الكيفية التي تتفرع بها الاستراتيجيات (رغم تنوعها، الذي يبلغ أحياناً درجة قصوى، ورغم تبعثرها في الزمان) عن مجموعة ثابتة من العلاقات. فتحليل الثروات في القرنين السابع عشر والثامن عشر، يتميز مثلاً بمنظومة ساعدت في نفس الوقت على ظهور مركنتيلية «كولبير «Colbert»، و«مركنتيلية كنتيون الجديدة»، استراتيجية «لاو» «Law» واستراتيجية «باري ديفرني» «Paris-Duverney»،الخيار الفيزيوقراطي، والخيار النفعي. ويكون في مقدورنا تحديد تلك المنظومة لو تمكننا من وصف الكيفية التي تتفرع نقط انكسار الخطاب الاقتصادي عن بعضها البعض، ويتصل بعضها ببعض، ويتضمن بعضها البعض (الكيفية التي تتفرع بها نقطة اختيار بخصوص الأسعار عن قرار يخص مفهوم القيمة)، والكيفية التي تتعلق بها الاختيارات المكرسة بالمجموعة الخطابية العامة التي من بينها الخطاب الاقتصادي (فالاختيار الذي تم لصالح النقد ـ الدليل، مرتبط بالمكانة التي يحتلها تحليل الثروات، إلى جانب نظرية اللغة وتحليل التمثلات وعلم النظام العام)، والكيفية التي ترتبط بها تلك الاختيارات بالوظيفة المنوطة بالخطاب الاقتصادي داخل ممارسة الرأسمالية الصاعدة، وعملية التملك التي كان هدفاً لها من قبل البرجوازية، وبالدور الذي قد يلعبه داخل تحقيق المصالح والرغبات. فالخطاب الاقتصادي في العصر الكلاسيكي يتحدد بنمط ثابت في ربط إمكانيات الإنسجام الداخلية لخطاب ما بخطابات غريبة عنه. وبحقل غير خطابي، يتكون بكامله من ممارسات التملك والمصالح والرغبات.

وتلزم الإشارة إلى أن الاستراتيجيات، موصوفة على هذا النحو، لا تجد موقعها الأصلي بعيداً عن الخطاب، في الغور الأبكم والصامت لاختيار أولي وأساسي في نفس الوقت. فكل هذه الألوان من الجموع العبارية التي علينا أن نصفها، لا تعبر عن رؤية للعالم، وليست صياغة لها بالكلمات، ليست ترجمة مواربة ومخادعة، تغلف مصلحة بدعوى الدفاع عن أفكار نظرية مجردة: فالتاريخ الطبيعي في العصر الكلاسيكي، شيء آخر غير المواجهة التي جرت في الغياهب السابقة على التاريخ الجلي بين رؤية (لينية) تقول بعالم ساكن وثابت ومرتب ومنظم

تنظيماً يجعله، ومنذ البداية، قابلاً لأن يحاط به إحاطة شمولية وأن تصنف ظواهره، ورؤية غامضة شيئاً ما، تقول بطبيعة هي دوماً عرضة لعاديات الدهر ولثقل الزمان وعوارضه، ومعرضة باستمرار للتطور، كذلك أن تحليل الثروات، شيء آخر غير الصراع على المصالح الذي دارت رحاه بين برجوازية أصبحت تتملك الأراضي، وتعبر عن مطالبها الاقتصادية على لسان الفيزيوقراطيين، وبورجوازية تجارية، كانت تطالب بتدابير حمائية ومتحررة، وذلك على لسان النفعيين. لكن، لا تحليل الثروات، ولا التاريخ الطبيعي غير قابلين، إذا ما نظرنا إليهما في مستوى وجودهما ووحدتهما واستمرارهما وتحولاتهما، لأن يعتبرا وليدي هذه الخيارات المتباينة. فهذه الأخيرة يلزم بالعكس، اعتبارها كيفيات في التعامل مع الخطاب وتناوله، تختلف فيما بينها اختلافاً نسقياً (تختلف في حصر الموضوعات ووصلها وفصلها وربطها وتفريع بعضها من بعض)، كيفيات تختلف في ترتيب أشكال العبارات (في اختيارها وتنصيبها وإنشاء مجموعات وتركيبها في وحدات بلاغية كبرى)، وفي التعامل بالمفاهيم (لوضع قواعد استخدامها، وإدخالها في تناسقات جهوية، وإنشاء بناءات مفاهيمية، إنطلاقاً من ذلك). ليست تلك الخيارات بذوراً أولى للخطابات (تحددها سلفاً وتجسدها مقدماً في صورة مصغرة شبه مجهرية) بل هي أساليب مسطرة (وقابلة لأن توصف من حيث هي كذلك) للشروع في توظيف إمكانيات الخطاب واستثمارها.

لا ينبغي أيضاً تحليل تلك الاستراتيجيات كعناصر ثانية تأتي لتنضاف إلى معقولية خطابية، تكون حتماً وبلا منازع مستقلة عنها، فليس ثمة (أو على الأقل، بالنسبة للوصف التاريخي الذي نرسم هنا إمكانيته) خطاب مثالي نهائي ولا زماني، تأتي اختيارات خارجة عنه لتحوله أو تدفعه أو تقمعه وتقصيه نحو مستقبل ناء جداً، علينا ألا نفترض، مثلاً، وجود خطابين حول الطبيعة أو الاقتصاد، يتطابقان أو يتشابكان: أحدهما، يتلاحق ببطء، يكدس مكتسباته، ويكتمل بالتدريج (خطاب صادق، إلا أنه لا يوجد صافياً إلا عند التخوم الغائية للتاريخ)، أما الثاني، فهو في انهيار دائم، يستعيد ذاته دوماً وباستمرار، في شقاق مستمر مع ذاته، يتألف من أشلاء متغايرة ومتباينة (خطاب الرأي الذي لفظه التاريخ، على مر الأيام، في الماضي). فليس ثمة تصنيف طبيعي دقيق وقريب من النزعة الثباتية، وليس ثمة اقتصاد مبادلة ومنفعة حقيقي لولا ميول البرجوازية التجارية وأوهامها. التصنيف الكلاسيكي أو تحليل الثروات، مثلما وجدا فعلاً، ومثلما شكلا وجهين تاريخيين، ينطويان، في صورة منظومة متمفصلة، على موضوعات وعبارات ومفاهيم واختيارات نظرية، لكنها غير منفصلة عن بعضها البعض. ولما كان من اللازم عدم إحالة تكون الموضوعات على الكلمات ولا على الأشياء، وعدم إرجاع تكون العبارات إلى الصورة الخالصة للمعرفة ولا إلى الذات السيكلوجية، وعدم البحث عن أساس تكون المفاهيم في بنية فكرية ولا في تلاحق الأفكار، فلا يلزمنا أيضاً إحالة تكون الاختيارات النظرية، إلى مشروع أساسي أو إلى مجموعة من الآراء الثانوية.

- 7 -

ملاحظات ونتائج

علينا الآن أن نعود إلى بعض الإشارات المتناثرة في ثنايا التحليلات الآنفة، وأن نجيب عن بعض الأسئلة التي ما فتئت تواجهنا، والتفكير مقدماً في الاعتراض الذي يمكن أن يعترض به علينا، والذي يمس في الصميم صلاحية المشروع الذي نقترحه، برمته.

كنت قد طرحت منذ البداية، موضع سؤال وحدات جاهزة جرى العرف أن نقسم حسبها ميداناً يتسم باللامحدودية والرتابة والوفرة، ألا وهو ميدان الخطاب. ولم يكن الغرض من ذلك، على الإطلاق، إنكار قيمة تلك الوحدات أو محاولة حظر الاعتماد عليها، مع التأكيد على أنها، كي يتم تعريفها على نحو دقيق ومضبوط لا بد من أن تجري عليها عملية بناء نظري. لكن ـ وها هنا تبدو سائر التحليلات الآنفة بوضوح على أنها تحليلات إشكالية ـ هل كان من اللازم أن نقيم على أنقاض تلك الوحدات، التي هي بالفعل مريبة إلى حد ما، فئة جديدة من الوحدات، هي بلا شك أعسر على الإدراك والفهم، وأكثر تجريداً وأكثر إشكالاً؟ وحتى حينما يصبح من السهل علينا فهم خصوصية تنظيم التشكيلات الخطابية وحدودها التاريخية (والشاهد على ذلك هو النحو العام أو التاريخ الطبيعي). فإن هذه التشكيلات تطرح علينا هي الأخرى مشاكل أعوص من تلك التي يثيرها الكتاب والأثر، تتعلق بكيفية رصدها، فلم هذا الاستنجاد بتجميعات مريبة، في وقت ارتبنا فيه من وحدات يبدو أنها أكثر بداهة ووضوحاً، وشككنا في قيمتها؟ أي ميدان جديد نأمل اكتشافه؟ أية علاقات لا زالت خفية علينا حتى الآن وملتبسة؟ أية تحولات لا زالت في غير متناول المؤرخين؟ أو بعبارة مختصرة، ما الأهمية الوصفية التي يمكن أن نعلقها على هذه التحليلات الجديدة؟ سأجيب على كل هذه الأسئلة فيما بعد. أما الآن فنحن في حاجة إلى أن نجيب بسرعة عن تساؤل يحتمل مكانة أساسية بالنسبة للتحليلات التي ستعقبه، ونهائية بالنسبة للتحليلات التي سبقته: فبخصوص تلك التشكيلات الخطابية التي حاولت أن أعرفها وأحددها، هل نحن على حق حينما نتحدث عن وحدات؟ وهل التقسيم الذي اقترحناه خليق بأن يميز تلك المجموعات

عن بعضها البعض تمييزاً يبرز فردية كل منها؟ ما طبيعة الوحدة وقد اكتشفت وبنيت على النحو الذي بيناه؟.

كنا قد انطلقنا من ملاحظة مفادها أننا في وحدة خطاب ما كخطاب الطب العيادي أو الاقتصاد السياسي أو التاريخ الطبيعي، نكون أمام عناصر مبعثرة. غير أننا نستطيع وصف تبعثرها ذلك بفجواته وشروخه، وتعقد خيوطه وتطابقاته وتنافراته، وتحويلاته وابدالاته، في خصوصيته، إذا تمكنا من تحديد القواعد النوعية التي تشكلت وفقها موضوعات الخطاب وعباراته ومفاهيمه وخياراته النظرية، فإذا أمكن الحديث عن وحدة، فإنها لا تمثل على الإطلاق، وحدة تناسق مرئي ومدرك لعناصر مكوِّنة، بل وحدة تكمن فيما وراء ذلك، في المنظومة التي تحكم تكونها وتسمح به. بأية حجة يمكننا الكلام عن وحدات ومنظومات؟ كيف يمكننا القول بأننا ميزنا مجموعات خطابية ما؟ في حين أن كل ما قمنا به هو أننا وصفنا بكل مجازفة، خلف كثرة الموضوعات والعبارات والمفاهيم والاختيارات، والتي هي كثرة تبدو من الناحية المظهرية غير قابلة للاختزال والرد، حشداً من العناصر التي لا تقل كثرة ولا تبعثراً عنها، علاوة على أنها غير متجانسة فيما بينها؟ في حين أن كل ما قمنا به هو أننا وزعنا تلك العناصر إلى أربع زمر متمايزة لم نحدد نمط تمفصلها إلا نادراً؟ بأي معنى يمكننا القول إن جميع تلك العناصر التي كشفنا وجودها خلف العناصر والعبارات والمفاهيم والاستراتيجية الخطابية، تضمن وجود مجموعات ليست أقل قابلية للتمييز والتشخيص من الآثار أو الأعمال والكتب؟

1 ـ لاحظنا، ونحن في غنى بلا ريب عن الرجوع إلى ذلك، إننا عندما نتكلم عن منظومة تكوين، لا نقصد منها مجرد تجاوز وتواجد أو تفاعل عناصر متغايرة (مؤسسات، تقنيات، جماعات اجتماعية، تنظيمات إدراكية، روابط بين الخطابات المتباينة)، بل نقصد من ذلك ربطها العلاقي ـ في شكل محدد تمام التحديد ـ من طرف الممارسة الخطابية. ما حال تلك المنظومات الأربع هي الأخرى، أو تلك المجموعات الأربع من العلاقات؟ كيف تستطيع أن تحدد وحدها منظومة تكوين واحدة؟

ذلك أن مختلف المستويات المحددة بهذا النحو، لا ينفصل أحدها عن الآخر. ولقد بينا أن الاختيارات الاستراتيجية لا تصدر مباشرة عن رؤية للعالم أو عن هيمنة مصالح على هذه الذات المتكلمة أو تلك؟ بل إن ما يحدد إمكانها، هو نقط الافتراق أو مواطن الاختلاف داخل مجموع المفاهيم؛ بينا كذلك أن المفاهيم لا تنشأ على الإطلاق وبصورة مباشرة، على أرضية أفكار تقريبية ومبهمة وحية؛ بل انطلاقاً من أشكال وصور تواجد العبارات؛ أما صيغ العبارات، فقد لاحظنا أن وصفها كان يتم انطلاقاً من الموقع الذي تحتله الذات بالنسبة لحقل الموضوعات الذي تتكلم عنه. وعلى هذا المنوال، ثمة منظومة عمودية للارتباط والتبعية تجعل سائر مواقع الذات أنواع التواجد بين العبارات، وجميع الاستراتيجيات الخطابية، لا تكون هي الأخرى ممكنة

كلها، بل فقط تلك التي تسمح بها المستويات السابقة؛ فعلى سبيل المثال، في إطار منظومة التكون التي حددت في القرن الثامن عشر، موضوعات التاريخ الطبيعي (كوحدات متميزة قائمة الذات تحمل سمات مميزة تجعلها قابلة لأن تصنف؛ وكعناصر بنيوية يصيبها التنوع والتغير؛ وكمساحات مرئية وقابلة لأن تحلل؛ وكحقل اختلافات متصلة ومنتظمة)، ثم إقصاء بعض الصيغ العبارية (كتلك التي تتعلق بكشف مدلول الأدلة) واحتفظ ببعضها (كتلك التي تتعلق بالوصف تبعاً لنمط رموز محدد)؛ واعتباراً كذلك للمواقع المختلفة التي باستطاعة الذات أن تحتلها في الخطاب (كذات ناظرة بالعين المجردة، كذات تبقي من بين العناصر الإدراكية العديدة، على تلك التي تعكس البنية، كذات تنقل تلك العناصر إلى لغة من نمط خاص مصطلح عليها، إلى غير ذلك) تم إقصاء بعض أنواع التواجد بين العبارات وإبعادها (كإعادة تنشيط ما سبق قوله أو تفسير النص المقدس) بينما احتفظ بالبعض الآخر (كاندماج العبارات التي بينها تشابه كلي أو جزئي، في جدول تصنيف واحد). ويتبين من هذا، أن المستويات ليست مستقلة عن بعضها البعض ولا تتمتع باستقلالية مطلقة: إن التراتب العلاقي هو القانون الذي يحكمها من التمايزات الأولية التي تتسم بها الموضوعات حتى تكوين الاستراتيجيات الخطابية.

غير أن العلاقات يمكنها أن تنشأ كذلك في اتجاه معاكس. فالمستويات الدنيا لا تكون منفصلة عن المستويات العليا. والاختيارات النظرية تقصي أو تكرس داخل العبارات التي جاءت لتكون تعبيراً عنها، تكوين بعض المفاهيم، أي بعض أشكال التواجد بين العبارات، ففي نصوص الفيزيوقراطيين، مثلاً، لا نصادف نفس أنماط اندماج المعطيات الكمية والقياسية إلا في التحليلات التي طرحها النفعيون. ولا يعني ذلك على الإطلاق أن الخيار الفيزيوقراطي قادر على أن يحور كل القواعد التي تسمح بتكوين المفاهيم الاقتصادية في القرن الثامن عشر؛ بل كل ما بإمكانه هو أن يكرس أو يقصي بعضاً منها أو يعمل على انبثاق بعض المفاهيم (كمفهوم الإنتاج الصافي التي لا يمكن العثور عليها في مكان آخر. فليس الاختيار النظري هو الذي حدد تكون المفهوم، لكنه عمل على إنتاجه بواسطة قواعد نوعية لتكوين المفاهيم وبفضل مجموعات من العلاقات التي تربطه بهذا المستوى.

2 ـ لا ينبغي النظر إلى تلك المنظومات على أنها قوالب ثابتة وأشكال ساكنة، تفرض نفسها على الخطاب فرضاً فتحدد سماته وإمكانياتها تحديداً قاراً ونهائياً. فهي ليست إلزامات أو إكراهات قسرية تجد أساسها ومصدرها في الفكر البشري أو في مجموع تمثيلاته أو تصوراته؛ ليست كذلك تحديدات تكونت في مستوى المؤسسات أو العلاقات الاجتماعية والاقتصادية تأتي لتنسخ نفسها بوضوح وشدة على مساحة الخطاب. بل هي منظومات تكمن في الخطاب ذاته، وهو أمر ألححنا عليه آنفاً أيما إلحاح. أو توجد بالأحرى (ما دام الأمر لا يتعلق بباطنه أو بما يخفيه، بل بوجوده النوعي وبشروطه) على حدوده، في النقطة التي تتحدد فيها القواعد الخصوصية التي

تجعله موجوداً على النحو الذي هو عليه. فالمقصود بمنظومة التكون، تلك المجموعة المعقدة من العلاقات والروابط التي تقوم بعمل قاعدة؛ إنها هي التي تقرر ما كان يجب أن يرتبط بعلاقة ما داخل ممارسة خطابية معينة، كي تستطيع هذه الأخيرة أن تشير إلى هذا الموضوع أو ذاك أو تخرج إلى الوجود هذه العبارة أو تلك، أو تستخدم هذا المفهوم أو ذاك أو تنظم هذه الاستراتيجية أو تلك. فتحديدنا لمنظومة تكوين ما في فرديتها وتميزها معناه أنّنا نميز خطاباً ما أو مجموعة من العبارات عن طريق إبراز انتظام ممارستها.

فمنظومة التكون، من حيث هي مجموع قواعد الممارسة الخطابية، منظومة لا تتجاهل الزمن، فهي لا تلتقط كل ما تصادفه، لتدخله في نسق عبارات عريق وفي نقطة أصلية، هي في نفس الوقت بدء وأصل وأساس ونسق بديهيات، على كل طوارىء التاريخ وحوادثه الانقلابية أن تسير وفقها ضرورة. فما ترسمه، هو منظومة القواعد التي تسمح بأن يتحول هذا الموضوع أو تظهر تلك العبارة الجديدة أو ينبني ذاك المفهوم أو يستجلب أو يعرف تغييراً، أو تتبدل تلك الاستراتيجية، أو أن تكف جميعها عن الانتماء إلى نفس الخطاب؛ ما ترسمه أيضاً، هو نسق القواعد الذي يسمح بأن يكون أي تغير يصيب الخطابات الأخرى، أثره الواضح على خطاب آخر ما يجعله ينشىء موضوعاً جديداً ويخرج إلى الوجود استراتيجية جديدة تفسح المجال لعبارات ومفاهيم جديدة، فالتشكيلة الخطابية، لا تلعب إذن، دور شكل يوقف الزمان ويجمده لعشرات أو مئات السنين، بل تحدد انتظاماً خاصاً بتطورات زمانية؛ إنها تطرح مبدأ تمفصل الأحداث الخطابية بمجموعة أخرى من الأحداث والتحولات والتقلبات والتطورات. فالأمر لا يتعلق إطلاقاً بشكل لا زماني، بل بالصورة النظرية للتطابق والتوافق الموجود بين عدة سلاسل زمنية.

تتجلى حركية منظومة التكون بكيفيتين: أولاً في مستوى العناصر المركبة في علاقات: فقد يصيب تلك العناصر عدد من التغيرات أو التقلبات الداخلية المرتبطة أوثق ارتباط بالممارسة الخطابية، دون أن تصاب الصورة العامة لانتظام العناصر بأي تحريف أو تحوير. فعلى هذا النحو، ما انفكت أحكام القضاء الإجرامي والضغط الديمغرافي، وطلب اليد العاملة، وأشكال المساعدة، وقانون الاعتقال وشروطه القانونية، طيلة القرن التاسع عشر تتبدل وتتغير؛ لكن الممارسة الخطابية للطب العقلي واصلت إقامة نفس المجموعة من العلاقات بينها كعناصر؛ بحيث أن المنظومة حافظت على سمات فرديتها وتميزها؛ وانطلاقاً من نفس قوانين التكون، برزت موضوعات جديدة (وتم اعتبار فئات أخرى من الأفراد وأنواع جديدة من السلوك، في عداد الأفراد أو السلوكات المرضية)، وأنماط جديدة من العبارات (تلجأ إلى التكميم والحساب الإحصائي)، كما ارتسمت مفاهيم جديدة (كالانحلال والانحراف والذهان)، وأمكن بطبيعة الحال، إقامة بناءات نظرية جديدة. غير أن الممارسات الخطابية حورت، بالعكس، الميادين التي ربطتها تلك الممارسات، بعلاقات وأدخلتها في روابط. وإذا كانت قد أقامت علاقات نوعية

لا يمكن تحليلها إلا داخل مستواها الخاص، فإنها بقيت مع ذلك علاقات لا ينحصر عملها في الخطاب وحده لأنها علاقات تنخرط كذلك في عناصر تربط بعضها ببعض. فالحقل الاستشفائي لم يبق، مثلاً، ثابتاً عندما ارتبط، بفضل الخطاب العيادي، بـالمختبر؛ إذ تـرتـبت على ذلك بالضرورة تغيرات أصابت ترتيبه ووضع الطبيب فيه، ووظيفة نظرة هـذا الأخـير، مستوى التحليل الذي يمكن إنجازه ضمنه.

3 ـ إن ما نعتبره «منظومات تكون»، لا يشكل أعلى مراحل الخطابات إذا كنـا نعني بهذه الأخيرة النصوص (أو الأقوال) كما تعطى بمجموع كلماتها، ونظام بنائهـا وبنيتها المنـطقية أو تنظيمها البياني. فالتحليل يتم فيما وراء هذا المستوى الجلي، والذي هو مستوى البناء النهائي والمكتمل: إذ حينما يحدد مبدأ توزيع الموضوعات داخل خطاب ما، فإنه لا يقوم باستعراض كل اقتراناتها أو عرض بنيتها الدقيقة، أو انقساماتها الفرعية الداخلية؛ وحينما يبحث عن قانون تبعثر المفاهيم، لا يستعرض كل عمليات الانبناء، أو كل العلاقات الاستنباطية التي قد تتضمن تلك المفاهيم؛ وعندما يدرس صيـغ التعبير، لا يـطرح للبحث أسلوب الجمل أو تسلسلهـا؛ إنه، وباختصار، يُبقي الإخراج النهائي للنص في حالة عدم اكتمال. ولا بد في هذا الصدد من أن نضع النقط على الحروف: فإذا كان التحليل لا يحشر أنفه في البناء النهائي للخطاب، فليس مرد ذلك أن لديه رغبة في أن يبتعد عن الخطاب بغية اكتشاف العمل الصامت للتفكير؛ ليس حباً في غض الطرف عن النظامية بغية إظهار الاختلال «الحي» للمحاولات والمساعي والأخطاء وإعادة الكرة.

وفي هذه النقطة بالذات، يتعارض تحليل التشكيلات الخطابية مع عدد كبير من المناهج الوصفية الجاري بها العمل. فقد جرى العرف فعلاً، على اعتبار أن الخطابات ونظامها النسقي، لا تمثل الحالة النهائية أو آخر مرحلة من عملية انبناء طويلة وملتوية تتشابك فيها اللغة بالتفكير والتجربة الاختبارية بالمقولات، والمعيش بالضرورات المثالية، وعرضية الأحـداث وجوازهـا بالإلزامات الصورية؛ وعلى افتراض أن وراء الواجهة المظهرية للنظام، يجثم اللايقين والاختلال أو الفوضى؛ وإن خلف المساحة الهزيلة التي يحتلها الخطاب، ثمة ركام صيرورة صامتة في جزء منها: إنه الجزء «ما قبل النظامي» والذي لا يمت بصلة إلى المنظومة؛ إنه «ما قبل الخطابي» الذي ينبع من صمت أساسي. وإن الخطاب والمنظومة لا يظهران ـ مرتبطين ـ إلا عند ذروة هذا المدخر الهائل. أما نحن، فإن ما نتناوله هنا بالتحليل، ليس الحالات النهائية للخطاب، بل المنظومات التي تسمح بإمكان الأشكال النظامية الأخيرة، أو الانتظامات قبل الأخيـرة التي ليست الحالـة الأخيرة بالنسبة لها، مكان ولادة المنظومة، بل حالة تتحدد بفضل متغيراتها. وما يكتشفه تحليل التشكيلات خلف المنظومة المكتملة، ليس غليان الحياة ذاتها، قبل أن تسقط في الشرك. بل السمك الهائل للنظاميات، والمجموعة المعقدة من العلاقات العديدة. يضاف إلى ذلك، إنه مهما حاولت هذه الأخيرة ألا تكون لحمة النص، فإنها وبطبيعتها ليست أجنبية عن الخطاب. وبإمكاننا

أن نصفِها بأنها «قبل خطابية»، شريطة أن نقبل أن «قبل الخطابي»، من طبيعة الخطابي ذاته، وإن العلاقات لا تحيل إلى التفكير أو الوعي أو إلى مجموعة من التمثيلات كتبت منذ البداية، وبكيفية غير ضرورية تمام الضرورة، في الخطاب؛ بل تميز بعض مستويات الخطاب، وتحدد القواعد التي يحققها وينقلها إلى الفعل من حيث هو ممارسة متميزة. فنحن إذن لا نسعى إلى الانتقال من النص إلى التفكير، ومن الكلام إلى الصمت، ومن الخارج إلى الداخل، ومن التبعثر المكاني إلى حدس اللحظة، ومن التعدد السطحي إلى الوحدة العميقة، بل نريد البقاء في مستوى الخطاب.

ثالثاً

العبارة ونظام احتفاظها وظهورها

- 1 -

تعريف العبارة

أقدر الآن أننا قبلنا المجازفة ؛ وأننا رضينا، إبتغاء بيان المساحة الكبرى للخطابات ، بافتراض تلك الأشكال الغربية والنابية نوعاً ما ، والتي أسميتها تشكيلات خطابية ؛ وبإقصاء الوحدات التقليدية كالكتاب والأثر ، لا إقصاء نهائياً ، بل وقتياً ، وذلك لأسباب لها علاقة بالحرص المنهجي . رضينا بالكف عن النظر إلى قوانين بناء الخطاب (مع التنظيم الصوري المترتب عنه) ، أو إلى موقف الذات المتكلمة (مع السياق والنواة السيكلوجية اللذين يميزانها) على أنهما مبدأ الوحدة ؛ قبلنا بالكف عن إرجاع الخطاب إلى تربته الأصلية ، كالتجربة أو المستوى القبلي للمعرفة ؛ وبالتوجه بالسؤال إلى الخطاب نفسه واستنطاقه بحثاً عن قواعد تكوينه . أقدر أننا على أهبة واستعداد للقيام بتلك الأبحاث المضنية المتعلقة بمنظومة انبثاق الموضوعات ، وظهور الصيغ العبارية وتوزيعها ، ونشأة المفاهيم وتبعثرها ، وانتشار الاختيارات الاستراتيجية . أقدر أننا على استعداد كامل لبناء وحدات في غاية التجريد والإشكال ، بدل أن نتمسك بوحدات كان يعتقد أن أساسها ، إن لم يكن هو البداهة نفسها ، فعلى الأقل تشدنا إليه ألفة شبه إدراكية .

لكن ، ماذا كان موضوع حديثي حتى الآن ؟ ماذا كان موضوع بحثي ؟ ما الذي كان في نيتي أن أصفه؟ إنها «العبارات» . العبارات في ذلك الانفصال الذي يخلصها من ربق كل الأشكال التي كنا نميل ، وبكل سهولة ، إلى الاعتقاد أنها توجد ضمنها ؛ وكذا العبارات في حقل الخطاب ، الذي هو حقل عام ولا محدود ويبدو من الناحية الظاهرية عديم الشكل . أما عن تقديم تعريف أولي للعبارة ، فقد حرصت على ألا أفعل . ولم أحاول أن أصوغ أي تعريف لها أثناء سيري وتقدمي في البحث ، كي أبرز به سذاجة منطلقي . بل - وفي هذا بلا ريب إقرار على نفسي باللامبالاة وعدم الاكتراث - أتساءل مع نفسي ما إذا لم أكن قد بدلت وجهة سيري ، اثناء البحث ؛ ما إذا لم أكن قد استعضت عن الأفق الأول الذي اخترته لنفسي ، ببحث آخر ؛ أو ما إذا كنت أثناء تحليلي «للموضوعات» أو «المفاهيم» و«الاستراتيجيات» ، ما

زلت أتحدث عن عبارات ، وما إذا كانت المجموعات الأربع للقواعد التي ميزت بها التشكيلة الخطابية ، تحدد تحديداً محكماً زمر العبارات . وأخيراً ، بدلاً من أن أضيق من المعنى الفضفاض والواسع للفظ «خطاب» ، أعتقد أنني ضاعفت وأكثرت من معانيه : فهو أحياناً يعني الميدان العام لمجموع العبارات ، وأحياناً أخرى مجموعة متميزة من العبارات ، وأحياناً ثالثة ، ممارسة لها قواعدها ، تدل دلالة وصف على عدد معين من العبارات وتشير إليها ؛ ألم أجعل لفظ الخطاب الذي كان من المفروض أن يقوم بدور الحد أو الغطاء للفظ العبارة ، يتغير بحسب تغييري لوجه التحليل ولمواطن تطبيقه ، وبمقدار ما كانت تغيب عن بالي . العبارة ذاتها ؟

وها هي ذي الآن المهمة الملقاة علينا : نريد أن نتناول من جديد ، تعريف العبارة من أساسه ، والتأكد مما إذا كان قد تم بالفعل اعتماده في التحليلات الآنفة ؛ وما إذا كان الأمر يتعلق ، بالفعل ، في تحليلنا للتشكيلات الخطابية ، بتحليل العبارة .

فقد استخدمت في مناسبات عديدة لفظ عبارة ، إما لأشير به إلى «عدد من العبارات» (كما لو كان الأمر يعني أفراداً وأحداثاً فردية) أو لأميزه عن تلك المجموعات التي أسميها الخطابات (مثلما يتميز الجزء عن الكل) . وتبدو العبارة لأول وهلة كعنصر بسيط ، أو جزء لا يتجزأ ، قابل لأن يستقل لذاته ويقيم علاقات مع عناصر أخرى مشابهة له . فهي نقطة لا مساحة لها ، غير أن بالإمكان رصدها ضمن مستويات توزع وفي أشكال نوعية للتجمع . حبة تطفو فوق سطح نسيج ، هي عنصره المكون . فالعبارة أبسط جزء في الخطاب .

يطرح على الفور السؤال التالي : إذا كانت العبارة الوحدة الأولية للخطاب : فما قوامها ؟ ما ملامحها المميزة لها؟ ما الحدود التي ينبغي لنا أن نقر لها بها؟ وهل هي وحدة تماثل تلك التي أشار إليها المناطقة تحت اسم القضية أو تلك التي ميزها النحاة وأطلقوا عليها لفظ الجملة: أو تلك التي حاول «فلاسفة التحليل» ابرازها تحت عنوان «الفعل اللساني»؟ ما المكانة التي تحتلها العبارة بين تلك الوحدات التي أخرجها البحث اللساني وإلى واضحة النهار، والتي لا زالت نظريتها بعيدة ، في الغالب ، عن أن تكون مكتملة ، ولا زال من العسير حصرها بكيفية دقيقة في الكثير من الحالات نظراً لصعوبة المشاكل التي تطرحها؟ .

لا أعتقد أن الشرط الضروري والكافي لكي تكون ثمة عبارة ، هو وجود بنية قضوية معينة ، وإن بالإمكان الحديث عن عبارة ، كلما ، وكلما فقط ، كنا امام قضية فمن الممكن جداً أن توجد عبارتان متمايزتان تنتميان إلى مجموعات خطابية متباينة أشد التباين ، ولا نعثر فيها إلا على قضية واحدة ، لا تحتمل إلا قيمة واحدة ، ولا تخضع إلا لنفس قوانين البناء ولا تنطوي إلا على نفس إمكانيات الإستخدام فالصيغتان «لم يُصْغِ أحَدٌ» و«صحيح أن أحداً لم يُصْغِ» لا يمكن التمييز بينهما من الناحية المنطقية ولا يمكن اعتبارهما قضيتين مختلفتين . أما من حيث هما عبارتان ،

فإنهما غير متساويتين ولا يمكن أن تقوم إحداهما مقام الأخرى أو تنوب عنها . كما يتعذر مصادفتهما في مكان واحد داخل الخطاب ، لعدم إمكان انتمائهما معاً إلى ذات المجموعة من العبارات . فلو عثرنا على صيغة «لَمْ يُصْغِ أَحَدٌ» في السطر الأول من إحدى الروايات، لعلمنا ، وحتى إشعار آخر ، أن الأمر يتعلق بإثباتٍ لوقائع ، إما من قبل المؤلف أو أحد شخصيات الرواية (إما بصوت عال أو في صورة مونولوغ داخلي) ، ولو عثرنا على الصيغة الثانية «صحيح أن أحداً لم يُصْغِ » لتأكدنا أن الأمر لا يتعلق سوى بمجموعة من العبارات التي تكون مونولوغا داخلياً أو مناجاة صامتة أو نزاعاً ذاتياً ، أو قسماً من حوار ، أو مجموعة من الأسئلة والأجوبة . وسواء كان هذا أو ذاك ، فنحن امام بنية قضوية واحدة ، في قوالب تعبيرية متمايزة . ويمكن بالمقابل أن نعثر على أشكال قضوية معقدة ومتكررة ، أو بالعكس على قضايا مجزأة وناقصة ، حيث يتبين بوضوح أننا أمام عبارة بسيطة واحدة وكاملة وقائمة الذات (حتى ولو كانت جزءاً من مجموعة من العبارات الأخرى) : فنحن على علم بالمثال القائل : «ملك فرنسا الحالي أصلع» (الذي لا يمكن تحليله ، منطقياً، إلا إذا أقررنا بأن ذات العبارة تتضمن قضيتين متمايزتين تحتمل كل واحدة منهما أن تكون صادقة أو كاذبة في استقلال عن الأخرى) ، أو مثال القضية القائلة : «أنا أكذب» والتي لا يمكن أن تكون صادقة إلا في ارتباطها بتأكيد ضمني ومضمر من مستوى أدنى . فالمقاييس التي تسمح بتحديد هوية قضية ما وبتمييز عدد آخر من القضايا داخل وحدة صيغة ما ، وإظهار استقلالها أو اكتمالها ، لا تصلح لوصف الوحدة المتميزة للعبارة .

والجملة؟ ألا يلزم القول بوجود تساو وتعادل بينها وبين العبارة؟ فحيثما وجدت جملة قابلة لأن تعزل من الناحية النحوية ، إلا وأمكننا القول بوجود عبارة مستقلة ، لكننا لا نستطيع التمادي في اعتبار الجملة عبارة ، حينما نبلغ مستوى العناصر المكونة للجملة . ولن ينفع في شيء ، الاعتراض على هذا التساوي أو التعادل بالقول بأن بعض العبارات ، لا تتخذ في تركيبها الصورة المعهودة والمألوفة ألا وهي : موضوع ـ رابطة الحمل ـ محمول ، بل صورة أخرى قوامها مُنْظَم (أو مُرَكَّب) اسمي واحد مثل («Cet homme!») أو من ظرف، مثل «Par faitement» أو من ضمير مثل «Vous!» . فالنحاة أنفسهم يعترفون بأن صيغاً كهذه ، هي بمثابة جمل قائمة بذاتها حتى في الوقت الذي يتم فيه الحصول عليها بفضل سلسلة من التحويلات انطلاقاً من الصورة المألوفة (موضوع ـ محمول) . يضاف إلى هذا ، أنهم يدخلون في عداد الجمل «المقبولة» مجموع العناصر اللسانية التي لم تبن بناء صحيحاً ، ما دامت مفيدة وقابلة للشرح ، بينما يعتبرون في عداد الجمل النحوية ، المجموعة القابلة للشرح ، شريطة ان يتوفر فيها شرط البناء الصحيح . ومن الصعب بمكان ، أمام تعريف جد واسع ، بل ومتساهل للجملة ، أن نفهم كيف يستطيع المرء التعرف على الجمل التي ليست عبارات ، أو على العبارات التي ليست جملاً .

ومع ذلك ، ليس التساوي الذي تحدثنا عنه ، تساوياً كلياً على الإطلاق ، فمن السهل نسبياً

العثور على عبارات لا تتفق والبنية اللسانية للجمل . وعندما نصادف في النحو اللاتيني عدداً من الكلمات المرتبة ترتيباً متسلسلاً مثل : amo, amas, amat ، فإننا لا نكون أمام جملة ، بل أمام عبارة تتضمن مختلف وجوه إعراب وتصريف فعل amare في صيغة المضارع . وربما لاحظ البعض على هذا المثال أنه لا يثبت أمام النقد، وربما قيل بشأنه أنه يستند إلى خدعة في التقديم ، وأن تلك العبارة هي جملة إضمارية وإيجازية وضعت في صيغة غير معهودة أو متواترة ، وأنه ينبغي قراءتها كجملة صيغتها هي التالية : «إن مضارع فعل amare لضمير المتكلم هو amo» وهكذا إلا أننا قادرون على إيراد أمثلة أقل لبساً والاستشهاد بها : فالقائمة المصنفة للأنواع النباتية تتكون من عبارات ولا تتكون من جمل (وكتاب «أنواع النبات» «Genera Plantarum» لـ «ليني» هو مؤلف كله عبارات يتعذر أن نعثر فيه على أية جملة) ، وشجرة الأنساب أو كتاب المحاسبة أو تقديرات الميزان التجاري ، كلها عبارات : فأين الجمل؟ بل يمكننا الذهاب أبعد : فالمعادلة من الدرجة ن ، أو الصيغة الجبرية لقانون انكسار الأشعة يلزم النظر إليهما على أنهما عبارتان : وإذا كانت تتمتع بنحوية دقيقة جداً وصارمة (ما دامت مؤلفة من رموز يتحدد معناها بقواعد الإستخدام ، وتحكم تسلسلها قوانين بناء معينة ، فإن الأمر لا يتعلق بذات المقاييس التي تخول ، داخل لغة طبيعية ما ، تحديد الجملة المقبولة أو القابلة للشرح . الرسم البياني أيضاً ، ومنحنى التزايد والنمو ، هرم الأعمار ، سحابة التوزع ، كلها عبارات، أما الجمل التي قد تصاحبها ، فإنها شرح وتفسير لها ، أي لا تساويها : والشاهد على ذلك ، أنه في عدد كثير من الحالات ، نلاحظ أن عدداً لا حصر له من الجمل ، هو وحده القادر على أن يساوي ويعادل كل العناصر المصاغة صياغة صريحة في هذا النوع من العبارات . وإجمالاً ، لا يصح تعريف العبارة من خلال الخصائص النحوية للجملة

تبقى إمكانية أخيرة : وتبدو ، للوهلة الأولى ، أكثر رجحاناً من غيرها . ألا يجوز لنا أن نقول : حيثما أمكننا العثور على فعل تعبير والإهتداء إليه ـ وهو شبيه بالفعل اللساني «Speech act» ، ذلك الفعل التحقيقي أو الإنجازي ، الذي تكلم عنه فلاسفة التحليل الإنكليز، فثمة عبارة؟ لا نقصد من ذلك ، بطبيعة الحال ، الفعل المادي المتمثل في التكلم (بصوت مرتفع أو منخفض) والكتابة (باليد أو بالآلة) ، ولا نعني به ، مقاصد الشخص الذي يتكلم أو نواياه (رغبته في أن يقنع مخاطبه ، أو أن يُطاع ، أو أن يكتشف حلاً لمشكل ما من المشاكل ، أو أن يحديث الآخرين عن أحواله) ، لا نشير به كذلك إلى ما يمكن أن يترتب عما قاله (ما إذا كان قد توفق في إقناع غيره أو ما إذا كان قد أثار الريبة ، ما إذا كان كلامه وجد آذاناً صاغية ولقي السمع والطاعة ، ما إذا كان دعاؤه قد سمع) ، بل نصف العملية التي انجزتها أو حققتها العبارة ذاتها ، في انبثاقها : عهد ، أمر ، قرار ، تعاقد ، التزام ، تقرير . ولا يمثل فعل التعبير ، مرحلة تسبق لحظة العبارة ذاتها (تكمن في فكر المؤلف أو في مجموع مقاصده) ، أو ما كان يمكن أن يترتب عن العبارة

ذاتها ، كأحد مخلفاتها ، والنتائج التي تنتج عنها ، بل هو ما نتج من جراء حصول عبارة ما ـ عبارة بعينها (وليس عبارة أخرى غيرها) في ظروف محددة . لذا يمكننا الافتراض أن تمييز العبارات يتبع ذات المقاييس التي تعتمد في رصد الأفعال التعبيرية ، فكل فعل يتحقق داخل عبارة ، وكل عبارة يسكنها من الداخل فعل من تلك الأفعال . فكلاهما يوجد الآخر ويوجد به ، والعكس بالعكس .

ومع ذلك ، فإن هذا النوع من الاقتران ، لا يثبت امام النقد . فغالباً ما تلزم أكثر من عبارة واحدة لإنجاز «فعل لساني» واحد : إن الموعظة والصلاة والتعاقد والعهد والبرهنة ، تتطلب في أغلب الأوقات عدداً معيناً من التعابير المتمايزة أو الجمل المنفصلة : وقد يتعذر أحياناً سحب صفة العبارة عن أية واحدة منها ، بدعوى أنها جميعاً يتخللها فعل لساني واحد . وربما لزمنا القول : في الحالة هذه ، لا يبقى الفعل ذاته واحداً خلال جميع العبارات ، ففي الصلاة الواحدة ، يوجد من الأفعال الدعائية المحدودة المتتالية والمتجاورة ، بمقدار ما يوجد من أدعية مصاغة في عبارات متمايزة ، وفي العهد من الالتزامات بقدر ما يوجد من الصيغ المتتالية القابلة لأن تصاغ في عبارات مستقلة . ورغم ذلك ، فهذا الجواب غير شاف للغليل ، أولاً ، لأن فعل التعبير لا يصلح في تعريف العبارة ، بل هي التي تعرفه ـ وهذا هو جوهر المشكل المطروح بالذات ، حيث أن المطلوب منا ها هنا هو إيجاد مقاييس تمييز العبارة من غيرها ، في حين أننا انتهينا إلى أنها هي التي تعرف الفعل اللساني مع أنها هي بدورها في حاجة إلى تعريف . يضاف إلى ذلك ، أن بعض الأفعال التعبيرية ، لا يمكن اعتبارها مكتملة في وحدتها الفردية ، إلا إذا ارتبطت بعدة عبارات ، كل منها في مكانها المناسب . فهي إذن تتشكل من مثل تلك المجموعة من العبارات ، وبفضل تجاورها الضروري . ولا يمكننا الاعتقاد أنها تحضر في أقلها ببساطة وتتجدد مع كل واحد منها . وها هنا أيضاً يتعذر علينا إقامة علاقة أحادية وتناظرية بين مجموع العبارات ومجموع الأفعال اللسانية .

عندما نريد تمييز العبارات ، لا يمكننا أن نقبل بدون تحفظ أي نموذج من النماذج المقتبسة من النحو والمنطق ، ومن «التيار التجليلي» . فبشأن هذه الثلاثة ، يتبين لنا أن المقاييس المقترحة كثيرة وثقيلة ، إلى حد أنها لن تحافظ للعبارة على كل اتساعها ، وحتى إذا ما اتخذت العبارة في بعض الأحيان ، الأشكال الموصوفة ووافقتها بدقة ، فقد يحدث كذلك ألا تخضع لها : فثمة عبارات لا بنية قضوية حقيقية لها ! ونصادف عبارات حيثما يتعذر علينا العثور على جمل ، ونجد عبارات كثيرة لا نتبين منها أي «فعل لساني» . كأنما العبارة أدق وأقل ثقلاً بالتحديدات وأقوى تنظيماً وأكثر حضوراً في باقي الأشكال الأخرى ، كأنما سماتها وخصائصها المميزة أقل عدداً وأيسر رصداً ، كأنما العبارة ، نتيجة كل ذلك ، ترفض إمكانية كل وصف ، سيما وأننا لا نتبين بوضوح المستوى الذي يمكننا أن نطرحها فيه ولا المنهج الذي نتناوله بها . إن النماذج الثلاثة من

التحليـل ، المشار إليهـا ، لا تنظر إلى العبـارة إلا كسند أو جـوهـر عـرضي : ففي التحليـل المنطقي ، العبارة هي ما «يبقى» حينما نستخرج بنية القضية ونعرفها ، والعبارة بالنسبة للتحليل النحوي ، هي مجموعة العناصر اللسانية التي يمكننا أو لا يمكننا أن نتعرف فيهـا على صورة جملة ، أما بالنسبة لتحليل الأفعال اللسانية ، فتبدو العبـارة كجسم مرئـي تتجلى العبـارة من خلاله . فالعبارة في نـظر كل تلك المحـاولات الوصفيـة تلعب دور عنصر متبق ، دور واقـع خالص ، دور أداة لا أهمية لها .

هل نقبل في النهاية ، أن العبارة لا تتسم بأية خصائص مميزة لها ، ولا تحتمل أي تعريف يوفي بالغرض ، باعتبار أنها في نظر جميع التحليلات اللسانيـة ، تلك المادة الخـارجية التي، انطلاقاً منها تحدد (تلك التحليلات) موضوعها الخاص؟ هل نقبل أن أية مجموعة من الأدلـة والأشكال والرسوم البيانية والآثار الباقية ـ كيفما كان تنظيمها واحتمالها ـ كافية لأن تشكل عبارة ، وأن على النحو أن يقول لنا ما إذا كانت هذه العبارة أو تلك جملة أم ليست جملة ، وعلى المنطق أن يحدد ما إذا كانت تنطوي على صورة قضية أم لا تنطوي عليها ، وعلى التحليل أن يبين لنا بدقة الفعل اللساني الذي يتخللها ؟ في هذه الحالة ، ينبغي القول بأن ثمة عبارة كلما كنا أمام عدة إشارات متجاورة ـ ولم لا ربما؟ ـ كلما كنا أمام دليل ، ودليل واحد فقط . وبذلك تكون عتبة العبارة هي عتبة وجود الأدلة . ومع ذلك ، فإن الأمور ليست بمثل تلك البساطة ، والمعنى الذي ينبغي لنا أن نعطيه لعبارة «وجود الأدلة» يبقى هو الآخر في حاجة إلى بيان . فماذا نقصده حينما نقول «وجود الأدلة» أو يكفي أن توجد أدلة كي توجد عبارة؟ والصفة المتميزة لـ «أن» أو «كي» هنا؟ .

من البين أن العبارات لا توجد بنفس المعنى الذي نتحدث به عن وجود اللغة أو مجموع الأدلة المحددة بملامحها المختلفة وقواعد استخدامها ، وحتى اللغة لا تعطي في الواقع كاملة وفي كليتها ، ولا يمكن اعتبارها كذلك إلا بكيفية مفتعلة ، وبوصف ينطلق مسبقاً من أنها كذلك ويتخذ منها موضوعاً لدراسته ، والأدلة التي هي بمثابة عناصرها المكونة ، أشكال تفرض نفسها على العبارات وتحكمها من الداخل . وبدون عبارات ليست ثمة لغة ، لكن ليست كل عبارة شرطاً لوجود اللغة (فبإمكاننا دائماً افتراض أية عبارة مكان أخرى دون أن تتغير اللغة مع ذلك) . فاللغة لا توجد إلا من حيث هي منظومة لبناء عبارات ممكنة ، إلا أنها ، ومن جانب آخر ، لا توجد إلا من حيث هي وصف (جامع ومانع إلى حد ما) لمجموع العبارات الـواقعة . فـاللغة والعبارة ليس لهما نفس المستوى في الوجود ولا يستويـان فيه . إذ لا نستـطيع القـول أن ثمة عبارات ، مثلما نقول ذلك عن اللغة . لكن هل يكفي حينئذ أن تنشىء أدلة لغة ما من اللغات ، إحدى العبارات ، إذا كانت هي كأدلـة ، قد نتجت (تم التلفظ بهـا أو رسمها أو ابتكـارها أو تخطيطها) بطريقة أو بأخرى ، أو ظهرت في لحظة من الزمن وحيز من المكان ، وإذا كان الصوت

الذي تلفظها أو الإيماءة التي صنعتها ، منحتها بعد وجود مادي؟ هل حروف الهجاء التي اكتبها بدون سابق تفكير ، على ورقة ما ، كمثل على ما ليس عبارة ، وهل الحروف الرصاصية المستعملة في الطباعة ، والتي لا يمكن إنكار ماديتها من حيث أنها سميكة وصلبة . هل كل هذه الأدلة المبسوطة أمام ناظرينا والقابلة لأن تلمس باليد ، هي بحق عبارات ؟

إذا نظرنا إلى المسألة عن قرب أكثر ، بدا لنا هذان المثالان (الحروف الرصاصية والأدلة المكتوبة على ورقة) غير متطابقين . فحفنة الحروف الطباعية التي باستطاعتي أن أمسكها في قبضة يد ، وكذا الحروف المكتوبة فوق ملامس الآلة الكاتبة ، لا تشكل عبارات : بل هي مجرد وسائل نكتب بفضلها عبارات . أما عن الحروف التي أخططها ، بلا تفكير ، على الورقة كما تتوارد على ذهني ، فإذا كانت عفويتها لا تبيح لها أن تشكل عبارة ، فما هي إذن ، وما الشكل الذي تكونه ؟ وإلا فهي قائمة حروف اختيرت بكيفية عشوائية . ومجموعة أبجدية لا يربطها أي نظام ولا تخضع لأي ترتيب سوى المصادفة ؟ ونفس الشيء ، يمكن قوله عن قائمة الأرقام العشوائية التي يلجأ إليها الاحصائيون أحياناً ، فهي سلسلة من الرموز العددية التي لا تربط بينها بنية تركيب معينة ، لكنها ومع ذلك تشكل عبارة : عبارة عن مجموع الأرقام المحصل عليها بواسطة طرق تحذف كل ما من شأنه أن يعمل على تزايد احتمال النتائج المتعاقبة . لنوجز المثال : ليست ملامس الآلة الكاتبة عبارة ، إلا أن مجموعة الحروف التالية: A. Z.E.R.T الواردة في كتاب لتعليم الضرب على الآلة ، هي عبارة عن النظام الأبجدي المستعمل في الآلات الكاتبة الفرنسية ، ها نحن أولاء أمام عدد من النتائج السلبية : فليس البناء اللساني المنتظم والمطّرد شرطاً لازماً لتكوين العبارة (إذ بالإمكان تكوين عبارة بواسطة مجموعة ذات احتمال ادنى) ؛ ولا يكفي كذلك الحضور المادي لعناصر لسانية أو انبثاق الأدلة في الزمان والمكان ، كي تظهر عبارة ما أو تعرف النور . فالعبارة لا توجد بنفس الكيفية التي توجد بها اللغة (رغم أنها تتألف من أدلة ليست قابلة لأن تعرَّف في فرديتها ، إلا داخل منظومة لسانية طبيعية أو صنعية ، ولا بنفس الكيفية التي توجد بها الموضوعات المدركة (رغم أنها تكتسي على الدوام حلة مادية وبالإمكان تعيينها وفق إحداثيات مكانية وزمانية) .

لم يحن الوقت بعد للجواب عن تساؤلنا حول العبارة ، غير أن بإمكاننا مع ذلك ، أن نحصر منذ الآن المشكلة حصراً : فليست العبارة وحدة من نفس نوع الجملة والقضية والفعل اللساني . ولا تخضع لذات المقاييس . لكنها ليست رغم ذلك وحدة من نفس نوع الموضوع المادي المحدد والقائم الذات ، الذي يقال بأنه يشكل وحدة . إن العبارة ، في نمط وجودها المتميز (الذي ليس لسانياً بالتمام ، ولا مادياً بلا منازع) شيء ضروري للبت فيما إذا كان الأمر يتعلق بجملة أو قضية أو فعل لساني . وشيء لا مندوحة عنه للإدلاء بما إذا كانت الجملة صحيحة (مقبولة أو قابلة للشرح) والقضية صادقة ومحكمة التركيب ، والفعل اللساني مطابقاً للشروط والمتطلبات ، وما

إذا كان قد أنجز بإحكام . لا ينبغي البحث في العبارة عن وحدة طويلة أو قصيرة ، قوية البناء أو ضعيفته ، فهي كغيرها ، تندرج ضمن ارتباط منطقي أو نحوي أو تعبيري . وبدلاً من أن تمثل عنصراً كغيره من العناصر أو جزءاً نكشفه في مستوى معين من التحليل ، تشكل العبارة وظيفة تزاول نفسها وتتم عمودياً بالنسبة لمختلف تلك الوحدات ، كما تسمح لنا أن نقول ، بصدد مجموعة من الإشارات ما إذا كانت حاضرة فيها أو غائبة . فالعبارة إذن ليست بنية (أي مجموعة علاقات بين عناصر متغيرة . قد تسمح بعدد لا متناه من النماذج المحسوسة) ، بل هي وظيفة وجود تنتمي برمتها إلى الأدلة ، وانطلاقاً منها واعتماداً عليها : نستطيع البت فيما بعد ، عن طريق التحليل أو الحدس ، فيما إذا كان لتلك الأدلة «معنى» أم ليس لها ، والوقوف على قاعدة تتاليها وترابطها ، ورصد مدلولها ونوع الفعل الذي تنجزه وتصوغه (شفوياً أو كتابياً). فلا ينبغي أن تأخذنا الدهشة ، إذا نحن لم نعثر للعبارة على مقاييس بنيوية لوصف وحدتها ، فهي في حد ذاتها لا تشكل على الإطلاق وحدة ، بل أنها وظيفة تعبر ميدان بنيات ووحدات ممكنة ، وتظهرها بمضامين محسوسة وعيانية ، في الزمان والمكان .

وهذه الوظيفة هي ما يلزمنا الآن وصفها من حيث هي كذلك ، أي في وجودها وشروطها والقواعد التي تتحكم فيها والحقل الذي تتم فيه .

- 2 -
الوظيفة العبارية

غني عن البيان إذن، عدم جدوى وصلاحية البحث عن تعريف العبارة، في جانب ارتباط الأدلة واجتماعها في وحدات. فالعبارة ليست مُركّباً أو منظماً أو قاعدة بناء، أو شكلاً قويماً للتالي أو التناوب والتعاوض، بل هي ما يعمل على ترهين تلك المجموعة من الأدلة وتحقيق تلك القواعد والأشكال. غير أنها إذا كانت توجدها، فإنها تفعل ذلك على نحو فريد ومتميز ونوعي يمنعنا من الخلط بين وجودها وبين وجود الأدلة من حيث هي عناصر مكونة للغة، أو بين وجودها وبين الوجود المادي للعلامات والسمات التي تشغل حيزاً من المكان وتستغرق مدة من الزمن قد تطول أو تقصر. هذا النمط الفريد من الوجود والذي يميز كل سلسلة من الأدلة طالما بقيت تشكل عبارة، هو ما سنعمل الآن على فحصه.

أ ـ لنتناول من جديد مثال الأدلة المرتبة أو المرسومة بكيفية مادية محددة، والمرتبطة فيما بينها على نحو عشوائي أو غير عشوائي لكنه لا يخضع، في كل الأحوال، لقواعد نحوية معينة. لنعد ثانية إلى مثال ملامس-الآلة الكاتبة؛ أو إلى مثال حفنة الحروف الطباعية؛ فيكفي أن أنقلها من جديد كتابة، على ورقة (حسب الترتيب الذي هي عليه ودون أن ينتج عن ائتلافها أي لفظ) كي تنشىء عبارة: عبارة مؤلفة من حروف أبجدية مرتبة ترتيباً يسهل عملية الضرب والرقن، أو عبارة تحصل نتيجة تلاقي الحروف واجتماعها بالصدفة. كيف أمكننا الحديث هنا عن عبارة؟ ما الجديد في هذا المجموع الثاني بالمقارنة مع الأول؟ هل يستعيده ويستنسخه؟ كلا بدون شك، ما دامت ملامس الآلات الكاتبة تستنسخ كلها نموذجاً بعينه، دون أن تكون مع ذلك عبارات. هل الجديد هو تدخل الذات؟ كلا، فهذا جواب غير شاف لاعتبارين: فلا يكفي إرجاع تكرار مجموعة ما إلى مبادرة شخص بعينه كي تتحول إلى عبارة؛ وإنه مهما يكن من أمر، لا يكمن المشكل هنا في معرفة علة أو أصل التكرار، بل في العلاقة الفريدة بين مجموعتين متماثلتين. ذلك أن المجموعة الثانية لا تشكل عبارة لمجرد أن بالمستطاع إقامة علاقة تناظر أحادية بينها وبين المجموعة الأولى

(وهي علاقة تميز التكرار، إذا تعلق الأمر بمجرد عملية نسخ، أو تميز دقة العبارة إذا! ما تم تجاوز عتبة التعبير تجاوزاً مضبوطاً؛ غير أنها لا تساعد على تحديد تلك العتبة ولا على تحديد العبارة ذاتها). تصبح مجموعة ما من الإشارات، عبارة، شرط أن يكون ثمة «شيء آخر» (يشبهها تمام المشابهة، أو يكون شبه مطابق لها، كما هو الشأن في المثال الذي سقناه) تربطها به علاقة نوعية تخصها وحدها ولا تخص في شيء علتها أو عناصرها.

سيقال بدون شك، لا شيء جديد في مثل هذه العلاقة؛ بل هي على العكس، شيء معروف ومألوف، ما فتىء التحليل يعالجه ويتطرق إليه: إنها رابطة الدال بالمدلول، أو علاقة الاسم بمدلوله؛ أو علاقة الجملة بمعناها، والقضية بمرجعها. لكنني أرى أن بالإمكان الرد على هذا القول بإظهار أن علاقة العبارة بالمعبر عنه ليست مطابقة لكل ذلك.

وحتى في الوقت الذي تتقلص فيه العبارة لتصبح مجرد مركّب أو منظم إسمي مثل («السفينة!» أو عندما يضمر حجمها لتتحول إلى مجرد اسم علم كـ («زيد!»)، فإن العلاقة التي تربطها بما تعبر عنه، ليست من صنف علاقة الإسم بما يشير إليه. لأن الاسم عنصر لساني يمكنه أن يشغل عدة أماكن داخل مجموعات نحوية كما أن معناه يتحدد من طرف قواعد استخدامه (سواء تعلق الأمر بأفراد يمكن أن يشار إليهم به، أو ببنيات تركيبية يمكن إدراجه فيها على نحو صحيح)؟ فالإسم يتحدد بقدرته على التكرار والمعاودة. بينما العبارة لا تطالها إمكانية معاودة الظهور؛ كما أن العلاقة التي تربطها بما تعبر عنه، لا تماثل قواعد الاستخدام بل هي علاقة فريدة: وإذا حدث أن عاودت صيغةٌ مماثلة لها الظهور من جديد، فإن ما سيكون تكرر هو الألفاظ المستخدمة التي بقيت هي نفسها، والأسماء كذلك، أو لنقل إجمالاً، إن الجملة هي التي تتكرر، أما العبارة فليست هي ذاتها بالضرورة.

لا ينبغي أيضاً خلط علاقة العبارة بما تعبر عنه، بعلاقة القضية بمرجعها. فالمناطقة كما هو معروف، يذهبون إلى أن قضية كتلك التي تقول: «يوجد جبل من الذهب بكاليفورنيا»، لا يمكن التأكد منها، لأن ليس لها مرجعاً: لذا فإن سلبها لن يكون أكثر أو أقل صدقاً من إيجابها. فهل يلزم، وبنفس الكيفية، الذهاب إلى أن العبارة لا تحيل إلى شيء، إذا كانت القضية التي تنتجها تلك العبارة، لا مرجع لها؟ إن ما يلزم بالأحرى، لهو العكس، أي القول، لا بأن غياب المرجع يجر معه، بالنسبة للعبارة، غياب ملازمها، بل إن ملازمها ـ أي ما تحيل إليه وترتبط به، وليس مجرد ما تقوله، بل ما تتكلم عنه، أي «موضوعها المحوري» هو الذي يسمح بالقول ما إذا كانت القضية ذات مرجع: فهو صاحب القول الفصل والكلمة النهائية. فلنفترض فعلاً أن الصيغة «يوجد جبل ذهبي بكاليفورنيا» لا يُمكن العثور عليها في أي كتاب للجغرافية ولا في أدبيات الرحلات، بل توجد في رواية أو قصة خيالية، آنذاك نستطيع أن نعترف لها بقيمة من الصدق أو الكذب (وفق ما إذا كان العالم الخيالي الذي تحيل إليه يبيح أو لا يبيح وهماً جيولوجياً أو جغرافياً من ذلك

النوع). فنحن ملزمون بمعرض إلى مَ تحيل العبارة، وفضاء ارتباطاتها، لكي نستطيع أن نتبين ما إذا كانت القضية ذات مرجع. فالقضية «ملك فرنسا الحالي أصلع» ـ لا تكون عديمة المرجع إلا إذا افترضنا أن العبارة تنتسب إلى عالم أو أفق يتم فيه إخبار الحاضر بما تم في الماضي لذا فإن علاقة القضية بالمرجع، لا يمكن أن تصلح كنموذج وقانون ينظر به إلى علاقة العبارة بما تعبر عنه. فالعبارة ليست من نفس مستوى القضية فحسب، بل إنها سابقة عليها.

وأخيراً، لا تطابق علاقة العبارة بما تعبر عنه، علاقة الجملة بمعناها. ويظهر هذا الفارق بين هذين النوعين من العلاقات، جلياً بوضوح بخصوص الجمل الشهيرة التي ليس لها معنى، رغم بنيتها النحوية السليمة. (كما هو الشأن في المثال الآتي: «بعض الأفكار العديمة اللون تنام بعمق مذهل») إذ عندما نقول عن جملة كهذه، إنها غير ذات معنى، فذلك يفترض في الواقع، إننا نطرد سلفاً عدداً من الإمكانيات ونقصيها: نسلم بأن الأمر لا يتعلق بحكاية حلم وروايته، ولا بنص شعري أو برسالة كتبت كتابة رمزية، أو بكلام شخص يوجد تحت وطأة التخدير، بل بنوع معين في العبارات له علاقة معينة بواقع مرئي. فعلاقة الجملة بمعناها، يمكن أن تتعين داخل علاقة عبارية محددة وثابتة بشكل محكم. يضاف إلى ذلك، إن تلك الجمل حتى إذا ما نظر إليها في المستوى العباري، حيث لا معنى لها، فإنها لا تكون بوصفها عبارات، متحللة من كل ارتباط أو اقتران وتلازم، كتلك التي تسمح بادىء الأمر بالقول مثلاً أن الأفكار ليس لها أبداً لون وليست على الإطلاق عديمة اللون، وإن الجملة بالتالي غير ذات معنى (وتهم تلك الاقترانات مستوى من الواقع يتعذر فيه رؤية الأفكار، كما أن الألوان تعطى فيه للنظر... إلخ)؛ أو تلك التي تعتبر الجملة المعنية بالأمر، من جهة ثانية، على أنها ذات تنظيم تركيبي صحيح، لكنها خالية من المعنى (وتخص تلك الاقترانات مستوى اللغة وقوانينها وخصائصها). ورغم خلو الجملة من المعنى، فإنها تحيل إلى شيء، من حيث أنها عبارة.

كيف السبيل الآن إلى تحديد تلك العلاقات التي تميز العبارة في خصوصيتها، والتي تفترضها الجملة والقضية ضمنياً وتجعلان منها شرطاً سابقاً؟ كيف يمكن فرزها من علاقات المعنى أو قيم الصدق التي كثيراً ما نخلطها معها؟ فالعبارة كيفما كان شكلها ومهما ذهب بنا الخيال في تصور بساطتها، لا يكون مرجعها فرداً أو موضوعاً واحداً يشار إليه بواسطة كلمة ما أو جملة: وبالنسبة لعبارة كتلك التي تقول: «يوجد جبل ذهبي بكاليفورنيا»، لا يكون مرجعها الملازم، هو تلك التشكيلة الواقعية أو الخيالية، الممكنة أو المستحيلة، التي يشير إليها المركّب أو المنظم الاسمي الذي يقوم مقام الموضوع. كما لا يكون ظروفاً أو علاقات قادرة على أن تسمح لنا بالتأكد من القضية (كاحتواء المكان المعين لجبل، في المثال الذي ضربناه). بل إن مرجعها هو مجموع الميادين التي باستطاعة بعض الموضوعات أن تظهر فيها وبإمكان بعض العلاقات أن تتعين داخلها: إن مرجعها، مثلاً، ميدان موضوعات مادية ذات خواص فيزيائية قابلة للملاحظة،

وعلاقات كمية قابلة للإدراك - أو على العكس، ميدان موضوعات وهمية ذات خواص اعتباطية (رغم ما قد تتميز به هذه الخواص من استقرار وتناسق) لا تتطلب المرور بمرحلة التأكد التجريبي أو الإدراكي ؛ سوف يكون مرجعها، ميدان تعيينات مكانية وجغرافية باحداثيات وأبعاد وعلاقات جوار وتضمن - أو على العكس ميدان إنتماء رمزي وقرابات خفية ؛ سوف يكون ميدان موضوعات توجد في تلك اللحظة ذاتها وفي نفس المقياس الزمني الذي تصاغ فيه العبارة، أو سيكون ميدان موضوعات تنتمي إلى حاضر آخر من طينة أخرى - تشير إليه العبارة ذاتها أو تنشئه، وليس ذلك الذي تنتمي إليه هي كذلك. فالعبارة لا تلفي ذاتها أمام ملازم بذات الكيفية التي تواجه بها القضية مرجعها (أو لا تواجهه)، أو يشير بها إسم علم إلى أحد الأفراد (أو الأشخاص)، بل ترتبط على العكس بمرجع لا يتكون البتة من «أشياء» أو «أحداث» أو «وقائع» أو «كائنات»، بل من قوانين إمكان وقواعد وجود الموضوعات التي يرد ذكرها فيه أو يشار إليها أو توصف بكيفية ضمنية، والعلاقات يتم إثباتها من قبله أو نفيها. فمرجع عبارة ما، يشكل الحيز والشرط وحقل الانبثاق، والمستوى الذي يتمايز فيه الأفراد والموضوعات والظروف والعلاقات التي تستند إليها العبارة نفسها؛ كما يحدد إمكانيات ظهور ما يمنح للجملة معنى وللقضية قيمة صدق، ويحصرها. فهذا المجموع، هو الذي يميز المستوى العباري للصيغة، في مقابل مستواها النحوي ومستواها المنطقي: فبفضل ارتباط ميادين الإمكان المتباينة هذه، تحول العبارة، مُركّباً ما أو مجموعة من الرموز إلى جملة يمكن تحديد معناها كما لا يمكن ذلك، أو إلى قضية يمكن أن تكون أولا تكون لها قيمة صدق.

على أي حال ومهما يكن الأمر، نلحظ أن وصف هذا المستوى العباري لا يمكن أن يتم بواسطة التحليل الصوري أو البحث الدلالي، أو التمحيص التجريبي، بل بفضل تحليل العلاقات القائمة بين العبارة من جهة وفضاءات التفريق والمغايرة، التي تعمل فيها العبارات ذاتها على إبراز الاختلافات والفوارق.

ب - علاوة على ما سبق، تتميز العبارة عن أية مجموعة من العناصر اللسانية بكون الأولى ترتبط على نحو محدد، بذات. وهي رابطة يلزم تحديد طبيعتها وكشف العلاقات التي قد يلتبس علينا الأمر، فلا نميزها عنها.

ولا ينبغي مماثلة الذات، في العبارة، بتلك العناصر النحوية التي تعود إلى ضمير المتكلم في الجملة. أولاً، لأن الذات في العبارة ليست لصيقة بالمركّب اللساني ؛ وثانياً، لأن العبارة التي لا تنطوي على ضمير للمتكلم تتضمن مع ذلك ذاتاً؛ وأخيراً، وهذا هو المهم، كل العبارات التي لها صورة نحوية ثابتة (سواء تعلق الأمر بضمير المتكلم أو ضمير المخاطب)، لا ترتبط ارتباطاً واحداً بالذات داخل العبارة فباستطاعتنا أن ندرك بسهولة أن العلاقة ليست هي هي في العبارتين: «بدأ الليل يرخي سدوله»، و «لكل معلول علة»؛ أما فيما يخص عبارة كالآتية: «نمت مبكراً منذ

وقت طويل»، فإن العلاقة بين الذات والعبارة لا تكون واحدة، في حالة ما إذا ما وردت في حديث معين، أو في حالة ما إذا قرأناها في السطر الأول من كتاب عنوانه: «في البحث عن الزمن الضائع».

أو ليست الذات الخارجة عن الجملة ببساطة، ذلك الشخص الواقعي الذي تلفظ بها أو كتبها؟ لا داعي لأن تكون ثمة دلائل وأدلة تدلنا عليه، فنحن نعرفه دون أن يكون ثمة شخص يتلفظ بها، ودونما حاجة إلى شيء يكون بمثابة من يتكلم. فلكي تكون ثمة مجموعة من الأدلة، لا بد، حسب منظومة السببيات، من وجود «مؤلف» أو سلطة منتجة. إلا أن هذا «المؤلف»، لا يطابق الذات داخل العبارة ولا يماثلها؛ كما أن العلاقة التي تربطه بالصيغة التي أنتجها، لا تطابق تلك التي تجمع الذات المعبرة بما تعبر عنه. وتفادياً للإسفاف والتبسيط المفرط، لن نلجأ إلى مثالنا الآنف حول الأدلة المصاغة على نحو مادي معين، ذلك أن عملاً كذلك، يتطلب أو يفترض مؤلفاً، ورغم ذلك، ليس ثمة عبارة ولا ذات عبارة. ونستطيع، قصد إبراز الفرق والاختلاف بين باعث الأدلة والذات داخل العبارة، أن نستحضر أيضاً مثال نص مقروء من طرف شخصية ثالثة، أو من طرف ممثل يسرد دوره. لكنها حالات محدودة. ويبدو على العموم، على الأقل للوهلة الأولى، أن ذات العبارة، هي من أنتج مختلف العناصر بقصد الدلالة. إلا أن الأمور ليست بمثل هذه البساطة. فنحن نعلم أن من ألف رواية معينة، هو ذاك الفرد الواقعي الذي يوجد اسمه على غلافها (يطرح كذلك مشكل عناصر الحوار والجمل التي يسترجعها أحد شخوص الرواية في ذاكرته؛ كما يطرح مشكل النصوص المنشورة باسم مجهول: إننا نعرف كل الصعوبات التي تثيرها تلك الازدواجيات أمام دعاة التحليل التأويلي حينما يريدون إرجاع كل الصيغ بحذافيرها، إلى مؤلف النص، وإلى ما يريد أن يقوله، وإلى ما كان يدور بخاطره وخلده، أي إجمالاً، إلى ذلك الخطاب الطويل الأبكم الصامت الخفي والمتجانس الذي يشيدون عليه ذلك الهرم بأكلمه، ذي المستويات المختلفة)؛ غير أنه، خارج مستويات الصياغة تلك، والتي لا تتطابق مع الفرد - المؤلف، ليس لعبارات الرواية نفس الذات، وذلك حسب ما إذا كانت تعطي من خارج، المرتكزات التاريخية والمكانية للتاريخ المحكي أو حسب ما تصف من أشياء كما تبدو لفرد مجهول، غير مرئي ومحايد يمتزج بشكل مدهش بصور الرواية الخيالية، أو حسب ما إذا كانت تعطي، بفضل تفكيك رمزي داخلي مباشر، الصيغة اللفظية والكلامية لما يحس به أحد الشخوص ويشعر به. فهذه العبارات، رغم أن مؤلفها واحد، ورغم أنه لا ينسبها لأحد غيره، رغم أنه لا يختلق روابط وصلات إضافية بين ما هو عليه وبين النص الذي نقرؤه، فإنها لا تفترض نفس السمات المميزة للذات المعبرة، ولا تستلزم نفس العلاقة بين هذه الذات، وبين ما تعبر عنه.

ربما لوحظ على مثال النص الروائي، الذي يستشهد به كثيراً، إنه غير مقنع، أو أنه يطرح بالأحرى جوهر الأدب نفسه موضع سؤال، وليس مكانة الذات ومنزلتها في العبارة عامة. فمن

خاصيات الأدب، أن يغيب المؤلف فيه ويختفي، أو ينيب عنه من يتحدث بلسانه، أو ينفصم؛ ولا ينبغي أن يستنتج من هذا الفرق، هكذا على الإطلاق، أن الذات في العبارة، متميزة في كل شيء - من حيث طبيعتها ومكانتها ووظيفتها، وهويتها - عن كاتب صيغة أو جملة. ورغم ذلك، فإنه فرق عام، لا يقتصر على الأدب وحده، عام على الإطلاق، من حيث أن الذات في العبارة وظيفة محددة في العبارة، لكنها ليست متماثلة في جميع العبارات بالضرورة؛ من حيث كذلك أن بإمكان نفس الفرد أن يحتل بالتناوب، داخل مجموعة من العبارات، مواقع مختلفة ويلعب أدواراً متباينة. لنأخذ مثالاً من كتاب ما من كتب الرياضيات. في الجملة التي يستهل بها المؤلف توطئة الكتاب شارحاً الدوافع التي حدت به إلى تأليفه. والظروف التي تم فيها تأليفه، واستجابة لأية قضايا لا زالت قيد البحث ولم تحصل به على حل لها. ولأي هاجس بيداغوجي، واعتماداً على أية مناهج، وما أنواع الفشل والتردد التي دفعته إلى ذلك، لا يمكن أن يحتل موقع الذات ويشغله في العبارة إلا المؤلف أو الذين ألفوا الكتاب: فظروف تميز الذات هنا، هي بالفعل جد محصورة ومتعددة، ولا تسمح في هذه الحالة إلا بذات واحدة ممكنة. أما إذا اعترضتنا، بالمقابل، داخل متن الكتاب نفسه قضية تقول: «الكميتان المساويتان لكمية ثالثة متساويتان»، فإن الذات في هذه العبارة، هي الموقع المحايد مطلق الحياد، وغير المتأثرة بالزمان والمكان والملابسات، والمتماثل في أي منظومة لسانية، وبالنسبة لأي معجم رمزي، الذي يمكن لأي فرد أن يشغله ليثبت تلك القضية. ومن جهة أخرى، تنطوي الجمل التي هي من نوع «سبقت البرهنة على أن. . .»، كي يتم التعبير عنها، على شروط سياقية دقيقة لم تتضمنها الصيغة السابقة: لذا، فإن موقع الذات فيها يكون ثابتاً داخل ميدان يتكون من مجموعة متناهية من العبارات ويتحدد داخل مجموعة أحداث عبارية سبق إنتاجها. إنه موقع ينشأ داخل زمان برهاني لا تذهب لحظاته السابقة أبداً أدراج الرياح، بل هي دوماً في حاجة إلى أن تستعاد وأن يرجع إليها كي تغدو حاضرة من جديد (فإشارة واحدة تكفي للتذكير بصلاحيتها الأصلية)؛ موقع يتحدد بالوجود السابق لعدد من العمليات الفعلية التي ربما لم ينجزها شخص واحد بعينه (الشخص الذي يتكلم حالياً) لكنها تنتمي حتماً إلى الذات المعبرة، وتوجد رهن إشارتها، تلجأ إليها متى عن لها ذلك. سوف نعرف الذات في هذا النوع من العبارات، بفضل كل هذه المتطلبات والإمكانيات؛ وسوف لن نعتبرها فرداً يقوم فعلياً بعمليات تلفظية، عاش في زمن متصل لم تتخلله ثقوب ولا انفصالات؛ لن تنظر إليها كفرد استوعب أفق وعيه مجموع القضايا الصادقة مما يجعله قادراً على أن يستحضر منها في فكره الآن، ما هو في حاجة إليه (ولا يتعدى الأمر هنا، على الأكثر، المظهر السيكلوجي و «المعيش» لموقعهم كذوات معبرة).

ونستطيع أن نصف، بذات الكيفية، الموقع النوعي للذات المعبرة، في جمل كالتالية: «أسمي زاوية قائمة كل مجموعة من النقط. . » أو «لنفرض مجموعة كاملة من العناصر أياً كانت»،

ففيها، يرتبط موقع الذات بوجود عملية محددة وحاضرة في نفس الوقت، وتغدو ذات العبارة، هي أيضاً ذات العملية أو الإجراء (خصوصاً وأن من يطرح التعريف، يعبر عنه أيضاً، ومن يطرح الوجود، يطرح العبارة في نفس الوقت)، فيهما أخيراً، تربط الذات بواسطة ذلك الإجراء أو تلك العملية ويفضل العبارة التي تترجمها، عباراتها وعملياتها أو إجراءاتها المقبلة (وتقبل من حيث هي ذات معبرة، تلك العبارة كقانون خاص بها). بيد أن ثمة فرقاً: إن ما تم التعبير عنه، في الحالة الأولى، هو اصطلاح أو مواضعة لغوية ـ على الذات المعبرة أن تستخدمها، وأن تتحدد وتربط نفسها بها: فالذات المعبرة والعبارة، هما من نفس المستوى الواحد (بينما نجد التحليل الصوري لعبارة كهذه، يقول بضرورة تعيين الفرق في المستوى الخاص بالميتا ـ لغة). أما في الحالة الثانية، فإن الذات المعبرة، تعمل بالعكس على أن توجد خارجاً عنها موضوعاً ينتمي إلى ميدان محدد سلفاً، تكون قوانين إمكانه، قوانين تم توضيحها من قبل كما تكون سماته سابقة على فعل التعبير عنه. ولقد لاحظنا منذ قليل، إن موقع الذات المعبرة، ليس دائماً موقعاً متماثلاً أو هو هو حينما يتعلق الأمر بإثبات قضية صادقة، ويتبين لنا الآن أنه ليس دائماً كذلك أيضاً، حينما يتعلق الأمر بإنجاز عملية أو القيام بإجراء داخل العبارة نفسها.

فلا ينبغي تصور الذات في العبارة كما لو كانت تماثل من الناحية الجوهرية أو حتى الوظيفية مؤلف الصيغة. فهي ليست في الواقع سبباً أو أصلاً أو نقطة انطلاق لتلك الظاهرة، ظاهرة كتابة الجملة أو التلفظ بها، ليست مقصداً دلالياً يسبق الكلمات في صمت ليرتبها وينظمها في نص يكون بمثابة المتن المرئي الذي نستطيع من خلاله حدس ذلك المقصد، ليست بؤرة قارة وجامدة ومتطابقة لعمليات وإجراءات، تأتي العبارات لتجعلها على سطح الخطاب دورياً وبالتناوب. بل هي مكان وحيز محدد وفارغ، يمكن أن يشغله أفراد مختلفون، لكنه، عوض أن يتعين ويتحدد بصورة كاملة ونهائية، عوض أن يحافظ على نفسه، ويكرس وحدته وهويته طوال النص، وعبر صفحات الكتاب أو الأثر المكتوب، يصيبه التغير ـ إلى حد يغدو معه من المتعذر عليه الحفاظ على هويته عبر عدة جمل، أو تحويرها مع كل جملة. فهو بعد مميز لكل صيغة بوصفها عبارة. أو إحدى السمات والملامح المميزة للوظيفة العبارة والتي تسمح بوصفها. وإذا أمكننا القول عن قضية ما أو جملة أو مجموعة من الأدلة أنها «عبارات» فليس ذلك لأن شخصاً ما تلفظ بها يوماً من الأيام، ليترك عليها آثاره الوقتية، بل لأن بالإمكان تعيين موقع الذات داخلها. فوصف الصيغة من حيث هي عبارة، لا يقوم على تحليل علاقة المؤلف بما يقوله (ما أراد أن يقوله) أو ما قاله بدون إرادة منه)، بل على تحديد الموقع الشاغر الذي يمكن لأي فرد أن يشغله، ليصبح هو الذات.

جـ ـ السمة الثالثة للوظيفة العبارية، إنها وظيفة تستلزم وجود ميدان مشترك. مما يجعل من العبارة شيئاً آخر يتعدى مجرد اجتماع أدلة، لا يحتاج في وجوده إلا إلى سند مادي ـ مساحة

تدوين، مادة صوتية، مـادة قابلة للصيـاغة، نقشـاً، ويميزهـا أيضاً عن الجملة والقضيـة على الخصوص.

لنفترض مجموعة من الكلمات أو الرموز. للبت فيما إذا كانت تشكل وحدة نحوية كالجملة، أو وحدة منطقية كالقضية، يلزم ويكفي تحديد القواعد التي بنيت اعتماداً عليها. فالصيغة «وصل زيد البارحة»، تكون جملة. أمـا الصيغة «البـارحة وصـل زيد»، فـلا تكون جملة. أ + ب = جـ + د، تمثل قضية، بينما أب حـ = د، فلا تمثلها. أي أن فحص العناصر وفحص توزيعها ـ استناداً إلى المنظومة الطبيعية أو الصنعية للغة، هو وحده الذي يسمح بالتمييز بين ما هو قضية وما ليس قضية، بين ما هو جملة، وما هو مجرد جمع لمفردات. كمـا يكفي، إضافـة إلى ذلك، لتحديد نوع البنية النحوية الذي تنتمي إليه الجملة المعنية بالأمر (أهي جملة إثباتية تتحدث عن فعل ماض، أو تنطوي على موضوع اسمي أو غير ذلك. . . ؟) أو نوع القضية الذي يعكسه ترتيب الرموز (كالتساوي بين الجمعين). وبالمستطاع تصور جملة أو قضية تتحدد «بنفسها» دون أن تحتاج في ذلك إلى جملة أخرى تشكل سياقها، ودون أن تحتاج إلى مجموعة من الجمل أو القضايا مجتمعة: أما أن تكون عديمة الجدوى، وغير قابلة للاستخدام، ضمن هذه الشروط، فهو شيء لا يمنع، مع ذلك، إمكانية الوقوف على فرديتها وتميزها.

قد تقام على هذا، بدون شك، عدة اعتراضات، كأن يقال مثلاً، إن قضية ما من القضايا، لا يمكنها أن تنشأ وتتميز إلا إذا كنا على دراية بمنظومة الأوليات التي انتجتها. أو ليس التعريفات والقواعد وتقاليد الكتابة، تشكل جميعها حقلاً مشتركاً لا يمكننا اجتثاث القضية منه (مثلما أن قواعد النحو التي تحايث ضمنياً مقدرة الفرد على الإنجاز، ضرورية لأن نتعرف على الجملة وعلى نوعها كجملة)؟ والجواب على هذا الاعتراض هو أن هذه المجموعة ـ الراهنة أو الكامنة ـ ليست من نفس مستوى القضية أو الجملة، بل لها علاقة وشأن بالعنـاصر وارتبـاطها وتـوزيعها الممكنين. إنها مجموعة لا ترتبط بالقضية والجملة ولا تشاركها، بل هما اللتان تفترضانها. قد يعترض على هذا بالقول بأن عدداً هاماً من القضايا (غير التكرارية)، لا يمكن التأكد منها استناداً إلى قوانين بنائها المنطقي وحدها، وإن اللجوء فيها إلى المرجع أمر لا بد منه للحسم في صدقها أو كذبها: لكننا نقول: سواء كانت صادقة أو كاذبة، فإنها مع ذلك قضيـة، وليس اللجوء إلى المرجع هو الذي يحسم فيما إذا كانت صادقة أو كاذبة ونفس الشيء بالنسبة للجمل: فهي في حالات كثيرة لا تستطيع أن تظهر معناها ما لم يؤخذ في الاعتبار سياقها (أما لأنها تنطوي على عناصر «حدوثية» تحيل إلى وضع ملموس، أو لأنها تستخدم ضمائر المتكلم والمخاطب مشيرة بها إلى الذات المتكلمة وإلى مخاطبيها، أو لأنها تستخدم الضمائر وحروف العطف التي تعود على جمل سابقة أو ترتبط بجمل لاحقة)، أما ألا يكون معناه كاملاً فذلك لا يمنعها من أن تكون كاملة من الناحية النحوية. إننا لا نستطيع، بطبيعة الحال، أن نفهم جيداً ما «تعنيه» ألفاظ مجتمعة

تقول: «أما عن ذلك فسأقوله لك غداً»، وليس في إمكاننا، على أي حال، أن نؤرخ «لغدا» هذه، ولا أن نقدم أسماء المخاطبين ولا تخمين ما سوف يقال غداً. ولا يعني هذا أننا أمام جملة غير محصورة وكاملة ولا تطابق قواعد بناء اللغة، بل العكس. وقد يعترض، أخيراً، بالقول بأنه، بدون سياق، يصعب علينا أحياناً تحديد بنية جملة ما من الجمل. («إذا قضى نحبه، فإنني لن أستطيع أبداً معرفة ذلك»، يمكن أن تركب على النحو التالي: «في حال موته سأجهل دوماً ذلك»، أو «سوف لن أخبر بموته»). غير أن الأمر يتعلق هنا بالتباس، يسهل تحديده تحديداً كاملاً، وبالإمكان إحصاء إمكانياته المتآنية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية الخاصة بالجملة. ونستطيع القول بوجه عام، إن الجملة أو القضية - حتى وهي معزولة، أو مقطوعة الأواصر التي تربطها بسياقها الطبيعي الذي يزيدها بياناً، حتى حينما تجتث أو تنتزع من مجموع العناصر التي لها بها علاقة ضمنية أو صريحة - تبقى جملة أو قضية وتحافظ على هويتها دوماً بصورة تجعلنا نتعرف عليها.

وحتى نبين، بالمقابل، كيف أن الوظيفة العبارية، ليست مجرد بناء لعناصر جاهزة، نؤكد أنها لا تمارس نفسها في الجملة أو القضية، هكذا وبشكل مطلق. فلا يكفي، كي تكون ثمة عبارة. أن يتم التلفظ بجملة أو قضية، لا يكفي التلفظ بها في ارتباط بحقل موضوعات معين أو في علاقة بذات ما من الذوات. بل يلزم أن ينظر إليها في ارتباط تام بحقل متاخم. أو بعبارة أخرى، ما دام الأمر لا يعني علاقة إضافية، تأتي لتنضاف إلى أخرى، فإننا لا نستطيع اعتبار جملة تم التلفظ بها عبارة ونرفعها إلى مستوى هذه الأخيرة، دون أن يكون ثمة فضاء قريب. فللعبارة دوماً هوامش تقطنها عبارات أخرى. وهي هوامش تختلف عما نطلق عليه عادة إسم «السياق» - الواقعي أو الكلامي - أي عن مجموع العناصر ذات الصلة بالموقف أو اللغة والتي يكون لها دور في ظهور صيغة ما أو شأن في تحديد معناها. فالهوامش تتميز عن السياق من حيث أنها هي التي تجعله ممكناً: فالعلاقة السياقية، ليست هي نفسها. بين جملة ما والجمل المحيطة بها، إذا تعلق الأمر برواية أو بكتاب في الفيزياء، ولن تكون هي ذاتها بين صيغة ما ومحيطها الموضوعي إذا تعلق الأمر بمحادثة، أو بعرض تجريبي. أي أن مفعول السياق يتحدد في أرضية علاقية أشمل وأعم، تربط بين الصيغ، وعلى أرض شبكة فعلية لفظية. إنها أيضاً هوامش لا تماثل مختلف النصوص أو الجمل التي تخطر ببال الشخص حينما يكون منهمكاً في الكلام، إنها أوسع من هذا المحيط السيكلوجي! بل هي التي تحدده إلى حد ما، ذلك أن حضور العبارات الأخرى في وعي الذات ليس واحداً، إنه تابع للموقع الذي تحتله الصيغة بالنسبة لباقي الصيغ الأخرى، وللدور الذي تلعبه ووضعها، ولكونها تنتمي إلى حقل الأدب، أو كونها مجرد كلام لا أهمية له، أو أنها تندرج في إطار السرد أو تحكم عملية برهنة معينة: ففي الهوامش، وفي المحيط السيكلوجي، لسنا أمام نفس المستوى، ولا أمام نفس التجربة اللسانية، أو ذات الذاكرة الفعلية اللفظية، أو نفس العملية التذكرية الاسترجاعية لما قيل من قبل. والهالة السيكلوجية لصيغة ما من الصيغ، يحددها من بعيد

نظام الحقل العباري.

فالحقل المشترك الذي يجعل من جملة ما أو من مجموعة ما من الأدلة أو الرموز، عبارة، كما يمكنها من أن يكون لها سياق محدد ومضمون تمثيلي معين، هو بمثابة لحمة معقدة. يتشكل أساساً، من مجموع الصيغ الأخرى التي تنضوي تحتها العبارة وتكون أحد عناصرها (مجموعة من الردود التي تكون محادثة، بناء برهانياً ينطلق من مقدمات وينتهي إلى نتيجة، سلسلة من القضايا التقريرية التي تشكل رواية)، كما يكون من مجموع الصيغ التي تحيل عليها العبارة (ضمناً وصراحة) أما بتكرارها أو تحويرها أو تكييفها، أو بمعارضتها، أو بقول شيء عنها، فليس ثمة عبارة، لا تعيد ترهين عبارات أخرى، بهذه الكيفية أو تلك، (كالعناصر الشعائرية في الرواية الشفوية، أو بعض القضايا التي يثبت برهان آخر صلاحيتها، أو الجمل الإصطلاحية في المحادثة). يتكون أيضاً من مجموع الصيغ التي ترتب العبارة إمكانها اللاحق، والتي يمكنها أن تعقبها وتتلوها كنتائج مترتبة عنها، أو تكملة طبيعية لها، أو رد عليها (فأي نظام، لا يفتح نفس الإمكانيات العبارية مثلما تفتحها أمامنا منظومة البديهيات أو مطلع حكاية معينة). وأخيراً، يتكون من مجموع الصيغ التي تقاسمها الصيغة المعنية بالأمر، نفس الوضع، وتنزل منها منزلة الند للند دون اعتبار لأي نظام تعاقبي يطمس العبارة أو يرفع من مكانها ويكرسها ويضفي عليها نوعاً من القدسية، كما يقدمها في ثوب موضوع ممكن، لخطاب مقبل (فلا يمكن فصل العبارة عن وضعها من حيث هي عبارة تنتمي إلى (الأدب) أو إلى الأقوال العديمة الأهمية، أو من جنس الحقائق العلمية القارة الصلاحية، أو من صنف المأثورات النبوية، أو غير ذلك). ونستطيع، على وجه العموم، أن نقول، أن تسلسل العناصر اللسانية لا يشكل عبارة إلا إذا انبثق من حقل عباري، وانبجس فيه كعنصر فريد.

ليست العبارة إسقاطاً مباشراً، على مستوى اللغة، لموقف معين أو لمجموعة من التمثيلات. ليست مجرد إشراك لعدد من العناصر والقواعد اللسانية واستخدام لها من طرف الذات المتكلمة. فالعبارة، منذ البداية، ومنذ نشأتها، تبرز بوضوح داخل حقل عباري يمنحها وضعاً ومكانة ويرتب علاقاتها الممكنة بالماضي، ويفتح أمامها مستقبلاً محتملاً. فكل عبارة، هي بهذا المعنى نوعية ولا توجد عبارة عامة أو عبارة متحللة أو أخرى محايدة أو غير متقيدة، بل ثمة باستمرار عبارة منضوية في مجموع، تلعب دورها وسط عبارات أخرى تستند إليها، وتتميز عنها: فهي تندمج دوماً في شبكة من العبارات، تنال حصتها، مهما كانت ضئيلة وتافهة داخلها. فبينما لا يحتاج البناء سوى لعناصر وقواعد، وبينما يبقى في إمكاننا، إلى حد ما، تصور وجود لغة (صنعية أو طبيعية) لا تسمح إلا بإنشاء جملة واحدة، بينما نستطيع تعريف القضية الأولى من تلك اللغة بمجرد توفرنا على أبجدية منظومة صورية ما، وقواعد بنائها وتحويلها، نجد العبارة لا ينطبق عليها شيء من ذلك. إذ لا توجد عبارة لا تفترض وجود عبارات أخرى، وليس ثمة عبارة لا يحيط بها

حقل تواجدات وآثار الارتباط والتعاقب وتوزيع الأدوار، وإذا كنا نتكلم عن العبارة، فإننا نقصد بها الجملة (أو القضية) وهي تحتل نقطة معينة وتشغل موقعاً محدداً داخل شبكة عبارية تفوقها.

على أرضية التواجد العباري تلك، تبرز في مستوى مستقل وقابل للوصف، العلاقات النحوية بين الجمل، والعلاقات المنطقية بين القضايا، والعلاقات اللسانية الإنعكاسية بين اللغة والموضوع واللغة الشارحة للقواعد والروابط البلاغية بين مجموعات (أو عناصر) الجمل، ومن الجائز، بطبيعة الحال، تحليل كل تلك العلاقات دون أن يكون الموضوع المحوري الذي ينصب عليه التحليل، الحقل العباري نفسه، أي ميدان التواجد الذي تتم فيه الوظيفة العبارية. لكنها علاقات لا توجد ولا تقبل التحليل، إلا لأن ثمة جملاً تم «التعبير عنها»، أو بعبارة أخرى، لأنها كجمل، تطرح نفسها ضمن حقل عباري يسمح لها بأن تتعاقب وتنتظم وتتواجد ويلعب بعضها بالنسبة للآخر أدواراً. فعوضاً عن أن تشكل العبارة مبدأ تميز المجموعات الدالة («الذرة» الدالة على أبسط درجات المعنى)، نجد أنها هي ما يحدد موقع تلك الوحدات المعبرة داخل فضاء تكاثرها وتراكمها.

د ـ حتى يكون في وسعنا النظر إلى مجموعة ما من العناصر اللسانية كعبارة، ونتمكن من تحليلها، يلزم فيها، أخيراً، أن تستوفي شرطاً رابعاً: أن يكون لها وجود مادي. فهل يعقل الحديث عن عبارة لم يتم التلفظ بها أو لم تكتب كأدلة على صفحة، أو لم تتجسد في عنصر محسوس أو تترك أثراً ـ ولو لبرهة وجيزة ـ في الذاكرة أو في المكان. هل يعقل الكلام عن العبارة كشكل مثالي وصامت؟ إنها تتجلى دوماً عبر سمك مادي، ولو كان متكتماً، ورغم كونه محكوماً عليه بأن يتلاشى بمجرد ما يتماثل للظهور. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، أي حد احتياج العبارة إلى وجود مادي فحسب، فهو وجود لا ينضاف إليها من خارجها، بعد أن تتحدد شروطها، بل إنه وجود ينشىء العبارة من جهة. وحتى في الوقت الذي نفترض فيه وجود جملة تتركب من ذات الكلمات، وتحمل نفس المعنى بالضبط، وتحافظ على نفس المبنى والمعنى، فإنها لن تكون هي ذاتها إذا تلفظ بها شخص في إطار محادثة أو حوار، أو وردت في سياق رواية، أو ما إذا كتبت منذ قرون، أو ما إذا عادت إلى الظهور ثانية في صورة صيغة فعلية لفظية. فإحداثيات العبارة، ووضعها المادي، جزء لا يتجزأ من سماتها وخصائصها الذاتية. وذلك أمر بين بذاته، أو على التقريب، فما أن نعيره بعض الانتباه والنظر، حتى تختلط الأمور وتتكاثر المشاكل.

قد نقول، بطبيعة الحال، إنه ما دامت العبارة في جانب منها، على الأقل، تتمتع بالصفة المادية، وما دامت هويتها تتأثر بكل تغيير يصيب تلك الصفة، فإن نفس الشيء يمكن قوله على الجمل والقضايا: ذلك أن مادية الدليل، ليست في منأى عن أي تأثر بالنمو أو المنطق، وكلنا على علم بالمشاكل النظرية التي يطرحها الثبوت المادي للرموز المستعملة، على المنطق (من قبيل: كيف السبيل إلى تحديد ثبات الرمز عبر الاختلافات التي تصيب مادته، والتبدلات التي تطرأ على

صورته، والتي هي تبدلات يقبلها؟ كيف السبيل إلى التحقق من أنه هو نفس الرمز، إذا لزمنا تعريفه «كجسم مادي ملموس»؟)، كلنا نعلم أيضاً، المشاكل التي يطرحها على المنطق، مفهوم المتوالية الرمزية (ماذا يعني أن يسبق رمزنا رمزاً آخر أو يتلوه؟ أن يكون «قبله» أو يأتي «بعده»؟ ما الفضاء الذي يجري فيه هذا الترتيب؟)، نعلم جيداً كذلك، العلاقات بين المادية واللغة ـ ودور الكتابة والأبجدية، وكيف أن الأمر لا يتعلق بذات التركيب، ولا بنفس المصطلح، إذا كنا أمام نص مكتوب أو في محادثة أو جريدة أو كتاب أو رسالة أو ملصقة حائطية؛ يضاف إلى هذا، إن ثمة سلاسل من الكلمات تؤلف جملاً متميزة تقبل على الوجه الأكمل إذا ما تصدرت بحروف بارزة صفحة جريدة، لكنها تصبح عاجزة عن أن تدعي لنفسها أنها جمل ذات معنى، لو وردت في سياق حديث. ورغم ذلك، فإن للمادية دوراً أكثر أهمية: إنها ليست مجرد مبدأ تنويع وتحوير مقاييس تحديد المجموعات الفرعية اللسانية وإثباتها، بل هي عنصر يؤسس العبارة ذاتها. فلا بد للعبارة من مادة وسند ومكان وتاريخ. وحينما يصيب تلك الشروط تبدل ما، تتبدل هوية العبارة نفسها. على الفور تطرح علينا مجموعة من الأسئلة، فالجملة الواحدة إذا ما نطقنا بها بصوت مرتفع، ثم بصوت منخفض، فهل تبقى عبارة واحدة، أم تصبح عبارتين؟ عندما نستظهر نصاً ما عدة مرات، فهل كل عملية استظهار تضعنا أمام عبارة قائمة الذات، أم الأمر يتعلق بعبارة واحدة متكررة؟ هل الجملة المترجمة إلى لغة أخرى ترجمة أمينة، تبقى عبارة واحدة أم تصبح عبارتين متمايزتين؟ وفي القراءة الجماعية ـ كما هو الشأن في صلاة الجماعة أو في قاعة الدرس ـ كم ثمة من عبارة؟ كيف السبيل إلى إثبات هوية العبارة واستمرارها عبر كل تلك التبدلات الطارئة والتكرارات والنقول العديدة؟

ومما يزيد المشكل غموضاً، بلا شك، إننا غالباً ما لا نميز بين هذه المستويات المختلفة. لذا فإننا ملزمون أول الأمر بأن نطرح جانباً كثرة العبارات وأن نؤكد أنه حيثما وجدت مجموعة من الأدلة، فثمة عبارة. نطق بها أو تلفظ لها يتمتع بفرديته المكانية ـ الزمانية وباستقلاله. فإذا أمكن لشخصين أن يتفوها بنفس الشيء في وقت واحد، فإن الأمر سيتعلق بعبارتين، ما دام التلفظ صدر عن اثنين وليس عن واحد، بل، بإمكان شخص واحد بعينه أن يكرر لعدة مرات نفس الجملة، وعندئذ نكون أمام عدد من العبارات يناسب عدد القراءات. فالعبارة حدث لا يتكرر؛ إن لها فردية مكانية وزمانية لا ينبغي إهمالها. لكنها فردية لا تطال مع ذلك عدداً من الثوابت النحوية والدلالية والمنطقية تلك الثوابت التي نتمكن بفضلها، حينما نغض الطرف عن لحظة التعبير والملابسات المكانية والزمانية المحيطة بها والتي تضفي عليها سمة الخصوصية، من لتعرف على الصورة العامة للجملة أو الدلالة أو القضية. حينئذ، يصبح زمان العبارة وحيزها وسندها المادي الذي له هو الآخر دخل، لا أهمية له، في الجانب الأكبر منها على الأقل: إذ ما سوف يتبقى، هو الصورة القابلة لأن تتكرر بلا نهاية وتفسح المجال للعبارات الأكثر تبعثراً. والحال، أن العبارة نفسها، لا

يمكن ردها إلى حدث التعبير، فرغم ماديتها، نجد أنها قابلة للتكرار؛ ونستطيع، بدون أدنى صعوبة، القول: إن نفس الجملة التي ينطقها ويتلفظ بها شخصان في ظروف لا تختلف عن بعضها البعض إلا اختلافاً طفيفاً، ليس سوى عبارة واحدة. لكنها لا ترتد إلى صورة نحوية أو منطقية، لأن العبارة، هي على العكس، أكثر تأثراً بالتغيرات المادية والزمانية والمكانية، من الصورة. ما هي هذه المادية الخاصة بالعبارة؛ التي تسمح ببعض الأنواع الفريدة من التكرر؟ ما الذي يخول لنا الحديث عن عبارة واحدة بينما نحن أمام عبارات عديدة متمايزة، وفي وقت يجب الكلام فيه عن عدة عبارات خلف الصور والبنيات وقواعد البناء والمقاصد المتماثلة؟ فما هو إذن نظام المادية المتكررة الذي يميز العبارة؟

أليست على الأرجح مادية محسوسة وكيفية، تتجلى في صورة لون أو صوت أو صلابة، ويضمها نفس الوضع المكاني ـ الزماني الذي يضم المكان الإدراكي. لنضرب على ذلك مثلاً بسيطاً: نص نسخ عدة مرات، أو كتاب عرف طبعات عديدة متتالية. فمختلف نسخ طبعة ما من الطبعات، لا يقابلها نفس العدد من العبارات المتمايزة: إذ في سائر طبعات كتاب **أزهار الشر** (ما عدا بعض نصوصه المختلفة عن النص المعروف عامة، أو تلك التي أصدرت المحكمة أمراً يقضي بحذفها) نلفي ذات العبارات؛ غير أنه، لا الحروف الطباعية ولا المداد ولا الورق ولا حتى كيفية إخراج النص وتصفيف حروفه، هي هي، إذ الشكل المادي تغير برمته. إلا أن هذه الاختلافات «البسيطة»، لا تبلغ حداً يجعلها كافية لتحوير هوية العبارة وانبثاق أخرى منها: لأن مفعولها زائل ولا يؤثر بما فيه الكفاية على العنصر العام ـ المادي والاقتصادي وحتى المؤسسي بطبيعة الحال ـ للكتاب: فمهما بلغ عدد النسخ المسحوبة من هذا الأخير، ومهما بلغ عدد طبعاته، ومهما كانت طبيعة المواد المستعملة في طبعه وصناعته، فإنه يبقى حيزاً تتساوى فيه كل العبارات وتتكافأ تكافؤاً دقيقاً. مما يجعله بالنسبة لها، لحظة تكرار لا يتمخض عنها تبدل ما في هويتها. ونلحظ من هذا المثال الأول، إن مادية العبارة لا تتحدد إطلاقاً بالمكان الذي تشغله أو الزمان الذي صيغت فيه؛ بل بوضع الشيء أو الموضوع، وبصفته. وهو وضع ليس نهائياً، بل نسبي ويتبدل كما أنه يحتمل إعادة النظر فيه باستمرار؛ نحن نعلم جيداً، إن طبعة كتاب ما من الكتب ونشره بعناية المؤلف، لا يمكن أن توضع، مثلاً، في نفس مستوى الطبعات والنشرات التي عرفها الكتاب بعد وفاة المؤلف، فللعبارات في تلك الطبعة قيمة فريدة، وليست مجرد نسخة كباقي النسخ، بل إنها الأصل الذي تمثل باقي العبارات الأخرى نسخاً متكررة له. إنها ذات العلاقة التي تربط نص دستور أو وصية أو دين، بباقي المكتوبات أو المطبوعات التي استنسخته بدقة في أسلوب الكتابة والحروف الطباعية ومواد الكتابة؛ إذ يتعذر علينا القول بوجود تكافؤ بينهما؛ فهناك من جهة، العبارات عينها، ومن جهة أخرى، نسخها. والعبارة لا تماثل قطعة مادية، بل إن هويتها تتبدل حسب نظام معقد من المؤسسات المادية.

بما أن العبارة تبقى هي هي، سواء كتبت على ورق، أو نشرت في كتاب، فهي تبقى كذلك واحدة هي هي سواء تم التلفظ بها أو كتبت في ملصقة أو سجلت في شريط؛ وبالمقابل، حينما يتلفظ روائي معين، بجملة ما، في الحياة العادية، ثم ينقلها ثانية، على المخطوط الذي يحرره، ناسباً إياها لإحدى شخصيات الرواية، أو حتى إلى ذلك الصوت المجهول الذي يعتبر عادة صوت المؤلف نفسه، فإنه يصعب علينا القول بأننا في الحالتين معاً، أمام نفس العبارة. لأن نظام المادية الذي تخضع له العبارات خضوعاً ضرورياً، ذو علاقة بالمؤسسة ويمت بصلة إلى مستواها، أكثر مما هو ذو علاقة بالتعيين في المكان والزمان ويمت بصلة إليه؛ إنه نظام يحدد إمكانيات إعادة التسجيل والتدوين (بل يحدد العتبات والحدود أيضاً) أكثر مما يحدد اللوينات الفردية الجزئية التي هي عرضة للزوال.

فهوية عبارة ما، تخضع لمجموعة ثانية من الشروط والحدود؛ تلك التي تفرضها عليها مجموع العبارات الأخرى التي ترد ضمنها تلك العبارة، والميدان الذي تستخدم فيه والأدوار المنوطة بها. فإثبات أن الأرض تدور أو أن الأنواع تتطور، لا يشكل عبارة واحدة، قبل وبعد كوبرينك ثم داروين؛ وليس ذلك لأن معنى الألفاظ في الصيغتين، أصابه تغير؛ بل إن ما تغير هو علاقتهما بقضايا أخرى، هو شروط الاستعمال وإعادة التوظيف، هو حقل التجربة، هو طرق التأكد الممكنة، هو حقل المشاكل التي تنتظر حلها، والذي ينبغي إحالة القضيتين المشار إليهما، عليه، فالجملة القائلة «في الحلم تحقيق رغبة» تتردد منذ عدة قرون؛ لكنها لم تكن تعبر عن نفس الشيء لدى كل من أفلاطون وفرويد. ذلك أن أشكال الاستخدام وقواعد الاستعمال ومجموع العبارات التي تمارس هذه الجملة دورها ضمنها، وإمكاناتها الاستراتيجية، تشكل بالنسبة للعبارات حقل استقرار يسمح، رغم كل الاختلافات العبارية، بتكرارها تكراراً متماثلاً. لكنه حقل يكشف لنا، خلف التطابقات الدلالية والنحوية والصورية الأكثر جلاء، عن عتبة لا يمكن الحديث بعدها، عن تكافؤ وتماثل، ونصبح ملزمين بالاعتراف والإقرار بأننا أمام ظهور عبارة جديدة. بل نستطيع الذهاب بدون شك إلى أبعد، فلا نقر إلا بوجود عبارة واحدة رغم ما نصادفه من عدم تماثل في التركيب واللغة نفسها. لنفترض خطاباً مع ترجمته الفورية، أو نصاً علمياً بالإنجليزية مع ترجمته الفرنسية أو إعلاناً في ثلاثة أعمدة وبلغات مختلفة؛ فليس ثمة من العبارات بقدر ما هنالك من لغات مستعملة، بل مجموعة واحدة العبارات، تباينت واختلفت صورها اللسانية. أو بعبارة أفضل، إذا كنا أمام خبر يعاد بثه بكلمات مختلفة وتركيب مبسط، وبرموز مصطلح عليها؛ إذا بقي مضمون الخبر وإمكانيات استخدامه هي هي أمكننا القول بأننا أمام نفس العبارة في كل الحالات.

ولا يتعلق الأمر هنا كذلك، بمقياس تميز العبارة؛ بل بمبدأ تنوعها بالأحرى: فهي أحياناً تتقمص صوراً أكثر تبايناً من بنية الجملة (إذاك تكون هويتها أكثر رهافة وهشاشة، وأكثر عرضة

للتبدل بالمقارنة مع هوية مجموعة دلالية أو نحوية، كما تكون أحياناً أكثر استقراراً من تلك البنية (عندئذ، تكون بنيتها أوسع وأكثر استقـراراً، وأقل عرضة للتغير). يضاف إلى ذلك، إن هوية العبارة، ليست لا تقبل التحديد النهائي انطلاقاً من هوية الجملة فقط، بل إنها هي ذاتها تابعة للاستعمال الذي تعرفه العبارة والكيفية التي يتم بها تداولها، وتتأرجح بينهما. فحينما نستعمل عبارة ما لنستخرج منها البنية النحوية والصورة البلاغية والمضامين التي تحملها، من الواضح أننا غير قادرين على اعتبارها متماثلة سواء في لغتها الأصلية أو في ترجمتها، ولو شئنا، بالمقابل، إخضاعها لمسطرة التحقيق التجريبي، لبدا إذاك أن النص والترجمة، يشكلان نفس المجموع العباري. أو، باستطاعتنا، في مستوى آخر من التـأريخ الأشمـل (Macro-histoire) أن نعتبر القضيـة القائلة «الأنـواع تتـطور» كمـا لـو كـانت عبـارة واحـدة لـدى «داروين» و «سيمبسن» (Simpson)؛ أما في مستوى آخر من التحليل الأدق الذي نراعي فيه حقول الاستعمال الضيقة والمحصورة («الداروينية الجديدة» في مواجهة الداروينية التقليدية)، فإننا سنكون أمام عبارتين مختلفتين. فاستقرار العبارة، وثبوت هويتها عبر الأحداث العبارية الفـريدة، وازدواجيتهـا عبر تماثل الأشكال، كل ذلك تابع لحقل الاستعمال الذي توظف فيه.

نلحظ إذن، إن العبارة لا يمكن اعتبارها حدثـاً يحصل في زمن وحيـز معينين؛ نستطيـع استرجاعه بفعل تذكري، كما نلحظ أنها ليست شكلاً مثالياً نستطيع دوماً إنزاله إلى مستوى الواقع والظروف وترهينه داخل أي مجموع حتى ولو لم تربطه به صلة ما، وضمن أية شروط مادية. فكثرة تكرارها، تجعل من المتعذر تصورها وثيقة الارتباط بالاحداثيات المكانية، والزمانية لميلادها (فهي شيء آخر غير تاريخ ومكان ظهورها)، كما أن شدة ارتباطها بما يحيط بها ويلابسها، تجعل من المتعذر تصورها مجرد شكل خالص.متحلل من كل ارتباط (فهي شيء آخر غير قانون بناء يركب بين عناصر عديدة). إن العبارة تتمتع بثقل قابل للتغيير وبوزن تابع للحقل الذي تجد فيه مكانها، وباستقرار يسمح لها بأن تستعمل استعمالات متباينة، وباستمرار زماني لا يحيلها إلى مجرد أثر بعد عين، ولا يتركها حبيسة الماضي. ففي الوقت الذي نجد فيه تعبيراً ما قابلاً لأن يستأنف أو يستعاد، وفي الوقت الذي نجد فيه الشكـل (اللساني أو المنـطقي) قابـلاً لأن يعاد ترهينه، تبقى العبارة تتمتع بقدرتها على أن تتكرر، لكن، في شروط دوماً دقيقة.

هذه المادية المتكررة التي تميز الوظيفـة العباريـة، تجعل العبـارة تبدو كمـوضوع نـوعي ومفارق، شأنه شأن سائر الموضوعات التي ينتجها البشر ويتداولونها ويستعملونهـا ويحولـونها ويبادلونها ويرتبونها ويحللونها ويعيدون تركيبها، بل ويتلفونها إذا اقتضى الحال. فبدل أن تكون العبارة شيئاً يقال مرة وكفى، ليضيع في الماضي، مثلمـا يضيع قرار معركة، أو تضيـع كارثـة جيولوجية، أو موت ملك ـ فإنها في نفس الوقت الذي تنبثق فيه متقمصة رداء مادياً، تظهر بوضع قار وصفة ثابتة، وترتبط بمجموعات، كما تجد مكانها داخل حقول استعمال، وتعرف تجولات

وتغيرات ممكنة، تندمج في عمليات واستراتيجيات، فتحتفظ بهويتها أو تنسلخ عنها. هكذا نرى العبارة تتداول وتستعمل، تتوارى وتختفي، تسمح بتحقيق رغبة ما أو تعوقها. إنها أداة طوع يد المصالح أو متمردة عليها، تدخل في نظام من النزاعات والصراعات، وتغدو موضوعاً محورياً للتوافق أو التنافس.

ـ 3 ـ
وصف العبارات

لقد تغيرت معالم الأرضية التي خضنا عليها غمار التحليل تغيراً كبيراً ؛ وكنت أريد أن أتناول من جديد تعريف العبارة الذي بقي منذ البداية معلقاً . فقد جرت الأمور وقيل ما قيل ، كما لو أن العبارة وحدة سهلة الإثبات ، وأن وصف امكانيات وقوانين التقاء العبارات واجتماعها يكفي لهذا الغرض . غير أنني عندما راجعت نفسي ، لاحظت أنني لا أستطيع تعريف العبارة كوحدة من نمط لساني (أعلى من الوحدة الصوتية واللفظ ، وأدنى من النص) ؛ وأنني كنت ، بالأحرى ، أمام وظيفة عبارية تستخدم وحدات متباينة (قد تتطابق أحياناً والجمل ، وأحياناً أخرى ، والقضايا ، إلا أنها تنشأ أحياناً من أجزاء من الجمل أو من مجموعات من الأدلة أو من نسق قضايا أو صيغ متكافئة) ، وبدلاً من أن تمنح هذه الوظيفة لتلك الوحدات «معناها» ، تربطها بحقل موضوعات ؛ وعوضاً عن أن تنسبها لذات من الذوات ، تفتح أمامها مجموعة من المواقع الذاتية الممكنة ؛ وبدلاً من أن ترسم لها حدودها ، تضعها داخل ميدان تنسيق وتواجد ؛ وعوضاً عن أن تحدد هويتها ، وتنزلها في فضاء تستعمل فيه وتوظف وتتكرر . وهذا يعني أن ما اكتشفناه ، إجمالاً ، ليس العبارة الذرية البسيطة ـ بمعناها وأصلها وحدودها وفرديتها ـ بل حقل ممارسة الوظيفة العبارية والشروط تعمل وفقها على ظهور وحدات متباينة (يمكن أن تقوم ، إنما لا على نحو ضروريَ ، وهي من نمط نحوي أو منطقي) . غير أنني ملزم الآن بالإجابة على سؤالين : ماذا نقصده استقبالاً بالمهمة التي اقترحناها في البداية ، ألا وهي وصف العبارات ؟ كيف يمكن لنظرية العبارة تلك أن تطابق تحليل التشكيلات الخطابية ؛ الذي أبرزنا خطوطه العريضة على انفراد وبمعزل عنها؟

ـ أ ـ

1 ـ الهم الأول : تحديد المصطلح . إذا اتفقنا على أن نطلق اسم الانجاز اللفظي أو بعبارة

أفضل **الإنجاز اللساني** على كل مجموعة من الأدلة التي يتم الحصول عليها فعلياً ، اعتماداً على لغة طبيعية (أو صنعية) ، أمكننا أن نطلق اسم **الصياغة** على الفعل الفردي (أو الجماعي عند الاقتضاء) الذي يخرج إلى الوجود ، اعتماداً على مواد معينة ووفق شكل محدد ، تلك المجموعة من الأدلة . فالصياغة حدث قابل باستمرار ، على الأقل مبدئياً ، لأن يتحدد حسب إحداثيات مكانية ـ زمانية ولأن ينسب لمؤلف ما ، وقادر ، عند الاقتضاء ، على أن يكون فعلاً نوعياً (أي فعلاً «إنجازياً» كما يقول أنصار التحليل الإنجليز) ، سنطلق اسم **جملة أو قضية**، على الوحدات التي يمكن للنحو أو المنطق أن يتعرفا عليها في مجموعة من الأدلة : وبإمكان تلك الوحدات أن تتميز دوماً بالعناصر الواردة فيها وبقواعد البناء التي تضفي عليها صفة الوحدة ، فبالنسبة إلى الجملة والقضية ، لا تحتل المسائل المتعلقة بالأصل والزمن والمكان والسياق ، سوى مكانة ثانوية ، وتبقى المسألة الأهم ، هي تلك التي تتعلق بتصحيحها (حتى ولو كان ذلك في صورة أو شكل «المقبولية») . سنطلق اسم **عبارة** على الكيفية التي توجد عليها تلك المجموعة من الأدلة : وهي الكيفية التي تسمح لها بأن تكون شيئاً آخر غير مجرد آثار ، شيئاً آخر غير مجرد علامات متتالية تعلو جوهراً مادياً ، شيئاً آخر غير مجرد موضوع من الموضوعات، صنعها كائن بشري . الكيفية التي تسمح لها بأن ترتبط بميدان موضوعات ، وأن تحدد موقعاً محدداً لكل فرد ممكن ، وتجد مكانها بين الإنجازات اللفظية الأخرى ، وتتحلى بمادية متكررة أما لفظ **الخطاب** الذي أكثرنا وبالغنا في استخدامه بمعاني مختلفة ، فإننا نفهم الآن سبب إبهامه ، فقد استعمل بكيفية أكثر عمومية وأكثر التباساً للدلالة إلى مجموع الإنجازات اللفظية ، وكنا نفهم عندئذ من لفظ خطاب ، ما تم إنتاجه (أو كل ما تم إنتاجه ، عند الاقتضاء) بواسطة الأدلة . كنا نفهم منه كذلك مجموعة من أفعال الصياغة ، أو الجمل والقضايا . وأخيراً : وهذا هو المعنى الذي كنا نفضله (إضافة إلى الأول الذي يشكل بالنسبة له أفقاً) اعتبرنا أن الخطاب يتكون من مجموعة من الأدلة من حيث هي عبارات وبوصفنا قادرين على أن نعين أنماط وجودها الخاصة . وإذا كنت قد وفقت في إظهار ، كما فعلت ذلك قبل حين . أن قانون مجموعة من هذا القبيل ، هو ما كنت أطلق عليه بالضبط حتى الآن اسم **التشكيلة الخطابية** إذا كنت قد وفقت في إظهار أن هذه الأخيرة ، هي مبدأ تبعثر وتوزع لا الصياغات أو الجمل أو القضايا فحسب ، بل العبارات كذلك (بالمعنى الذي أعطيته لهذه الأخيرة) ، فإن لفظ الخطاب ، سوف يتحدد بصورة نهائية كمجموعة من العبارات التي تنتسب إلى نفس نظام التكون ، وأستطيع ، على هذا النحو ، أن أتكلم عن خطاب عباري وخطاب اقتصادي وخطاب التاريخ الطبيعي والخطاب الطبعقلي .

واعلم حق العلم ، أن هذه التعريفات ستبدو لأغلبية الناس لا تتفق والمعنى المتداول المألوف : ذلك أن اللسانيين تعودوا على إعطاء لفظ الخطاب معنى يخالف ذلك تمام المخالفة . كما يستعمل المناطقة وأنصار التحليل لفظ العبارة بمعنى مغاير . وليس غرضي هنا أن أنقل إلى

ميدان آخر أشياء كان في حاجة إليها ، مفاهيم أو شكلاً من أشكال التحليل أو نظرية عرفت ميلادها واكتمالها خارجاً عنه ، ليس في نيتي تطبيق نموذج أثبت فعاليته ، على مضامين جديدة ، ولا أريد بكل تأكيد ، الطعن في قيمته ، كما لا أرغب في تحديد قيمته ، بصورة سابقة على كل اختبار ، أو في رسم العتبة التي عليه أن يلزمها . بل أن أظهر إمكانية وصفية ، وأعرض الخطوط العامة للميدان الذي يحتملها وأعرف حدودها واستقلاليتها . فهذه الإمكانية الوصفية تتمفصل بإمكانيات أخرى ، لكنها لا تنتج عنها أو تستمد منها .

ونلحظ خاصة ، أن تحليل العبارات لا يزعم أنه وصف شامل ، جامع ومانع «للغة» أو «لما قيل» ، بل يتخذ موقعه ومكانه داخل سمك وكثافة الإنجازات اللفظية ، في مستوى خاص متميز عن المستويات الأخرى وذي سمات خاصة به تجعله لا يختلط بها . فهو لا يسعى خاصة إلى أن يقوم مقام التحليل المنطقي للقضايا ، ولا مقام التحليل النحوي للجمل ، ولا مقام التحليل السيكلوجي أو السياقي للصيغ : بل يبلور نمطاً آخر في تناول الإنجازات اللفظية ، وفي تفكيك تعقدها وفرز الألفاظ التي تتشابك فيها والوقوف على مختلف الانتظامات التي تخضع لها . وبوضعنا للعبارة في مقابل الجملة والقضية ، لا نرمي إلى البحث عن كلية ضائعة، ولا إلى محاولة بعث الكلام الحي في امتلائه وخصبه ، واللوغوس في وحدته العميقة ، كما يغرينا بذلك توقنا إلى الماضي-وحنيننا إليه، ذلك الحنين الذي لا يخرس . فتحليل العبارات يطابق مستوى وصفياً نوعياً ويوافقه .

2 ـ ليست العبارة إذن ،وحدة أولية ،تأتي لتنضاف إلى الوحدات التي يصفها النحو أو المنطق أو تمتزج بها . وهي ليست قابلة لأن تعزل بالكيفية ذاتها التي تعزل بها جملة أو قضية أو فعل صياغة . ولا يعني وصف العبارة عزل قطعة أفقية وإبراز مميزاتها ، بل تعريف الشروط التي ضمنها مورست الوظيفة التي أضفت صفة الوجود النوعي على مجموعة من الأدلة (والتي ليست بالضرورة مجموعة نحوية أو ذات بناء منطقي) . ذلك الوجود الذي يمنحها مظهراً جديداً يجعلها شيئاً آخر غير مجرد أثر ، بلّ شيئاً ذا ارتباط بميدان موضوعات، ، شيئاً آخر غير مجرد حاصل عمل أو إجراء فردي ، بل مجموعة مواقع ممكنة للذات ، شيئاً غير مجرد كلية عضوية ، مستقلة ، منغلقة على نفسها ومنطوية على ذاتها ، تحمل معناها في ذاتها ، بل كعنصر داخلي حقل تواجد ، يمنحها مظهراً يجعلها شيئاً آخر غير مجرد حدث عابر أو موضوع ساكن لا يبدي حراكاً، بل كمادية متكررة . إن وصف العبارات يسير في إتجاه عمودي إلى حد ما . وصوب شروط وجود مختلف المجموعات الدالة . وتنتج عن ذلك إحدى المفارقات : لا يسعى الوصف إلى الإحاطة بالإنجازات اللفظية بغية اكتشاف عنصر خفي أو معنى مختفي يختبىء فيها أو يرى النور خلسة خلف سطحها الظاهر ، ورغم ذلك ، فإن العبارة غير قابلة أبداً لأن ترى مباشرة ؛ ولا تتجلى بنفس الكيفية التي تتجلى بها البنية النحوية أو المنطقية (حتى عندما لا تكون هذه الأخيرة واضحة

تمام الوضوح ، وحتى حينما يكون من الصعب توضيحها أو كشفها) . وعليه ، فإن العبارة لا مرئية ولا مختفية في آن واحد .

إنها لا مختفية ، بالتعريف ، ما دامت تطبع أنماط الوجود الخاصة بكل مجموعة من الأدلة المنتجة فعلاً . لذا ، فإن التحليل العباري ، لا يتناول أبداً سوى الأشياء التي قيلت والجمل التي تم التلفظ بها أو كتابتها فعلاً ، والعناصر الدالة المكتوبة أو المنطوقة ـ أو يتناول ، بعبارة أدق ، تلك الخصوصية والفردية التي تـوجدهـا وتقدمهـا للنظر والقـراءة وتهيئها للتنشيط ولـلاستثمار والاستخدام والتحول حسب المتطلبات العديدة الممكنة ، كشيء داخل أشياء أخرى ، لكنـه ليس على شاكلة تلك الأشياء . لا يتناول التحليل العباري سوى الإنجازات اللفظية التي تمت بالفعل ، ما دام يحللها في مستواها الوجودي ـ ومن حيث هي إنجازات قائمة : إنه يهتم بوصف الأشياء التي قيلت من حيث هي ، وبصورة دقيقة ، أشياء قيلت . فالتحليل العباري إذن تحليل تاريخي ، غير أنه يلبث بعيداً عن كل تأويل وبمنأى عنه : فهو لا يطالب الأشياء التي قيلت بأن تكشف أسرارها ، وأن تفصح عما قالته دون وعي منها ورغم أنفهـا ، أو عن ذلك الما ـ لم ـ يقل الذي تخفيه ، ذلك الفيض الوفير من الأفكار والصور والاستيهامات الذي يعشش داخلها ، بل يطالبها ، على العكس ، بنمط وجودها ، وكيفية تجليها ، وما ترتب عنهما من آثار ، وباستمرارها قابلة لأن تستعمل ثانية عند الاقتضاء ، يطالبها بالأسباب التي جعلتها هي التي تظهر دون غيرها . ومن زاوية النظر تلك ، لا سبيل إلى القول بوجود عبارات خفية : لأن ما يتوجه إليه اهتمامنا هو اللغة الفعلية الجلية الواضحة للعيان .

هذه أطروحة ليس من السهل الدفاع عنها . فنحن على يقين ـ ومنذ أن بدأ الإنسان يتكلم ، أن الأشياء غالباً ما تقال في ارتباط ببعضها البعض ، وأن نفس الجملة قد تحتمل معنيين مختلفين في وقت واحد ، وأن نفس المعنى الجلي الذي يقبله جميـع الناس ، قـد يخفي خلفه معنى باطنياً ، ينكشف بحس ثاقب أو بمجرد انجراف في الزمن . وأن وراء الصيغة المرئية ، ثمة صيغة أخرى تحكمها وتوجهها وتشـوشها ، وتفـرض عليها تقـطيعاً أو تمفصـلاً لا يخصها إلا هي ، فالأشياء ، على وجه الإجمال ، تقول أكثر مما تقوله ، بكيفية أو بأخرى . لكن آثار هذا الإزدواج أو التضاعف ، أو هذا الما ـ لم ـ يقل ، الذي يقال رغم كل شيء ، لا تصيب ، في حقيقة الأمر ، العبارة . على الأقل كما عرفناها هنا . فتعدد المعاني ـ الذي هو تعدد يتطلب التأويل والبحث عن المعنى المتواري خلف المعنى الظاهر ـ يهم الجملة والحقول الدلالية التي تتضمنها وترتبط بهـا ، فنفس المجموعة الواحدة من الكلمات ، قادرة على إفساح المجال لظهور عدة معاني وعدة إنشاءات ممكنة ، وعليه ، يمكننا تصور عدة معاني مجتمعة أو منفردة ، إنطلاقاً من قاعدة عبارية هي هي باستمرار . كما أن كبت إنجاز لفظي لإنجاز لفظي آخر ، أو إحلاله محله ، أو اشتباكه به ، كلها ظواهر تنتسب إلى مستوى الصياغة (حتى ولو كانت ظواهر عارضة ، طرأت على البنيات اللسانية

أو المنطقية) ، أما العبارة ذاتها ، فلا يصيبها أبداً شيء من ذلك الازدواج أو الكبت ، ما دامت تمثل صيغة الإنجاز اللفظي كما تم فعلاً ، فلا يمكن النظر إلى العبارة كحاصل تراكم أو تبلور لعدة عبارات متموجة لم تستبن بعد بوضوح ، يرتمي بعضها على الآخر . ولا ينبغي الاعتقاد أن العبارة يقطنها خفية ، حضور متوار للما ـ لم ـ يقل ، وللمعاني المختفية والمكبوتة ، فالكيفية التي تعمل بها تلك العناصر المتوارية أو التي يمكن أن تعاود بها الظهور ، رهينة بصيغة التعبير ذاتها ؛ فنحن نعلم جيداً أن «الما لم يقل» أو «المكبوت» لا يبقى هو هو ، ولا يكون واحداً ـ في بنيته وفي تأثيره ـ إذا تعلق الأمر بعبارة رياضية أو بعبارة اقتصادية ، أو عندما نكون أمام سيرة ذاتية أو أمام سرد أو حكاية حلم ما .

إلا أنه من اللازم بدون شك ، أن نضيف إلى تلك الصيغ المتباينة للما لم يقل ، والتي نستطيع رصدها على أرضية الحقل العباري : نقصاً، وهو نقص بدلاً من أن يكون داخل الحقل ، يلازمه ويقترن به ويلعب دوراً في تحديد وجوده ذاته . فقد تكون ثمة بالفعل ، بل توجد على وجه التأكيد ، وباستمرار داخل شروط انبثاق العبارات ، حدود وثغرات وعمليات نبذ ، تقطع مرجعها وتحكم بصحة بعض الصيغ دون أخرى ، تطوق وتحاصر بعض المجموعات المتواجدة ، تصد بعض الأشكال وتمنعها من أن تستعمل ، بيد أنه لا ينبغي أن نخلط بين النقص ، من حيث وضعه أو نتائجه ، والذي يميز الإنتظام العباري ، وبين الدلالات المتوارية في الصيغ التي يضمها .

3 ـ ومهما بدت لنا العبارة غير خفية ، فإنها تبقى مع ذلك غير مرئية ، فهي لا تعطى للإدراك ، حاملة معها بجلاء حدودها ومميزاتها . وهذا ما يتطلب تغييراً في النظرة والموقف حتى يمكننا التعرف عليها ومعاينتها بجلاء . وربما كانت العبارة ، ذلك الشيء الذي رغم فرط معرفتنا له ، ما يفتأ يتوارى عن أنظارنا ، ربما كانت العبارة تشبه تلك الألوان في الصفاء والشفافية المألوفة التي رغم أنها لا تخفي في أحشائها شيئاً ، ألا أنها ومع ذلك تعطى بوضوح كامل . وهذا ما يجعل المستوى العباري لا يبرز في صفائه .

ويرجع ذلك لعدة أسباب . الأول منها سبقت الإشارة إليه : فالعبارة ليست وحدة توجد بجانب الجمل والقضايا ، أو فوقها أو تحتها ، بل توظف باستمرار داخل وحدات من قبيل الجمل أو القضايا ، أو حتى داخل مجموعات من الإشارات لا تخضع لقوانينها (والتي قد تكون عبارة عن قوائم أو سلاسل احتمال ، أو جداول) ، وهي لا تميز ما يعطى في تلك الوحدات ، أو الكيفية التي تتحدد بها داخلها ، بل تميز كونها معطاة ، والنمط الذي تعطى به . فالعبارة تتسم بشبه عدم قابلية للرؤية مثلما يتجلى ذلك في قولنا «ثمة شيء ما . . » فلفظ «ثمة» يندثر في اللفظ الذي يتلوه كأن نقول ثمة هذا الشيء أو ذاك .

السبب الثاني : هو أن البنية الدالة للغة ، تحيل دوماً إلى شيء آخر : كالإشارة إلى موضوعات أو إلى معنى ، أو الإشارة إلى الذات بعدد من الأدلة ، حتى في الوقت الذي لا يكون

فيه حاضراً بعينه . فاللغة يقطنها دوماً ، آخر ، خارج ، ناء ، بعيد ، وفي جوفها يقبع الغياب . أو ليست مكان ظهور شيء آخر سواها ، وفي هذه الوظيفة ، يتبدد وجودها ذاته ويضيع؟ لذا فنحن ملزمون ، إذا ما رغبنا في وصف المستوى العباري ، بأن ندخل في الإعتبار هذا الوجود ذاته ، وبأن نسائل اللغة لا في الإتجاه الذي تحيل إليه ، بل في البعد الذي يقدمها لنا كلغة ، وبأن نضرب صفحاً عن قدرتها على تعيين إلى الأشياء وتسميتها واظهارها ، وعن كونها معقل المعنى والحقيقة، تتخلف عن اللحظة التي تحدد وجودها الفريد والمتميز والمحصور. أي لحظة ارتباط الدال بالمدلول . نحن مضطرون كذلك ، في فحصنا للغة ، إلى أن نعلق ، لا زاوية نظر المدلول فحسب (فذلك أمر درجنا عليه) ، بل والدال أيضاً ، كي نبرز أن ثمة ارتباط للغة بميادين موضوعات وبذوات ممكنة ، وبصيغ أخرى وتوظيفات ثانية تقتضيها الأحوال .

السبب الثالث والأخير لشبه عدم قابلية الرؤية الذي يطبع العبارة ، هو أن جميع التحليلات الأخرى للغة، تفترض العبارة دون أن تعمل يوماً على تسليط الضوء الكافي عليها. فلكي تغدو اللغة موضوعاً للدراسة ، وتحلل إلى مستوياتها المختلفة والمتيزة ، لا بد أن يوجد «معطى عباري» متحدد دوماً ولا متناه باستمرار : فتحليل اللغة هو تحليل ينصب دائماً على مجموعة من الأقوال والنصوص ، كما أن تأويل المعاني المتضمنة فيها وشرحها ، يستند إلى عدد معين من الجمل ، كما أن التحليل المنطقي لمنظومة ما ، ينطلق أثناء إعادة صياغتها في لغة صورية ، من مجموعة محددة من القضايا . أما المستوى العباري ، فإنه يلغي ذاته في كل حين عاطلاً ومحيداً ، أما لأنه يتحدد كعينة نموذجية تسمح بتجريد بنيات قابلة لأن تنطبق بصورة لا محدودة . أو لأنه ينفلت تحت غطاء مظهر صاف يخفي خلفه كلاماً آخر حقيقياً علينا اكتشافه والبحث عنه ، أو لأنه يبدو كمادة محايدة لا تتأثر بشيء ، تستند إليها العلاقات الصورية . فكونه يمثل الشرط اللازم كي يقوم كل تحليل يجعله لا يقبل أي تحليل . إذا أضفنا إلى هذا أن كل هذه الأوصاف لا تعرف النور إلا إذا انتظمت في مجموعات متناهية من العبارات ، فهمنا لماذا يحاصرها الحقل العباري من كل جهة ، وكذا ، لماذا لا تستطيع أن تخرج عن طوقه وتتخذه موضوعاً لدراستها . فالاقتصار على النظر إلى العبارات في حد ذاتها ، لا يعني البحث ، فيما وراء كل تلك التحليلات ، وفي مستوى أعمق ، عن سر دفين أو عن أصل ما للغة ، لم تقع عليه عين تلك التحليلات . بل الغرض منه محاولة جعل تلك الشفافية القريبة التي تمثل عنصر إمكانها ، قابلة لأن ترى ولأن تحلل .

فالمستوى العباري ، ليس مستوى خفياً ولا مستوى مرئياً ، بل هو مستوى يقع في نهاية اللغة . لا يمثل مجموعة سمات وخاصيات تعطي للتجربة المباشرة بصورة غير منظمة ، وليس راسباً مختفياً وصامتاً يتوارى خلفها دون أن تفصح عنه . بل هو مستوى يحدد نمط ظهورها : إنه محيطها بدلاً من أن يكون نظامها الداخلي ، يمثل أيضاً سطحها عوض أن يكون محتواها . غير أن تمكننا من وصف ذلك السطح العباري ، يؤكد أن «معطى» اللغة ، ليس مجرد تمزيق لحجاب

أساسي ، وأن الكلمات والجمل والدلالات والإثباتات والقضايا وتسلسلها . لا تستند إلى دليل من الصمت . بل ان الظهور المباغت لجملة ما وانبجاس المعنى ، والظهور المفاجىء ، للإشارة ، تبرز دوماً داخل حقل وظيفة عبارية وتظهر فيه ، ولا يفصل بين اللغة المقروءة والمسموعة والمتحدث بها بين عدمها أو غيابها حيز تتجمهر فيه كل الأشياء التي لم تكد تقال ، أو الجمل التي بقيت معلقة في حالة انتظار ، والأفكار شبه المكتوبة ، ذلك المونولوغ اللامتناهي الذي لا تطفو على السطح سوى بعض المقاطع منه ، بل تفصل بينها أولاً وقبل كل شيء الشروط التي انطلاقاً منه ـ تتم الممارسة العبارية . مما يؤكد أن من العبث البحث ، خارج التحليلات البنيوية الصورية أو التأويلية للغة ، عن ميدان معفى من كل وضعية تبسط فيه الذات هيمنتها وتتصرف فيه بكل حرية ، كما يهيمن عليه الكائن البشري ويعمل على انفتاح مصير ترنسندنتالي . من العبث أن يعترض على المناهج اللسانية أو التحليلات المنطقية بالقول : «ماذا ستصنعون باللغة ذاتها ، في امتلاء جسدها الحي ، بعد كل ما قلتموه عن قوانين بنائها ؟ ماذا ستصنعون بتلك الحرية ، أو بذلك المعنى السابق على كل دلالة ، واللذين بدونهما ، لا يكون ثمة أفراد قادرون على التفاهم فيما بينهم بواسطة اللغة؟ أتتجاهلون أن المنظومات المتناهية التي تسمح بعدد لا متناه من الخطابات ، دون أن تكون قادرة على تأسيس ذلك العدد من الخطابات ، وتقديم وصف لها ، تضعنا أمام سمة تعال أو عمل كائن بشري ، بمجرد ما تنطلق ؟ هل تدركون أنكم لم تقوموا سوى بمجرد وصف بعض خصائص اللغة وسماتها ، التي يبقى انبثاقها ونمط وجودها في غير متناول تحليلاتكم ؟ » . هذه الاعتراضات في حاجة إلى الرد عليها وإزاحتها : حقاً ، نحن أمام بعد لا ينتسب إلى المنطق ولا إلى اللسانيات ، غير أن ذلك لا يجعل منه رغم كل شيء بعداً ترنسندنتاليا أعيد تجديده ، ولا طريقاً أعيد فتحه ليمضي بنا نحو أصل صعب المنال وفتح ثانية ليقودنا صوبه ، لا يجعل منه دلالات ينشئها الإنسان لنفسه ويؤسسها . فاللغة ، في مستوى ظهورها ونمط وجودها ، هي العبارة ، وتنخرط من حيث هي كذلك ، في سلك ليس ترنسندنتاليا ولا انطربلوجيا . والتحليل العباري ، لا يرسم للتحليلات اللسانية أو المنطقية حداً عليها ألا تتجاوزه ، كما لا يضع خطاً فاصلاً بين ميدانها والميادين الأخرى ، بل يسير في اتجاه مخالف ، لكنه يلتقي بها . وإذا قامت إمكانية التحليل العباري وثبتت ، فإن عليها أن ترفع الجسر الترنسندنتالي الذي تنصبه بعض الخطابات الفلسفية في وجه كل التحليلات اللسانية ، تحت اسم كينونة اللغة وأساسها وأصلها ، وأن تحطمه .

ـ ب ـ

علي الآن أن أوجه اهتمامي صوب المجموعة الثانية من المسائل : كيف يكون في وسع تحليل للعبارات ، هذا شأنه ، أن يتلاءم وتحليل التشكيلات الخطابية كما أبرزنا مبادئه وخطوطه العامة قبل قليل ؟ والعكس : إلى أي حد يمكننا القول أن تحليل التشكيلات الخطابية هو في

حقيقة أمره وصف للعبارات للمعنى الذي أعطيته لهذا اللفظ ؟ هذا تساؤل ، من المفيد الإجابة عنه ، ذلك أن المشروع الذي يشغل بالي منذ سنوات عديدة ، والذي عرضته بشيء من الثقة والوثوقية العمياء، وأعمل الآن على الإحاطة بمظهره الشامل - مع احتمال تعديله واستدراك بعض أخطائه وهناته ، إن اقتضى الحال - سيكتمل من خلال تلك الإجابة . وليس غرضي هنا ، كما لاحظنا ذلك ، هو أن أبين مقاصدي مما كنت قد قمت به سابقاً في تحاليلي لبعض المسائل ، أو أن أتحدث عن المشروع الذي كان يدور بخلدي والعوائق التي اعترضته والتنازلات التي كنت مضطراً إلى القيام بها ، والنتائج المرضية نسبياً التي حصلت عليها ، ليس غرضي أن أصف المسار الفعلي الذي اتخذته أبحاثي ، من أجل أن أبين ماذا كان عليه أن يكون ، وما الوجهة التي سوف يتخذها ابتداء من الآن : بل أنني سأقتصر ، من أجل اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة ، على بيان وشرح إمكانية وصف اتبعته وسرت فيه على غير دراية بمتطلباته ومستلزماته ! وبدلاً من أن أستعيد ما قلته ، ثانية ، واسترجع ما كان علي أن أقوله ، سأحاول جهد المستطاع أن أبرز ما كان يسمح بإمكان ما قلته ، في انتظامه الخاص ، ذلك الإنتظام الذي لم أكن على دراية تامة به .
تجدر الإشارة كذلك إلى أنني لا أعرض نظرية بالمعنى الدقيق والقوي لهذا اللفظ : أساسها استنباط نموذج نظري قابل لأن ينطبق على عدد لا محدود من الأوصاف الاختبارية ، انطلاقاً من عدد من المبادىء الأولية . وإذا كان بناء مثل هذه النظرية أمراً ممكن التحقيق ، فإن الوقت لم يحن بعد لإنجازه . إني لا أستنبط تحليل التشكيلات الخطابية من تعريف للعبارات يكون بمثابة أساس ، لا أستنتج كذلك طبيعة العبارات من طبيعة التشكيلات الخطابية، التي قد نجردها من هذا الوصف أو ذاك ، بل أحاول أن أبين كيف ينتظم ميدان العبارات ومبدأ اجتماعها والوحدات التاريخية الكبرى التي تكونها تلك العبارات والمناهج التي تسمح بوصفها انتظاماً لا خلل فيه ولا صدع ولا تناقض . إني لا أسلك طريق الاستنباط الخطي ، بل طريق الدوائر المتواكزة التي تشترك في مركز واحد ، فاتجه أحياناً صوب الدوائر الأكثر ابتعاداً عن المركز ، وأخرى نحو أكثرها اقتراباً من المركز : وانطلاقاً من قضية الانفصال الذي يطبع الخطاب ، والتفرد الذي يطبع العبارة (كفكرة محورية) حاولت أن أحلل ، على صعيد السطح والأطراف ، بعض أشكال التجمعات الغريبة ، غير أن مبادىء تلك التجمعات ، والتي لم تكن نحوية ولا منطقية أو سيكلوجية ، والتي لم تكن تتعلق بالجمل أو القضايا أو التمثيلات ، ألزمتني أن أتجه من جديد صوب المركز ، أي نحو العبارة ، وأن أعمل على تفسير ما ينبغي أن نفهمه من لفظ العبارة ، وسأعتبر نفسي أنني لم أقم ببناء نموذج نظري دقيق ، بل أخرجت من الظل ميداناً متناسقاً للوصف ، وأنني إن لم أقم ببناء نموذج ، فعلى الأقل دشنت إمكانيته ، إذا وفقت في «إكمال الدائرة» ، وفي بيان أن تحليل التشكيلات الخطابية يدور أساساً على وصف العبارة في خصوصيتها . أو باختصار ، إذا وفقت في بيان أن الأبعاد الخاصة بالعبارة هي التي تلعب دوراً ويكون لها شأن في رصد التشكيلات

الخطابية . وعوض أن أؤسس نظرية ما تأسيساً ، وقبل أن أقوم بذلك إن اقتضى الحال (وإن كنت لا أنكر أنني أتأسف على كوني لم أوفق في ذلك) ـ سأكتفي الساعة بتوضيح إمكانيته .

اكتشفنا ، خلال فحصنا للعبارة ، الوظيفة التي تخص مجموعات الأدلة ، وهي وظيفة لا تماثل «المقبولية» النحوية ، ولا التصحيح المنطقي ، وتكون في حاجة ، كي تمارس نفسها كوظيفة ، إلى مرجع (لا يكون بالضرورة حدثاً أو ظرفاً أو موضوعاً ، بل مبدأ تمييز) ، كما اكتشفنا الذات أيضاً (لا بمعنى الوعي المتكلم ، أو المؤلف الذي كتب الصيغة ، بل الموقع الذي يستطيع أن يملأه أفراد لا حول لهم ولا قوة في اختيار ذلك ، ضمن شروط معينة) ، اكتشفنا ، كذلك ، الحقل المشترك (والذي لا يعني السياق الواقعي الذي تمت فيه صياغة العبارة أو الوضع الذي تم فيه التلفظ بها ، بل الميدان الذي تتواجد فيه مع عبارات أخرى) ، والمادية (والتي ليست المادة أو السند المادي الذي يسمح بالنطق فحسب ، بل هي كذلك وضع العبارة وصفتها وقواعد تدوينها وامكانيات استخدامها واستعمالها من جديد) . لكن ما وصفناه تحت اسم ، التشكيلة الخطابية ، هو بالمعنى الدقيق ، مجموعات من العبارات ، أي مجموع الإنجازات اللفظية التي ترتبط فيما بينها ، على مستوى **الجمل**، بروابط نحوية (تركيبية أو دلالية) ، وعلى مستوى **القضايا** بروابط منطقية (ذات علاقة بالتناسق الصوري والتسلسل المنطقي) ؛ كما لا ترتبط فيما بينها ، على مستوى **الصياغة**، بروابط سيكلوجية (سواء كانت ذات علاقة بتماثل أشكال الشعور أو ثبات العقليات أو تكرار نفس المشروع) ، بل ترتبط فيما بينها على مستوى **العبارات**. ويترتب عن هذا ، ضرورة تحديد النظام العام الذي يحكم موضوعاتها وأشكال تبعثرها التي توزع توزيعاً منتظماً ما تتكلم عنه، ونظام مراجعها ، كما يتطلب تحديد النظام العام الذي يحكم مختلف أنماطها العبارية والتوزيع الممكن للمواقع التي يمكن أن تشغلها الذات ، والنظام الذي يحدد تلك الأنماط ويرتبها ، يفرض علينا أيضاً تحديد النظام المشترك بين كل ميادينها مجتمعة ، وأشكال التتالي والتآني والتوزع التي تعرفها ، والنظام الذي يربط بين سائر حقول التواجد تلك ، وأخيراً يقتضي أن يتمكن من تحديد النظام العام الذي يحكم وضع تلك العبارات وكيفية تأسيسها ، وتقبلها وتوظيفها واستعمالها من جديد ، والنحو الذي تنتظم به فيما بينها ، والصيغة التي تغدو حسبها موضوعات متملكة ووسائل لتحقيق المآرب والرغبات ، وعناصر لخدمة استراتيجية معينة . فوصف العبارات ، ووصف الوظيفة العبارية التي تحملها العبارات، وتحليل الشروط التي ضمنها تمارس نفسها تلك الوظيفة، وارتياد مختلف الميادين التي تفترضها والكيفية التي تظهر بها، يعني الشروع في إبراز ما يتخذ شكلاً متميزاً ومنفرداً ليعطي في الأخير تشكيلة خطابية . أو بعبارة أخرى عكسية : إن التشكيلة الخطابية، هي المنظومة العبارية العامة التي تحكم مجموع الإنجازات اللفظية، وهي منظومة لا تحكمه مع ذلك وحدها، ما دام يخضع كذلك حسب أبعاده الأخرى، لمنظومات منطقية ولسانية وسيكلوجية . فما أطلقنا عليه

اسم «التشكيلة الخطابية» هو ذلك القطاع العام من الأشياء التي قيلت، في المستوى النوعي للعبارات. توافق الاتجاهات الأربعة التي يسير فيها تحليلنا للتشكيلة الخطابية (تكون الموضوعات، تكون المواقع الذاتية، تكون المفاهيم، تكون الاختيارات الاستراتيجية) الميادين الأربعة التي تمارس فيها الوظيفة العبارية نفسها. وإذا كان التشكيلات الخطابية أكثر تحرراً، إذا ما قورنت بالوحدات البلاغية الكبرى للنص والكتاب، إذا كانت لا تخضع لقانون صرامة البناء الاستنباطي، إذا كانت لا تماثل عمل المؤلف وأثره، فلأنها تستند أساسها إلى المستوى العباري والانتظامات التي يتسم بها، وليس إلى المستوى النحوي المنطقي للقضايا، أو السيكلوجي للصيغة.

إنطلاقاً من هذا، يمكننا اقتراح عدد من القضايا التي تلخص جوهر التحليلات السابقة :

1 ـ نستطيع القول ان رصد التشكيلات الخطابية، دون ارتباط بالمبادىء الأخرى للتوحيد الممكن، يبرز إلى واضحة النهار، المستوى النوعي للعبارة، غير أننا نستطيع كذلك القول : أن وصف العبارات والكيفية التي يتنظم بها المستوى العباري، تقود إلى تميز التشكيلات الخطابية وتفردها. والمسعيان معاً مبرران وغير قابلين للرد ولا يمكن رفضهما. فتحليل العبارة ينشأ في نفس الوقت هو وتحليل التشكيلة وفي ارتباط به، والعكس أيضاً. وحينما ستسنح الفرصة وتكون مؤاتية لإقامة النظرية سنكون مضطرين إلى تحديد نظام ارتباطهما.

2 ـ تنتمي العبارة إلى التشكيلة الخطابية، مثلما تنتمي الجملة إلى نص، والقضية إلى مجموع استنباطي. غير أنه، إذا كان انتظام الجملة، يتحدد بقواعد اللغة، وانتظام القضية، بقوانين المنطق، فإن انتظام العبارات يتحدد بالتشكيلة الخطابية ذاتها. لذا فإن انتماء العبارة وقانونها يمثلان ذات الشيء، وليس في ذلك تناقض، ما دامت التشكيلة الخطابية، لا تتميز إطلاقاً بمبادىء بناء، بل بتبعثر حقيقي، وهو تبعثر، لا يمثل بالنسبة للعبارات شرط إمكانها، بل قانون تواجدها، كما أن العبارات ليست على الإطلاق عناصر قابلة للمبادلة، بل هي مجموعات تتسم بنمط وجودها المتميز.

3 ـ نستطيع إذن، إعطاء معنى كامل للتعريف الذي سبق أن اقترحناه أعلاه «للخطاب»، سندعو خطاباً، مجموعة من العبارات بوصفها تنتمي إلى ذات التشكيلة الخطابية، فهو ليس وحدة بلاغية أو صورية قابلة لأن تتكرر إلى ما لا نهاية، يمكن الوقوف على ظهورها واستعمالها خلال التاريخ (مع تفسيره إذا اقتضى الحال)، بل هو عبارة عن عدد محصور من العبارات التي نستطيع تحديد شروط وجودها. فالخطاب، على هذا النحو، ليس شكلاً مثالياً، ولا زمانياً، له بالإضافة إلى ذلك تاريخ. ولا يكمن جوهر المشكل في التساؤل عن أسباب انبثاقه وظهوره في هذه اللحظة المعينة من الزمن أو تلك، فهو تاريخي، من جهة إلى أخرى ـ جزء من الزمن، وحدة وانفصال في التاريخ ذاته، يطرح مشكل حدوده الخاصة وألوان قطيعته وتحولاته والأنماط

النوعيةَ لزمانيته ، بدل أن يطرح مشكل انبجاسه المباغت وسط تواطؤات الزمان .

4 ـ باستطاعتنا ، أخيراً أن نوضح ما ندعوه بـ «الممارسة الخطابية» ، ليس بالإمكان الخلط بينها وبين العملية التعبيرية التي يصوغ بها شخص ما فكرة أو رغبة أو صورة ، ولا بينها وبين النشاط العقلي الذي هو أساس العمليات الإستدلالية ، أو بينها وبين «مقدرة» الشخص على الكلام ، حينما يركب جملاً نحوية ، بل هي مجموعة من القواعد الموضوعية والتاريخية المعينة والمحددة دوماً في الزمان والمكان ، والتي حددت في فترة زمنية بعينها ، وفي نطاق اجتماعي واقتصادي وجغرافي أو لساني معطى ، شروط ممارسة الوظيفة العبارية .

بقي علي الآن أن أدفع بعجلة التحليل ، كما بقي علي ، بعد أن أرجع التشكيلات الخطابية إلى العبارات التي تصفها تلك التشكيلات ، أن أبحث في اتجاه جديد ، يقودني هذه المرة ، إلى الخارج، أي صوب الاستخدام المشروع لتلك المفاهيم: ماذا يمكننا اكتشافه منها، كيف تستطيع أن تتبوأ مكانتها بين مناهج الوصف الأخرى، إلى أي حد تستطيع إدخال تحويرات على ميدان تاريخ الأفكار وتعمل على إعادة توزيعه. قبل أن أقوم بهذا الانقلاب، وحتى أنجزه على أضمن وجه، أجدني مضطراً إلى البقاء والتلكؤ قليلاً من الوقت في ذات البعد الذي استكشفته الساعة، علني أوضح ما يتطلبه تحليل الحقل العباري والتشكيلات التي تقتسمه، وما ينبذه ويقصيه.

- 4 -
الندرة والخارجية والتراكم

يدخل التحليل العباري في اعتباره مفعول الندرة .

يرفع تحليل الخطاب ، في أغلب الأحيان ، شعاراً مزدوجاً هو الكلية والوفرة . حيث يتم إبراز الكيفية التي تتكامل بها مختلف النصوص المتناولة بالدرس ، وكيف تنتظم في صورة فريدة ، وتلتقي بمؤسسات وممارسات ، وتحمل دلالات تكون مشتركة بين نصوص العصر كله . فكل عنصر ينظر إليه على أن فيه تعبيراً عن كلية كاملة ينتمي إليها ، لكنها كلية تتجاوزه . وعلى هذا النحو ، يستعاض عن تعدد وتنوع الأشياء التي قيلت . بنص كبير متجانس ، لم ينطق به أبداً ، يخرج إلى النور ، لأول مرة ، «ما كان في نية البشر أن يقولوه» ، لا انطلاقاً مما نطقوا به أو كتبوه ، لا انطلاقاً من خطاباتهم أو كتاباتهم ، فحسب ، بل ومن المؤسسات أيضاً والممارسات والتقنيات والموضوعات التي ينتجونها . وبالنظر إلى هذا «المعنى» المضمر ، الكلي والمشترك ، تبدو العبارات في تكاثرها ، زائدة على اللزوم ، ما دامت جميعها تحيل إليه وحده ، وتستمد صدقها منه : وهذا ما دعوناه بوفرة العناصر الدالة بالنسبة لذلك المدلول الواحد والوحيد . ولما كان هذا المعنى الأول والأخير : الصامت عبر الصيغ الجلية ، يتوارى خلف ما يظهر ويتخفى وراءه ، فإن كل خطاب يخفي داخله القدرة على أن يقول غير ما قاله ، وأن يغلف أيضاً عدداً كثيراً من المعاني : وهذا ما يسمى بوفرة المدلول بالنسبة للدال الواحد والوحيد . وعليه ، فإن الخطاب ، امتلاء وثراء لا حد لهما .

أما تحليل العبارات والتشكيلات الخطابية، فيسير في اتجاه مخالف تمام المخالفة: فهو يريد تحديد المبدأ الذي يتحكم في ظهور المجاميع الدالة وحدها والتي تم التلفظ بها. كما يسعى إلى سن قانون الندرة. وهي مهمة تتخذ عدة أوجه:

- يستند إلى مبدأ أن الكل لا يقال أبداً ، إذ العبارات مهما بلغت كثرتها ، تبقى بالنظر إلى ما كان بالإمكان التعبير عنه في اللغة الطبيعية وبالنظر إلى إمكانية التركيب اللامتناهي للعناصر

اللسانية ، ناقصة ولا تفي بالحاجة ، وانطلاقاً من النحو ومن الثروة اللفظية التي نتوفر عليها في فترة معينة ، لا نعثر إجمالاً ، إلا على عدد زهيد نسبياً من الأشياء التي قيلت . سنبحث إذن عن مبدأ ندرة حقل الصيغ الممكنة مثلما تقدمه اللغة . أو على الأقل ، عن مبدأ عدم امتلائه . لذا تظهر التشكيلة الخطابية كمبدأ تقطيع داخل تشابك الخطابات ، ومبدأ فراغ داخل حقل اللغة في نفس الوقت .

ـ تدرس العبارات في الحد الذي يفصلها عما لم يقل ، وفي المستوى الذي تنبجس فيه مقصية باقي العبارات الأخرى . لذا فإن الأمر لا يتعلق باستنطاق الصمت المحيط بها وإرغامه على الكلام ، أو باستكشاف كل ما أرغم فيها أو بجانبها ، على الصمت . لا يتعلق الأمر أيضاً بالبحث في العوائق التي حالت دون ظهور هذا الإكتشاف أو ذاك ، أو تلك التي ساعدت على تكريس هذه الصيغة أو تلك ، أو على كبت هذا الشكل من التعبير أو تلك الدلالة اللاشعورية أو هذه المعقولية الآيلة إلى الظهور ، بل بتحديد منظومة حضور محصورة . فالتشكيلة الخطابية ، ليست كلية متنامية ذات دينامية أو سكون خاصين بها ، تحمل في أحشائها ، في شكل خطاب لم يصغ بعد ، ما لن تقوله أو ما لم تقله بعد ، أو ما لو قيل لناقض أقوالها ، ليست انباتاً خصباً أو ولادة عسيرة ، بل هي توزع للتبعثرات والفراغات والفجوات والحدود والتقطعات .

ـ غير أننا ، لا نرجع هذه «الإقصاءات» إلى كبت أو قمع ، كما لا نفترض خلف العبارات الجلية ، وجود أي شيء يبقى خفياً عن الأنظار ، لكنه يحايث في نفس الوقت تلك العبارات ، بل نحلل العبارات ، لا من حيث أنها تتصدر مكان أخرى وتبقيها في الظل ، خلف خط الإنبثاق الممكن ، بل كعبارات تشغل دوماً حيزها الخاص بها . لا نرد العبارات إلى فضاء منتشر ومنبسط كامل الإنبساط ، لا ينطوي على أي تكرار ولا يحتمل أي تضعيف ، إذ ليس ثمة نص خفي . وهذا يعني ألا وجود للوفرة . وأن الميدان العباري يمثل بكامله على سطحه الخاص به . كما أن كل عبارة تحتل فيه مكاناً لا يملك حق التـواجد فيـه غيرهـا . ولا يقوم وصف عبـارة ما على استكشاف الما لم يقل الذي كبتتـه لتحتل مكـانه ، أو على البحث عن السبيـل الذي نتمكن بانتهاجه من إرجاعها إلى نص صامت مشترك وردها إليه ، بل يقوم بالعكس على التساؤل عن الموضع الفريد المتميز الذي تشغله ، وعن التشعبات التي تسمح بالإهتداء إليه وسط منظومة التكونات ، وعن الكيفية التي يتوحد بها وينفرد ، داخل التبعثر العام للعبارات .

ـ تفسر لنا ندرة العبارات تلك ، والصورة التي يوجد عليها الحقل العباري ، والذي هو حقل متناثر ومليء بالفجوات ، وكون النزر اليسير من الأشياء ، هو الذي يحظى بأن يصبح مقولاً ، كون العبارات لا تتمتع بشفافية لا متناهية كتلك التي يتميز بها الهواء الذي نتنفسه ، وكونها أشياء تنقل وتحتفظ ، وتتمتع بقيمة مما يجعلها عرضة للتملك ، تكرر ويعاد إنتاجها ، وتتحول ، تهيأ لها منعرجات جاهزة ، وتعطاها صفة داخل المؤسسة ، أشيـاء تتضاعف لا بـالنسخ والتـرجمة

فحسب ، بل وبالتفاسير والشروح والتوالد الداخلي للمعنى كذلك ، فلأن العبارات طفيفة ، يُلم شتاتها في كليات توحدها، ويضاعف عدد المعاني التي تنطوي عليها كل عبارة.

خلافاً لسائر تلك التأويلات التي لا توجد إلا بفضل الندرة الفعلية للعبارات ، والتي تغض الطرف عن تلك الندرة ، متخذة ، بالعكس ، من الثراء السميك لما قيل موضوعاً محورياً لها ، يوجه تحليل التشكيلات الخطابية عنايته صوب الندرة ذاتها ، متخذاً منها موضوعاً صريحاً ، محاولاً تحديد منظومته الفريدة ، ومحللاً في نفس الوقت ظهور بعض التأويلات . ذلك أن التأويل أسلوب من أساليب مواجهة النقص العباري وتعويضه عن طريق توفير المعنى ، أسلوب من أساليب الكلام بمناسبة النقص ورغماً عنه . أما تحليل التشكيلة الخطابية ، فيعني البحث عن قانون ذلك النقص ، قياس وتحديد صورته النوعية . يعني ، بعبارة موجزة ، قياس «قيمة» العبارات . وهي قيمة لا تتحدد بصدقها ، ولا تقدر بحضور مضمون خفي فيها ، بل بتميز مكانتها وقدرتها على التداول والمبادلة والتحول ، لا داخل وفرة الخطاب فحسب ، بل وكذلك داخل إدارة الموارد الطفيفة بوجه عام . وعلى هذا النحو ، لا يبقى الخطاب كما أعتقد الموقف التفسيري : كنزاً مليئاً لا ينفد ، نستخرج منه باستمرار ثروات جديدة لا تعد ولا تحصى ، لا يبقى عناية إلّهية تنطق دوماً قبل الكلام ، وإذا أحسنّا الإصغاء إليها ، أسمعتنا وحياً نزل في الماضي ، بل أنه سيغدو ثروة متناهية ومحدودة ومرغوبة ومفيدة ـ لها قوانين ظهورها، وأيضاً شروط تملكها واستثمارها . ثروة تطرح بالتالي ، ما أن تظهر إلى الوجود (وليس في «تطبيقاتها العملية» فحسب) مسألة السلطة ، ثروة هي بطبيعتها موضوع صراع ، صراع سياسي .

خاصية أخرى تميز هذا التحليل : وهو أنه ينظر إلى العبارات في شكل انتظامها البراني الخارجي . فقد جرت العادة في الوصف التاريخي للأشياء المقولة أن ينطلق فيه ضمنياً من التمييز بين الداخل والخارج ؛ وأن يستبد به هاجس الاتجاه من الخارجية التي ليست في اعتقاده سوى جواز واحتمال أو محض ضرورة-مادية أو جسد مرئي أو ترجمة غير صادقة ـ نحو النواة الجوهرية الداخلية . أي أن التأريخ لما قيل ، يغني إعادة صياغته من جديد ، وذلك بالاتجاه من العبارة التي احتفظت على مر الأزمان وتبعثرت في المكان ، صعوداً نحو المخبوء الداخلي الذي سبقها واستقر فيها وأصبح يلغي ذاته (بكل ما لهذا اللفظ من معنى) فيها مشوهاً، هكذا تستكشف نواة الذاتية المؤسسة ويتم إبراز تلك الذاتية التي تغور باستمرار كي تفسح المجال للتاريخ الجلي ليحتل مكان الصدارة ؛ وتكشف خلف الأحداث تاريخاً آخر أكثر جدية وخفاء ، وأكثر أصالة واقتراباً من الأصل، وأوثق ارتباطاً بأفقه الأقصى (ومن ثم أكثر تحكماً في تحديداته). هذا التاريخ الآخر الذي يسري خلف التاريخ، وما ينفك يستبقه ويلم شتات الماضي برمته، بالإمكان وصفه ـ بنمط سوسيولوجي أو سيكلوجي ـ كتطور للعقليات . بالمستطاع كذلك منحه وضعاً فلسفياً واعتباره تأملاً للوغوس أو غائية للعقل ؛ في الإمكان ، أخيراً ، العمل على صقل

لمعانه في اطار اشكالية تعتبره أثراً منقوشاً ، كان ، قبل كل كلام، بداية للتدوين ، وعدولاً وانزياحاً لزمان مؤجل إنها ذات الفكرة الأساسية التي يدور حولها الطرح التاريخي ـ الترنسندنتالي ، وقد عاودت الظهور من جديد ، واستثمرت ثانية .

وهي الفكرة التي يسعى تحليل العبارات إلى التخلص منها . قصد استعادة العبارات في حال تبعثرها الخالص . ومن أجل تحليلها في خارجية مفارقتها أنها لا تستدعي أي شكل مناقض لها داخلي ولا تحيل اليه . وحتى ننظر إليها في انفصالها دون أن نكون ملزمين بإحالته ، بفعل انزياح يهمشها وينزع عنها كل قيمة وأهمية، إلى بداية أو اختلاف أكثر أصالة. قصد أن نمسك ثانية بانبجاسها وظهورها المباغت ذاته، في المكان والزمان اللذين ظهرت فيها. وأن نستكشف تأثيرها كحدث ، من الأفضل لنا بدون شك ، أن نتكلم عن «حياد» بدلاً من الحديث خارجية أو برانية ؛ غير أن لفظ الحياد ، يحيل بسهولة مفرطة الى تعليق الاعتقاد وهدم كل موقف من الوجود ، أو وضعه بين قوسين والتشكيك فيه ، في حين أن الأمر يتعلق باستكشاف هذا الخارج الذي تتوزع فيه الأحداث العبارية ، في ندرتها النسبية وتجاورها المتصدع وفضائها المنبسط .

ـ تتطلب هذه المهمة منا ألا ننظر إلى حق العبارات كما لو كان «ترجمة وانعكاساً» لإجراءات وتطورات تجري خارجه (في فكر الناس ، في وعيهم أو لا وعيهم ، في منطقة التكوين الترنسندنتالي) ؛ بل أن نقبل به في اختباريته المتواضعة ، كمكان يعرف أحداثاً وانتظامات وارتباطات ، وتغييرات معينة ، وتحولات نظامية ؛ أي وبإجمال ، ألا نعتبره ناتجاً عن شيء آخر أو مجرد أثر له ، بل ميداناً للممارسة قائم بذاته ، (رغم أنه تابع) يقبل أن يوصف في مستواه الخاص (رغم أنه يتمفصل بشيء آخر غيره) .

ـ تتطلب كذلك ألا نحيل هذا الميدان العباري إلى ذات فردية ، أو إلى أي شيء كالشعور الجماعي ، ولا إلى ذاتية ترنسندنتالية ؛ بل أن نصفه كحقل مجهول الهوية وغفل من الاسم ؛ يحدد انتظامه المكان الذي يمكّن للذوات أن تشغله . علينا أن نكف عن تحديد موقع العبارات بالنظر إلى ذات مطلقة ، بل رصد الآثار الخاصة بالحقل العباري والاهتداء إليها وسط مختلف أشكال الذاتية المتكلمة .

ـ تستلزم كذلك أن نعتبر الحقل العباري لا يخضع في تحولاته وسلاسله المتتالية واشتقاقاته ، إلى زمانية الوعي على أنها نموذجه الضروري . وينبغي ألا يراودنا ـ على الأقل في هذا المستوى ، وفي هذا الشكل من أشكال الوصف ـ أمل تحقيق كتابة تاريخ للأشياء المقولة ، بحيث يكون سواء في شكله أو في انتظامه وطبيعته ، وبكيفية حتمية ، تاريخ وعي فردي أو مجهول الهوية ، تاريخ مشروع أو تاريخ مجموعة من المقاصد والنوايا . فزمان الخطابات ، ليس انعكاساً للزمان الملتبس ، أي زمان التفكير ، في تسلسل أحداث تاريخية منظورة .

يتَم تحليل الخطاب اذن ، دون إرجاعه إلى الكوجيطو . فهو تحليل لا يطرح مسألة : من يتكلم ، ومن يتجلى أو يختفي في ما يقال ، من يمارس حريته المطلقة ، حينما يتكلم ، أو من يخضع دون علم منه لضغوط لا يدركها ولا يكون على دراية جيدة بها . فهو تحليل يجد مكانه في مستوى «الأقوال المبنية للمجهول» . ولا ينبغي أن يفهم من البناء للمجهول ، أنه رأي مشترك أو تصور جماعي يفرض نفسه على الأفراد ؛ لا ينبغي أن يفهم منه أنه صوت كبير ، مجهول الهوية ، يتكلم بالضرورة عبر الخطابات الفردية ؛ بل هو مجموع الأشياء المقولة ، والعلاقات والانتظامات والتغييرات التي نستطيع معاينتها بصددها والميدان الذي تشير بعض أشكاله وبعض تقاطعاته إلى المكانة الفردية لذات متكلمة ، والتي هي أشكال وتقاطعات يمكن أن يطلق عليها اسم مؤلف . «ان أياً كان يتكلم» ، غير أن ما يقوله ، لا يقوله حيثما شاء -. لذا فهو يقع بالضرورة تحت رحمة لعبة خارجية .

السمة الثالثة للتحليل العباري : أنه يتجه نحو الأشكال النوعية للتراكم ، والتي لا يمكن مماثلتها بعمليات الاحتفاظ بالصور داخل الذات في شكل ذكريات أو عمليات تجميع محايدة للوثائق . فقد جرت العادة ، أثناء تحليلنا لخطابات تمت فعلاً ، أن نعتبرها خطابات تعاني من قصور ذاتي وعطالة جوهريين : وأن الصدفة وحدها هي التي احتفظت لنا بها ، كما رعتها عناية البشر وأوهامهم ، تلك الأوهام التي يكونونها عن أقوالهم فتذهب بهم إلى إعطائها قيمة واستحقاقاً يرفعها إلى مستوى الخلود ؛ غير أنها لم تعد تمثل سوى أشكال وتعابير خطية تتكدس في المكتبات غارقة في سبات عميق ، منذ أن تم التلفظ بها ودخلت في طي النسيان وطمس الزمان معالمها . وقد يحالفها الحظ فتحيا ثانية وتنبعث من جديد ، حينما نصادفها في قراءاتنا . أو قد نعثر فيها على علامات تأخذ بأيدينا إلى مرحلة صياغتها ونسترشد بها في اكتشافها ؛ وحينما نفسر رموز تلك العلامات، قد يحالفنا الحظ في أن نستخرج منها بواسطة تذكر يخترق الزمان، دلالات وأفكاراً ورغبات واستيهامات دفينة . ومهما كان تفضيلنا للفظ من الألفاظ الأربعة التالية على الآخر (قراءة ، أثر ، تفسير الرموز، تذكر) ، ومهما كانت الأهمية البلاغية التي نعلقها عليه أكثر من غيره ؛ تلك الأهمية التي تخول له أن يقوم مقام المفاهيم الثلاثة الباقية وينوب عنها ، فإنها تحدد مجتمعة المنظومة التي تخول لنا ، كما جرى الاعتقاد ، استئصال الخطاب الماضي وانتزاعه من قصوره وجموده ، وابتعاث شيء من حيويته الضائعة، للحظة معينة .

غير أن ميزة التحليل العباري ، ليست هي إيقاظ النصوص من سباتها الراهن ، قصد اكتشاف وميض ميلادها ، عن طريق فك ألغاز حروفها المكتوبة فيها ؛ بل بالعكس ، ملاحقتها خلال سباتها الطويل أو على الأصح، رفع أو طرد الموضوعات والأفكار المحورية التي تمت بصلة الى السبات والنسيان والأصل الضائع ، واستكشاف نمط الوجود الذي يميز العبارات ، بصرف النظر عن كيفية صياغتها داخل سمك الزمن الذي كانت تحيا فيه وتحافظ على بقائها

وتجدد نشاطها وتستعمل ، وتتعرض للنسيان وحتى التلف أحياناً ، دون أن يكون مصدر كـل ذلك ، مصير أصلي .

ـ يتطلب هذا التحليل النظر إلى العبارات من حيث هي أثر مستمر ، **يتخلف ويبقى بعد زوال باعثه وسببه** ، واستمراره ذاك ليس استمراراً مصدره إمكانية استرجاع الباعث المـاضي الذي أحدث الصياغة وإحياؤه من جديد . فمعنى قولنا إن العبارات مستمرة البقاء بعـد زوال الباعث ، ليس أنها تحتفظ بنفسها في حقل الذاكرة ، أو أن بإمكاننا أن نستكشف ثانية ما كانت تريد قوله وأن نحدسه . بل أنها تحافظ على نفسها استناداً الى دعامات وركائز وتقنيات مادية (ليس الكتاب ، بطبيعة الحال ، سوى نموذج لها) ، وتبعاً لأنواع معينة من المؤسسات (من بينها خزانة الكتب) ، وبعض الصيغ القانونية (والتي ليست صيغاً واحدة ومتماثلة حينما يتعلق الأمر بنص ديني أو تنظيم قانوني أو حقيقة علمية) . وهذا يعني كذلك ، أنها توظف وتستغل في تقنيات تطبيقية ، وفي ممارسات تكون استمراراً واشتقاقاً منها ، وضمن روابط اجتماعية نشأت وتغيرت عبرها . ويعني هذا، أخيراً ، أن ليس للأشياء نفس النمط من الـوجود ، ولا ذات المنـظومة العلاقية التي تربطها بما يحيط بها ، أو ذات تصورات الاستخدام ، ونفس إمكانيات التحول بعد أن يتم قولها . ما أبعد هذا الاستمرار عبر الزمان أن يكون امتداداً عارضاً أو مفرحاً لوجود أريد له أن يمر مع اللحظة ، بل أنه ينتسب انتساباً وثيقاً الى العبارة ؛ وليس النسيان أو الإتلاف ، سوى الدرجة صفر منها إذا صح القول . وتستطيع ألاعيب الذاكرة والتذكر أن تجد متسعاً لهـا على الأرضية التي ينشئها .

ـ يتطلب هذا التحليل كذلك أن ننظر إلى العبارات في صورتها **الجمعية**، والتي هي صورة نوعية تتميز بها . والملاحظ أن أنماط تجمع العبارات المتتالية ليست بـالفعل واحـدة في كل الحالات ولا تأتي أبداً كنتيجة لتكديس أو تراكم أو تجاور عناصر متعاقبة . فالعبارات الرياضية لا تجتمع فيما بينها على غرار النصوص الدينية أو الأحكام القضائية (فهذه لها جميعـاً ، أسلوب خاص في الائتلاف والتنافر والتنابذ والتكامل والاجتماع في زمر ذات خصائص متميزة إلى حد ما) . كما أن هذه الأشكال من الجمع ، ليست كاملة ونهائية ، بالنسبة لفئة معينة من العبارات : فالملاحظات الطبية اليوم ، تشكل مدونة لا تخضع لنفس قوانين التركيب التي تخضع لها مجموع الحالات الطبية في القرن الثامن عشر ؛ كما أن الرياضيات الحديثة لا تراكم عباراتها على غرار نموذج الهندسة التقليدية .

ـ يتطلب التحليل العباري ، أخيراً ، أن نأخذ بعين الاعتبار ظواهر **الاستعادة**. فكل عبارة تفترض حقلاً من العناصر السابقة عليها ، كما يتحدد موقعها بالنسبة إليه ، لكن لها القدرة على إعادة تنظيم تلك العناصر وتوزيعها حسب علاقات جديدة ووفقها . فهي تكون لنفسها تاريخاً خاصاً بها ، وترتبط مع ما قبله علاقة انتسابها ، وترسم من جديد ما يجعله ممكناً أو ضرورياً ، كما

تقضي ما من شأنه ألا يوافقه . إنها تطرح ذلك الماضي العباري ، كحقيقة مكتسبة ، أو كحدث وقع ، أو كشكل قابل للتحوير ، وكمادة قابلة للتحويل ، أو حتى كموضوع يمكن الكلام عنه ، إلى غير ذلك . وبالنظر إلى سائر إمكانيات الاستعادة تلك ، يصبح التذكر والنسيان ، واستكشاف المعنى أو قمعه ، مجرد أشكال فريدة ، عوض أن تصبح قوانين أساسية .

فوصف العبارات والتشكيلات الخطابية ، مضطر إلى أن يتحرر من الصورة الشائعة والموروثة حول العود . فهو لا يزعم أو يدعي اختراق زمان كله سقوط وخفاء وغفلة وتيه وضلال ، في اتجاه لحظة أصلية مؤسسة ، حيث الكلام لم يتجسم بعد ، ولم يتلفظ به ليغدو مآله الاستمرار ، وحيث يحتفظ الكلام بنفسه في بعد غير محدد من الانفتاح . ولا يسعى إلى أن يجعل من ما قيل لحظة مفارقة ، أي لحظة ولادة ثانية ؛ لا يتمسك بفجر يوشك أن يعود ثانية . بل يدرس العبارات في سمك تراكمها ، ذلك التراكم الذي ما انفكت تحوره وتزعجه وتقض مضجعه وأحياناً تتلفه.

لا ينبغي وصف مجموع العبارات، ككلية مغلقة ذات دلالات وافرة، بل كصورة تتخللها الفجوات ويطبعها التناثر؛ ينبغي وصفه، لا بإحالته إلى داخلية أو قصد أو فكرة تجول بذهن إحدى الذوات، بل وصف تبعثره الخارجي أو البراني؛ يلزم صف مجموعة ما من العبارات ، لا بنية العثور فيها ثانية على لحظة البدء أو استكشاف أثر الأصل ، بل من أجل اكتشاف أشكال التراكم النوعية ، ولا يعني هذا ، بطبيعة الحال ، الخروج بتأويل ، أو اكتشاف الأساس ، أو إبراز الأفعال المكونة ؛ لا يعني أيضاً الجزم بمعقولية ، أو ملاحقة غائية . بل إنشاء ما أدعوه «وضعية». فتحليل تشكيلة خطابية ما ، يعني ، دراسة مجموع الإنجازات اللفظية ، في مستوى العبارات ، ودراسة شكل الوضعية الذي يميزها ؛ يعني ، بإيجاز ، تحديد نمط وضعية خطاب ما . وإذا كان استبدال البحث عن الكليات ، بتحليل الندرة ، والاستعاضة عن مفهوم الأساس الترنسندنتالي ، بوصف الروابط الخارجية والعلاقات البرانية ، والبحث عن الأصل ، بتحليل التراكم ، يعني الوقوع في النزعة الوضعية ، فأنا إذن وضعي سعيد ومغبوط ، وأقبل ذلك بطيبة خاطر. لذا لست مستاء من كوني استخدمت لعدة مرات (وإن كان ذلك بكيفية تلقائية ولا شعورية شيئاً ما) لفظ وضعية ، للإشارة ، من بعيد ، إلى الخيوط المتشابكة والمتداخلة التي كنت أحاول فرزها وتنظيمها.

- 5 -

القبلي التاريخي ونظام احتفاظ العبارة

تمنح وضعية خطاب ما ـ كخطاب التاريخ الطبيعي أو الاقتصاد السياسي أو الطب العيادي ـ لهذا الخطاب، سمة تميزه وتطبع وحدته عبر الزمان، فيما وراء الآثار والأعمال الفردية والكتب والنصوص. وإذا كان من المؤكد أنها وحدة لا تساعدنا على أن نقرر في شأن من كان على حق أو من كان يفكر بصورة صحيحة، أو من كان على وفاق أكبر مع مسلماته الخاصة، أهو «ليني» أم «بيفون» أو «كيني» «Quesney» أو «تيرغو» «Turgot» أو «بروسي» «Broussais» أو «بيشا»؛ لا تساعدنا في التقرير في شأن أي تلك الآثار والأعمال كان قاب قوسين من المقصد الأول أو الأخير، ذلك المقصد الذي قد يصوغ المشروع العام لعلم ما من العلوم ـ فإنها تساعدنا مع ذلك على أن نخرج من الظل، وأن نكشف إلى واضحة النهار، إلى أي مدى كان «بيفون» و «ليني» (أو «تيرغو» و «كيني» أو «بروسي» و «بيشا») يتكلمان عن «نفس الشيء»، وهما ينطلقان من «نفس المستوى» أو من «ذات الزاوية»، ويعتمدان «نفس الحقل المفاهيمي»؛ ويتصارعان داخل «نفس ساحة العرَاك»؛ وأن نبين لماذا لا يصح القول بأن داروين، يتكلم عن نفس الشيء الذي يتكلم عنه «ديدرو»، وأن «لينيك» استمرار لـ «فان سفيتن» «Van Swieten»، أو أن «جيفنز» «Jevons» خصم للفيزيوقراطيين. وأن نحدد فضاء التواصل المحدود؛ ذلك الفضاء المحصور نسبياً، ما دام لا يطبعه نفس الاتساع الذي يطبع علماً من العلوم منظوراً إليه في صيرورته التاريخية بأكملها، منذ نشأته البعيدة، حتى لحظة اكتماله ونضجه الراهنة؛ بيد أنه فضاء أرحب بكثير وأكثر امتداداً من لعبة التأثير والنفوذ اللذين قد يكون مؤلف ما مارسهما على مؤلف آخر، وأوسع من ميدان الخلافات المعلنة. فالآثار أو الأعمال المختلفة، والكتب المتبعثرة، وكل هذا الحشد من النصوص التي تنتسب لنفس التشكيلة الخطابية ـ وكل ذلك العدد الهائل من المؤلفين الذين يتعارفون فيما بينهم أو يجهل بعضهم الآخر، ينتقد بعضهم البعض أو يسفهه أو ينتحل بعضاً من أفكاره، أو يلتقي معه في عدد من الآراء دون سابق دراية بآرائه؛ والذين، رغم ذلك، تلتقي

خطاباتهم الفردية ضداً عنهم، في نسيج ليست لهم يد فيه، ولا يـدركونـه في كليته، كمـا لا يحسنون تقدير رحابته واتساعه ـ وجميع تلك الأشكال والخصوصيات المتباينة، لا تتصل وتلتقي فيما بينها عن طريق الربط المنطقي للقضايا التي تقدمها، أو من خلال استعادة نفس الموضوعات والأفكار المحورية، أو الإصرار على الاحتفاظ بدلالة كانت متداولة ثم دخلت في طي النيسان، وبعثت ثانية، فحسب، بل تتصل وتلتقي كذلك بفضل شكل وضعية خطاباتها. أو بعبارة أدق، إن شكل الوضعية هذا، يحدد (هو وشروط ممارسة الوظيفة العباريـة) حقلاً تنتشـر فيه، أحيـاناً، تماثلات شكلية؛ وموضوعات فكرية محورية واحدة تعطيه طابع الاتصال، وانتقال المفاهيم بين هذا الميدان وذاك، والألاعيب الخلافية. وعلى هذا النحو، تلعب الوضعية دوراً يمكننا أن نطلق عليه اسم قبلي تاريخي.

وواضح ما في ملاقاة هذين اللفظين ووضعهما جنباً إلى جنب، من إثارة؛ فأنا أقصد الإشارة بهما إلى قبلي لا يكون، كما هو معهود، شرطاً لصحة الأحكام، بل يكون شرط وجود العبارات. فلا يعنيني في شيء أن أكتشف ما يجعل من قول ما قولاً صحيحاً، أو ما يسمح بإمكانه، بقدر ما يعنيني إبراز شروط انبثاق العبارات وقانون تواجدها مع عبارات أخرى، والشكل النوعي لنمط وجودها، والمبادىء التي تستمر، وفقها، في البقاء، وتتغير وتندثر. لا يتعلق الأمر بشرط قبلي لحقائق عاجزة عن أن تخرج إلى حيز القول، أو ألا تعطى في التجربة الواقعية؛ بل بشرط قبلي لتاريخ معطى، ما دام تاريخ أشياء قيلت بالفعل. والسبب الذي جعلنا نلجأ إلى استخدام هذا اللفظ الهجين شيئاً ما، هو أن القبلي، هنا، ملزم بأن يصف العبارات في تبعثرها، ومن ألوان الصدع التي تصيبها نتيجة عدم تناقسها، وبأن يرصدها في تداخلها وتناوبها وتآنيها الذي لا يمكن اتخاذه معيار وحدة، وتتاليها الذي لا يمكن جعله مقياس ترتب التالي عن المتقدم وكونه مستنبطاً منه؛ إن عليه، باختصار، أن يدخل في اعتباره أن الخطاب لا يكون له معنى أو حقيقة فقط، بل هو أيضاً ذو تاريخ، وتاريخ نوعي، يجعله لا يخضع لمعايير أو قوانين مصير غريب عنه. فتاريـخ النحو، مثلاً، ليس انعكاساً، في حقل اللغة وقضاياها، لتاريخ آخر، كتاريخ العقل عامة أو تاريخ العقلية. أو تاريخ يشترك فيه النحو والـطب والميكانيكـا واللاهـوت بل ينـطوي على نوع من التاريخ. وشكل من التبعثر في الزمان ونمط من التعاقب والاستقرار ـ والتجدد، ووتيرة معينة في السير والدوران ـ الخاص به، وإن كانت تربطه بالتواريخ الأخرى صلات ووشائج. يضاف إلى هذا أن القبلي، لا يفلت من التاريخية: ليس بمثابة بنية لا زمانية تعيش فوق الأحداث، وفي سماء المثل الثابتة؛ بل يتحدد بوصفه مجموعة قواعد تميز ممارسة خطابية ما: غير أنها قواعـد، لا تفرض فرضاً على العناصر التي تربط بينها ربطاً علاقياً؛ وإذا كانت تلك القواعد لا تتأثر بما يطرأ على تلك العناصر من تغيرات، ولو كانت طفيفة، فإنها، عند بعض العتبات الحاسمة، تغير هذه الأخيرة وتتغير معها. فقبلي الوضعيات، ليس مجرد منظومة تبعثر زماني ما؛ بل هو ذاته مجموع

قابل للتغير.

وفي مقابل القبليات الصورية التي تشمل سلطتها كل شيء بدون استثناء، يوجد شكل اختباري محض، ولما كان هذا الشكل يسمح بإمساك الخطابات، في قانون صيرورتها الفعلية، فإنه ملزم بأن يدخل في اعتباره أن هذا الخطاب أو ذاك، في وسعه، أن يشرك ويدخل هذه البنية أو تلك، في لحظة ما من اللحظات، أو بالعكس، أن يقصيها ويتجاهلها أو يتغافل عنها. وليس بمستطاعه أن يفعل ذلك، بإرجاع تلك القبليات الصورية إلى نشأتها السيكلوجية أو الثقافية وتفسيرها بها، بل إن عليه أن يفهمنا، كيف تتمكن القبليات الصورية أن تكون لها نقط ارتباط بالتاريخ، ومواضع اندماج واقتحام وانبثاق، وميادين أو مناسبات للإنطباق الفعلي، وكيف لا يكون ذلك التاريخ إطلاقاً، شيئاً عارضاً، وطارئاً، كيف لا يكون مظهراً لضرورة نابعة عن صورة يعكس تطوره جدلها الخاص، بل انتظاماً نوعياً، لا شيء إذن، أكثر سخرية ومدعاة للضحك، من تصور القبلي، كقبلي صوري، يتمتع، فوق صوريته تلك بتاريخ: والاعتقاد بأنه شكل كبير، ساكن وفارغ، يطفو يوماً، على سطح الزمان، ليمارس على فكر البشر سطوة ونفوذاً لا يفلت منهما أحد من الناس، ثم ما يلبث أن يختفي فجأة وينكسف دون سابق إشارة: فكأنه عنصر ترنسندنتالي وقد سقط وأصيب بإغماء، أو لعبة صور تظهر وتختفي. فالقبلي الصوري والقبلي التاريخي، لا ينتسبان إلى نفس المستوى، ولا إلى نفس الطبيعة: وإذا حدث أن التقيا، فإنهما يشغلان بعدين مختلفين.

إن ميداناً من العبارات، هذا شأنه، يتحدد حسب قبليات تاريخية، ويتميز بأنواع مختلفة من الوضعية، وينقسم إلى تشكيلات خطابية متمايزة، لن يتخذ هيئة سهل أو أرض منبسطة تمام الانبساط لا نتوء فيها ولا انحراف، تمتد بلا نهاية، مثلما اعتقدت ذلك في البداية عندما كنت أتحدث عن «مساحة الخطاب»، لن يظهر كعنصر ساكن، صقيل ومحايد، تأتي الخطابات لتستوي فيه وتنتصب، كل منها وفق حركته الخاصة، أو تأتي إليه مدفوعة بدينامية غامضة: دينامية موضوعات وأفكار ومفاهيم ومعارف. بل يتعلق الأمر بكتلة معقدة، تتمايز فيها جهات مختلفة، وتنتشر فيها حسب قوانين نوعية، ممارسات لا يمكن أن تكون متطابقة. وعوض أن نعثر فيه على كلمات تعبر بالأحرف البارزة عن أفكار نشأت فيما قبل، وفي موضع آخر، كلمات مصفوفة على الكتاب الميثي الأكبر للتاريخ، نجدنا داخل سمك الممارسات الخطابية، وأمام منظومات تقيم عبارات، مثلما تنشىء أحداثاً (لها شروطها وميدان ظهورها) وأشياء (تتضمن إمكانيتها وحقل استعمالها). فجميع منظومات العبارات تلك (الأحداث من جهة، والأشياء من جهة أخرى) هي ما اقترح تسميته **نظام احتفاظ العبارة وظهورها «Archive»**.

ولا أعني بذلك مجموع النصوص التي حافظت عليها ثقافة ما وتوجد بحوزتها كوثائق تدل على ماضيها الخاص، أو كشاهد على هويتها الأصيلة والمصونة، لا أقصد به المؤسسات التي

تعمل في مجتمع ما على حفظ وخزن خطاباته قصد الاحتفاظ بها واللجوء إليها عند الحاجة. بل ما يجعل عدداً من الأشياء المقولة من طرف البشر، منذ آلاف السنين، لم تنبجس وفق قوانين التفكير وحدها، أو نتيجة ظروف معينة، وليست مجرد إشارة، في مستوى الإنجازات اللفظية، لما جرى في نظام الفكر أو نظام الأشياء، بل ظهرت نتيجة علاقات تميز المستوى الخطابي وتنتمي إليه. وبدلاً من أن تكون أشكالاً طارئة، تنضاف إلى حد ما، بمحض الصدفة، إلى تطورات بكماء، فإنها تنشأ وفق انتظامات نوعية. ومجمل القول، إذا كانت ثمة أشياء قيلت ـ وهي وحدها التي قيلت ـ فلا ينبغي البحث عن سببها المباشر في الأشياء التي كانت موضوعاً لما قيل، أو لدى البشر الذين تلفظوا بأقوالهم حول تلك الأشياء، بل في المنظومة الخطابية، وفي الإمكـانيات واللاإمكانيات العبارية التي تهيئها. فنظام احتفاظ العبارة وظهورها. هو قبل كل شيء، قانون ما يمكن أن يقال، والمنظومة التي تحكم ظهور العبارات كأحداث فردية. لكنه أيضاً، ما يجعل كل ما قيل لا يتكدس في صورة حشد متكوم لا شكل له؛ ولا ينخرط في إتصالية خطية متعاقبة لا انقطاع فيها، ولا يختفي لمجرد اتفاق صدف خارجية، بل يجتمع في أشكال متمايزة ويرتبط تبعاً لعلاقات مختلفة، يستمر في البقاء أو يزول حسب انتظامات نوعية، وهذا ما يجعل الأشياء المقولة لا تسير بنفس وتيرة الزمن ولا تخضع لقانون تطوره، فتلك التي يكون بريقها وهاجاً كـالنجوم اللامعة القريبة، هي في الحقيقة، الأعرق في القدم، بينما يعلو الشحوب والامتقاع تلك التي تعاصرنا. فنظام احتفاظ العبارة وظهورها، ليس عملية حفظ ورعاية لحدوث العبارة، رغم انفلاته الفوري، واحتفاظاً بها للأجيال المقبلة، ليس دفتر تعريف بالحالة المدنية لفار أو هارب، بل هو ما يحدد، منذ الوهلة الأولى، في أصل العبارة ـ الحدث نفسها، وفي الثوب الذي تمثل فيه، **منظومة قابليتها لأن تكون عبارة**. ليس نظام احتفاظ العبارة وظهورها، ما يلم شتـات عبارات أمست عاطلة وميتة، يحتفظ بها، ويسمح، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بمعجزة انبعاثها من جديد، بل هو ما يحدد نمط راهنية العبارة ـ الشيء، **فهو منظومة تشغيلها وتوظيفها**. وعوض أن يمثل ما يوجد كل ما يقال داخل ذلك الهمس الملتبس لخطاب ما، وبدل أن يكون مجرد ما يؤكد لنا أننا نوجد وسط خطاب لا زال منتصباً، يبقى نظام احتفاظ العبارة وظهورها، ما يميز **الخطابات** في وجودها المتعدد، ويخصصها في ديمومتها كخطابات.

فبين **اللغة** التي تحدد منظومة تركيب الجمل الممكنة، **والمدونة** التي تضم بصورة سلبية مجموع الأقوال المتلفظة، يتميز نظام احتفاظ العبارة وظهورها، بكونه يحدد مستوى خاصاً: هو مستوى ممارسة تعمل على انبجاس كثرة من العبارات مثل عـددها من الأحـداث المنتظمـة، والأشياء المعدة للتناول والتداول. ليس له نفس الثقل الذي يطبع التقليد، ولا يمثل خزانة كتب تتميز عن سائر الخزانات. بأنها غير ذات زمان ولا مكان، ليس أيضاً ذلك النسيان المضياف الذي يفتح أذرعه مرحباً بكل كلام جديد وفاسحاً له المجال لينعم بالراحة وهدوء البال. فبين التقليد

والنسيان، يظهر نظام احتفاظ العبارة وظهورها، قواعد ممارسة تتيح للعبارات أن تستمر في البقاء وتتحول بصورة منتظمة في نفس الوقت. **فهو المنظومة العامة لتكون العبارات وتحولها.**

من الواضح أننا عاجزون عن تقديم وصف شامل لنظام احتفاظ العبارة وظهورها بالنسبة لمجتمع ما أو داخل ثقافة أو حضارة معينة، بل حتى بالنسبة لعصر أو فترة بعينها. كما أننا عاجزون من ناحية أخرى، عن وصف نظامنا نحن في احتفاظ العبارة وظهورها، ما دمنا نتكلم داخل قواعده، وطالما هو الذي يمنح لما نقول ـ ولنفسه هو، من حيث أنه موضوع خطابنا ـ أنماط ظهوره وأشكال وجوده وصور تواجده ومنظومة تراكمه وتاريخيته واندثاره. فهو كنظام، غير قابل في مجمله للوصف، وليس من الممكن الإحاطة به في راهنيته. إذ أنه يمثل ويحضر مجزءاً، وفي صورة متقطعة على شكل أصعدة ومستويات، خصوصاً وأن الزمن يفصلنا عنه، مما يجعل وضوحه تابعاً للمسافة التي تفصلنا عنه، وتحليله يتطلب، إلى جانب ندرة الوثائق، الانكباب على تطور زمني طويل المدى. ورغم ذلك، كيف يمكن لوصف نظام احتفاظ العبارة وظهورها أن يبرر نفسه ويوضح ما يسمح بإمكانه، ويحدد الحيز الذي يتكلم منه، ويتفحص واجباته وحقوقه، ويختبر مفاهيمه ويطورها ـ على الأقل في هذا المستوى من البحث الذي لا يمكنه فيه أن يحدد إمكانياته إلا لحظة التمرس والتمرين ـ إذا كان يصر على ألا يصف سوى الآفاق النائية جداً؟ ألا يلزمه الاقتراب قدر الإمكان من تلك الوضعية التي يخضع لها هو نفسه، ومن منظومة احتفاظ العبارة تلك، والتي تسمح لنا بالكلام عن نظام حفظ الوثائق عامة؟ ألا يلزمه، إنارة ذلك الحقل العباري الذي ينتسب إليه هو نفسه، ولو كانت تلك الإنارة بكيفية مواربة؟ فتحليل نظام احتفاظ العبارة وظهورها ينطوي على منطقة متميزة: قريبة منا، لكنها وفي ذات الوقت، مخالفة لراهنيتنا، إنها منطقة توجد على حافة الزمان الذي يطوق حاضرنا ويطل عليه، ويشير إليه في اختلافه ومغايرته، وفي طرفه، فهي تحاصرنا ضمن حدود معينة، ومن الخارج. فوصف نظام احتفاظ العبارة وظهورها، يبين عن إمكانياته (ويظهر التحكم فيها) انطلاقاً من خطابات توقفت على أن تكون خطابات لنا، وعتبة وجوده تبدأ مع القطيعة التي تفصلنا عما لم يعد بإمكاننا قوله، وما يقع خارج ممارستنا الخطابية، تبدأ مع ما هو خارج لغتنا، ويوجد مكانها بعيداً عن ممارستنا الخطابية، وبهذا المعنى، فهو يصلح لتشخيصنا، لا لكونه يسمح بتقديم صورة دقيقة عن ملامحنا المميزة والتنبؤ بتلك التي ستكون لدينا في المستقبل، بل لأنه يخلصنا من قيود الاتصال، ويبدو ذلك التماثل الزماني الذي يستهوينا أن نشاهد فيه أنفسنا تجنباً وتلافياً لانفصالات التاريخ، كما يقطع دابر الغائيات الترنسندنتالية، وحيث يعمد التفكير الانطربلوجي إلى مساءلة كينونة الإنسان أو ذاتيته، يلجأ وصف نظام ظهور العبارة واحتفاظها إلى إبراز الآخر والخارج. ولا يستند تشخيص من هذا القبيل، في البرهنة على إثبات هويتنا، إلى ألاعيب التمييز والتفريق. بل يبرهن أننا اختلاف وأن عقلنا هو اختلاف الخطابات وأن تاريخنا هو اختلاف الأزمنة وأن أنانا هو اختلاف الأقنعة. وإن

الاختلاف، أبعد ما يكون عن أصل منسي وخفي، بل هو ذلك التبعثر الذي نحن عليه أو الذي نقوم به.

إن الولادة الناقصة وغير المكتملة لنظام احتفاظ العبارة وظهورها، لهو بمثابة الأفق العام الذي ينتمي إليه وصف التشكيلات الخطابيةوتحليل الوضعيات وتحديد الحقل العباري. وبإمكاننا استناداً إلى قانون الألفاظ - والذي لا يطابق قانون علماء اللغة - أن نطلق على تلك الأبحاث اسم حفريات. وهو لفظ لا يتضمن أي محاولة للجري واللهث وراء البدايات، كما لا يقرن التحليل بأي تنقيب أو سبر جيولوجي، بل يدل على الفكرة الأساسية والمحورية العامة لوصف هدفه استنطاق الماقيل في مستوى وجوده، وفي مستوى الوظيفة العبارية التي تمارس عليه، والتشكيلة الخطابية التي ينتسب إليها، والمنظومة العامة لاحتفاظه وظهوره. فالحفريات تصف الخطابات كممارسات محددة في عنصر نظام الاحتفاظ والظهور.

رابعاً

الوصـف الحفري

- 1 -
حفريات المعرفة وتاريخ الأفكار

نستطيع الآن أن نعكس المسيرة، وذلك بالرجوع نزولاً، وبعد أن نجوب ميدان التشكيلات الخطابية والعبارات، ونتعرض بإيجاز لنظريتها العامة، نعرج بسرعة على ميادين تطبيقها الممكنة. كل ذلك من أجل أن نتبين شيئاً ما، فائدة هذا التحليل الذي أطلقت عليه، وبكيفية ربما رسمية، إسم «حفريات». وهو أمر لسنا في غنى عنه، وإذا أردنا أن نكون صرحاء مع أنفسنا، قلنا إن الأمور حتى اللحظة، لا زالت تعاني من بعض الغموض والاضطراب. ذلك أنني كنت انطلق من قضية بسيطة نسبياً، ألا وهي تقطيع الخطاب إلى وحدات كبرى لم تكن لها أية علاقة على الإطلاق بالوحدات التي طرحناها موضع سؤال ألا وهي الآثار والمؤلفين والكتب والأفكار الأساسية المحورية. وها أنذا أجدني حينما حاولت إثبات تلك الوحدات التي استندت إليها، أقحم في الميدان مجموعة بكاملها من المفاهيم (كالتشكيلات الخطابية والوضعية ونظام الاحتفاظ والظهور)، وأحدد ميداناً (العبارات، الحقل العباري، الممارسات الخطابية)، وأعمل على إبراز خصوصية منهج ليس صياغياً صورياً وتأويلياً، لقد استنجدت، إجمالاً، بجهاز كامل، لا شك في أن بلادته وتفاهة آلياته توقعان في الحيرة والارتباك. وذلك لسببين أو ثلاثة أسباب: فقد سبق أن وجدت مناهج كثيرة قادرة على وصف اللغة وتحليلها بحيث لا يمكن لأي كان أن يزهو بنفسه ويعجب بها مدعياً أنه يضيف منهجاً جديداً إليها. ثم، إنني اشتبهت في أمر بعض وحدات الخطاب كـ «الكتاب» و «الأثر»، لأنني كنت أرتاب وأشك في أن تكون بديهية وبينة بذاتها مثلما تبدو للعيان: فهل من المعقول معارضتها بوحدات أنشئت بعد لأي وعناء، وبعد محاولات تلمس عديدة وانطلاقاً من مبادىء بلغت من الإبهام والالتباس حداً تطلب المئات من الصفحات لإجلاء ما غمض وتسهيل ما عسر؟ وهل ينتهي الأمر بتلك الأدوات إلى حصر تلك «الخطابات» الشهيرة التي تريد رصد تماثلها، وهل تلك الخطابات هي ذاتها نفس تلك الأشكال (التي دعوناها «طب عقلي» و «اقتصاد سياسي» و «تاريخ طبيعي») التي كنت قد انطلقت منها بكيفية اختبارية، والتي

كانت بالنسبة لي فرصة ووسيلة لإيضاح تلك الترسانة الغريبة من المفاهيم ومناسبة لحصرها؟ وأراني الآن مضطراً إلى أن أقدر الفعالية الوصفية للمفاهيم التي حددتها، وأن أتأكد مما إذا كانت الآلة تتحرك، وماذا ستتمخض عنه، ماذا بوسع «الحفريات» أن تقدمه بالنظر إلى ما لم يكن في وسع المناهج الوصفية الأخرى أن تقدمه؟ وما جزاء مهمة شاقة كهذه؟

أول شبهة تخطر ببالي حالاً هي: لقد تظاهرت كما لو أنني اكتشفت ميداناً جديداً، كان علي قصد القيام بجرده، أن أستحدث قياسات وتقديرات ونقط استدلال لا مثيل لها في الدراسات السابقة. لكن ألم أفترش في الحقيقة مكاناً يعرف منذ زمن طويل، عادة باسم «تاريخ الأفكار»؟ ألم أرجع إليه ضمنياً رغم أنني حاولت في مناسبتين أو ثلاث، أن أبرز الفوارق التي تميزني عنه؟ ولو شئت ألا أحيد عنه بنظري أو لم يكن بإمكاني عندئذ أن أعثر فيه على ما كنت أبحث عنه معداً ومهيأ وجاهز التحليل. فلست، في الحقيقة، سوى مؤرخ أفكار، مؤرخ أفكار مخجول، أو إن شئتم، مزهو بنفسه ومعتد بها. مؤرخ أفكار أراد أن يجدد فرعه المعرفي تجديداً كلياً وكاملاً، وتملكته الرغبة، بلا شك في أن يضفي عليه نفس الدقة التي تحلت بها، مؤخراً، مناهج وصفية أخرى شبيهة به. غير أن عجزه عن إجراء تغييرات حقيقية على نمط تحليله القديم، وعدم استطاعته دفعه ليتجاوز عتبة العلمية (أما لأن تحولاً من هذا القبيل بدا متعذراً، أو لأنه لم يكن قادراً على القيام به)، جعلاه، يتمسك زاعماً، قصد خداعنا، أنه أتى بشيء جديد. وما كل هذه الضبابية الجديدة إلا لإخفاء أننا معه لم نبرح نفس المشهد وأننا ما زلنا فوق أرض قديمة استنفدت إلى حد الفاقة. ولن يرتاح لي بال ويهدأ لي خاطر، ما لم أقم بتمييز طريقتي عن «تاريخ الأفكار»، وما لم أبرز وجه اختلاف التحليل الحفري عن المناهج الوصفية لذلك التاريخ.

ليس من السهل تمييز فرع معرفي كتاريخ الأفكار، وإبراز سماته وخصائصه، نظراً لتقلب موضوعه وعدم دقة حدوده، وكون مناهجه ذات أصول مختلفة المشارب استجلبت من كل حدب وصوب، ولم تعرف مسيرته الثبات والاستقامة. غير أن هذا لن يحول، مع ذلك، بيننا وبين أن نقر ونعترف له بدورين اثنين: فهو من ناحية، يحكي تاريخ الأطراف والهوامش، ولا يحكي، إطلاقاً، تاريخ العلوم، بل تاريخ تلك المعارف الناقصة غير المؤسسة والتي لم تتمكن، في يوم من الأيام طيلة حياتها المثابرة، من الحصول على الصفة العلمية (تاريخ السيمياء بدل تاريخ الكيمياء، تاريخ الأرواح الحيوانية، أو فراسة الدماغ، بدل الفيزيولوجيا، تاريخ الأفكار والمذاهب الذرية عوض تاريخ الفيزياء). تاريخ تلك الفلسفات الأشباح التي تخالط الآداب والفن والعلم والقانون والأخلاق وحتى حياة البشر اليومية، تاريخ تلك الموضوعات الفكرية العريقة التي لم تتبلور يوماً ما في منظومة دقيقة فردية، لكنها شكلت مع ذلك الفلسفة التلقائية لأولئك الذين لم يكونوا فلاسفة احتراف. تاريخ، لا الأدب، بل تاريخ تلك الضوضاء الجانبية التي تثيرها الكتابة اليومية التي تختفي بسرعة ولا تحصل أبداً على صفة الأثر، وحتى إن حصلت عليها، فإنها ما

تلبث أن تجد نفسها وقد نزعت منها: تحليل الآداب الفرعية والتقويمات الفلكية والمجلات والجرائد والنجاحات العابرة والمؤلفين غير المنقطعين للتأليف. إننا نلحظ، في الحال، الصعوبة التي تعترضنا في محاولة إبراز الحدود الضيقة لتاريخ الأفكار، الذي تلك سمته، فهو يتخذ موضوعاً له، ذلك التفكير الخادع والمخاتل، وتلك المجموعة من التمثيلات التي تروج في الخفاء وسراً بين الناس، وفي فجوات النصب الأثرية الخطابية الكبرى يخرج الأرضية الهشة التي تقوم عليها. فتاريخ الأفكار، هو علم اللغات العائمة والآثار البشعة، والموضوعات الفكرية غير المترابطة. هو تحليل للآراء أكثر منه تحليلاً للمعرفة، تحليل للأخطاء أكثر مما هو تحليل للحقيقة، تحليل لا لأشكال التفكير بل لأنواع العقليات.

لكنه من ناحية ثانية، يعنى بالنفاذ إلى الفروع المعرفية القائمة ودراستها وتأويلها. عندئذ، بدلاً من أن يكون هامشياً؛ يغدو أسلوباً في التحليل ومعالجة الأشياء وتناولها من زاوية نظر معينة. ينصب اهتمامه على الحقل التاريخي للعلوم والآداب والفلسفات، ويعني فيه بوصف المعارف التي كونت الأساس الاختباري الذي لم يلمسه التفكير بعد، والذي هو بمثابة المادة الأساسية للصياغات الصورية اللاحقة؛ يعمل على استكشاف التجربة البديهية المباشرة التي يدونها الخطاب؛ يتتبع نشأة وميلاد منظومات وآثار أو أعمال تكونت استناداً إلى تمثيلات متلقاة أو مكتسبة. ويبرز بالمقابل كيف أن تلك الأشكال الكبرى التي تكونت بهذه الطريقة تنحل وتتفكك؛ كيف تنفك الموضوعات الفكرية الأساسية وتستمر في البقاء متصلة أو مفصلة، كيف تدخل في طي النسيان، أو ترتبط فيما بينها ثانية في نمط جديد. فتاريخ الأفكار، فرع معرفي، يتناول البدايات والنهايات ويهتم بوصف ألوان الاتصال المبهمة، وألوان العودة، وبإعادة إنشاء التطورات الخطية المتعاقبة للتاريخ. ويتتبع، انطلاقاً من ذلك، المبادلات التي تتم بين الميادين المعرفية وهجرة الأفكار بين بعضها البعض، وذلك من خلال إبراز كيف تنتشر المعرفة العلمية وتكون مناسبة لولادة مفاهيم فلسفية وتفصح عن نفسها أحياناً، وعند الاقتضاء، في الآثار الأدبية؛ كيف تهاجر المشاكل والمفاهيم والأفكار المحورية من الحقل الفلسفي الذي تشكلت فيه إلى خطابات علمية أو سياسية؛ يربط الآثار بالمؤسسات والعادات وأنواع السلوك الاجتماعية والتقنيات والحاجيات والممارسات الصامتة؛ يعمل على بعث ماضي أشكال الخطاب، الأكثر تطوراً وإحيائها ثانية في صورتها الأصلية المحسوسة وداخل ذات النمو والتطور اللذين شهدا ميلادها. عندئذ يغدو تاريخ الأفكار فرعاً معرفياً تتداخل فيه المناهج والطرق، كما يغدو وصفاً للدوائر المتراكزة التي تحيط بالآثار وتشدد عليها وتربط بينها وتدرجها في كل ما ليست هي.

نلحظ جيداً كيف يرتبط هذان الدوران اللذان يلعبهما تاريخ الأفكار وينيطهما بنفسه، ارتباطاً وثيقاً فيما بينهما. ونستطيع القول بأن تاريخ العلوم، في شكله الأعم، يصف بلا انقطاع أو فتور، وفي جميع الاتجاهات التي يسير فيها، المرور أو الانتقال من اللافلسفة إلى الفلسفة ومن اللاعلم

إلى العلم ومن اللاأدب إلى الأثر الأدبي نفسه. تاريخ الأفكار، تاريخ يريد تحليل الولادات الصماء، ألوان التلاقي البعيدة في القدم، وألوان الدوام والاستمرار الثاوية خلف التغيرات الظاهرة، والتكونات البطيئة التي تنمو وتكبر بفعل آلاف الالتقاءات والتواطؤات العمياء، والأشكال الكلية التي تتكون بالتدريج وشيئاً فشيئاً ثم ما تلبث أن تتكثف في النقطة الرفيعة للأثر. النشأة والاتصال والكلية: تلك هي الأفكار المحورية الأساسية الكبرى لتاريخ الأفكار والتي تجعله يتعلق بشكل من التحليل التاريخي، أمسى اليوم تقليدياً. ومن الطبيعي، ضمن شروط كهذه، ألا يتقبل شخص يحمل عن التاريخ ومناهجه ومتطلباته وإمكانياته، تلك الفكرة الذابلة والرخوة، أو يتصور إمكانية التخلي عن فرع معرفي كتاريخ الأفكار؛ ويعتبر أن كل شكل آخر يتبع في تحليل الخطابات، خيانة لتاريخ الأفكار. والوصف الحفري، فيه تخل مطلق عن تاريخ الأفكار ورفض منهجي لمسلماته وطرقه، ومحاولة لإقامة تاريخ آخر لما قاله البشرَ. أما ألا يتمكن البعض من العثور، في مشروعنا على التاريخ كما ألفوه منذ طفولتهم، وأن يخيب ظنهم ويفشلوا في التعرف عليه داخله وأن يبكوا أسفاً عليه، ملتمسين ذلك الظل الوارف القديم، لوقت لم يعد ملائماً له، فيه دليل أكيد على أقصى مراحل الوفاء والتعلق. غير أن هذا الاندفاع المبالغ فيه والمحافظ، فيه تزكية لخطتي ودعم لما رمت القيام به.

بين التحليل الحفري، وتاريخ الأفكار، ثمة نقط التقاء كثيرة، وسأحاول بعد قليل إبراز الاختلافات التي اعتبرها رئيسية: لا سيما بصدد تحديد الجدة والطرافة؛ وتحليل التناقضات والأوصاف المقارنة؛ وأخيراً بصدد رصد التحولات. وآمل أن يمكننا تتبع هذه النقط، من الوقوف على خصوصيات التحليل الحفري، وأن يكون في وسعنا، إذا اقتضى الأمر، قياس وتقدير كفاءته الوصفية. ولنكتف اللحظة بالإشارة إلى بعض المبادىء.

1 ـ لا تسعى حفريات المعرفة إلى تحديد الخواطر والتمثلات والصور والأفكار المحورية والموضوعات الأساسية التي تختفي وتظهر في الخطابات؛ بل تحدد هذه الخطابات نفسها، من حيث هي ممارسات تحكمها قواعد معينة؛ فهي لا تنظر إلى الخطاب على أنه وثيقة، ولا تعتبره علامة أو إشارة تحيل إلى شيء آخر، كما لا ترى فيه عنصراً، مهما بلغ من الشفافية، نكون ملزمين، في الغالب الأعم، باختراق عتمته وضبابيته، حتى نصل أخيراً إلى حيث يقبع ما هو عميق وجوهري فيه؛ بل تعني بالخطاب في حد ذاته بوصفه نصباً أثرياً. فحفريات المعرفة، ليست مبحثاً تأويلياً: ما دامت لا تسعى إلى اكتشاف «خطاب آخر» يتوارى خلف الخطاب. كما ترفض أن تكون دراسة تبحث عن المعنى الحقيقي خلف المعنى الظاهر، فهي ليست مبحثاً «مجازياً».

2 ـ لا تسعى حفريات المعرفة إلى استكشاف مظاهر الاستمرار غير المحسوس الذي يربط بكيفية اتصالية، الخطابات بما يسبقها، وبما يحيط بها، وبما يلحقها، إنها لا تترصد اللحظة التي

تم فيها تكون الخطابات، أو حدوثها بالصورة التي هي عليها؛ ولا حتى اللحظة التي تفقد فيها متانة خلقتها، وتفقد من جراء ذلك ماهيتها. بل ينحصر المشكل، بالنسبة لها، في تحديد الخطابات في خصوصيتها؛ وإبراز كيف أن القواعد التي تخضع لها تلك الخطابات، لا يمكن إرجاعها إلى شيء آخر؛ ينحصر في تتبع تلك الخطابات من خلال مظاهرها الخارجية وفي صورها البرانية، بغية الإحاطة بها بكيفية أفضل فحفريات المعرفة لا تسير ببطء وبتقدم حثيث متتبعة الانتقال الذي يتم من اللاعلم إلى العلم، أي من الحقل المبهم للرأي إلى خصوصية المنظومة وتميزها، أو إلى الاستقرار النهائي للعلم. فهي ليست دراسة هدفها البحث في الآراء، صحيحها وفاسدها، بل غايتها هي تحليل الفوارق والاختلافات الموجودة بين صيغ الخطاب ووجوهه.

3 ـ لا تريد حفريات المعرفة أن تركز على الأثر وتعلي من شأنه وتحصر اهتمامها فيه؛ لا تهدف إلى البحث عن اللحظة التي يبزغ فيها الأثر من أفق المجهول. كما لا تريد البحث عن النقطة الغامضة التي يلتقي فيها الفردي بالاجتماعي ويتشابك أحدهما بالآخر. لا تسعى إلى أن تكون دراسة نفسية أو اجتماعية. ولا حتى بحثاً انطربلوجياً للإبداع يربط هذا الأخير بالإنسان. الأثر بالنسبة لها، لا يشكل نصاً ملائماً ووثيق الصلة بالموضوع الذي تهتم به، حتى في الوقت الذي يتعلق فيه الأمر بمحاولة رده إلى سياقه العام وإلى شبكة الأسباب والشروط التي تحدده. بل تسعى إلى تحديد أنماط وقواعد الممارسات الخطابية التي تحكم الآثار الفردية وتوجهها، أحياناً، توجيهاً كلياً، بحيث لا ينجو من هيمنتها شيء، لذا، فالإلحاح على دور الذات المبدعة، واعتبارها علة وجود الأثر ومبدأ وحدته، أمر لا تقر عليه حفريات المعرفة.

4 ـ لا تسعى حفريات المعرفة، أخيراً، إلى إبراز ما فكر فيه البشر وما أرادوه أو شعروا به أو رغبوا فيه، في اللحظة التي كانوا يصوغون فيها خطاباتهم؛ لا تبغي كشف الغطاء عن تلك النواة الشاردة حيث يبدو تماثل المؤلف وأثره وتطابقهما، وحيث يبقى الفكر أقرب من ذاته، لم يمسس صورته بعد أي تغيير، وحيث اللغة لم تنتشر بعد في تبعثر فضاء الخطاب وتعاقبه؛ بعبارة أفضل، لا تحاول حفريات المعرفة ترديد ما قيل، من خلال التعمق في ماهيته وهويته، كما لا تدعي أنها سترضى لنفسها وبكل تواضع، أن تكون مجرد قراءة تسمح باستعادة النور البعيد في صفائه، ذلك النور الذي كان قبل القراءة خافتاً وباهتاً، وتعمل على عودة نور الأصل. إن حفريات المعرفة، ليست شيئاً أكثر من كتابة ثانية: أي تحويلاً منظماً لما كتب لا يتعدى الشكل البراني؛ فهي ليست عودة أو رجوعاً إلى سر الأصل ذاته؛ بل إنها وصف منظم لخطاب، يجعل منه موضوعه.

- 2 -

الأصيل والمكرور

يتناول تاريخ الأفكار ، على العموم ، بالدرس ، حقل الخطابات كميدان ثنائي القيمة ؛ كل عنصر يكشف عنه النقاب فهو عنصر قديم أو جديد : مستحدث أو معاد ؛ تقليدي أو أصيل ؛ مطابق لنموذجه أو غير مطابق له . وفي الإمكان ، إذن ، أن نميز أو نتبين نوعين من التعابير ؛ تعابير ذات قيمة ، وعددها قليل نسبياً ، تظهر لأول مرة ، دون أن يكون لها نظير سابق ، فتصبح ، إذا اقتضى الحال أحياناً ، نماذج لتعابير أخرى ؛ وفي هذا الاطار تغدو جديرة بأن ينظر إليها على أنها تمثل إبداعات . وأخرى تافهة ومبتذلة ، عددها كثير ، لا تتمتع بأية أصالة ، بل تكرر ما قيل قبلها ، وأحياناً تعيده بحذافيره . يمنح الأفكار لكل فئة من هاتين الفئتين ، مكانة ووضعاً ؛ ولا يخضعهما معاً لذات التحليل : بل في وصفه للفئة الأولى ، يحكي تاريخ الابداعات والتغيرات والتحولات ، ويبين كيف انسلت الحقيقة من الخطأ ، واستيقظ الوعي من سباته الطويل ، وانتصبت الأشكال الجديدة بالتدريج ، لتقدم لنا المشهد الحالي الذي نعيشه ؛ والمؤرخ هنا ملزم بأن يستكشف ثانية انطلاقاً من تلك النقط المعزولة ، ومن تلك الانفصالات المتتالية ، خط التطور المتصل . أما الفئة الثانية ، فيبدو التاريخ فيها ، وعلى العكس ، ساكناً وعاطلاً ، وكتراكم بطيء للماضي وترسب صامت للأشياء المقولة ؛ كما أن العبارات فيه ، ينبغي أن تدرس في مجموعات ، تبعاً لما هو مشترك بينها ؛ أما فرديتها كأحداث متميزة ، فبالإمكان إبطال أثرها ؛ من اللازم أيضاً عدم إعطاء أهمية لهوية مؤلفها وللحظة ومكان ظهورها ؛ والعمل ، بالمقابل ، على قياس مداها ؛ حدود وإمكانيات تكرارها ، وقنوات انتشارها ، والمجموعات التي تحتضنها ، والأفق العام الذي ترسمه لتفكير الناس ، والحدود التي تفرضها على ذلك التفكير ؛ كيف تتيح تمييز فترة ما من الفترات الأخرى ، من خلال إبراز سمات وخصائص تلك الفترة ؛ فنكون عندئذ قد قمنا بوصف مجموعة من الأشكال الكلية . في الحالة الأولى ، يصف تاريخ الأفكار تتالي أحداث فكرية ؛ أما في الحالة الثانية ، فيتعلق الأمر بمساحات تأثيرات

وتأثرات مستمرة ومتواصلة : في الأولى يعاد إنشاء انبثاق الحقائق أو الأشكال ؛ وفي الثانية ، تعاد الارتباطات والترابطات المهملة ، ويحال الخطاب على نسبيتها.

من الصحيح أن تاريخ الأفكار ، ما انفك يعمل على إقامة الروابط بين هذين المستويين ؛ إلا أننا لا نعثر فيه أبداً على أي واحد من التحليلين في صفائه الكامل : فهو يصف الصراع بين القديم والجديد ، ومقاومة القديم للجديد ، والقمع الذي يسلطه عليه ، والأقنعة التي يلبسها له ليضفي عليه صورة القديم ، والنسيان الذي ينجح أحياناً في إسدال ستائره عليه ؛ لكنه يصف كذلك ، التسهيلات التي هيأت بصورة مبهمة وغامضة ومن بعيد ، الخطابات المقبلة ، والآثار المترتبة عن الاكتشافات ، وسرعة ومدى انتشارها ، والتطورات البطيئة التي تؤدي إلى حلول أفكار محل أخرى ، والهزات العنيفة المباغتة التي تقلب أوضاع اللغة المعتادة ؛ يصف اندماج الجديد في حقل القديم التام البناء والتركيب ، ووقوع الأصيل شيئاً فشيئاً في شباك المعاد والمألوف ، ومعاودة السابق للظهور من جديد ، وعودة الأصلي ثانية . غير أن هذا التلاقي ، لا يمنعه من أن يحتفظ دوماً بتحليل للقديم والجديد ، ثنائي القطب. وهو تحليل يوظف من جديد ، في العنصر الاختباري للتاريخ ، وفي كل لحظة من لحظاته ، اشكالية الأصل ؛ ففي كل أثر . وفي كل كتاب ، وفي أبسط النصوص ، يتعلق الأمر باستكشاف نقطة القطيعة ، والتمييز ، بأكبر قدر من الدقة بين السمك الضمني لما هو قائم ، والوفاء اللا إرادي للرأي القديم ، وقانون الضرورات والحتميات الخطابية ، وبين حيوية الخلق ، والاتجاه نحو اختلاف يتعذر إنكاره أورده إلى القديم . ومع أن وصف الأصالة هذا يبدو بديهياً ، فإنه يطرح مشكلين منهجيين عويصين ؛ مشكل التشابه ومشكل الانبثاق . فهو يفترض أن بإمكاننا إقامة سلسلة كبرى وحيدة يجد فيها كل تعبير مكانه وتاريخه، حسب تسلسل أحداث زماني متجانس. غير أن النظر إلى المسألة عن قرب، يجعلنا نتساءل : هل يسبق «غريم» «Grimm» بقانونه في «الانقلابات الصوتية» . بالكيفية ذاتها ، وفي نفس الخط الزماني ، «بوب» «Bopp» (الذي أورد اسمه واستشهد به وطبق آراءه وأدخل عليها بعض التنقيحات) ؛ وهل كان من «كردو» «Cœrdoux» و«أنكتيل دبرون» «An-quetil- Duperron» ، حينما لاحظا وجود تشابهات بين اليونانية والسنسكريتية ، سباقين إلى تحديد مفهوم اللغات الهندية والأوروبية ، وهل سبقا في ذلك مؤسسي النحو المقارن ؟ وفي نفس الاطار، ووفق نمط السبق واللحاق، هل كان «دو سوسور» «F. de Saussure» «مسبوقاً» من طرف «بيرس» «Ch. Peirce» وعلمه للأدلة (سيميوتيكا) ، وأرنو ولانصلو «Arnauld» et «Lancelot» في تحليلهما الكلاسيكي للدليل ، ومن طرف الرواقيين في نظرية الدال؟ فالسبق ليس معطى لا نزاع فيه ، ليس معطى أولياً وبديهياً ! وليس بإمكانه أن يصلح كمقياس مطلق يسمح بتقييم كل خطاب وتمييز الأصيل من المكرور والمعاد . كما أن رصد ألوان السبق ، لا يكفي وحده لتحديد نظام خطابي ما ، فذلك أمر يناط بالخطاب ذاته الذي هو قيد الدرس والتحليل ، وبالمستوى

الذي تم اختياره والمقياس الذي تم وضعه . فبتناولنا للخطاب من منظور يسعى إلى إعطائه تقويماً زمانياً معيناً والبحث لكل عنصر من عناصره عن تاريخ محدد ، لا نحصل على التراتب النهائي لألوان السبق والأصالة فالتراتب دائماً نسبي ، وتابع لمنظومات الخطاب التي يتوخى تقييمها .

أما التشابه بين تعبيرين متلاحقين أو أكثر ، فيطرح بدوره عدداً من المشاكل . بأي معنى وانطلاقاً من أية معايير نستطيع أن نؤكد أن «هذا الشيء سبق أن قيل» ؛ «وإننا نعثر على ذات الشيء في نص ما» ؛ وأن «هذه القضية قريبة الشبه بتلك» إلى غير ذلك؟ في نظام الخطاب ، ماذا يعني التماثل ، الجزئي أو الكلي ؟ أن تكون عبارتان متماثلتين ، ولو كانتا تتركبان من نفس الكلمات التي تستخدم في نفس المعنى ، لا يبيح لنا . كما نعلم ، أن نعتبرهما متماثلتين على الاطلاق . وعندما نلفي لدى «ديدرو» و«لامارك» أو لدى «بونوادوماي» «Benoit de Maillet» وداروين نفس الصيغة المعبرة عن مبدأ التطور ؛ فلا ينبغي الذهاب من ذلك ، إلى أن الأمر يتعلق لدى أولئك وهؤلاء بذات الحدث الخطابي واعتباره حدثاً تردد عدة مرات عبر الزمن . ومهما كان التماثل تاماً وكاملاً ، فإنه لا يمكن أن يتخذ كمقياس ، فما بالك لو كان التماثل جزئياً ، وما بالك عندما لا تستخدم الألفاظ دائماً بنفس المعنى ، أو عندما تتضمن ألفاظ متباينة ومختلفة نفس النواة الدلالية : فإلى أي حد نستطيع القول إن النظرية العضوية ، هي ذاتها التي تبرز في خطابات «بيفون» و«جيسيو» و«كوفيي» بألفاظ متباينة تمام التباين ؟ والعكس ، هل نستطيع القول أن للفظ «الانتظام» ذات المعنى لدى «ضوبنطون» «Daubenton» و«بلومنباخ» «Blumenbach» و«جوفروا سنتيلر» «Geoffroy Saint-Hilaire»؟ هل نستطيع القول عامة ، أن التشابه القائم بين «كوفيي» و«داروين» ، هو ذاته الموجود بين «كوفيي» نفسه ، و«ليني» (أو أرسطو)؟ فالتشابه في حد ذاته شيء لا يمكن الإقرار بوجوده بين التعابير هكذا بصورة أولية ومباشرة ، لأن تشابههما مفعول الحقل الخطابي الذي ضمنه يمكن رصد المشابهات .

فمن غير الصحيح أن نطلب من النصوص ، فجأة ، السماح لنا بالبحث في أساس أصالتها وقانونها ، لنرى ما إذا كانت تتوفر حقيقة على حق النبالة الذي يقاس هنا بانعدام الأجداد وبغياب الأشباه والنظائر . ولا يمكن للسؤال أن يكون ذا معنى إلا ضمن سلاسل محددة تمام التحديد ، ومجاميع واضحة الحدود ومحددة الميدان وبينة المعالم ، تحصر حقولاً خطابية متجانسة بما فيه الكفاية[1] . أما أن نسعى إلى العثور داخل الركام الهائل لما سبق أن قيل ، على النص الذي يشبه «سلفاً» نصاً أعقبه ، وأن نتصيد ، عبر التاريخ ، ألوان السبق والاستباق وأثر السابقين في اللاحقين ، وأن نتجه من جديد صعوداً نحو الأصول الأولى ، نتجه ثانية نزولاً نحو آخر الآثار

(1) فبهذه الكيفية ، تمكن «كنغليم» من توضيح تسلسل القضايا تسلسلاً مكن ، من «ويليس» «Willis»الى «بروشاتسكا» «Brochaska» ، من تعريف الفعل المنعكس .

المتبقية ، وأن نبرز بخصوص عمل إبداعي ما ، على التوالي ، جانب وفائه للتقليد ، وجانب طرافته وحظه من الخصوصية والتميز ، وأن نبحث لهذا الحظ من الأصالة ، عن سابقين وأجداد ، ولاحقين ومتأثرين به ، كأن نذهب مثلاً إلى أن نحاة «بورّرويال» لم يأتوا بجديد ، أو أن نكتشف أن أفكار «كوفيي» ، سبقه إليها عدد من المفكرين لا تخطر على البال كثرته ، كل تلك مداعبات مسلية ، لكنها مداعبات فات أوانها وأكل عليها الدهر وشرب ، ينتصر لها مؤرخون فاتهم الركب .

أما منهج الوصف الحفري ، فيوجه إهتمامه صوب تلك الممارسات الخطابية التي يجب أن تحال عليها ظواهر التتالي إذا كنا نريد تفادي إثباتها بكيفية فظة وساذجة ، وبصورة تنظر إليها من زاوية الاستحقاق والقيمة ، وبالنظر إلى المستوى الذي يطرح فيه المنهج الوصفي نفسه ، يغدو التعارض بين الأصالة والابتذال ، تعارضاً غير وجيه ، وفي غير محله ، فبينَ التعبير الأول والجملة التي تردد بشيء ما من الدقة بعد سنين أو قرون من الزمن ، لا يقيم الوصف الحفري أي تراتب قيمي ؛ ولا يتصور وجود أي اختلاف جذري . بل يكتفي بإثبات اطراد العبارات وانتظامها فقط . والانتظام هنا ، لا يتعارض وعدم الانتظام أو المخالفة ، الذي يميز العبارة الخارجة عن المألوف (الشاذة ، الالهامية ، المتخلفة ، العبقرية أو المرضية)، في هوامش الرأي الجاري أو النصوص الأكثر تواتراً ورواجاً ؛ بل يحدد لكل إنجاز لفظي ، كيفما كان (خارقاً للعادة أو عادياً، أصيلاً أو مكروراً) مجموع الشروط التي ضمنها تزاول الوظيفة العبارية التي تضمن وجوده وتحدده . فالانتظام مفهوماً على هذا النحو، لا يميز موقعاً مركزياً بين حدود منحنى إحصائي ونهايتيه ـ ولا يمكن بالتالي أن يتخذ قرينة على وجود تواتر ما أو مؤشراً إلى احتمال ؛ بل يحدد حقل ظهور حقيقي في خصوصيته . فكل عبارة تحمل معها نوعاً من الانتظام ولا تنفصل عنه . لذا لا ينبغي مقابلة اطراد عبارة ما بشذوذ أخرى (تكون أقل قابلية للتوقع وأكثر تميزاً وفردية ، وأكثر غنى من حيث جدتها وطرافتها) ، بل بانتظامات أخرى تميز مجموعة أخرى من العبارات .

ليست حفريات المعرفة في بحث دائب عن الابتكارات ؛ لذا فهي لا تبدي أي حماس ولا تولي عناية لتلك اللحظة (المثيرة ، حبذا لو كان ذلك) التي يكتشف فيها شخص ما ، ولأول مرة ، أنه اهتدى إلى حقيقة يقينية ، ولا تحاول العودة إلى إشراقة نور صباح أيام البهجة والفرح . لا تمسكاً منها بالوقوف عند ظواهر الرأي المألوفة والمعتادة ، أو عند رتابة ما هو رائج ومبتذل بين الناس في فترة ما من الفترات . فما تسعى إليه من تناولها لنصوص «ليني» أو «بيفون» ، «بيتي» أو «ريكاردو» ، «بينيل» أو «بيشا» ، ليس وضع قائمة بإسماء القديسين المؤسسين ؛ بل بإبراز انتظام ممارسة خطابية ما إلى واضحة النهار ؛ ممارسة تفعل فعلها ، بذات النمط ، في اللاحقين الذين هم أقل أصالة ، أو في أولئك وهؤلاء من الذين سبقوهم ؛ ممارسة لا تشير إلى حضور قضايا في آثارهم هي غاية في الأصالة (لم تخطر ببال أحد قبلهم) فقط ، بل وأيضاً إلى تلك التي رددوها أو

نقلوها ثانية عن السابقين عليهم . فاكتشاف ما من الاكتشافات ، لا يكون من الناحية العبارية أقل انتظاماً من النص الذي يردده وينشره ؛ وليس الانتظام أقل فاعلية وفعالية ونشاطاً داخل شيء مألوف ومكرور ، منه داخل تشكيلة خطابية مخالفة للمألوف . ففي منهج ، كمنهج الوصف الحفري ، ليس من حقنا القول بوجود اختلاف ماهوي بين العبارات المبدعة (التي تخلق شيئاً جديداً ، وتبعث خبراً لم يسبق إذاعته ، والتي هي إذا صح القول ، عبارات «نشيطة») والعبارات المقلدة (التي تتلقى الخبر وتعيد إذاعته ، فتبقى بذلك عبارات «خاملة») . ليس حقل العبارات مجموعة لا حياة فيها ، تعرف بعض لحظات الخصب ، بل هي ميدان منتج من ألفه إلى يائه .

ويدشن تحليل الانتظامات العبارية عدة اتجاهات ، ربما لزمنا يوماً ما ارتيادها واعطاؤها كل الأهمية والعناية .

1 ـ ثمة شكل من الانتظام يميز مجموعة من العبارات دون أن ينشأ عن ذلك ، على وجه الضرورة أو الامكان ، أي اختلاف بين ما هو جديد وما ليس كذلك. غير أن تلك الانتظامات ـ وذلك أمر سنعود إليه فيما بعد ـ لا تكون نهائية وكاملة . فلدى «تورنفور» و«داروين» أو «لانصلو» و«سوسور» ، لدى «بيتي» و«كينز» ، لا نعثر على ذات الانتظام . ثمة إذن حقول انتظامات عبارية متجانسة (تميز تشكيلة خطابية ما) ، لكنها حقول تختلف فيما بينها ، وليس من الضروري أن ترافق الانتقال من حقل انتظامات عبارية إلى حقل انتظامات عبارية جديد ، تغيرات توافق سائر المستويات الأخرى للخطابات . فبالإمكان العثور على إنجازات لفظية متماثلة من المنظور النحوي (من حيث المصطلح والتركيب واللغة عموماً) ؛ متماثلة كذلك من المنظور المنطقي (من حيث بنية القضية أو المنظومة الاستنباطية التي توجد فيها هذه القضية) ؛ لكنها متباينة من الناحية العبارية. فالتعبير ، مثلاً عن العلاقة الكمية بين السعر وكمية النقود المتداولة ، يمكن أن يتم باستعمال نفس الألفاظ ـ أو بألفاظ مرادفة ـ كما يمكن الوصول إليه باتباع ذات الطريقة في الاستدلال . لكنه لا يكون من الناحية العبارية ، متماثلاً لدى «غريشام» «Gresham» أو «لوك» «Locke» أو عند أصحاب النظرية الحدية في القرن التاسع عشر ، أي لا ينتسب ، هنا وهناك ، إلى نفس منظومة تكون الموضوعات والمفاهيم . لذا ، لا بد من التمييز بين **التشابه اللساني** (أو قابلية الترجمة) أو **التشابه المنطقي** (أو التكافؤ)، وبين **التجانس العباري**. وما ينفرد التحليل الحفري بالتنقيب عنه ، هو **التجانسات العبارية**. فقد يتبين ظهور ممارسة خطابية جديدة ، في صيغ لفظية ، هي من الناحية اللسانية متشابهة ، أو من الناحية المنطقية متكافئة (بهذه الكيفية مثلاً ، تمكن نحاة «بور رويال ، من خلال ترديدهم الحرفي أحياناً لنظرية الجملة ـ الحملية والفعل ـ الرابط ، من الانفتاح على انتظام عباري ، يجد الوصف الحفري نفسه ملزماً بالوقوف على خصوصيته وإبراز نوعيته) . وقد لا يتبين خلف الاختلافات الاصطلاحية وجود أي تجديد ، فيغض الطرف عنها ويتجاهلها ، ويجوب حقولاً دلالية ونظماً استنباطية مختلفة ، عندما يقف

فيها جميعاً ، ورغم اختلافها وتغايرها ، على وجود انتظام عباري واحد لا يتغير (من زاوية النظر هذه ، لا تمثل نظرية لغة الفعل والبحث في أصل اللغات ، والقول بوجود جذور بدائية ، في القرن الثامن عشر، أشياء «جديدة» بالنظر إلى التحليلات «المنطقية» التي قام بها «لانصلو») .

هكذا يرتسم أمام ناظرينا عدد من ألوان الفصل والوصل ، تمنعنا من اعتبار اكتشاف ما أو النظر إلى صيغة أي مبدأ من المبادىء العامة أو تعريف من التعريفات ، على أنه يدشن ، ولأول مرة ، مرحلة جديدة من تاريخ الخطاب . إننا لم نعد في حاجة إلى البحث عن نقطة الأصل المطلق أو نقطة الحسم الثوري الشامل التي انطلاقاً منها ينتظم كل شيء ويعاد النظر فيه ويغدو ممكناً وضرورياً . فنحن أمام حوادث تنتمي إلى أنماط ومستويات مختلفة ، تضمها تركيبات تاريخية متمايزة ؛ ووجود تجانس عباري ما ، لا يعني بالضرورة أن البشر سيرددون عبر مئات السنين أو القرون ، ذات الشيء وذات الافكار ؛ ولا يعني الانحصار الصريح أو الضمني لعدد معين من المبادىء التي لن تكون سائر القضايا الأخرى بالنسبة لها سوى قضايا متفرعة عنها أو ناتجة منها . فالتجانسات (والتغايرات) العبارية، تتقاطع وتتشابك وتلتقي بألوان من الاتصال (والتحول) اللسانية ، وبتماثلات (واختلافات) منطقية، دون أن تسير جنباً إلى جنب معها بنفس الوتيرة أو تندمج بها بالضرورة . غير أنه لا بد من أن تقيم معها عدداً من العلاقات والإرتباطات المتبادلة التي سنكون ، بدون شك ملزمين بجردها ، نظراً لتعقد ميدانها .

2 ـ ثمة وجهة أخرى للبحث : تتمثل في الاهتمام بالتراتبات المتعلقة بالانتظامات العبارية ، فقد لاحظنا أن كل عبارة تنتسب إلى انتظام معين ـ وأنه لا يمكن اعتبار أية عبارة كما لو كانت ابتكاراً خالصاً أو علامة نبوغ . لكننا لاحظنا أيضاً أن أية عبارة . لا يمكن النظر إليها كما لو كانت غير نشيطة ، أو كظل أو تقليد لعبارة أصلية . فالحقل العباري ، برمته حقل منتظم وفي حالة تأهب : لا يغمض له جفن ؛ وأبسط عبارة ـ أكبرها شأناً وأكثرها ابتذالاً ـ تستند إلى مجموع القواعد التي يتكون موضوعها ونمطها وفقاً لها ، وتشكل المفاهيم التي تستعملها والاستراتيجية التي تنتمي إليها . ولا تعطى تلك القواعد أبداً منعزلة ، في صورة صيغ ، بل تتخلل العبارات وتخترقها ، وتنشىء لها فضاء تواجدها ؛ لذا يصعب العثور على عبارة معزولة ومفردة تنطق بإسم باقي العبارات الأخرى . غير أن بعض المجموعات العبارية تعتمد تلك القواعد في صورتها الأعم والأوسع انطباقاً ؛ وانطلاقاً منها ، يمكن أن نلحظ كيف يمكن لموضوعات ومفاهيم وأنماط أخرى أن تتكون إستناداً إلى قواعد أقل عمومية ومن ميدان انطباق أكثر نوعية . ونستطيع ، على هذا النحو ، أن نصف شجرة إشتقاق عبارية : في قاعدتها توجد العبارات التي توظف قواعد التكون في امتدادها الأوسع ، وفي قمتها ، وبعد عدد معين من التشعبات والاشتقاقات ، توجد العبارات التي توظف نفس الانتظام وقد غدا واضحاً بدقة ومنحصراً بصورة أفضل ومحدد الامتداد .

على هذا المنوال ، يستطيع المنهج الحفري إنشاء شجرة إشتقاق خطاب ما . كشجرة إشتقاق التاريخ الطبيعي . فيضع إلى جانب الجذر كعبارات موجهة عبارات لها علاقة بتعريف البنيات القابلة للملاحظة وحقل الموضوعات الممكنة ، عبارات ترسم أشكال الوصف والمسالك الإدراكية التي باستطاعة الحقل أن يعتمدها . عبارات تبرز الإمكانيات الأكثر عمومية للتمييز وتفتح بذات الطريقة . ميداناً بكامله من المفاهيم في حاجة إلى بناء . عبارات ، تفسح المجال لأكبر عدد من الخيارات اللاحقة ، في وقت ، هي فيه إختيار استراتيجي وسوف يجد في نهاية الأغصان ، أو على الأقل في المسير المتداخل للأغصان والأدغال ، بعض «الاكتشافات» (كمجموع المستحاثات) ، وانبثاق مفاهيم مستحدثة (كمفهوم الثدييات أو الكيان العضوي) ، وحصر التقنيات (المبادىء المنظمة للمجموعات ، منهج التصنيف ومدونة الأوصاف ، لا ينبغي خلط هذا الإشتقاق ، إنطلاقاً من عبارات موجهة ، بأي استنباط يتم إنطلاقاً من مبادىء أولية ؛ لا يجب كذلك مشابهته بعملية توالد فكرة ما من الأفكار العامة ، أو توالد نواة فلسفية بانبساط معانيها تدريجياً في صورة تجارب أو صياغات مذهبية دقيقة ؛ لا ينبغي أخيراً ، اعتبارها نشأة سيكلوجية إنطلاقاً من إكتشاف ما لبث أن أظهر بالتدرج عن نتائجه وإمكاناته . إنه يخالف كل تلك المساعي والإتجاهات ، لذا ينبغي وصفه في خصوصيته وتفرده . وبهذه الكيفية يمكننا وصف الإشتقاقات الحفرية للتاريخ الطبيعي دون البداية بمبادئه الأولية اللامبرهنة أو أفكاره المحورية الأساسية (كاتصال الطبيعة واستمرارها ، مثلاً) ، ودون أن ننطلق من الاكتشافات أو المقاربات الأولى ، ونتخذها خيطاً موجهاً (كمقاربات «تورنفور» قبل مقاربات «ليني» ، ومقاربات «جونصطون» «Jonston» قبل مقاربات «تورنفور») . فالنظام الحفري ، ليس نظام شقيات أو نظاميات ، ولا نظام تعاقبات زمنية .

لكن ميداناً بكامله من الأسئلة ، سيطرح أمامنا . فمهما سعت مختلف تلك الأنظمة إلى الحفاظ على استقلالها ، فإنها ترتبط مع ذلك فيما بينها بعلاقات متبادلة . وقد لا يختلف النظام الحفري ، بالنسبة لبعض التشكيلات الخطابية ، عن النظام النسقي ، كما قد يضطر أحياناً ، وفي حالات أخرى ، إلى أن يتبع ويقتفي آثار التعاقبات الزمانية . هذه التوازيات (وبالعكس ، التصدعات التي نعثر عليها في غير هذا الموضع) في حاجة إلى أن تحلل. وعلى أي حال، من الأهمية بمكان ، ألا نخلط بين مختلف هذه التنظيمات ، وألا نسعى إلى البحث في «إكتشاف» أولي معين أو في أصالة صيغة ما من الصيغ ، عن المبدأ الذي يمكن استنتاج باقي المبادىء الأخرى منه؛ ينبغي ألا نسعى إلى البحث في مبدأ عام عن قانون الانتظامات العبارية أو الابتكارات الفردية؛ وألا نلتمس من الاشتقاق الحفري، أن يعيد إنتاج نظام الزمن أن يخرج إلى واضحة النهار نمطاً استنباطياً ما.

لا شيء أكثر بطلاناً من الاعتقاد ، أن تحليل التشكيلات الخطابية ، محاولة لتحقيب كلي

وشامل ، ينظر إلى الناس على أنهم إنطلاقاً من لحظة معينة ، ولفترة زمنية معينة ، يفكرون بذات الطريقة ، رغم الاختلافات المظهرية ، ويقولون ذات الشيء ، رغم استخدامهم ألفاظاً متعددة الأشكال والألوان ، وينتجون نوعاً من الخطاب الكبير الذي يبقى خطاباً مستوياً ومتكافىء الأبعاد والاتجاهات ، بل تصف الحفريات مستوى تجانس عباري له تقطيعه الزمني الخاص به ، والذي لا يحمل معه كل أشكال التماثل والاختلاف الأخرى التي يمكننا رصدها في اللغة ؛ وفي هذا المستوى ، يقيم نظاماً وتراتبات وتشابكات تقصي التزامن الكثيف العديم الشكل المعطى بكيفية كاملة ونهائية . فمن داخل تلك الوحدات المبهمة التي يطلق عليها إسم «الفترات» ، تخرج الحفريات إلى الوجود «حقباً عبارية» نوعية ، تتمفصل بها ، دون أن تمتزج بها في زمان المفاهيم وفي الأطوار النظرية ومراحل الصياغة الصورية ، وفي مراحل التطور اللساني .

ـ 3 ـ

التناقضات

دأب تايخ الأفكار في تحليله للخطاب على اعتبراه خطاباً متناسقاً . فهل يحدث أحياناً ، أن يقف على أي شذوذ أو عدم انتظام في استخدام لفظ أو عدة ألفاظ ، أو أن يعثر على قضايا متنافرة فيما بينها ، أو على مجموعة من المعاني غير المتفقة ، أو المفاهيم التي لا تتلاءم مع بعضها البعض لتكون منظومة ؟ إن كل إهتمامه منصب على العثور ، في مستوى عميق إلى حد ما ، على مبدأ إرتباط ينظم الخطاب ويعيد إليه وحدته الخفية . ومبدأ الارتباط ذلك ، هو قاعدة كشف ، والتزام بطريقة ، وشبه الزام خلقي يكثر هنا عليه البحث : ألا نكثر من التناقضات بدون جدوى ؛ ألا ننساق وراء الاختلافات البسيطة ؛ ألا نولي إهتماماً للتغيرات والتعديلات وألوان العودة إلى الماضي ، والمجادلات ، ألا نفترض أبداً أن خطاب البشر ملغم دوماً وبدون انقطاع ، من الداخل ، نظراً لتناقض رغباتهم والتأثيرات التي تعرضوا لها والشروط التي يحيون فيها ؛ وأن نعتقد أنهم حينما يتكلمون ، وعندما يتحاورون فيما بينهم ، فإنما يفعلون ذلك من أجل تذليل تلك التناقضات والاهتداء إلى النقطة التي يستطيعون إنطلاقاً منها ، التحكم فيها . غير إن ذلك التناسق ، هو أيضاً نتيجة بحث : يحدد الوحدات النهائية الني يصل إليها التحليل وينتهي إليها . ويكشف التنظيم الداخلي للنص ، وشكل نمو الأثر أو العمل الفردي ، ونقطة التقاء خطابات متباينة . ونحن مضطرون في محاولتنا إعادة إنشاء التناسق ، إلى إفتراض وجوده ، ولن نتأكد من وجوده ما لم نتابعه باستمرار أينما حل وارتحل ولمدة زمنية طويلة . فهو يبدو كمستوى أمثل لحل أكبر عدد من التناقضات وبالوسائل الأكثر بساطة .

غير أنه لما كانت الوسائل كثيرة العدد ، كانت التناسقات التي نلفيها ، جد مختلفة . فنحن نستطيع ، أثناء تحليلنا لصدق القضايا والعلاقات التي تربط ما بينها ، تحديد حقل عدم تناقض منطقي : وعندئذ سنكتشف نسقية ونظامية ؛ وسنتجه صعوداً من مجموع الجمل المرئية نحو البناء المثالي المحض الذي تحجبه عنا التباسات النحو ووفرة معاني الألفاظ ، وتمنعنا من رؤيته بقدر

ما تترجمه ، بلا ريب . غير أننا ، نستطيع ، بالمقابل ، من خلال تتبعنا لتسلسل المشـابهات والرموز ، إستكشاف موضوعات فكرية محورية خيالية أكثر منها خـطابية ، عـاطفية أكثـر منها عقلية ، أكثر إنتساباً إلى الرغبة، منها إلى المفهوم ؛ تحرك قوتها الاشكال الأكثر تعارضاً ، قصدَ إذابتها فور ذلك في وحدة تتغير ببطء ؛ ما نكتشفه عندئذ ، اتصال مطاط ، مسيرة معنى يتجسد ويظهر في تمثلات وصور خيالية واستعارات متباينة . وسواء كانت تلك التناسقات ، موضوعات فكرية محورية أو نسقيات ، فإنها تكون صريحة أو غير صريحة : نستطيع البحث عنها في مستوى التمثيلات التي تكون الذات المتكلمة واعية بها ، لكن خطابها ، لا يفلح في التعبيـر عنها ، لأسباب ظرفية أولها علاقة بعجز مرتبط بشكل اللغة ذاته . نستطيع البحث عنها كذلك ، في بنيات مارست نفوذها على المؤلف ، وفرضت عليه ، دون أن يعي ذلك ، مسلمات وأنماطاً إجرائية وقواعد لسانية ومجموعة من القضايا والاعتقادات الأساسية ، وأنواعاً من الصور الخيالية ومنطقاً للاستيهام ، دون أن يكون المؤلف هو الذي أنشأهـا كبنيات . أو قـد يتعلق الأمر ، أخيـراً ، بتناسقات تقام في مستوى فرد من الأفراد ، في سيرته الذاتية أو الظروف الفردية لخطابه ، لكن في مستطاعنا إنشاءها وفق علامات إستدلال أوسع ، ومنحها أبعاداً جمعية وديكرونية لفترة ما ، أو أبعاد صورة وعي عام ، أو أبعاد نوع بعينه من المجتمعات ، أو مجموعة من التقاليد ، أو أبعاد مشهد خيالي تشترك فيه ثقافة ما بكاملها . يلعب التناسق بمختلف هذه الأشكال ، ذات الدور : ألا وهو إظهار أن التناقضات المدركة بصورة مباشرة ، ليست شيئاً سوى بريق سطحي ؛ ولا بد من إرجاع كل ذلك البريق المتبعثر إلى مصدر واحد . وهذا يعني أن التناقض مظهر خادع يخفي وحدة متوارية ؛ ولا يوجد مكانها إلا داخل الانزياح الحاصل بين الوعي واللاوعي ، بين التفكير والنص ، بين مثالية الأفكار وتجريدها وبين شكلها التعبيري العرضي . مهما يكن من أمر ، تلقى على التحليل تبعات إلغاء التناقض ، وأن يبذل في ذلك جهد مستطاعه .

في نهاية هذا العمل ، تبقى التناقضات المترسبة وحدها ـ عوارض ، خللٍ أو صدع ـ أو يبـ بالعكس التناقض الأسـاسي ، كما لـو أن البحث أفضى إليه بصمت ورغمـاً عنه : من جـر الإنطلاق في أصل المنظومة ذاته ، من مسلمات متنافرة ، أو نتيجة التقاء تأثيرات متعارضة ، او انحراف أولي للرغبة ، أو صراع اقتصادي وسياسي يعصف بالمجتمع ، كل هذا، بدلاً من أن يبدو كعناصر سطحية يجب اختزالها ، ينكشف أخيراً كمبدأ منظم كقانون مؤسس خفي يدل دلالة وصف على جميع التناقضات الصغرى ويمدها مظهراً أو عرضاً للخطاب ، أو ما يلزم تجاوزه حتى تظهر حقيقته بادية للعيان ، بل هو بمثابة قانون وجوده ذاته : انطلاقاً منه ، ينبثق ، فبدافع من الرغبة في الإفصاح عنه وتذليله ، يشرع في الكلام : وبدافع من الرغبة في الإفلات منه ، في الوقت الذي يتولد فيه التناقض بدون انقطاع ، يتلاحق الخطاب ويتحدد باستمرار ، ولأن التناقض هو دوماً دون الخطاب ، ولا يستطيع هذا الأخير أبداً تفاديه كلياً وتذليله ، وهذا ما يدفعه إلى أن

يتغير وينقلب من صورة إلى أخرى ويتخلص بنفسه من استمراريته . فالتناقض يحكم الخطاب على مر مراحله ، كمبدأ تاريخيته .

يقر تاريخ الأفكار إذن بمستويين من التناقض: مستوى المظاهر الذي ينحل في وحدة الخطاب العميقة ، ومستوى الأسس الذي يفسح المجال للخطاب نفسه . وبالنسبة للمستوى الأول من التناقض ، يشكل الخطاب الصورة المثالية التي ينبغي تجريدها وتخليصها من الحضور العرضي العالق للتناقضات ، ومن أشكالها المكشوفة . أما بالنسبة للمستوى الثاني ، فيشكل الخطاب الصورة الاختبارية التي تتقمصها التناقضات والتي يلزم القضاء على ارتباطها المظهري ، قصد استكشافها من جديد في فجائيتها وعنفها . فالخطاب درب يمضي بنا من تناقض إلى آخر : وإذا كان يفسح المجال لظهور تناقضات نلحظها ، فلأنه يخضع لتناقض يخفيه . وتحليل الخطاب ، يعني إخفاء التناقضات وكشفها ثانية ، يعني - إخراج لعبتها إلى واضحة النهار ، وإبراز الكيفية التي يفصح بها الخطاب عنها ، أو يسترها عن الأنظار .

فالتناقضات في منظور التحليل الحفري ، ليست مظاهر يلزم تخطيها ، ولا مبادىء خفية ينبغي إبرازها . بل هي موضوعات في حاجة إلى أن توصف في حد ذاتها دون البحث عن زاوية النظر التي يمكن لها منها أن تتلاشى ، أو عن المستوى الذي تتحول فيه إلى عنصر حاسم وتنقلب من مسببات إلى أسباب . لنوضح ذلك بمثال بسيط ، استشهدنا به أكثر من مرة : لم يتم تكذيب مبدأ «ليني» الثباتي ، في القرن الثامن عشر بعد اكتشاف «البيلوريا» Peloria التي غيرت فقط وجوه وأنماط انطباقه كمبدأ ، بل بفضل عدد معين من الآراء «التطورية» التي نعثر عليها لدى «بيفون» و«ديدرو» و«بورده» «Bordeu» و«مايي» وآخرين غيرهم . فالتحليل الحفري لا يقوم على إثبات أن خلف هذا التعارض ، كان الجميع متفقين حول عدد من الأطروحات الأساسية ، ومتحدين في المستوى الأكثر جوهرية (استمرار الطبيعة وكمالها ، ارتباط الأشكال الحديثة العهد بالظهور بالمناخ ، والتطور غير المحسوس من اللاحي إلى الحي) . لا يقوم على إبراز أن ذلك التناقض يعكس ، في الميدان الخاص بالتاريخ الطبيعي ، صراعاً أعم تنقسم على أثره معرفة القرن الثامن عشر وتفكيره ، برمتهما (صراع بين فكرة الخلق المرتب والمنظم المكتسب . مرة واحدة وبكيفية كاملة . والذي يظهر دفعة واحدة ، دون مواربة أو تلكؤ . وفكرة الطبيعة المتكاثرة الحائزة على قوى غريبة الأطوار ، متقلبة التصرفات ، تبسط نفسها تدريجياً في التاريخ حسب ناموس تام ومتطور ، قالبة بذلك كل الأنظمة المكانية ، وفق اندفاعة الزمن الكبرى) . تحاول الحفريات أن تبين كيف أن الرأيين ، الثباتي و «التطوري» ، كانت تجمعهما أفكار عامة ومشتركة تجعلهما يلتقيان في وصف الأنواع والأجناس : وهو وصف كان يتركز على البنية المرئية للأعضاء (شكلها ومقدارها وعددها وهيئتها في المكان) وتستطيع حصره على نحوين (اما في مجموع الكيان العضوي أو في بعض عناصره المحددة إما من زاوية أهيمتها أو من جانب ملاءمتها

للتصنيف) ، حينئذ وبخصوص هذا الجانب الثاني ، يتم حصر قائمة منتظمة ، مكونة من عدد من الحالات المحدودة ، وتشكل إذا صح القول برنامجاً للخلق الممكن كله (بحيث يغدو فيه نظام الأنواع والأجناس ، حاضراً كان أو مستقبلاً أو ماضياً عفى عليه الدهر ، ثابتاً بصورة نهائية مطلقة) . أما بخصوص الجانب الأول ، فيتم حصر جدول لزمر القرابة التي تبقى مفتوحة وغير محدودة العدد ومنفصلة ، تسمح بمقدار غير محدود من الأشكال الجديدة التي قد تظهر إلى الوجود وتكون مشابهة للأشكال القائمة . فباشتقاقنا ، على هذا النحو ، للتناقض بين أطروحتين من ميدان موضوعات بعينه ، وحدوده وأطرافه ، لا نحله كتناقض ، لا نكتشف نقطة التصالح . لكننا لا ننقله مع ذلك إلى مستوى أكثر أساسية ، بل نحدد المكان الذي يحتله ، ونعرض تفرع وتشعب الخيارات ، ونحدد موقع الخلاف ومكان تجاوز الخطابين . فنظرية البنية ليست مسلمة مشتركة ، وأساس اعتقاد يتقاسمه كل من «ليني» و«بيفون» ورأي راسخ صلد ، يدفع بالصراع بين التطورية والثباتية إلى مستوى من النقاش الرديف والمتواصل ، بل هي مبدأ عدم اتفاقهما وأساسه ، والقانون الذي يحكم اشتقاقهما وتواجدهما . والتحليل الحفري ، باتخاذه من التناقضات موضوعاً لدراسته ، لا يسعى إلى أن يكتشف خلفهما شكلاً مشتركاً ، أو مجموعة من الأفكار والموضوعات الأساسية والمحورية ، بل يريد تحديد مقدار تباعدها وشكل افتراقها ، فهو بالمقارنة مع تاريخ الأفكار الذي يحصر همه في إذابة التناقضات في وحدة شكل كلي شبه خفية ، أو إحالتها على مبدأ عام مجرد ومتجانس قصد تأويلها وتفسيرها ، يصف مختلف مواطن الشقاق .

فهو يرفض النظر إلى التناقض ، كوظيفة عامة تمارس نفسها بذات الصورة ، في جميع مستويات الخطاب ، وتلقي على التحليل تبعات إلغائها كلية أو ربطها بشكل أولي مؤسس : ويستعيض عن لعبة التناقض الكبرى ، ـ المتقمص لألف وجه ، ثم الملغى ، والعائد ثانية ليبلغ أوجه في الصراع الأكبر ـ بتحليل مختلف أنواع التناقض ومختلف المستويات التي نستطيع رصده من خلالها ، ومختلف الوظائف التي قد يمارسها . .

لنبدأ بمختلف أنواع التناقض . بعض التناقضات تجد موقعها في مستوى القضايا والتأكيدات ، دون أن تمس في شيء النظام العباري الذي سمح بإمكانها : فبهذه الكيفية ، عارضت أطروحة الطابع الحيواني للمستحاثات ، الأطروحة العتيقة حول طابعها المعدني ، وإذا كان من المؤكد أن النتائج التي استخلصت من هاتين الأطروحتين ، كانت نتائج كثيرة من العدد وهامة ، فإن بإمكاننا أن نبين مع ذلك أنها تجد ميلادها داخل نفس التشكيلة الخطابية ، وفي نفس المكان ووفق نفس شروط ممارسة الوظيفة العبارية ، فهي تناقضات ، تعتبر من الناحية الحفرية مشتقة ، وتمثل حالة طرفية نهائية . وقد يتعدى بعضها ، بالعكس ، حدود التشكيلة الخطابية ، فتحدث المواجهة بين أطروحات لا تنتمي إلى نفس الشروط العبارية : على هذا النحو ، تبدو نزعة «ليني» الثباتية وتطورية «داروين» متناقضتين ، وهو تناقض لا يصح إلا إذا أبطلنا الإختلاف

القائم بين التاريخ الطبيعي الذي ينتمي إليه «ليني» والبيولوجيا التي ينتمي إليها «داروين» .

فالتناقضات هنا ، تناقضات خارجية ، تحيل إلى التعارض بين تشكيلات خطابية متباينة . وبالنسبة للوصف الحفري (وبصرف النظر عما تفرضه الطريقة من أخذ ورد ممكنين) ، يشكل هذا التعارض نقطة الحد والنهاية ، أما التناقضات المشتقة ، فهي : نقطة انطلاق التحليل وبدايته . وبين هذين الطرفين ، يصف المنهج الحفري ، ما يمكن أن يطلق عليه اسم التناقضات الذاتية : وهي تلك التي تنتشر داخل التشكيلة الخطابية نفسها ، والتي بنشوئها في مكان ما من منظومة التشكيلات ، تعمل على انبثاق منظومات فرعية . وحتى نبقى في التاريخ الطبيعي في القرن الثامن عشر ، نضرب المثل بالتناقض الذي أثار الصراع بين التحليلات «المنهجية» والتحليلات «النظامية» . فالتعارض هنا ليس تعارضاً طرفياً يقع في النهاية ، ذلك أننا لسنا أمام قضيتين تتناقضان حول نفس الموضع ، لسنا امام استخدامين متعارضين لذات المفهوم ، بل أمام كيفيتين في تكوين عبارات تتميز جميعاً باحتضانها لبعض الموضوعات وبعض المواقف الذاتية وبعض المفاهيم والاختيارات الاستراتيجية . ورغم ذلك ، فإن هاتين المنظومتين ، ليستا أوليتين ، لأننا قادرون على أن نبين مكان تفرعهما من نفس الوضعية الواحدة ، والتي هي وضعية التاريخ الطبيعي . فتلك التعارضات الذاتية ، هي التي يعني بها التحليل الحفري .

لنتحدث ثانياً عن مختلف المستويات . ليس التناقض الذاتي ، من الزاوية الحفرية ، مجرد حدث يكفي إثباته كمبدأ أو تفسيره كأثر سببته أحداث أخرى ، بل هو ظاهرة معقدة تتوزعها أصعدة ومستويات مختلفة من التشكيلة الخطابية . فبهذه الكيفية ، نستطيع ، بصدد التاريخ الطبيعي النظامي والتاريخ الطبيعي المنهجي اللذين ما انفكا يتصارعان طوال جزء هام من القرن الثامن عشر ، أن نقر بوجود عدم تطابق في الموضوعات (في التاريخ الأول ، توصف الهيئة أو المظهر العام للنبتة ، وفي التاريخ الثاني ، توصف بعض المتغيرات المحددة سلفاً ، في الحالة الأولى ، توصف النبتة في كليتها ، أو على الأقل أجزاؤها الأكثر أهمية ، وفي الحالة الثانية ، يوصف عدد من العناصر المنتقاة بكيفية اختيارية . نظراً لملاءمتها لعملية الوصف ، في الأولى تؤخذ بعين الإعتبار مختلف حالات نمو النبتة ونضجها ، وفي الثانية ، لا يؤبه إلا بلحظة أو بطور يعتبر أمثل للرؤية) ، وبوجود افتراق وتباعد في الصيغ العبارية (ففي التحليل النظامي للنباتات ، تتم الإستعانة بنمط إدراكي ولساني دقيق حسب سلم ثابت ، أما في الوصف المنهجي ، فإن الأنماط التي يستعان بها نسبياً غير مقننة ، كما أن سلم الرصد غير ثابت أو قار) ، وتنافر بين المفاهيم (في التحليل النظامي ، صفة الجنس العام ، علامة اعتباطية ، وإن كانت خاصية حقيقية من حيث قدرتها على التمييز . اما في التحليل المنهجي ، فإن نفس المفهوم ، يعني التعريف الحقيقي للجنس) ، واقصاء الخيارات النظرية (فالتصنيف النظامي يسمح بإمكان «النزعة الثباتية» ، حتى في الوقت الذي تم تصحيحه بواسطة فكرة الخلق المستمر وفي الزمان ،

الذي يبسط شيئاً فشيئاً عناصر الجداول التصنيفية أو من قبل فكرة الكوارث الطبيعية التي وإن أخلت ، نتيجة نظرتنا الحالية ، بالنظام الخطي المتصل للقرابات الطبيعية ، فإنها تطرد إمكانية تحول يقبل به المنهج دون أن يتضمنه بصورة مطلقة) .

الوظائف : جميع أشكال التعارض تلك ، لا تقوم بذات الدور في الممارسة الخطابية : فهي ليست إطلاقاً ، وبكيفية متماثلة ، عوائق يصعب التغلب عليها ، كما أنها لا تمثل مبدأ نمو . ولا يكفي ، كيفما كان الأمر ، البحث فيها عن سبب لتباطؤ التاريخ أو تسارعه ، فليس إنطلاقاً من الشكل العام والفراغ للتعارض ، يتسلل الزمن في حقيقة الخطاب ومثاليته . وتلك التعارضات هي دائماً لحظات وظيفية محددة . يسهر بعضها على التطور الجمعي للحقل العباري : وذلك بأن يفتح الباب أمام سلاسل الحجج وتسلسلها ، والتجارب والتمحيصات ، ومختلف أنواع الإستدلال ، كما تسمح بتحديد موضوعات جديدة وتحفز إلى ظهور صيغ عبارية جديدة ، وتعرف مفاهيم جديدة تدخل تغييرات على حقل انطباق المفاهيم القائمة : دون تغير شيء في نظام وضعية الخطاب (بهذه الكيفية ، أثار طبيعيو القرن الثامن عشر مناقشات بخصوص الحدود الفاصلة بين المعدني والنباتي ، وبخصوص حدود الحياة أو الطبيعة وأصل المستحاثات) ، بإمكان تلك التطورات الجمعية أن تبقى مفتوحة ، أو أن تنغلق نهائياً وبكيفية قطعية ، من قبل برهان يدحضها أو اكتشاف ينزع عنها صبغة الصلاحية . ويعمل البعض الآخر على إعادة تنظيم الحقل الخطابي : وذلك بأن تطرح مسألة إمكان التعبير عن مجموعة من العبارات بمجموعة أخرى ، ومسألة التناسق الذي يمكن أن يجمعها . واندماجها داخل فضاء أعم (بهذه الكيفية ، حرص التعارض بين المنظومة والمنهج عند طبيعيي القرن الثامن عشر ، على ظهور مجموعة من المحاولات الهادفة إلى دمجهما في شكل واحد من أشكال الوصف ، وإلى إضفاء دقة المنظومة وانتظامها على المنهج ، من أجل التوفيق والملاءمة بين اعتباطية المنظومة وتحليلات المنهج المحسوسة) ، فنحن لسنا أمام موضوعات أو مفاهيم أو صيغ عبارية جديدة تنضاف بكيفية خطية واستمرارية للموضوعات والمفاهيم والصيغ القديمة ، بل أمام موضوعات من مستوى آخر (أعم أو أخص) ومفاهيم ذات بنية مغايرة ، وحقل انطباق مخالف وعبارات من نمط جديد ، دون أن تتغير مع ذلك قواعد التكون . وتلعب بعض التعارضات دوراً نقدياً : حيث تشكك في وجود الممارسة الخطابية وفي «إمكان قبولها» وتحدد نقطة استحالتها الفعلية ومواطن تقهقرها التاريخي (بهذه الطريقة ، لم يبق وصف الترابطات العضوية والوظائف عبر متغيرات تشريحية ، وفي شروط وجود محددة ، يسمح ، داخل التاريخ الطبيعي ، بإمكان تاريخ طبيعي يتخذ صورة علم يصنف الكائنات إستناداً إلى خصائصها المميزة المرئية ، على الأقل بوصفه تشكيلة خطابية مستقلة بنفسها) .

ليست التشكيلة الخطابية إذن ، نصاً مثالياً متصلاً وخالياً من التضاريس ، ينساب هادئاً خلف

تناقضات عديدة ، ويذيبها في وحدة فكر متناسق ، ليست كذلك سطحاً ينعكس عليه ، وبآلاف مؤلفة من الوجوه المتباينة ، تناقض يبسط سيادته على كل الجهات ، رغم أنه متستر وبعيد عن الأنظار . بل هي على الأصح فضاء انشقاقات عديدة ، ومجموعة تعارضات متباينة ينبغي وصف مستوياتها وأدوارها . فالتحليل الحفري يلغي أولية التناقض الذي تكون صورته النموذجية إثبات ونفي ذات القضية في آن واحد . غير أنه حينما يفعل ذلك ، لا يهدف إلى تسوية كل التعارضات وتوطئتها في أشكال عامة للتفكير وإخماد نارها بالقوة عن طريق اللجوء إلى عنصر قبلي رادع . بل يسعى بالعكس إلى أن يرصد ، داخل التشكيلة الخطابية ، مكان نشأة التعارضات ، ويحدد الصورة التي ترتديها ، والعلاقات التي توجد بينها ، والميدان الذي تشرف عليه .

ومجمل القول ، يريد أن يحافظ على الخطاب في تضاريسه العديدة ، وأن يلغي ، بالتالي ، فكرة التناقض الضائع والذي يستكشف ثانية بنفس صورته الأولى ، التناقض المنحل والمنبعث دوماً وباستمرار في عنصر لا يصيبه التغير والاختلاف ، إنه عنصر اللوغوس .

- 4 -

الوقائع المقارنة

ينظر التحليل الحفري إلى التشكيلات الخطابية كتشكيلات متباينة، تتميز كل منها بصفات فردية خاصة، ويعمل على وصفها. وهذا يعني أنه مضطر إلى أن يقارن بينها ويقابل بعضها ببعض في تواقتها حين تحضر متزامنة، ويفصلها عن تلك التي لا تنتسب إلى نفس التقويم الزماني، ويربطها في نوعيتها، بباقي الممارسات غير الخطابية التي تحيط بها والتي تمثل بالنسبة لها عنصراً عاماً. كما يختلف التحليل الحفري، اختلافاً كبيراً، عن المناهج الوصفية الأبستملوجية أو «البنائية» التي تحلل البنية الداخلية لنظرية ما من النظريات، من حيث أنه ينصب على عدد من المستويات، لذا فهو تحليل في صيغة الجمع، يتصفح الفجوات والفوارق، وحيثما وجدت وحدات تلتقي وتفترق، تتصارع وتتواجه وترسم حدوداً فاصلة بينها، فثمة ميدانه. وحينما يهتم مثلاً بخطاب متميز (كخطاب الطب العقلي في كتاب **تاريخ الحمق**، أو خطاب الطب في كتاب **ميلاد الطب العيادي**)، فلأجل أن يعين، عن طريق المقارنة، حدودهما الزمانية، يفعل ذلك أيضاً بغية أن يصف معها، حقل المؤسسات، ومجموع الأحداث، والممارسات، والقرارات السياسية، وسلسلة التطورات الاقتصادية التي تتحكم فيها المعطيات الديمغرافية، وتقنيات المساعدة، وحاجيات اليد العاملة، ومختلف مستويات البطالة إلى غير ذلك. غير أن بإمكانه كذلك، وبواسطة نوع من التقريب الجانبي (كما هو الشأن في كتاب **الكلمات والأشياء**) أن يتشكك في العديد من الوضعيات المتمايزة، التي يقارن تلازمها خلال مدة بعينها، ويقابلها بأنماط أخرى من الخطابات التي وجدت في فترة معينة.

إلا أن سائر هذه التحيلات، تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي دأبنا على القيام بها.

1 ـ فالمقارنة في الأولى، هي دوماً محصورة وجهوية. وبعيداً عن كل ميل إلى إظهار الصورة العامة، تسعى الحفريات إلى رسم الأشكال الفردية. وعندما نقابل بين النحو العام وتحليل الثروات والتاريخ الطبيعي في الفترة الكلاسيكية، فليس من أجل أن نجمعها ثانية كتجليات

ثلاثة ـ تحمل على وجه الخصوص، قيماً تعبيرية، أهملت حتى الآن إهمالاً مثيراً للاستغراب ـ لعقلية هي عقلية القرنين السابع عشر والثامن عشر العامة، ليس من أجل إعادة إنشاء صور المعقولية التي اعتمدها العلم الكلاسيكي برمته، إنطلاقاً من نموذج مصغر، ومن ميدان مفرد. ليس من أجل تسليط مزيد من الأضواء على جانب مغمور من ثقافة كنا نعتقد أننا على دراية جيدة بها وحسن إطلاع عليها. لم يكن هدفنا أن نظهر أناس القرن الثامن عشر بمظهر من كان يهتم بالنظام عامة، بدلاً من أن يهتم بالتاريخ، وبالتصنيف عوض الصيرورة، بالأدلة بدل الآليات السببية، بل هو أن نبرز مجموعة معينة من التشكيلات الخطابية التي كانت تجتمع حسب علاقات قابلة للوصف. وهي علاقات لا تطفو لتغمر الميادين المتاخمة لها، ولا يمكن نقلها بالتدريج لتشمل مجموع الخطابات المعاصرة، أو حتى ما درجنا على أن نطلق عليه عادة إسم «الروح الكلاسيكية»: فموطنها الحقيقي والأصلي: هو ذلك الثالوث المدروس، وليس لها من قيمة أخرى خارج ميدانها النوعي المحدد لها. هذا المجموع القائم بين الخطابات يرتبط، من حيث هو زمرة، بأنماط أخرى من الخطاب (كتحليل التمثيل والنظرية العامة للأدلة و«الايديولوجيا» منْ جهة، وبالرياضيات، والتحليل الجبري، وعلم العام للنظام من جهة ثانية). وتلك العلاقات الداخلية والخارجية هي التي تميز التاريخ الطبيعي وتحليل الثروات والنحو العام كمجموع نوعي، وتخول لنا أن نتعرف فيه على شكل واحد تتكامل فيه كل الخطابات.

أما أولئك الذين قد يتساءلون قائلين: «ولم لا الحديث عن الكسملوجيا والفيزيلوجيا والتفاسير التي وضعت للكتاب المقدس؟ أو لا تكون كيمياء ما قبل «لا فوازي» «lavoisier» ورياضيات «أويلر» «Euler» وتاريخ «فيكو» «Vico»، لو أشركت في الدراسة، قادرة على أن تكذب كل التحليلات التي نلفيها في كتاب **الكلمات والأشياء**؟ ألا تحتوي ثروة القرن الثامن عشر الخلاقة على أفكار أخرى لا تندرج إطلاقاً في الإطار الجامد للحفريات؟ لهؤلاء. ولنفاذ صبرهم والذي هو شيء مشروع وفي مكانه، ولكل الأمثلة المضادة التي قد يقدمونها شاهداً على رأيهم، أقول مجيباً: بطبيعة الحال، لا أتفق معكم فقط في أن تحليلي محدود، بل أقول بأنني أنا الذي أردت له أن يكون كذلك. وقد يكون المثال المضاد الذي أستطيع طرحه هو أن أقول: كل تلك العلاقات التي وصفتها بخصوص التشكيلات الخاصة الثلاث، وكل تلك الشبكات التي ترتبط فيها وتشتبك نظريات الحمل والإبانة والإشارة والاشتقاق، وكل ذلك التصنيف المستند إلى تمييز قائم على الانفصال بين الكائنات وإلى اتصال النظام، نعثر عليها، بنفس الصورة وذات الشكل، في الهندسة والميكانيكا العقلية، وفيزيلوجيا الأخلاط والأمزجة، ونقد التاريخ المقدس وعلم البلورات الصاعد. وسيكون في هذا المثال المضاد، شاهد أعلى أنني لم أقم بوصف وتحليل **منطقة تكامل الوضعيات**، كما وعدت بذلك، كنت سأتمكن من إبراز سمات روح أو علم فترة ما ـ وهو ما تبرم منه مشروعي، فالعلاقات التي وصفتها، تصلح لتحديد شكل خاص، وليست على

الإطلاق علامات أو نقط استدلال نهتدي بها في وصف وجه ثقافة ما في كليته. فليخب ظن أنصار «رؤية العالم»، لأن الوصف الذي قمت به، حرصت على ألا يكون من صنف تحاليلهم. وما يعتبرونه ثغرة وسهواً وضلالاً وانحرافاً- أرى فيه إقصاءً مقصوداً ومتعمداً.

غير أن بإمكان البعض أن يقول كذلك: لقد قابلت بين النحو العام والتاريخ الطبيعي وتحليل الثروات، فلم لم يتم ذلك مع التاريخ مثلما كان يدرس في تلك الفترة، ومع نقد النصوص المقدسة ومع البلاغة ونظرية الفنون الجميلة؟ أولا تمثل هذه كلها حقلاً كاملاً يلتقي بالحقول الأخرى في ذات الوضعية، كان عليك اكتشافه؟ ما امتياز الحقل الذي حظي باهتمامك؟ لا وجود لأي امتياز؟ فهو ليس سوى حقل من الحقول القابلة للوصف، ولو أننا تناولنا ثانية النحو العام مثلاً وحاولنا تحديد علائقه بالفروع المعرفية التاريخية وبنقد النصوص، فإننا سوف نلحظ بالتأكيد منظومة علاقات جديدة ترتسم أمامنا، وسوف يظهر الوصف شبكة تلتقي فيها كل الخطابات، لا تتفق والشبكة الأولى، لكنها تتقاطع معها في بعض النقط. وعلى غرار ذلك، يمكن مقابلة تصنيفات الطبيعيين لا بالنحو والاقتصاد، بل بالفيزيلوجيا وعلم الأمراض: هنا قد ترتسم كذلك التقاءات جديدة في نفس الوضعية (لنقارن العلاقات القائمة بين علم التصنيف والنحو والاقتصاد، والتي تم تحليلها في كتاب **الكلمات والأشياء**، بالعلاقات القائمة بين علم التصنيف وعلم الأمراض، المدروسة في كتاب **ميلاد الطب العيادي**). ليست تلك الشبكات إذن محدودة العدد سلفاً، ومحك التحليل هو القادر وحده على إثبات ما إذا كانت توجد وأيها يوجد (أي أيها قابل للوصف). يضاف إلى هذا، إن كل تشكيلة خطابية لا تنتمي (على أي حال لا تنتمي ضرورة) إلى نظام واحد من تلك الأنظمة، بل تدخل في آن واحد في عدة حقول علائق حيث لا تشغل نفس المكان ولا تزاول نفس الوظيفة (إن علاقات علم التصنيف بعلم الأمراض ليست مماثلة لعلاقات علم التصنيف بالنحو، وعلاقات النحو بتحليل الثروات ليست مماثلة لعلاقات النحو بالتفسير).

فالأفق الذي تتجه صوبه الحفريات، ليست علماً ما، أو معقولية ما، أو عقلية ما، أو ثقافة ما، بل هو تداخل وضعيات تداخلاً يجعل من الصعب تحديد نقط التقائها لأول وهلة. فالحفريات: تحليل مقارن لا يسعى إلى تقليص عدد الخطابات ورسم الوحدة التي عليها أن ترتد إليها، بل هدفه توزيع تعددها في أشكال مختلفة. فالمقارنة الحفرية ليس لها مرمى موحَّد بل مكثِّر ومعدِّد.

2 ـ بمقابلتنا بين النحو العام والتاريخ الطبيعي وتحليل الثروات في القرن الثامن عشر، نستطيع أن نتساءل عن الأفكار التي كانت مشتركة في تلك الفترة بين اللسانيين والطبيعيين ومنظري الاقتصاد، نستطيع أن نتساءل عن المسلمات الضمنية التي كانت منطلقها جميعاً، رغم تباين نظرياتها، وعن المبادىء العامة التي كانت تخضع لها بكيفية ربما صامتة. نستطيع التساؤل عن التأثير الذي مارسه تحليل اللغة على علم التصنيف، أو الدور الذي لعبته فكرة طبيعة منظمة، في نظرية الثروة، نستطيع كذلك دراسة انتشار مختلف أنواع الخطاب تلك، والامتياز المعترف به

لكل واحد منها، والتقدير الذي يحظى به بحسب أقدميته (أو بالعكس، بحسب حداثة عهده) ودقته الكبرى، وقنوات الاتصال التي يتم بها تبادل المعلومات بينها، وأخيراً، نستطيع، بالرجوع إلى تحليلات تقليدية، أن نتساءل إلى أي مدى نقل روسو إلى تحليل اللغات وإلى القضية المتعلقة بأصلها، معارفه وتجاربه كعالم نبات، ما المقولات المشتركة التي كان «ترغو» «Turgot» قد طبقها في تحليل النقد وفي نظرية اللغة وعلم الاشتقاق، كيف أن فكرة إنشاء لغة كونية صنعية وكاملة، دخلت عليها تعديلات ونقحت من قبل مصنفين أمثال «ليني» و «أدنصون» «Adanson». حقاً قد تكون كل هذه الأسئلة مشروعة (أو على الأقل بعضها)، لكن لا علاقة لأي واحدة منها بالمستوى الوصفي الذي تهتم به الحفريات.

ذلك أن ما تسعى هذه الأخيرة إلى إبرازه، هو أولاً مجموع التشابهات والاختلافات كما تتجلى في مستوى قواعد التكون ـ وذلك في خصوصية مختلف التشكيلات الخطابية ونوعيتها وافتراقها ـ. ويتطلب هذا خمسة مهام متمايزة:

أ ـ نبين كيف تستطيع بعض العناصر الخطابية المختلفة أشد الاختلاف، أن تتكون انطلاقاً من قواعد متشابهة (مفاهيم النحو العام، كالفعل، والفاعل والتميم والجذر، تكونت انطلاقاً من نفس ترتيبات الحقل العباري ـ نظريات الحمل والإبانة والتعيين والاشتقاق ـ التي تكونت منها مفاهيم مخالفة لها تمام المخالفة ومغايرة لها مغايرة جذرية، وهي مفاهيم التاريخ الطبيعي والاقتصاد)، إظهار التماثلات الشكلية الموجودة بين تشكيلات مختلفة.

ب ـ نبين إلى أي مدى تنطبق، أو لا تنطبق، تلك القواعد، إلى أي مدى ترتبط أو لا ترتبط بنفس النظام، تعطي أو لا تعطي بنفس الصورة في مختلف الأنواع الخطابية (فالنحو العام يربط بنفس الصورة وحسب نفس الترتيب نظريات الحمل واللفظ والتعيين والاشتقاق! التاريخ الطبيعي وتحليل الثروات تضمان الأوليين والأخيرتين، لكن كلاً منهما تربطهما بكيفية معاكسة للكيفية الأخرى)، تحديد **النموذج الحفري** لكل تشكيلة.

جـ ـ نبين كيف تحتل مفاهيم متباينة تمام التباين (كمفاهيم القيمة والخاصية النوعية المميزة، والسعر والخاصية الجنسية العامة) نفس المكان داخل تفرع وتشعب نظام وضعيتها ـ أي أنها تتحلى بتناظر حفري، رغم أن ميدان انطباقها ودرجة صياغتها الصورية ونشأتها التاريخية على الخصوص، تجعل بعضها غريباً عن الآخر وأجنبياً عنه.

د ـ نبين بالمقابل كيف أن نفس المفهوم الوحيد (وأحياناً يشار إليه بنفس اللفظ الواحد) قد يغطي عنصرين متمايزين من الناحية الحفرية (فمفاهيم الأصل والتطور ليس لها نفس الدور ولا ذات المكانة ولا نفس التكون داخل نظام وضعية النحو العام والتاريخ الطبيعي)، الإشارة إلى **الانزياحات الحفرية**.

هـ ـ نبين أخيراً كيف أنه بإمكان علاقات تضايف وتكامل أن تنشأ بين وضعيتين (هكذا لعب وصف اللغة، خلال الفترة الكلاسيكية، بالنسبة لتحليل الثروات والأنواع، دوراً مهيمناً، من حيث أنه كان نظرية أدلة التأسيس والتعيين، تضاعف التمثيل ذاته وتشير إليه وتمثله).

إقامة الاقترانات والارتباطات الحفرية.

لا شيء في هذه الأوصاف يركن إلى تعيين التأثير والتأثر، وتحديد تبادل الأفكار وهجرتها وانتقالها، لا لأنني أنكر ذلك وأشكك في أن يصبح التأثير والتأثر موضوع وصف ودراسة، بل رغبة مني في أن أبقى على بعد لائق عنها، وأزيحها من مستوى التحليل والمواجهة، كي أخرج إلى واضحة النهار ما سمح بإمكانها، وأرصد النقط التي تم فيها إسقاط مفهوم على آخر، وتحديد التماثلات الشكلية التي سمحت بهجرة المناهج والتقنيات وانتقالها، وأبرز القرابات والتناظرات والتماثلات التي سمحت بالتعميمات، أرغب باختصار، في وصف حقل الوجهات واختلاف القابليات للتأثر (قابلية الامتصاص أو عدم قابليته) التي تمثل شرط ـ الإمكان التاريخي لحدوث التأثير والتأثر. فشكل «تكامل الوضعيات» لا يمثل مجموعة من الميادين المعرفية القريبة من بعضها البعض والمتجاورة. ليس ظاهرة تشابه يمكن ملاحظتها، وليس مجرد علاقة شمولية تجمع بين عدة خطابات وتربط أحدها بالآخر، بل هو قانون تواصلها. فلا ينبغي لنا القول: إن علاقات ما انعقدت بين علم التصنيف والنحو، ومبادلات تمت بينهما، لأن روسو وآخرين غيره فكروا في ترتيب الأنواع وأصل اللغات. وإن الاقتصاد ونظرية اللغة حدث بينهما تقارب ما انعكس ولا زال على تاريخهما، ولأن «ترغو» «Turgot»، بعد «لاو» «Law» و «بيتي» «Petty» أراد تناول النقد والنظر إليه كدليل. بل يلزم القول ـ على الأقل إذا كان في نيتنا القيام بوصف حفري ـ ان استعداد هذه الوضعيات الثلاث تباعاً، كان على نحو يسمح بالوقوف، في مستوى الآثار والمؤلفين والوجود الفردي والمشاريع والمحاولات، على مثل تلك المبادلات.

3 ـ تعمل الحفريات كذلك على إظهار العلاقات التي تربط التشكيلات الخطابية بالميادين غير الخطابية (كالمؤسسات والأحداث السياسية، الممارسات والتطورات الاقتصادية). وليس غرض تقريبات من هذا النوع، إبراز ألوان الاتصال الثقافية الكبرى إلى واضحة النهار، أو إبراز ميكانيزمات عليتها. فالحفريات لا تتساءل بخصوص مجموعة معينة من الظواهر العبارية، عن الدوافع التي قادت إلى ظهورها (فذلك بحث في سياق الصياغة وظروفها)، ولا تسعى كذلك إلى استكشاف ما تحمله من معاني (فتلك مهمة تأويلية)، بل تعمل على تحديد الكيفية ترتبط بها قواعد التكون، والتي هي قواعد تنتسب إليها تلك المعاني، وتميز الوضعية التي تنتمي إليها، ببعض المنظومات غير الخطابية: أي أنها تسعى إلى تحديد الأشكال النوعية للارتباط والتمفصل.

لنستشهد على ذلك بمثال الطب العيادي الذي تزامن ميلاده في نهاية القرن الثامن عشر، مع

عدد من الأحداث السياسية والظواهر الاقتصادية والتغيرات التي طرأت على المؤسسات، ومن الميسور والسهل، على الأقل في المستوى الإدراكي المباشر، الاشتباه في وجود تلك الروابط بين مختلف تلك الظواهر، وتنظيم الطب الاستشفائي. لكن، ما السبيل إلى تحليلها؟ فقد يرى التحليل الرمزي، في تنظيم الطب العيادي، وفي التطورات التاريخية التي رافقته، تعبيرين متآنيين، ينعكس أحدهما في الآخر ويرمز إليه، وإن دلالتهما تتجسد في مجموعة لا متناهية من الإحالات: وهذا يعني أننا أمام عبارتين لا تفصحان عن شيء سوى عن الشكل المشترك بينهما. فعلى هذا النحو، تطابق الأفكار الطبية حول التكافل العضوي والانسجام الوظيفي، والإيصال النسيجي ـ والتخلي عن المبدأ التصنيفي للأمراض، لصالح تحليل التفاعلات الجسدية ـ ممارسة سياسية تكتشف خلف التراتبات التي كانت ما تزال إقطاعية، علاقات من نمط وظيفي، وتكافلات اقتصادية ومجتمعاً يضمن له ترابطه وتآزره شكل كيان متكامل مماثل للحياة نفسها وللكيانات العضوية الحية. والأفكار الطبية، إذ تعكس تلك الممارسات السياسية والاقتصادية، فإنها لا تفعل ذلك، لتعكسها فقط وتكون صدى لها، بل وأيضاً لتتجلى فيها وبواسطتها). أما التحليل السببي، فسيبحث بالمقابل، عن مدى الدور الذي لعبته التغيرات السياسية والتطورات الاقتصادية في تحديد وعي رجال العلم ـ وأفق واتجاه اهتمامهم ومنظومتهم للقيم، ومنهجهم في إدراك الأشياء، وأسلوب معقوليتهم، ففي فترة كانت الرأسمالية فيها بدأت تحصي حاجياتها إلى اليد العاملة، اتخذ المرض بعداً اجتماعياً، وغدا الحفاظ على الصحة والإشفاء من المرض ومساعدة المرضى والأخذ بيد المعوزين منهم، والبحث عن أسباب المرض ومواطنه، مهمة جماعية، على الدولة أن تحسب لها حساباً من جهة، وأن تراقبها من جهة أخرى. من هنا جاء تقييم الجسم كوسيلة شغل وأداة عمل، من هنا أيضاً هاجس عقلنة الطب على غرار العلوم الأخرى، وبذل مجهود يرمي إلى الحفاظ على مستوى صحة السكان، والعناية بالعلاج والحفاظ على نتائجه، وتسجيل الظواهر الطويلة الأمد.

أما التحليل الحفري فيتم من مستوى آخر. فظواهر التعبير عن أوضاع معينة أو عكسها والإفصاح عنها رمزياً، لا تمثل بالنسبة له سوى آثار قراءة إجمالية وشمولية تبحث عن التماثلات الشكلية أو عن هجرة المعاني وانتقالها، كما أن العلاقات السببية لا يمكن تعيينها إلا في مستوى السياق أو الوضع أو أثرهما على الذات المتكلمة، ومهما يكن، لا ذاك ولا هذا، يمكن رصدهما ما لم يتم تحديد الوضعيات التي ضمنها يظهران، وإبراز القواعد التي وفقها تشكلت تلك الوضعيات. ويبقى حقل العلاقات المميز لتشكيلة ما من التشكيلات، هو المكان الأنسب لتحديد ألوان الصياغة الرمزية ومختلف الآثار والمفاعيل. وإذا كانت الحفريات تقرب الخطاب الطبي من عدد معين من الممارسات، فذلك من أجل اكتشاف علائق «بداهة» ومباشرة من الإفصاح أو التعبير لكنها أكثر فورية وموضوعية من العلائق السببية التي ندركها من خلال انعكاسها في وعي

الذوات المتكلمة. إنها لا تريد أن تبرز كيف حددت الممارسة السياسية معنى الخطاب الطبي وشكله، بل أن تبين كيف وبأي معنى تنتمي هي بدورها إلى شروط انبثاقه واندماجه واشتغاله، وبالإمكان تعيين هذه العلاقة في عدة مستويات. أولاً في مستوى حصر الموضوع الطبي: لا لكون الممارسة السياسية هي التي فرضت، منذ مطلع القرن التاسع عشر، على الطب موضوعات جديدة كالإصابات النسيجية أو الاقترانات التشريحية الفيزيلوجية، بطبيعة الحال، بل لكونها دشنت حقولاً جديدة لرصد الموضوعات الطبية (وهي حقول تتكون من عدد من السكان المؤطرين إدارياً والمراقبين والمقيمين حسب معايير الحياة والصحة، والمدروسين وفق أشكال تدوين وثائقي وإحصائي، تتكون كذلك من الجيوش الشعبية الجرارة في الفترة الثورية والنابليونية، ومن المؤسسات المختصة في المساعدة العلاجية، والتي هي مساعدة حُددت في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، تبعاً للحاجيات الاقتصادية لتلك الفترة والموقع المتبادل للطبقات الاجتماعية). نلحظ كذلك ظهور علاقة بين الممارسة السياسية والخطاب الطبي في الصفة التي منحت للطبيب الذي غدا لا مجرد متملك يحتكر الخطاب الطبي فحسب، بل وينفرد به كذلك شبه انفراد. وفي شكل العلاقة المؤسسية التي يمكن أن تربط الطبيب بالمريض المعالج أو بزبائنه المرضى الخصوصيين، وفي صيغ التعليم والنشر المقننة بالمعرفة الطبية. ويمكننا أخيراً، أن نمسك تلك العلاقة ضمن الوظيفة الممنوحة للخطاب الطبي، أو في الدور المنوط به حينما يتعلق الأمر بتقييم الأفراد واتخاذ قرارات إدارية وطرح معايير مجتمع ما من المجتمعات، ونقل الصراعات ـ بغية «حلها» أو تغطيتها ـ إلى مستوى آخر، ومد تحليلات المجتمع والممارسات التي تتعلق بها بنماذج من نمط طبيعي. لا يتعلق الأمر إذن بإظهار كيف شكلت الممارسة السياسية لمجتمع بعينه المفاهيم الطبية والبنية النظرية لعلم الأمراض، أو أدخلت عليه تحويراً، بل بإظهار كيف يتمفصل الخطاب الطبي بوصفه ممارسة تتجه نحو حقل معين من الموضوعات، ويتكفل بها عدد من الأفراد المعينين قانونياً، وتزاول عدداً من الوظائف في المجتمع، وكيف يتمفصل بممارسات خارجة عنه غير ذات طبيعة خطابية.

إذا كانت الحفريات تعلق في هذا التحليل فكرة الإفصاح والانعكاس، إذا كانت ترفض اعتبار الخطاب صفحة تنعكس فيها أحداث وتطورات تقع خارجه، فليس من أجل استكشاف ارتباط سببي يمكن وصفه نقطة نقطة، كما يتيح الربط بين اكتشاف ما من الاكتشافات وحادث من الحوادث، أو بين مفهوم ما من المفاهيم وبين بنية اجتماعية معينة. غير أنها إذا كانت تعلق مثل هذا التحليل السببي، إذا كانت ترغب في تفادي ربط الخطاب بالذات المتكلمة، فليس من أجل ضمان استقلال وسيادة ووحدة الخطاب؛ بل بغية اكتشاف ميدان وجود وعمل ممارسة خطابية. أو بعبارة أخرى، يمتد الوصف الحفري للخطابات في اتجاه تاريخ عام؛ ويسعى إلى اكتشاف ميدان المؤسسات والتطورات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تتمفصل بها التشكيلة الخطابية؛

يحاول أن يبرز كيف أن استقلال الخطاب ونوعيته لا تمنحانه مع ذلك صفة مثالية خالصة وصفة استقلال تاريخي كلي ؛ إنما يعمل على إخراجه إلى واضحة النهار، هو ذلك المستوى الفريد، حيث يستطيع التاريخ أن يفسح المجال لأنماط محددة من الخطاب، لها هي الأخرى نمط تاريخيتها الخاص وترتبط بمجموعة من التاريخيات المتباينة.

- 5 -
التغير والتحولات

وماذا عن الوصف الحفري للتغير؟ فمهما كلنا إلى التاريخ التقليدي للأفكار، من انتقادات نظرية، فإنه يبقى مع ذلك تاريخاً ميزته أنه يجعل من ظواهر التعاقب والتسلسل الزمانيين، موضوعاً محورياً لدراسته، يحللها وفق خطاطة التطور، واصفاً، من ثمة، الانتشار التاريخي للخطابات. بينما لا تتناول الحفريات التاريخ إلا من أجل أن تجمده. فهي من جهة، عندما تصف التشكيلات الخطابية، تتغاضى عن السلاسل الزمنية التي قد تظهر بها؛ كما تلتمس القواعد العامة التي هي قواعد واحدة ومتماثلة في سائر نقط الزمن: ألا تفرض عندئذ على تطور، لعله كامن وبطيء، شكلاً يحيله قسراً إلى تزامن. في «عالم من الأفكار» كهذا، لا يثبت على حال واحد، ويتغير باستمرار، ما تلبث فيه الأشكال، التي تبدو من الناحية المظهرية أكثر استقراراً، أن تزول بسرعة، يبدي عن اختلالات يكون لها شأن فيه من حيث أنها تحصل على وضع وصفة، وحيث المستقبل يستبق ذاته، بينما الماضي ما يفتأ يمضي . . . ألا تظهر الحفريات بمظهر تفكير ساكن؟ وحينما تلجأ، من جهة أخرى، إلى التسلسل التاريخي للأحداث، فإنها تفعل ذلك، على ما يبدو، لمجرد الرغبة في تثبيت نقطتي ربط، عند حدود الوضعيات، أي تعيين اللحظة التي تولد فيها الوضعية. واللحظة التي تزول فيها؛ كما لو أن اللجوء إلى تحديدهما لم يكن غرضه سوى تثبيت تاريخين لا أقل ولا أكثر، خصوصاً وأن التحليل ذاته لا يعطي شأناً للمدة الرابطة بينهما، كما لو لم يكن ثمة زمان إلا في اللحظة الفارغة للقطيعة، في تلك الفجوة البيضاء، والتي هي، وبشكل مفارق ومتناقض، لا زمانية، حيث تحل تشكيلة محل أخرى فجأة. تزامن الوضعيات وتواقت الاحلالات، بهذه الكيفية يتم اجتناب الزمن، وبتلافيه تنتفي إمكانية الوصف التاريخي وتزول. ويجتث الخطاب من قانون الصيرورة، ليستقر داخل لا زمانية منفصلة، ويستكين في أجزاء مقطعة: شظايا خلود عابرة. ومهما حاولنا النظر إلى شظايا الخلود تلك، والتي يتلو بعضها بعضاً، كسلسلة من الصور الثابتة التي يحجب بعضها البعض الآخر، فإن ذلك لن يتمخض لا عن

حركة ولا عن زمن ولا عن تاريخ.

غير أن من الضروري النظر إلى الأشياء عن قرب.

ـ أ ـ

لنبدأ التزامن المظهري للتشكيلات الخطابية. ثمة أمر صحيح هو أنه مهما استخدمت القواعد من طرف كل عبارة على حدة، ومهما استخدمت في كل حين، فلا يصيبها من جراء ذلك أي تغيير؛ فهي دائماً مستوفرة النشاط، ونحن نعثر عليها كذلك داخل العبارات أو مجموعات العبارات المتبعثرة في الزمان أشد التبعثر. فقد لاحظنا مثلاً أن مختلف موضوعات التاريخ الطبيعي طيلة ما يقرب من قرن ـ من «تورنفور» حتى «جيسيو» ـ كانت تخضع لقواعد واحدة هي بعينها؛ كما لاحظنا أن نظرية الحمل كانت هي ذاتها، ولعبت ذات الدور لدى كل من «لانصلو» و «كونديياك» «Condillac» و «دستوت دطراسي» «Destut de Tracy». لاحظنا، علاوة على ذلك، أن ترتيب العبارات، حسب اشتقاقها الحفري، لا يستنسخ بالضرورة ترتيباً للتالي؛ إذ بالإمكان العثور لدى «بوزي» «Beauzée» على عبارات، تعتبر من الزاوية الحفرية، سابقة على تلك التي نصادفها لدى نحاة «بورروبال». ففي التحليل الحفري، ثمة تعليق للتعاقبات الزمنية. أو لنقل بعبارة أدق، تعليق الترتيب الزمني للصيغ. غير أن غاية هذا التعليق، هي بالتدقيق، إبراز العلائق التي تميز زمانية التشكيلات الخطابية وتربطها ربطاً مفصلياً في سلاسل لا يمنع تداخلها من إمكانية تحليلها.

1 ـ تحدد الحفريات قواعد تشكيل مجموعةٍ من العبارات. مبينة من ذلك كيف يمكن لتعاقب الأحداث في ترتيبها الظاهر، أن يغدو موضوع خطاب، يسجل ويوصف ويفسر ويصب في قالب مفاهيمي ويفسح المجال لاختيار نظري معين. تحلل الحفريات شكل قابلية خطاب ما لأن يتأثر، ودرجة تلك القابلية: تصف مبدأ تمفصله بتسلسل أحداث متتالية؛ تحدد العمليات التي يتم عن طريقها كتابة الأحداث من جديد في العبارات. فهي، على سبيل المثال، لا تأخذها الريبة في وجود علاقة بين تحليل الثروات والتقلبات النقدية التي عرفها القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر؛ إلا أنها تريد أن تبرز من تلك الأزمان، ما هو قابل لأن يوصف كموضوع خطاب، وكيف تحصل على قالبها المفهومي داخله، وكيف تتمكن المصالح المتعارضة، أثناء تلك التطورات، أن ترتب فيها استراتيجيتها. فهي لا تدعي أن كوليرا سنة 1832 لم تكن حدثاً بالنسبة للطب: بل تبين كيف أن الخطاب الطبي العيادي يتبع قواعد كانت قادرة على أن تسمح بإعادة تنظيم ميدان الموضوعات الطبية بكامله، وأن تسمح باستعمال مجموعة من المناهج الخاصة بالتدوين والتسجيل، وبالتخلي عن مفهوم الالتهاب والتصفية النهائية للمشكل النظري القديم المتعلق بالحميات. لا تنكر الحفريات إمكان ظهور عبارات جديدة، في ارتباط بأحداث

«خارجية». ومهمتها، هي أن تبرز الشروط التي يحدث فيها ذلك الارتباط وأن تبين على وجه الدقة طبيعته (شكله وحدوده ونظامه وقانون إمكانه). فهي لا تتجنب حركية الخطاب تلك والتي تجعله يتحرك بإيقاع الأحداث؛ بل تعمل على إظهار مستوى اندلاعها، أي ما يمكن أن نطلق عليه اسم مستوى التحريك الحدثي (وهو تحريك نوعي خاص بكل تشكيلة خطابية على حدة، وليست له ذات القواعد وذات المعاملات، ولا حتى ذات الحساسية والتأثر بالنسبة لتحليل الثروات والاقتصاد السياسي أو طب «الأمزجة» القديم أو في علم الأوبئة الحديث).

2 ـ يضاف إلى ذلك أن ليست كل قواعد التكون التي تعينها الحفريات، داخل وضعية ما من الوضعيات، على نفس المستوى من العمومية: فبعضها أكثر جزئية وينحدر من قواعد أخرى أعم. وبإمكان هذا التضايق أو التعلق أن يكون تراتبياً محضاً، لكنه قادر على أن ينطوي كذلك على اتجاه زماني. إذ بهذه الكيفية ارتبطت في النحو العام، نظرية الفعل ـ الحمل ونظرية الاسم ـ المبين، بعضها ببعض؛ والثانية مشتقة من الأولى دون أن يكون في مقدورنا اعتبار الرابط بينهما هو نظام التتالي والتعاقب (غير ذلك النظام الاستنباطي أو البلاغي، الذي تم اختياره للعرض). أما تحليل التميم، أو البحث من جديد عن الجذور، فلم يكن بالإمكان أن يظهرا (أو يعاودا الظهور ثانية)، إلا بعد أن اكتمل تحليل الجملة الحملية ومفهوم الاسم كدليل تحليلي للتمثيل. مثال آخر: في الفترة الكلاسيكية، انطلق تصنيف الأنواع حسب مميزاتها التكوينية، ضمنياً، من مبدأ اتصال الكائنات الحية؛ وهذا يعني أن التصنيف والمبدأ كانا متعاصرين. أما تأويل الثغرات والفجوات في إطار مقولات تاريخ الطبيعة والأرض والأنواع، فلم يصبح أمراً ممكناً إلا بعد أن قام ذلك التصنيف على قدميه. بعبارة أخرى، ليس التفريع الحفري لقواعد التكون، تفريعاً متآنياً بذات الصورة؛ فثمة علاقات وتشعبات واشتقاقات محايدة من الناحية الزمانية. ثم هناك أخرى تتضمن اتجاهاً زمانياً محدداً. لذا، لا تتبنى الحفريات خطاطة منطقية للتآني وتعاقباً خطياً للأحداث، وتتخذ منهما نموذجاً، بل تسعى إلى إبراز التداخل القائم بين علاقات قد تكون حتماً متعاقبة، وبين أخرى لا تكون كذلك. ولا ينبغي أن نعتقد من ذلك أن منظومة الوضعيات شكل تزامني، من الصعب إدراكه ما لم نضع بين قوسين مجموع التطورات التزامنية. لذا بدلاً من الاعتقاد أن الحفريات منهج لا يكترث بالتتالي ولا يأبه بالتعاقب، نؤكد أنها ترصد **الاتجاهات الزمانية للاشتقاق**.

لا تسعى الحفريات إلى اعتبار كل ما يمثل في صورة تتال أو تعاقب تآنياً؛ لا تهدف إلى تجميد الزمن والاستعاضة عن انسياب أحداثه وتدفقها باقترانات وارتباطات ترسم شكلاً لا حراك فيه. إن ما تضع عليه علامة استفهام، هو الفكرة القائلة إن التتالي مطلق، والتعاقب تسلسل أولي مباشر لا ينفصم يخضع له الخطاب بفعل قانون تناهيه؛ وكذا الفكرة القائلة أن ليس للخطاب إلا شكل واحد ونظام تعاقب وحيد. وعوض هذه الأفكار، تتقدم الحفريات بتحليل تبرز منه مختلف

أشكال التعاقب التي تتراكب داخل الخطاب (ولا ينبغي أن يفهم من لفظ أشكال، هنا، الإيقاعات والأسباب فقط، بل حتى السلاسل نفسها)، وكذا الكيفية التي ترتبط بها التعاقبات، محددة على هذا النحو، فيما بينها. فبدلاً من ملاحقة وتعقب تسلسل زماني أصلي متواصل، يرجع إليه في تحديد التسلسل الزماني للأحداث المتتالية والمتآنية، ويستند إليه في تحديد التسلسل الزماني للتطورات الطويلة أو القصيرة الأمد، وللظواهر الآنية أو المتواصلة، تحاول الحفريات أن تبين كيف يكون ثمة تعاقب وتتال، وما المستويات المختلفة التي نلفي فيها تعاقبات وتتاليات متمايزة.
فمن أجل تأسيس تاريخ حفري للخطاب وإنشائه، لا بد من أن نتخلص من نموذجين لا زلنا نرزح تحت ثقليهما منذ زمن طويل بدون شك: ويظهران بشكلين: النموذج التعاقبي الخطي للكلام (وللكتابة، على الأقل، في جانب منها) حيث الحوادث يتلو بعضها البعض الآخر، ما لم يكن ثمة توافق أو تطابق، ونموذج الشعور المتدفق تدفقاً يجعل الحاضر لا يلبث على حال، بل يفلت باستمرار في اتجاه المستقبل دون تذكر للماضي أو التخلي عنه، إذ ليس للتشكيلات الخطابية نفس نموذج التاريخية الذي نصادفه في انسياب الشعور أو تعاقب اللغة، رغم ما قد يبدو في ذلك من مفارقة وتناقض. وليس الخطاب، على الأقل كما تحلله الحفريات، أي في مستوى وضعيته، شعوراً يتخذ من اللغة مظهراً خارجياً له، ليس لساناً تتكلمه الذات. بل هو ممارسة لها أشكالها الخاصة في التسلسل والتتالي.

- ب -

بالمقارنة مع تاريخ الأفكار تتحدث الحفريات، بطيبة خاطر أكثر، عن القطائع والانشقاقات والتصدعات وأشكال جديدة من الوضعية وعن إعادة التوزيع المباغتة. ذلك أن التأريخ للاقتصاد السياسي، كان يقوم، كما جرى العرف، على البحث عن الذين سبقوا «ريكاردو»، وكل الذين مهدوا لتحليلاته، مع دراسة مناهجهم ومفاهيمهم الرئيسية، وكل الذين ساهموا في جعل اكتشافاته ممكنة. كما أن التأريخ للنحو المقارن، كان يقوم على استكشاف أثر البحوث السابقة - على «بوب» «Bopp» و «راسك» «Rask» - حول قرابة اللغات وانحدارها من أصل مشترك ونسب واحد؛ وعلى تحديد النصيب الذي ساهم به «أنكتيل دبرون» «Anquetil-Duperron» في تكوين ميدان اللغات الهندية الأوروبية وفكرتها؛ وعلى إعادة إخراج أول مقارنة عقدت بين تصريف اللغة السنسكريتية واللاتينية سنة 1769، إلى واضحة النهار؛ وعلى الاتجاه صعوداً، إذا اقتضى الأمر، نحو «هاريس» «Harris» و «راموس» «Ramus». أما حفريات المعرفة، فتسير في طريق معكوس، إنها تسعى إلى فك كل تلك الخيوط التي حاكتها أيادي المؤرخين بصبر وأناة؛ تُعدِّد الفوارق، تقوم بالتشويش على الخيوط الموصلة، وتخلق مصاعب أمام الاجتياز أو العبور السهل؛ لا تحاول أن تبين أن التحليل الفيزيوقراطي للإنتاج، مهد لتحليلات «ريكاردو»؛ ولا تعتبر القول بأن «كوردو» «Cœrdoux»، مهد لـ «بوب»، قولاً وجيهاً.

ماذا يوافق هذا الإلحاح على الانفصال؟ إنه إلحاح لا يبدو في الحقيقة متناقضاً، إلا بالقياس إلى ما درج عليه المؤرخون. فحرص هؤلاء على رصد الاستمرار والاتصال والانتقال من حالة إلى أخرى، والاستباق، والأفكار الممهدة لأخرى، هو الذي غالباً ما يعكس التناقض ويجسد المفارقة. فمن «دوبنطون» إلى «كوفيي»، ومن «أنكتيل» إلى «بوب»، ومن «غراصلان» «Graslin» أو «تيرغو» أو «فوربوني» «Forbonnais» إلى «ريكاردو» رغم الفارق الزمني الضئيل، وُجد من الاختلافات المتباينة، ما لا يحصى: بعضها محصور وخاص، وبعضها الآخر عام؛ يتعلق بعضها بالمنهج، ويتعلق البعض الآخر بالمفاهيم؛ يتعلق الأمر حيناً بميدان الموضوعات، وحيناً آخر بمجموع الأداة اللسانية. وأوضح مثال لذلك، هو مثال الطب؛ في ربع قرن، أي من سنة 1790 إلى سنة 1815، شهد الخطاب الطبي تغيراً عميقاً لم يشهد نظيره منذ القرن السابع عشر، وربما منذ العصور الوسطى، بل وحتى منذ الطب اليوناني: وهو تغير تمخض عن موضوعات (مثل: الإصابات العضوية، البؤر العميقة، تلف الأنسجة، مسالك الانتشار بين الأعضاء وأشكاله، العلامات والاقترانات التشريحية ـ العيادية)، وأولد تقنيات ملاحظة واكتشاف بؤرة المرض وتدوين ذلك؛ كما أنتج ملاحقة إدراكية مغايرة ومعجماً وصفياً جديداً بكامله على وجه التقريب؛ وطرح مجموعة من المفاهيم والتوزيعات المستحدثة والخاصة بوصف الأمراض (إذ اختفت بعض المقولات التي مضت عليها أحياناً قرون أو أحياناً آلاف السنين، كمفهوم الحمى أو الأخلاط المزاجية. كما أن بعض الأمراض القديمة، ربما، قدم العالم، كالسل، برزت من جديد وتمت تسميتها). لنترك إذن لأولئك الذين لم يتصفحوا قط، إما عن سهو أو عدم انتباه كتاب **«وصف الأمراض الفلسفي»** أو **«رسالة في الأغشية»**، مهمة القول بأن الحفريات تخلق الاختلافات، بل تختلقها تعسفاً واعتباطاً. إنها تعمل في الحقيقة على أخذها مأخذ الجد: وذلك بأن تجلي غوامضها وتحدد كيفية توزيعها وارتباطها وترابطها وتضايفها، وإلى أية مقولات متباينة تنتمي؛ يتعلق الأمر، إجمالاً، بوصف تلك الاختلافات، دون إهمال إنشاء منظومة للاختلافات بينها. وإذا كان ثمة من مفارقة في الحفريات، فإنها مفارقة لا تكمن في أنها تكثر من الاختلافات، بل من حيث أنها تأبى تقليصها واختزالها ـ قالبة بذلك القيم المعتادة والمألوفة. فالاختلاف، بالشكل الذي يظهر به، هو بالنسبة لتاريخ الأفكار، ضلال أو مكيدة؛ وعوض الرضوخ لأمره، على فطنة التحليل وتبصره، أن يسعيا إلى إذابته وتذويبه: وذلك باستكشاف اختلاف أبسط، خلفه، وخلف هذا آخر أبسط منه، وخلف هذا ما هو أبسط منه، وهكذا إلى ما لا نهاية، حتى نبلغ الحد المثالي الذي هو عدم اختلاف الاتصال الكامل. أما الحفريات، فتجعل مما ينظر إليه عادة على أنه عائق، موضوعاً لدراستها: ولا يدخل في مقاصدها ومراميها، تذليل الاختلافات وتذويبها، بل تحليلها وكشف قوامها، وتفريقها.

ما سبيل الحفريات إلى إنجاز عملية التفريق تلك؟

1 ـ عوض أن تذهب الحفريات إلى اعتبار الخطاب لا يتكون إلا من سلسلة أحداث متجانسة (الصياغات الفردية)، فإنها تتبين في سمك الخطاب ذاته عدة مستويات من الأحداث الممكنة: مستوى العبارات ذاتها في انبثاقها الفريد، مستوى ظهور الموضوعات، وأنماط التعبير، والمفاهيم والاختيارات الاستراتيجية (أو التحولات التي تصيب الاختيارات القائمة)، مستوى اشتقاق قواعد التكون الجديدة انطلاقاً من قواعد سابقة، ضمن نفس الوضعية، وأخيراً مستوى ظهور تشكيلة خطابية ما مكان أخرى (أو ظهور واختفاء وضعية ما هكذا ببساطة)، وتمثل هذه الأحداث، والتي هي أكثر ندرة من غيرها، بالنسبة للحفريات، الأحداث الأكثر أهمية: فهي وحدها القادرة على إظهارها، وإن كانت لا تمثل موضوعاً يبقى وصفه حكراً عليها. وسوف نكون واهمين، إذا ما نحن اعتقدنا أن تلك الأحداث هي التي تحكم حتماً سائر الأحداث الأخرى، وإنها هي التي تبعث على ظهور ألوان من القطيعة، متماثلة ومتآنية، في مختلف المستويات التي تبيناها. فليست جميع الأحداث التي تقع في سمك الخطاب، أحداثاً يسند بعضها البعض الآخر. شيء مؤكد، إن ظهور تشكيلة خطابية ما، غالباً ما يقترن بتجديد واسع في الموضوعات وأشكال التعبير والمفاهيم والاستراتيجيات (وهو مبدأ ليس عاماً مع ذلك: والشاهد هنا، إن النحو العام ظهر في القرن السابع عشر، دون أن تطرأ تحولات ملموسة على التقليد النحوي)، غير أنه لا يمكن تعيين المفهوم المحدد أو الموضوع الخاص الذي خرج إلى الوجود فجأة، فلا ينبغي إذن، وصف حادث من هذا القبيل، بمقولات قد تلائم انبثاق صيغة أو ظهور لفظ جديد. ومن غير المجدي أن نطرح بخصوص ذلك الحادث أسئلة من نوع: «من مؤلفه؟ من تكلم؟ ضمن أية ظروف وداخل أي سياق؟ ما مقاصده أو أهدافه؟» إن ظهور وضعية جديدة لا تؤثر عليه جملة جديدة غير مرتقبة ومفاجئة، وغير متوقعة من الناحية المنطقية، وشاذة من الناحية الأسلوبية ـ تأتي لتندس في النص معلنة بذلك بداية صفحة جديدة، أو تدخل متحدث جديد. بل هو حدث من نوع مغاير تمام المغايرة.

2 ـ لتحليل مثل تلك الأحداث، لا يكفي ملاحظة التحولات وإرجاعها فور ذلك، إلى النموذج، اللاهوتي والجمالي، للخلق (بترنسندنتاليته وبكل ألاعيب الأصالة والابتكار)، أو إلى النموذج السيكلوجي ليقظة الوعي (بكل سوابقه الغامضة واستباقاته، وظروفه المواتية، وقدراته على إعادة البناء)، أو حتى إلى النموذج البيولوجي للتطور. بل يلزم أن نحدد بدقة قوامها: أي أن نستيعض عن إرجاع الأحداث بكيفية لا تتبينها، إلى التغير ـ الذي هو في نفس الوقت بمثابة الوعاء العام لجميع الأحداث والمبدأ المجرد لتتاليها ـ بتحليل التحولات. فاختفاء وضعية وانبثاق أخرى، يتطلب أنواع متعددة من التحولات. وبانتقالنا من أبسطها إلى أعمها، نستطيع، ومن واجبنا، أن نصف كيف تحولت مختلف عناصر منظومة التكون (كأن نتساءل مثلاً عن تقلبات نسبة البطالة وشروط التوظيف والعمل، والقرارات السياسية التي كانت تخص التعاضديات والجامعة،

وعن الحاجيات الجديدة وعن إمكانيات المساعدة الاجتماعية في القرن الثامن عشر ـ وهي عناصر، كان لها كلها شأن في نظام تكون الطب العيادي)، وكيف تحولت العلاقات المميزة لمنظومة تكون ما (مثلاً، في منتصف القرن السابع عشر، تحولت العلاقة بين الحقل الإدراكي ومنظومة الرموز اللسانية، ووساطة الأدوات والمعلومات التي اعتمدها الخطاب المتعلق بالكائنات الحية، فاسحة بذلك المجال لتعريف الموضوعات الخاصة بالتاريخ الطبيعي)، كيف تغيرت العلاقات بين مختلف قواعد التكون (مثلاً، كيف أدخلت البيولوجيا تحويراً على النظام والارتباط اللذين كان التاريخ الطبيعي قد أنشأهما بين نظرية تعريف الكائنات بإبراز خصائصها وسماتها النوعية وبين تحليل الاشتقاقات الزمانية)، كيف أخيراً تتغير العلاقات بين مختلف الوضعيات (كيف حولت العلاقات بين فقه اللغة والبيولوجيا والاقتصاد، العلاقات بين النحو والتاريخ الطبيعي وتحليل الثروات، كيف تفسخت الصورة المشتركة بين الخطابات، والتي كانت ترسمها العلاقات المميزة القائمة بين تلك الفروع المعرفية الثلاثة، كيف تتغير علاقات هذه الفروع على التوالي بكل من الرياضيات والفلسفة، كيف ينفسح المجال أمام ظهور تشكيلات خطابية أخرى، وبالخصوص أمام تكامل الوضعيات هذا الذي سيطلق عليه اسم العلوم الإنسانية). وعوض أن نلتمس ذلك العون في القول بأن ثمة قوة حية على التغير (كما لو كان الأمر يتعلق بمبدأ يخصها وحدها)، وبدلاً من البحث كذلك عن أسبابه (كما لو كانت مجرد نتيجة لا غير)، تحاول الحفريات تحديد منظومة التحولات التي هي قوام «التغير»، تعمل على إعداد وتهيىء هذا المفهوم الفارغ والمجرد، قصد منحه صفة تحول قابل للتحليل. نحن نعلم أن بعض العقول المنشدة إلى سائر تلك التشبيهات العتيقة التي نظر منها إلى التاريخ طيلة قرن ونصف (كحركة وانسياب وتطور)، لن ترى في ذلك سوى نفي للتاريخ وتأكيد فظ للانفصال، إنها عقول عاجزة عن أن تقبل بتنقية التغير من كل تلك النماذج العالقة به، وبتجريده في ذات الوقت من أوليته كقانون شامل، وصفته كأثر عام واستبداله بتحليل التحولات المتباينة.

3 ـ عندما نقول أن تشكيلة خطابية ما تحل مكان أخرى، فإننا لا نعني بذلك أن عالماً بكامله من الموضوعات والعبارات والمفاهيم والاختيارات النظرية الجديدة تمام الجدة، انبجس بكامل قواه وأعضائه، تام النظام والترتيب، داخل نص ينصبه ويرسي دعائمه بصورة نهائية. بل نعني به أن تحولاً عاماً ما طرأ على العلاقات، دون أن يصيب بالضرورة كل العناصر، وإن العبارات أمست تخضع لقواعد تكوين جديدة، لا يعني أن سائر الموضوعات والمفاهيم والاختيارات النظرية قد اختفت. إذ في مقدورنا، بالعكس، انطلاقاً من تلك القواعد الجديدة وصف وتحليل ظواهر الاتصال والعودة والتكرار: وعلينا ألا ننسى فعلاً أن قاعدة تكوين ما، ليست تعييناً لموضوع معين ولا تمييزاً لنمط تعبير محدد، أو لشكل المفهوم أو مضمونه، بل هي مبدأ تكاثر وتبعثر كل ذلك. إذ من الممكن أن يبقى عنصر من بين تلك العناصر، أو يبقى بعضها متماثلاً (يحتفظ بنفس

التقطيع وبذات الخصائص والبنيات)، مع أنه ينتمي إلى منظومات تبعثر متبـاينة وينتسب إلى قوانين مختلفة. حينئذ نعثر على ظواهر من النوع التالي: عناصر تبقى محافظة على هويتها عبر وضعيات مختلفة، ويظل شكلها ومضمونها ثابتين، لكن تشكيلاتها تكون متغايرة (كما كان الشأن بالنسبة للتداول النقدي كموضوع من موضوعات تحليل الثروات أولاً، ثم الاقتصاد السيـاسي ثانياً، ومفهوم الخاصية كموضوع من موضوعات التاريخ الطبيعي أولاً، ثم البيولـوجيا ثـانياً)، فبعض العناصر التي تنشأ وتتحول وتنتظم داخل تشكيلة خطابية لتستقر بها في الأخير، قد تتواجد داخل تشكيلة أخرى (كما هو الشأن بالنسبة لمفهوم الفعل المنعكس الذي بين «جورج كنغيليم» «G. Ganguilhem» تكوينه داخل العلم الكلاسيكي من «ويليس» «Willis» إلى «بروشاسكا» «Prochaska»، ثم من مجيء الفيزيلوجياالحديثة)، وقد تحتل بعض العناصر التي تأتي في آخر ما تفرزه تشكيلة خطابية ما، مكان الصدارة في تشكيلة خطابية لاحقة وتلعب دوراً أولياً فيها (كما هو الشأن بالنسبة لمفهوم الكيان العضوي، الذي ظهـر عند نهاية القرن الثامن عشر، في التاريخ الطبيعي، كأحد نتائج المشروع التصنيفي القائم برمته على تمييز الكائنات إلى أنواع وأجناس، وقد صار مفهوماً أساسياً في البيولوجيا على عهد «كوفيي»، ونفس الشيء حدث بالنسبة لمفهوم بؤرة الإصابات الذي وضعه «مورغاني» «Morgagni» والذي صار من بين المفـاهيم الرئيسيـة للطب العيادي)، كما تعاود بعض العناصر الظهور من جديد، بعد مضي مدة معينة على إهمالها أو حتى إبطالها (كما هو الشأن مثلاً بالنسبة لعودة أحد البيولوجيين كـ «كوفيي» إلى النظرية الثباتية اللينية، ونفس الشيء بالنسبة لانبعاث الفكرة القديمة حول اللغة الأصلية الأولى، من جديد في القرن الثامن عشر). وليس المشكل، بالنسبة للحفريات، هو نفي تلك الظواهر، ولا الرغبة في التقليل من فائدتها، بل اختبارها وقياس مداها: ما الذي يجعل ألواناً من الاستمرار والتكرار كتلك توجد، وكيف حدث أن وجدت ألوان من التسلسل الطويل أو الانحناء التي تتجاوز الزمن؟ لا تجعل الحفريات، المتصل معطى أولاً وأخيراً، من خلاله تريد فهم الباقي، بل تعتبر بالعكس أن المتطابق والمكرور واللامنقطع، لا يثير مشاكل أقل من تلك التي تطرحها الانفصالات، كما أن المتماثل والمتصل، لا يمثلان في نظرها ما ينبغي استكشافه ثانيـة عند نهـاية التحليـل، فهما يوجدان في عنصر الممارسة الخطابية، كما أنهما يخضعان لقواعد تكون الوضعيات، وبدلاً من أن تبدي تلك العناصر عن ذلك الجمود الأساسي الهادىء الذي يحلو لنا أن نرجع إليه كل تغير، تتكون هي الأخرى بهمة ونشاط وانتظام. وعلى أولئك الذين قد يستهويهم اتهام الحفريات بأنها تعطي الامتياز، في تحليلها، للمنفصل، على كل أولئك المصابين بداء الخوف من أغوار التاريخ والـزمن، على كل أولئـك الذين يعتبـرون القطيعـة لا معقوليـة، عليهم جميعاً أجيب قـائلاً: «باستخدامكم للاتصال على النحو الذي تستخدمونه به، تكونون أول من يسيء إليه ويحط من قيمته. فأنتم تنظرون إليه كعنصر حامل ينبغي إرجاع كل شيء إليه، تجعلون منه القانون الأول

ومركز الثقل الأساسي لكل ممارسة خطابية، تريدون أن يتم تحليل كل تغير داخل حقل السكون ذلك، على غرار تحليل العلماء للحركة داخل حقل الجاذبية. إلا أنكم لا تمنحونه تلك الصفة إلا وأنتم تبطلون مفعوله وتطردونه في نفس الوقت نحو حافة الزمن الخارجية، أي في اتجاه سلبية أصلية. أما الحفريات فتحدد لنفسها وجهة معاكسة، أو تعمل بالأحرى (خصوصاً وأن الأمر لا يتعلق بإعطاء المنفصل الدور الممنوح حتى الآن باستمرار) على إظهار كيف يلتقي المتصل بالمنفصل، وإبراز كيف يتكون المتصل حسب ذات الشروط وذات القواعد التي يتكون بها التبعثر، وإنه يندرج ـ شأنه في ذلك شأن الاختلافات والابتكارات والتجديدات والتحريفات ـ ضمن حقل الممارسة الخطابية».

4 ـ لا يشكل ظهور الوضعيات واختفاؤها، ولا مجموع الإحلالات التي يفسح الفرصة لظهورها، تطوراً متجانساً يبدو للعيان في كل مكان وبذات الصفة. فلا ينبغي الاعتقاد أن القطيعة انحراف عظيم يشمل كل التشكيلات الخطابية في آن واحد: ليست القطيعة وقتاً ميتاً لا متميزاً يفصل، ولو للحظة، بين مرحلتين ظاهرتين، ليست فلتة بلا زمان، تفصل فترتين، وتنشر على جانبي الفجوة التي تخلقها، زمانين متغايرين، بل هي دوماً انفصال بين وضعيتين معينتين، يتسم بعدد من التحولات المتباينة. بحيث أن تحليل ألوان القطيعة الحفرية، غايته هي أن يقيم بين كل تلك التحولات المتباينة مشابهات واختلافات، تراتبات وتكاملات، توافقات وتفاوتات، غايته باختصار، هي وصف تبعثر الانفصالات ذاتها.

لذا فإن الاعتقاد بأن نفس القطيعة الواحدة تشطر إلى نصفين، بنفس الضربة وفي ذات اللحظة، كل التشكيلات الخطابية، وتوقفها عن العمل، بذات الحركة الواحدة، لتعيد إنشاءها من جديد، وفق ذات القواعد الجديدة، اعتقاد يصعب التمسك به. فتعاصر عدة تحولات، وحدوثها في نفس الآن، لا يدل على توافقها الزمني: فلكل تحول مؤشره الخاص على «لزوجته» الزمنية. لقد تأسس التاريخ الطبيعي والنحو العام وتحليل الثروات بصفة متماثلة، وفي نفس الفترة، أي القرن السابع عشر، إلا أن منظومة تكوين تحليل الثروات ارتبطت بعدد كبير من الشروط غير الخطابية «كرواج السلع، واستعمال النقود بأوراقها، نظام حماية التجارة والمعامل، تأرجح كمية المعدن المستخدم في ضرب النقود)، وإلى ذلك يرجع تباطؤ تطوره الذي استغرق أكثر من قرن (من «غرامون» «Grammont» إلى «كنتيون» «Cantillon»)، في وقت لم تستغرق فيه التحولات التي أدت إلى قيام النحو والتاريخ الطبيعي سوى ربع قرن. والعكس صحيح، إذ نجد أن بعض التحولات التي تحدث في وقت واحد وتكون متشابهة ومرتبطة، لا تحيل إلى نموذج واحد بعينه يتكرر ظهوره عدة مرات على سطح الخطابات، ويفرض عليها جميعاً شكل قطيعة متماثلة تمام التماثل: فحينما قمنا بوصف القطيعة الحفرية التي أفسحت المجال أمام ظهور فقه اللغة والبيولوجيا والاقتصاد، حاولنا أن نبرز كيف كانت تلك الوضعيات الثلاث مرتبطة فيما بينها

(بفضل اختفاء تحليل الإشارة ونظرية التمثيل)، وأن نبين الآثار المتناظرة التي تركتها القطيعة (فكرة الكلية والتكيف العضوي لدى الكائنات الحية، فكرة التناسق الصرفي والتطور المقنن بقواعد، بالنسبة للغات، فكرة شكلٍ من الإنتاج ذي قوانين داخلية خاصة وحدود تطورية)، لكن ذلك لا يعني أننا لم نول عناية لإبراز الاختلافات النوعية القائمة بين تلك التحولات (وعلى الخصوص كيف تندس التاريخية على نحو خاص بكل وضعية من تلك الوضعيات الثلاث، وكيف يكون بالتالي ارتباطها بالتاريخ، ارتباطاً مختلفاً، لا يخضع لذات الكيفية، رغم أنها جميعاً كانت لها علاقة محددة به).

وأخيراً، توجد بين مختلف القطائع الحفرية، تفاوتات وانزياحات هامة، ـ وهي تفاوتات وانزياحات، توجد أحياناً بين التشكيلات الخطابية المتقاربة أشد التقارب والمرتبطة فيما بينها بأكثر من علاقة واحدة. هذا ما حدث بالنسبة لفرعين معرفيين هما اللغة والتحليل التاريخي: فالتحول الكبير الذي أفسح المجال لميلاد النحو التاريخي والمقارن في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، سبق بزهاء نصف قرن، التحول الذي عرفه الخطاب التاريخي: بحيث أن منظومة تكامل الوضعيات التي ضمنها ظهر فقه اللغة، عرفت تحويرات وتعديلات عميقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، دون أن يعاد النظر جذرياً في وضعية فقه اللغة أو تطرح من جديد موضع سؤال من هنا ظاهرة «التفاوتات الجزئية» التي نستطيع الاستشهاد عليها بالمثال الشهير التالي: بعض المفاهيم كفائض القيمة أو انحناء سعر الفائدة، كما نصادفها لدى ماركس، يمكن أن توصف انطلاقاً من منظومة وضعية، كانت متعمدة من طرف «ريكاردو»، غير أن تلك المفاهيم (والتي هي جديدة وإن كانت قواعد تكوينها غير جديدة) تبدو ـ لدى ماركس نفسه ـ كأنها تنتمي في ذات الوقت إلى زمن ممارسة خطابية أخرى: وإنها تكونت فيها حسب قوانين نوعية، وتحتل فيها موقعاً مغايراً، ولا ترد ضمن نفس التتابعات: هذه الوضعية الجديدة ليست تحويلاً لتحليلات ريكاردو، ليست اقتصاداً سياسياً جديداً، بل هي خطاب تأسس بمناسبة اشتقاق بعض المفاهيم الاقتصادية إلا أنه وبالمقابل يعيد النظر في الشروط التي ضمنها يمارس خطاب الاقتصاديين نفسه، من هنا كان بمثابة نظرية في نقد الاقتصاد السياسي.

تفصل الحفريات بين التزامن والقطيعة، مثلما تفرق بين وحدة التغير المجردة وبين الحادث. ولا تتخذ من الفترة وحدة قاعدية لها، ولا أفقاً أو موضوعاً: وإذا حدث أحياناً أن تناولتها بالحديث، فيكون دائماً بخصوص حديثها عن ممارسات خطابية معينة، ونتيجة لتحليلها لهذه الأخيرة، ولا يمثل العصر الكلاسيكي الذي ورد ذكره في التحليلات الحفرية، في أكثر الأحايين، شكلاً زمانياً يفرض وحدته وصورته الفارغة على كل الخطابات، بل هو اسم قد يطلق على تشابك ألوان من الاتصال وأنواع من الانفصال وضروب من التحول، وهي ألوان وأنواع وضروب، ملتصقة بالوضعيات ومن صميمها وتتم داخلها، وعلى تشكيلات خطابية تظهر وتختفي. كذلك،

لا تمثل القطيعة بالنسبة للحفريات، وبالنسبة لتحليلاتها، بيت القصيد، أو الحد الذي تشير إليه من بعيد دون أن يكون في استطاعتها تعيينه أو منحه سمة نوعية معينة. القطيعة اسم يطلق على تحولات تهم النظام العام لتشكيلة أو عدة تشكيلات خطابية. وكشاهد على ذلك، إن الثورة الفرنسية ـ ما دامت تمثل حتى الآن قطب رحى كل التحليلات الحفرية ـ لم تلعب دور حادث خارجي عن الخطابات، نكون ملزمين، إن شئنا التفكير بكيفية سليمة ومرضية، أن نستكشف ثانية أثره المشترك في كل الخطابات، بل إنها شكلت مجموعة من التحولات المعقدة والمترابطة التي لم تلمس عدداً من الوضعيات، وحددت بالنسبة لوضعيات أخرى قواعد لا زالت معتمدة حتى يومنا هذا، وأنشأت كذلك وضعيات لم يمض وقت طويل على انحلالها، أو لا زال مشهد انحلالها يتم على مرأى منا وتحت أنظارنا.

ـ 6 ـ
العلم والمعرفة

ثمة حصر وتضييق صامت هيمن على كل التحليلات الآنفة ، دون أن يتم تعيين مبدئه أو رسم ملامحه بكيفية دقيقة . فكل الأمثلة التي تم الاستشهاد بها ، تنتمي بدون إستثناء ، إلى ميدان جد محدود . وهذا يعني أننا بعيدون عن أن نكون ، قد قمنا ، لا أقول بجرد ، بل بسبر أغوار ميدان فسيح كميدان الخطاب : إذ لماذا تغاضينا كلية عن النصوص «الأدبية» و«الفلسفية» أو «السياسية»؟ أليس ثمة مكان للتشكيلات الخطابية والمنظومات الوضعية في تلك الميادين؟ ولو شئنا الاقتصار على مجال العلوم وحده ، فهل ثمة من مبرر لتغاضينا عن الرياضيات والفيزياء والكيمياء ؟ لم استنجدنا بفروع معرفية مريبة ومشبوهة ، لم تتحدد بعد معالمها حتى ، بل ربما كتب عليها أن تبقى باستمرار دون عتبة العلمية ، فما هي باختصار علاقة الحفريات بتاريخ العلوم؟

أ ـ الوضعيات، الفروع المعرفية، العلوم:

أول سؤال نطرحه هنا هو : ألا تكون الحفريات مجرد دراسة تقوم بوصف علوم خادعة (كعلم النفس المرضي) ، أو علوم أصبحت في ذمة التاريخ (كالتاريخ الطبيعي) أو لعلوم مشبعة كل التشبع بالايديولوجيا (كالاقتصادي السياسي) ، كل ذلك تحت قناع عبارات وألفاظ غريبة شيئاً ما مثل «التشكيلة الخطابية» و«الوضعية» ؟ ألا يكون تحليلاً سمته الأساسية أنه ينصب دوماً على ما هو شبه علمي ؟ فإذا أطلقنا إسم «فروع معرفية» ، على مجموعة من العبارات تستعير تنظيمها من نماذج علمية تنزع نحو التناسق والبرهانية وتستوفي العلمية ويتجه تأسيسها نحو الاكتمال ، وتلقن وتدرس أحياناً كعلوم ، أفلا يصح القول إن الحفريات تصف فروعاً معرفية ليست بالفعل علوماً ، بما لهذا اللفظ من معنى ، فيما تكتفي الابتسمولوجيا بوصف علوم استطاعت أن تتكون إنطلاقاً من فروع معرفية قائمة ، وعلى أنقاضها؟

لا يسعنا إلا أن نجيب بالنفي عن هذه الأسئلة. فالحفريات لا تصف فروعاً معرفية . وهذه

الأخيرة ، في انتشارها الواضح ، قد تصلح أن تكون ، على الأكثر ، مدخلاً لوصف الوضعيات ؛ إلا أنها لن تعين لها حدودها : ولن تفرض عليها أشكالاً نهائية مكتملة ، محددة بذلك ميدانها ؛ ولا تلفي نفسها عند نهاية التحليل مثلما كانت قبله ؛ لذا يصعب إقامة علاقة تقابل بين الفروع المعرفية القائمة والتشكيلات الخطابية .

وعن هذه العلاقة الملتوية ، نسوق المثال التالي : كانت نقطة الالتقاء ، بالنسبة **لتاريخ الحمق**، هي ظهور فرع معرفي طبعقلي في القرن التاسع عشر . وهو فرع لم يكن له نفس المضمون ولا ذات التنظيم الداخلي ، ولا نفس المكانة داخل الطب ، وذات الوظيفة العملية ، ولا نفس نمط الاستعمال ، الذي كان لباب عوَّدَتْنا المصنفات الطبية في القرن الثامن عشر على ادراجه ضمن أبوابها ، ويعرف بإسم «أمراض الرأس» أو «الأمراض العصبية» . لكن بحثنا في ذلك الفرع المعرفي الجديد ، أوقفنا على أمرين إثنين : فما جعل هذا الفرع ممكناً في الفترة التي ظهر فيها ، وما حدد ذلك التغير الهائل الذي أصاب تناسق المفاهيم والتحليلات والبراهين ، هو مجموع العلاقات القائمة بين الأشفاء والحجر في الملاجىء، وشروط الاقصاء الاجتماعي وطرقه ، والقواعد التشريعية ، ومعايير العمل الصناعي ، والاخلاق البرجوازية ، أي باختصار ، مجموعة كاملة ميزت تكوين عبارات تلك الممارسة الخطابية ؛ غير إنها ممارسة لا تتجلى في فرع معرفي ذي صفة وطموح علميين فقط، بل نلفيها أيضاً تتدخل في النصوص التشريعية والتعابير الأدبية، والتأملات الفلسفية والقرارات ذات الطبيعة السياسية؛ والمأثورات العامية؛ والآراء . فالتشكيلة الخطابية التي يسمح الطب العقلي كفرع معرفي ، برصد وجودها ، لا تشمله هو وحده ، بل تتعداه بكثير وتتجاوزه من كل جانب . يضاف إلى هذا ، إننا بالرجوع إلى الوراء وببحثنا في الفترة الزمنية التي سبقت قيام الطب العقلي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وتنقيبنا عما قد يشتبه فيه أن يكون تمهيداً له ، تبين لنا عدم وجود أي فرع معرفي سابق : وما كان الأطباء يطرحونه من آراء ، حول المس والاكتئاب والهذيانات والأمراض العصبية ، في الفترة الكلاسيكية ، لم يكن قطعاً ، يشكل فرعاً معرفياً قائم الذات ، بل ، كان على الأكثر ، باباً من أبواب تحليل الحميات وتغير الأمزجة ، أو إصابات الدماغ . بيد أنه رغم غياب كل فرع معرفي قائم الذات ، كانت ثمة ممارسة خطابية تفعل فعلها ، لها انتظامها وقوامها الخاصين . وهي ممارسة كانت تستثمر في الطب ، بطبيعة الحال ، لكنها كانت تستثمر كذلك في القوانين الإدارية والنصوص الأدبية والفلسفية ، وفي محاسبة الضمير ، وفي نظريات ومشاريع العمل الاجباري ومساعدة المعوزين . ففي الفترة الكلاسيكية ، نحن أمام تشكيلة خطابية ووضعية من الميسور وصفهما وصفاً كاملاً ، ولا يقابلهما أي فرع معرفي ما ـ يمكن مقارنته بالطب العقلي .

غير أنه إذا كان صحيحاً أن الوضعيات ليست مجرد نسخ مطابقة لفروع معرفية قائمة ، أفلا تكون تباشير أولى لعلوم مقبلة؟ أولسنا نطلق إسم تشكيلة خطابية على الاسقاط الذي تقوم به

العلوم ، فيما بعد ، على ماضيها الخاص ، والظل الذي تنقله إلى ما سبقها والذي يبدو كرسم أولي سالف لها ؟ ألم يكن ما وصفناه مثلاً ، تحت إسم تحليل الثروات أو النحو العام ، واعتبرناه بشيء من المبالغة والتصنع ، بحثاً قائماً بذاته ، هو بكل بساطة ، الاقتصاد السياسي في حالته المبهمة ؛ أو مرحلة سابقة على قيام علم دقيق للغة ؟ أو لا تسعى الحفريات، بحركة متراجعة ، قد يكون من الصعب ، بدون شك ، إثبات مشروعتها ، إلى حشد كل العناصر المتنافرة والمتبعثرة وحشرها داخل ممارسة خطابية قائمة بذاتها ، والتي هي عناصر يتأكد أن التقاءها واجتماعها ضروري لارساء قواعد علم ما من العلوم؟

هنا كذلك ، لا بد أن يكون الجواب بالنفي . فما قمنا بتحليله تحت إسم التاريخ الطبيعي لا يضم بين جنباته كل ما كان من الممكن أن يعتبر في القرن السابع عشر والثامن عشر ، تباشير أولى لعلم الحياة ، أو يعتبر ابناً شرعياً له ينتسب إلى نفس شجرة أنسابه . إن الوضعية كما حددناها ووضحناها، تشير إما إلى عدد من العبارات التي تخص التشابهات والاختلافات بين الكائنات وتتعلق ببنيتها المرئية ، وبسماتها وخصائصها النوعية والعامة ، وترتيبها الممكن ، والانفصالات التي تفصل بينها، والوساطات التي تربط بينها ؛ إلا أنها تضرب صفحاً عن عدد لا يستهان به من التحليلات الأخرى التي تنتسب رغم ذلك إلى ذات الفترة ، وترسم بدورها الأشكال التي منها تفرعت من البيولوجيا وشجرة نسبها : كتحليل الحركة المنعكسة (التي سيكون لها شأن هام في نشأة التشريح الفيزيلوجي للجهاز العصبي) ، ونظرية البذور (التي يبدو أنها استشرفت مشاكل التطور وقضايا علم الوراثة) ، وتفسير النمو الحيواني والنباتي (الذي سوف يغدو من القضايا الكبرى التي تعالجها فيزيلوجيا الأجهزة العضوية) . يضاف إلى ذلك ، أن التاريخ الطبيعي ـ كخطاب تصنيفي مرتبط بنظرية الإشارات وبمشروع العلم العام للنظام ـ بدلاً من أن يكون سبقاً لعلم بيولوجي مقبل ، واستشرافاً له ، كان يقصي ويطرد تكوين علم موحد للحياة ، وذلك نابع من متانة رسوخه واستقلاليته . كذلك التشكيلة الخطابية التي نصفها تحت إسم النحو العام ، لا تدل على كل ما قيل في الفترة الكلاسيكية عن اللغة أو ما قيل عنها فيما بعد، أي من طرف فقه اللغة ، وقد احتفظ ببعضه وأقصى البعض الآخر أو تم تطويره أو نقده : فهي تضرب صفحاً عن مناهج تفسير الكتاب المقدس، وكذا عن فلسفة اللغة خصوصاً مع «فيكو» «Vico» و«هيردور» «Herder» . لذا ، فإن التشكيلات الخطابية ، ليست علوماً مقبلة وفي لحظة نشأتها الصامتة ، وفي لحظة عدم وعي بذاتها : إنها ليست لحظة ضمن تسلسل نمائي متطور يتوج بتكوين العلوم .

فهل نحن ملزمون إذن بالقول ، إنه حيثما وجدت وضعيات ، فليست ثمة علوم ، وحيثما كانت وضعيات ، فلا يمكن أبداً أن توجد علوم؟ هل يتعين علينا أن نفترض أن الوضعيات ، بدلاً من أن تكون علاقتها بالعلوم ، علاقة تسلسل واستمرار تاريخي ، هي بالأحرى علاقة بديل أو خيار ؟ إنها إذا صح القول ، الشكل الوضعي لنقص ابستمولوجي . غير أن باستطاعتنا ، هنا

كذلك، الاتيان بمثال مضاد. ليس الطب العيادي بكل تأكيد علماً. لا لأنه لا يستجيب للمقاييس الشكلية ولا يستوفي نفس الدقة التي عودتنا الفيـزياء والكيمياء وحتى الفيزيلوجيا على التحلي بها فحسب ، بل ولأنه يحتوي كذلك على عدد هائل من الملاحظات الاختبارية والمحاولات والنتائج الخام والوصفات والتعليمات العلاجية والقوانين التنظيمية ، لم يكد يعرف سبيله إلى التنظيم . ورغم ذلك ، فإن هذا اللاعلم لا يستبعد العلم ، فخلال القرن التاسع عشر، أقام الطب العيادي علاقات معينة مع علوم تامة التكوين كالفيـزيلوجيا والكيمياء والبيولوجيا المجهرية ؛ يضاف إلى ذلك ، أنه أفسح المجال أمام ظهور خطابات : كخطاب التشريح المرضي الذي قد يكون بلا شك ، نعته بالعلم الخادع .

من الصعب إذن ، مماثلة التشكيلات الخطابية بالعلوم أو بالفروع المعرفية التي لم تكد تصبح علوماً ، أو بتلك الأشكال التي تحمل من بعيد البشائر الأولى لعلوم مقبلة ، أو باشكال تقصي منذ البداية كل علمية . فماذا بخصوص العلاقة بين الوضعيات والعلوم إذن؟

ب ـ المعرفة :

لا تميز الوضعيات اشكالاً من المعرفة ـ سواء كانت شروطاً قبلية وضرورية أو أشكال معقولية أشركت وتم اعتمادها بالتناوب من طرف التاريخ . غير أنها لا تحدد كذلك حالة المعارف في لحظة ما من الزمن : ولا تقدم حصيلة ما أمكن البرهنة عليه ، منذ ذلك الوقت ، ليصبح مكتسباً قاراً ونهائياً، أو ما تم قبوله دون دليل أو برهان كاف ، أو ما تم اعتناقه من المعتقدات الشائعة ، أو بقوة الخيال . فتحليل الوضعيات ، هو أساساً ، إبراز للقواعد التي بفضلها يمكن لممارسة خطابية ما أن تنشىء زمر موضوعات ومجموعة من العبارات وشبكة من المفاهيم وسلسلة من الاختيارات النظرية . وهي عناصر ، لا تشكل علماً ، ذا بنية فكرية محددة ؛ ذلك أن منظومة علاقاتها أقل دقة بطبيعة الحال ؛ لكنها لا تمثل كذلك معارف ، يتكدس بعضها إلى جانب بعض ، تجد أصلها ومصدرها في التجارب والتقاليد والاكتشافات المتباينة ، ولا جامع أو رابط بينها سوى تماثل الذات التي توجد بحوزتها تلك المعارف . وانطلاقاً منها كعناصر ، تبني القضايا المتماسكة وتشيد حتى تلك التي ليست متماسكة ، وتنشأ أوصاف دقيقة نسبياً ، وتنجز تمحيصات وتنتشر نظريات . فهي بمثابة السابق والمتقدم لما سوف ينكشف ويمارس عمله كمعرفة أو وهم ، كحقيقة مقبولة أو خطأ تم الوقوف عليه أو كسب نهائي أو عائق تم التغلب عليه . ونلحظ جيداً أن هذا السابق ، لا يمكن تحليله كمعطى وكتجربة معيشة لا زالت تمثل بكاملها في الخيال وأمام الإدراك ، كان على الإنسانية طوال تاريخها ، أن تعود إليها باستمرار في شكل المعقولية ، أو كان على كل فرد أن يمر بها لحسابه الخاص . إن كانت لديه رغبة في استكشاف الدلالات الفكرية الكامنة فيها أو المختلفة . فالأمر لا يتعلق بمعرفة سابقة أو بمرحلة عتيقة من مراحل الحركة الواصلة بين المعرفة المباشرة والمعرفة اليقينية ؛ بل بعناصر نفترض فيها إنها تكونت بواسطة

ممارسة خطابية ، كي ينشأ على أساسها ، عند الاقتضاء ، خطاب علمي متميز ، لا في شكله ودقته فحسب ، بل وكذلك في موضوعاته التي يتناولها بالدرس ، وأنماط التعابير التي يستخدمها ، والمفاهيم التي يتعامل بها ، والاستراتيجيات التي يستعملها . وعليه فإننا لا نرجع العلم إلى ما كان معيشاً أو إلى ما كان من المفروض أن يكون كذلك ، كي تتأسس قصدية السمة الفكرية التي تطبع العلم ؛ بل إلى ما قيل ـ أو ما كان من المفروض أن يكون كذلك ـ كي يكون ثمة خطاب ، إذا اقتضى الأمر ، يستجيب للمقاييس التجريبية أو الصورية للعلمية .

هذه المجموعة من العناصر المكونة بكيفية منتظمة من طرف ممارسة خطابية ما، والتي هي عناصر لازمة لتكوين علم ما من العلوم ، رغم أنها غير موكول لها ضرورة أن تفسح المجال لظهور ، بوسعنا أن نطلق عليها إسم معرفة. والمعرفة هي ما نستطيع أن نتحدث عنه داخل ممارسة خطابية تكون من ثمة متميزة : هي الميدان المكون من مختلف الموضوعات التي قد تحصل أو لا تحصل ، في المستقبل ، على صفة العلمية (فمعرفة الطب العقلي في القرن التاسع عشر ، ليست هي مجموع ما كان يظن أنه صحيح ، بل هي مجموع السير والمواقف الغريبة والانحرافات التي أمكن الحديث عنها ضمن خطاب الطب العقلي) ؛ المعرفة هي كذلك ، ذاك الفضاء الذي يمكن للذات أن تحتل فيه موقعاً تتكلم منه عن موضوعات إهتمامها ، داخل خطاب معين (بهذا المعنى ، تكون معرفة الطب العيادي ، هي مجموع وظائف النظرة والسؤال وقراءة الرموز ، والتدوين والقرار ، التي يمكن للذات أن تمارسها داخل الخطاب الطبي) ؛ المعرفة ، هي كذلك ، حقل تناسق العبارات وتضايفها ، فيه تظهر المفاهيم ويتم تعريفها ، تطبق وتتحول (في هذا المستوى ، لا تمثل معرفة التاريخ الطبيعي في القرن الثامن عشر ، مجموع ما قيل ، بل هي مجموع الأنماط التي تندمج وفقها عبارة جديدة في ما قيل من قبل وتحصل على مكانها داخله . تتحدد المعرفة ، أخيراً ، بإمكانيات الاستعمال والتملك التي يوفرها الخطاب (على هذا النحو ، لا يجوز لنا اعتبار معرفة الاقتصاد السياسي ، في الفترة الكلاسيكية ، أطروحة سائر الأطروحات المثبتة والمدعومة ببراهين ، بل هي مجموع مواطن تمفصلها بممارسات أخرى غير خطابية) . ثمة معارف مستقلة عن العلوم (لا تمثل التباشير التاريخية الأولية للعلوم ، ولا الوجه الآخر للمعيش) ، غير أنه لا وجود لمعرفة بدون ممارسة خطابية محددة ؛ فكل ممارسة خطابية تتحدد بالمعرفة التي تكونها .

وبدلاً من أن تجوب الحفريات محور الوعي ـ المعرفة ـ العلم (والذي هو محور غير قادر على أن يتخلص من دور الذات)، ترتاد محور الممارسة الخطابية ـ المعرفة ـ العلم. وإذا كان تاريخ الأفكار يعثر على نقطة توازنه وارتكازه في عنصر المعرفة من حيث هي علاقة بين ذات عارفة وموضوع (لذا فهو هنا يجد نفسه ملزماً، رغم أنفه، بأن يواجه السؤال الترنسندنتالي، ويحاول كشف دور الذات ونصيبها في عملية المعرفة)، فإن الحفريات تعثر على نقطة توازن وارتكاز

تحليلها في المعرفة. أي في ميدان يسمط الذات من حسابه، كما يبحث لها عن موقع لا تختاره هي، ودون أن يكون في وسعها يوماً أن تدعي أن لها أي حق فيه (يتخذ صيغة نشاط ترنسندنتالي أو صورة وعي إختباري).

في نطاق هذه الشروط، ندرك ضرورة التمييز بعناية بين **الميادين العلمية والمجالات الحفرية**، ذلك أن مبادىء تنظيم كل واحدة منهما وكيفية انقسامها متباينة. فلا تنتمي إلى ميدان العلمية سوى القضايا التي تخضع لقوانين بناء وتراكيب معينة؛ أما التأكيدات التي قد تحمل نفس المعنى أو تقول ذات الشيء أو تكون صادقة كتلك القضايا، دون أن تنتسب إلى نفس النظامية والنسقية، فإنها تقصى من ذلك الميدان، فما يقوله كتاب حلم دالمبير بخصوص مصير الأنواع، يعبر جيداً عن بعض المفاهيم والفرضيات العلمية لعصره. كما يمكن أن يعتبر سبقاً لحقائق سوف تترسخ فيما بعد؛ إلا أن كل ذلك لا ينتمي لميدان علمية التاريخ الطبيعي ولا يمت إليه بصلة، بل ينتمي بالعكس إلى مجاله الحفري، رغم أننا قادرون على الوقوف فيه على ذات القواعد التي نصادفها مباشرة لدى «ليني» و«بيفون» و«دوبنطون» و«جيسيو». فبامكان المجالات الحفرية أن تخترق بعض النصوص «الأدبية» أو «الفلسفية» وتتخلل كذلك بعض النصوص العلمية. لذا فإن المعرفة لا تستغل في البراهين فقط، بل وحتى في التخيلات والتأملات والحكايات والقوانين الإدارية، والقرارات السياسية. فالمجال الحفري للتاريخ الطبيعي، يشمل كتابي «الانبعاث الفلسفي» «Palingénésie philosophique» أو كتاب «تليامد» «Telliamed» رغم أنها بطبيعة الحال لا يستجيبان في قسم كبير منهما، للمعايير العلمية المعتمدة في تلك الفترة، ولتلك التي سوف تطرح فيما بعد، كما يشمل المجال الحفري للنحو العام، أحلام «فابر دوليفي» «Fabre d'Olivet» (التي لم تحصل يوماً ما على صفة العلمية وأدرجت في عداد التفكير الصوفي)، كما يشمل أيضاً تحليل القضايا الحملية (الذي قوبل يومئذ كأنه البداهة المطلقة، والذي يكتشف فيه النحو التوليدي اليوم، حقيقته في شكل أولي لم ينضج بعد).

فالممارسة الخطابية لا تطابق الانبناء العلمي الذي قد تفسح له مجال الظهور؛ كما أن المعرفة التي تكونها تلك الممارسة، لا تمثل تباشير أولية خشنة ولا شكلاً عامياً مبتذلاً لعلم مكتمل النشأة. إن العلوم ـ ولا يهمنا الآن في شيء، الفرق بين الخطابات التي لها صفة العلمية أو تطمح إلى الحصول عليها، وتلك التي تتوفر فيها فعلاً المقاييس الصورية للعلمية ـ تظهر في عنصر تشكيلة خطابية ما وعلى تربة المعرفة. هذا ما يجعلنا أمام نوعين من المشاكل: ما مكانة ميدان ما من ميادين العلمية داخل المجال الحفري الذي يرتسم فيه، وما دوره؟ وفق أي نظام وتبعاً لأي تطور يتم انبثاق ميدان علمية ما داخل تشكيلة خطابية محددة؟ إنها مشاكل لا نملك هنا القدرة على الجواب عنها، وحسبنا أن نحدد الاتجاه الذي نستطيع في إطاره تحليلها.

جـ ـ المعرفة والايديلوجيا:

بمجرد ما ينشأ علم ما من العلوم ، لا يحمل على عاتقه من جديد مسؤولية إشراك ما كان بشكل الممارسة الخطابية التي ظهر في حضنها ، داخل تنظيماته الخاصة ، كما لا يـزيح من طريقه المعرفة التي تحف به وتحيطه من كل جانب ، ليحيلها إلى ما قبل تاريخه ، أي إلى تاريخ اخطائه وأحكامه المتسرعة وأوهامه . فالتشريح لم يقم بتصحيح وضعية الطب العيادي ليردها إلى صواب معايير العلمية . لذا ليست المعرفة تلك الورشة الابستملوجية التي تختفي بمجـرد ما يكتمل العلم الذي يتطلب بناؤه وجودها . والعلم (أو ما يعتبر علماً) يتخذ موقعه داخل حقل معرفة حيث يلعب دوره . وهو دور يتغير حسب تغير التشكيلات الخطابية وينقلب بانقلابها . فما كان يعتبر في الفترة الكلاسيكية ، معرفة طبية بأمراض الروح ، احتل مكانة جد محددة داخل معرفة الحمق : إذ لم يكن يمثل سوى أحد مستويات ظهورها ، لا كلها (كالنظام القضائي ، ومحاسبة الضمير ، والتنظيم الأمني الخ) ؛ بينما لعبت التحليلات النفسية المرضية في القـرن التاسـع عشر ، والتي كانت تعتبر نفسها هي الأخرى معرفة علمية بالأمراض العقلية ، دوراً أكثر أهمية في معرفة الحمق (وكان هذا الدور دور النموذج ودور الدوائر التي يرجع إليها الاختصاص في البث واتخاذ القرار وبالكيفية ذاتها لم يزاول الخطاب العلمي (أو الذي يدعي العلمية) ذات الوظيفة في المعرفة الاقتصادية للقرن السابع عشر وكذا للقرن التاسع عشر. ففي كل تشكيلة خطابية ، ثمة إرتباط نوعي بين العلم والمعرفة ؛ وبدلاً من أن يقيم التحليل الحفري بينهما علاقة إقصاء أو نبذ (بالبحث عما تسرب من المعرفة إلى العلم وبقي محافظـاً على نفسه داخلها مستتراً ومتوارياً عن الأعين ، وعما بقي من العلم مشتبهاً في أمره من جراء مخالطته للمعرفة وتأثره بها) ، يبرز بشكل إيجابي كيف ينخرط العلم في عنصر المعرفة ويزاول عمله فيه .

ها هنا ، داخل فضاء الترابط ، تتحدد لا محالة ، علاقات الإيديولوجيا بالعلم ، وتحصل على سماتها النوعية . ذلك أن هيمنة الإيديلوجيا على الخطاب العلمي ، والنشاط الإيديلوجي للعلوم ، لا يظهران في مستوى بنيتهما الفكرية (ولو أنه بإمكانهما أن ينعكسا فيها بصورة واضحة إلى حد ما) في مستوى استقلالهما التقني في مجتمع بعينه (رغم ما قد يكون لهما من أثر عليه) ، ولا في مستوى وعي الأفراد الذي يتكون منهم المجتمع ، بل في النقطة التي يتميز فيها العلم عن المعرفة ويبرز بوضوح وإذا أمكن أن تطرح مسألة الإيديلوجيا على العلم ، فلأن هذا الأخير ، دون أن يطابق المعرفة ويماثلها ، ودون أن يمحو أثرها أو يقصيها ، يتخذ لنفسه مكاناً فيها ، يبني بعض موضوعاتها ، ويضفي سمة النظامية والنسقية على بعض عباراتها ، ويقوم بصياغة بعض مفاهيمها واستراتيجياتها صياغة صورية ، فلأن هذا الإنبناء يقطع المعرفة تقطيعاً جديداً ويعيد تقسيمها ، ويدخل تعديلاً عليها كما يوزعها من جديد ، من جهة . ومن جهة أخرى يؤكـدها ويثبت صلاحيتها ، ولأن العلم يجد مكانه داخل انتظام خطابي ، منه ينتشر ويمارس نشاطه ،

داخل حقل ممارسات خطابية ، أو غير خطابية ، بعبارة مختصرة ، ليست مسألة الإيديلوجيا ، المطروحة على العلم ، مسألة مواقف أو ممارسات تعكسها بكيفية واعية بهذا القدر أو ذاك ، ليست أيضاً مسألة توظيفها المحتمل أو سوء الإستخدام الذي قد تتعرض له ، بل هي مسألة وجودها كممارسة خطابية تمارس نشاطها بين ممارسات أخرى .

ونستطيع القول إجمالاً ، ودون اعتبار ، وبصرف النظر عن كل وساطة أو خصوصية نوعية ، أن الاقتصاد السياسي كان له دور في المجتمع الرأسمالي ، وأنه كان يخدم مصالح الطبقة البرجوازية ، وأن هذه الأخيرة هي التي أنشأته خدمة لأغراضها ، وأن آثار أصوله وملابسات نشأته ، لا زالت عالقة به . تطبع بقوة مفاهيمه وبناءه المنطقي ، على أن كل محاولة للقيام بوصف دقيق أكثر للعلائق الموجودة بين البنية الأبستملوجية للاقتصاد ، ووظيفته الإيديلوجية ، لا بد لها من أن تمر بتحليل التشكيلة الخطابية التي أفسحت المجال لظهوره ، ومجموع الموضوعات والمفاهيم والاختيارات النظرية التي كان عليه أن ينشئها ويضفي عليه سمة النسق والمنظومة ، وأن تبين كيف أن الممارسة الخطابية التي أفسحت المجال ، هي وممارسات أخرى ذات طابع خطابي ، لظهور وضعية من ذلك النوع ، هي بدورها ذات طابع سياسي واقتصادي .

وهذا ما يسمح بطرح عدد معين من القضايا :

1 ـ ليست الإيديلوجيا اقصاء للعلمية . ذلك أن عدد الخطابات التي أفسحت حيزاً معيناً للايديلوجيا يماثل في رحابته ذلك الذي أفسحه الخطاب العيادي أو الخطاب الاقتصادي ، ضئيل : وليس ذلك حجة كافية لنعت مجموع عباراتهما بالخطأ والتناقض وغياب الموضوعية .

2 ـ قد تكون التناقضات والثغرات والنقائص النظرية مؤشراً على الحضور الإيديلوجي في علم ما من العلوم (أو في خطاب يدعي العلمية) ! قد تكون دليلا يهدينا إلى مواطن ذلك الحضور داخل الصرح العلمي . إلا أن تحليله كحضور ، ينبغي أن يتم في مستوى الوضعية والعلاقات بين قواعد التكون وبنيات العملية .

3 ـ إن الخطاب في تصحيحه لأغلاطه، واستدراكه لأخطائه ، وإضفائه صفة الدقة على صياغاته الصورية ، لا يقطع بالضرورة كل الأواصر التي تجمعه بالإيديلوجيا . فدور هذه الأخيرة لا يتناقص بتزايد الدقة وانكشاف الخطأ .

4 ـ إن التصدي لتحليل الحضور الإيديلوجي في علم ما من أجل إبرازه وتحويله ، لا يعني إخراج منطلقاته الفلسفية الضمنية إلى واضحة النهار ، لا يعني العودة إلى الأسس التي تسمح بإمكانه وتبرره : بل يعني طرحه ثانية للسؤال كتشكيلة خطابية ، يعني التصدي ، لا للتناقضات الصورية في قضاياه ، بل لمنظومة تكوين موضوعاته وأنماط تعبيره ومفاهيمه واختياراته النظرية . أي النظر إليه من جديد كممارسة بين باقي الممارسات الأخرى .

د ـ مختلف العتبات وتسلسلها الزمني :

بإمكاننا ، حينما نتصدّى لتشكيلة خطابية ما ، أن نصف عدة انبثاقات متمايزة . فاللحظة التي انطلاقاً منها تنفرد التشكيلة الخطابية بسمات خاصة بها وتستقل بنفسها ، واللحظة التي تجد بالتالي نفسها فيهُا ، منظومة تكوين العبارات ذاتها ، وهي في حالة عمل ، وحتى اللحظة التي تتعرض فيها لتحول ما ، نستطيع أن نطلق عليها إسم عتبة الوضعية . وحينما تظهر بوضوح ، خلال التحولات التي تشهدها التشكيلة الخطابية، مجموعة متكاملة من العبارات، وتزعم (ولو لم يحالفها التوفيق والنجاح فى ذلك) أن لمعايير تأكيدها وتناسقها مزايا ومحاسن خاصة، وتمارس على المعرفة وظيفة مهيمنة (كنموذج وكنقد وتمحيص) ، نقول عندئذ أن التشكيلة الخطابية اجتازت عتبة التنظير الابستملوجي . وحنيما يخضع الشكل الابستملوجي المرسوم على هذا النحو ، لعدد من المقاييس الصورية ، ولا تستجيب عباراته لا ، لقواعد التكوين الحفرية فحسب ، بل وحتى لبعض قوانين بناء القضايا ، نقول عندئذ أنها اجتازت عتبة العلمية . وحينما ، أخيراً ، يسمح هذا الخطاب العلمي ، بدوره ، بتحديد الأوليات التي ينطلق منها والعناصر التي يستخدمها ، وبنيات القضايا الصحيحة في نظره ، والتحولات التي يسمح بها يصبح في مقدوره أن يشيد بنفسه البناء الصوري الذي يمثله، يمكننا القول عندئذ أنه اجتاز عتبة الصياغة الصورية .

ويشكل توزع مختلف تلك العتبات في الزمن ، وتعاقبها وانزياحها وتوافقها المحتمل ، والكيفية التي بها يفضي بعضها إلى بعض أو يتضمنه ، والشروط التي داخلها تنشأ تباعاً ، بالنسبة للحفريات، ميداناً من أكبر ميادينها الاستكشافية . وليس تسلسلها الزمني في الواقع لا منتظماً ولا متجانساً . فالتشكيلات الخطابية لا تجتاز تلك العتبات بنفس السرعة ولا في نفس الوقت ، مقسمة بذلك تاريخ المعارف الإنسانية إلى عصور مختلفة : ففي الفترة التي تنجح فيها بعض الوضعيات، في اجتياز عتبة الصياغة الصورية نجد أخرى لم تبلغ بعد عتبة العلمية، بل ربما عتبة التنظير الأبستملوجي . يضاف إلى هذا ان ليس من الضروري مرور تشكيلة خطابية ما بمختلف تلك العتبات، تباعاً ، كما لو كان الأمر يتعلق بأطوار طبيعية لاكتمال النضج البيولوجي ، بحيث يكون المتغير الوحيد هو زمن الكمون والمدة الفاصلة بين المراحل . بل أن الأمر يتعلق في الحقيقة بأحداث نمط توزعها غير تطوري : كما أن نظامها الفريد سمة من سمات كل تشكيلة خطابية . وها هي ذي بعض الشواهد الموضحة لتلك الاختلافات .

يتم أحياناً اجتياز عتبة الوضعية قبل عتبة التنظير الابستملوجي . هذا ما نلاحظه بخصوص علم النفس المرضي كخطاب ذي طموح علمي نظر في مطلع القرن التاسع عشر ، على يد «بينل» «Pinel» و«هينروث» «Heinroth» و«ايسكرول» «Esquirot» ، تنظيراً ابستملوجيا ممارسة

خطابية سبقته إلى الوجود بمدة طويلة ، كما حصلت على استقلالها منذ مدة ، وحققت انتظامها النسقي . وأحياناً أخرى يتم اختيار هاتين العتبتين معاً في ذات الوقت ، فيغدو قيام وضعية ما ، في نفس الآن انبثاقاً لشكل ابستملوجي . وأحياناً ثالثة ، تجتمع عتبات العلمية في المرور من عتبة إلى أخرى ، وأحياناً رابعة تفترق عنها . فانتقال التاريخ الطبيعي (بعلميته الخاصة به) إلى البيولوجيا (كعلم لا يقوم على تصنيف الكائنات بل على إبراز العلاقات النوعية القائمة بين مختلف الكيانات العضوية) ، لم يكن من الممكن أن يتم في عهد «كوفيي» لولا التحول من وضعية إلى أخرى، بينما استطاع الطب التجريبي مع «كلود برنار» «Claude Bernard» والبيولوجيا المجهرية مع «باستور» «Pasteur» أن يحورا نمط العلمية الذي كان يقتضيه التشريح والفيزيلوجية المرضية ، دون تخل عن التشكيلة الخطابية للطب العيادي التي كانت في ذلك العهد . ولم تغير العلمية الجديدة التي نشأت داخل الفروع المعرفية البيولوجيا ، مع النزعة التطورية ، من الوضعية البيولوجية التي كانت قد تحددت في عصر «كوفيي» . أما بالنسبة للإقتصاد ، فإنه شهد ، على الخصوص، عدة تراجعات . إذ باستطاعتنا أن نعثر في القرن السابع عشر ، على عتبة وضعية توافق تقريباً ممارسة المذهب المركنتيلي ونظريته ، غير أن عتبة تنظيرها الابستملوجي لم تعرف النور إلا بعد ذلك بقليل ، قبيل نهاية القرن الثامن عشر وعند مطلع التاسع عشر، مع «لوك» «Locke» و«كنتيون» «Cantillon»». بيد أن القرن التاسع عشر، شهد في نفس الآن، مع «ريكاردو» وضعية وشكل تنظير ابستلموجي من نمطين جديدين . سيحورهما كل من «كورنو» «Cournot» و«جيفنز» «Jevons» بدورهما ، في ذات الفترة التي سيخرج فيها ماركس إلى الوجود ، انطلاقاً من الاقتصاد السياسي ، ممارسة خطابية جديدة تمام الجدة .

بإصرارنا على ألا نرى في العلم إلا تراكماً خطياً للحقائق وسلسلة من الأفكار التي تسير في إتجاه مستقيم للعقل وتعكس مسيرته المنتظمة ، وعلى ألا نعتبره ممارسة خطابية لها مستوياتها وعتباتها وقطائعها المتباينة ، سوف لن نتمكن سوى من وصف تقسيم تاريخي واحد ، نتخذ منه بدون انقطاع نموذجاً نواصل تطبيقه على كل الأزمان وعلى كل أشكال المعرفة : إنه التقسيم بين ما لم يصل بعد إلى العلمية ، وبين ما حققها بصورة نهائية . أما سمك الانفصالات وتبعثر القطائع ، وانزياح نتائجها وتفاوتها ، وتشابك علاقاتها ، فكل ذلك يختزل في فعل تأسيس واحد رتيب . يتكرر دوماً وباستمرار .

لا يوجد ، بلا ريب ، سوى علم واحد ، لا نستطيع أن نتبين فيه مختلف تلك العتبات وأن نقف على ما بينها من تفاوتات كتلك التي شاهدناها : إن الرياضيات هي الممارسة الخطابية الوحيدة التي اجتازت ، دفعة واحدة ، عتبة الوضعية ، وعتبة التنظير الابستملوجي ، وعتبة العلمية وعتبة الصياغة الصورية . بل ان إمكانية نشأتها كعلم ، افترضت أن يحضر منذ البداية ، ما يبقى ، عادة ـ في غيرها من العلوم ، متبعثراً على مدى التاريخ : لذلك كانت وضعيتها الأولى

بمثابة ممارسة خطابية مصاغة ، من قبل ، صياغة صورية (وإن كانت قد شهدت صياغات صورية أخرى فيما بعد) . لذا أيضاً كانت نشأتها سراً في غاية الغموض (يصعب على التحليل فهمه بسهولة ، خصوصاً وأنها اتخذت شكل بداية مطلقة) أضيفت عليها قيمة كبرى (ما دامت تعتبر كبداية أصل وأساس) ، لذا لوحظ في أول عمل قام بـه أول رياضي ، تـدشيناً وإنشـاء لكيان تجريدي انتشر على مدى التاريخ ، ولم يكن موضع سؤال إلا لكي يكـرس ثانيـة ويستعاد ويبـرر ويبرهن؛ من هنا كون بداية الرياضيات تطرح كمبدأ تاريخية أكثر مما تطرح كحدث تاريخي ، من هنا ، أخيراً ، كوننا ، فيما يخص باقي العلوم الأخرى ، ننقل وصف نشأتها التاريخية وتعثراتها وأنواع فشلها ، وانبجاسها المتأخر ، إلى نموذج ميتا ـ تاريخي ، لهندسة انبثقت بغتة وبكيفية لا رجعة فيها ، من ركام ممارسات حسية عملية أساسها قياس الأرض ومسحها . غير أن هذا الإصرار على اتخاذ نشأة الخطاب الرياضي نموذجاً أصلياً لميلاد وتطور سائر العلوم الأخرى، سوف يسقطنا في خطر مجانسة كل الأشكال النوعية ومماثلة كل الصور المتمايز للتاريخية وإضفاء صفة الوحدة والتشابه عليها وإرجاع جميع العتبات المختلفة التي يمكن للممارسة خطابية ما أن تجتازها إلى مرحلة قطيعة واحدة ، واللجوء دوماً وباستمرار إلى إشكالية الأصل في كل لحظات الزمن : وهذا ما يجعل التحليل التاريخي الترنسندنتالي : يلفي ذاته وقد استرد حقوقه ومطالبه ، حقاً لقد كانت الـرياضيـات ، بالنسبـة لأغلب الخطابـات العلمية في سعيهـا الدؤوب نحـو الدقـة الصوريـة والبرهانية ، نموذجاً يحتذى ؛ لكن المؤرخ الذي يهمه أن يتساءل عن التطور الفعلي للعلوم ، لن يجد في الرياضيات سوى مثلاً سيئاً ـ مثلاً ، لا يمكن على أي حال ، تعميمه .

هـ ـ مختلف أنماط التاريخ للعلوم:

تسمح العتبات العديدة التي أمكننا رصدها ، بأشكال متمايزة من التحليل التاريخي . تحليل أول يتم في مستوى الصياغة الصورية : وهذا هو التاريخ الذي ما فتئت الرياضيات تحكيه عن نفسها داخل مسيرة انبنائها الخاص . فما كانت عليه الرياضيات في لحظة معينة (من حيث ميدانها ومناهجها والموضوعات التي تحددها ، واللغة التي تستخدمها) ، لا يلقى به أبداً خارجاً عنها ، أي إلى حق اللاعلمية ، بل يتعرض دوماً وباستمرار إلى إعادة التحديد (ولوكمنطقة أمست مهجورة أو أصابها مؤقتاً بعض العقم) داخل البناء الصوري الذي تنشئه ؛ فيغدو ذلك الماضي حالة خاصة أو نموذجاً ساذجاً أو صورة أولية جزئية لنظرية أكثر تجريداً وقوة تنتسب إلى مستوى أعلى ، أما مسارها التاريخي الحقيقي ، فإنها تعيد تسجيله في قاموس روابط الجوار والعلاقات المتبادلة والتبعيات والصياغات الصورية التدريجية ، والتعميمات التي يغلف بعضها البعض . لذلك ، فإن جبر ديوفنطس ، ليس بالنسبة لتاريخ الرياضيات ذلك (والذي هو تاريخ تنشئه وتحيكه عن نفسها) سوى تجربة بقيت معلقة ! فهو حالة خاصة للجبر بمعناه العام ، كما نعرفه منذ «Abel» «أبل» و «Galois» «غالوا» ، كما أن المنهج اليونـاني للتكامـلات «Exhaustions» ، لم يكن

طريقاً غير نافذ أو باباً مسدوداً استلزم العدول عن طرقه ، بل هو نموذج ساذج لحساب التفاضل والتكامل ، فكل تغيير تاريخي فجائي إلا ويضمن لنفسه الحصول على مستوى صوري خاص وموقع صوري كذلك . إن في هذا لتحليلاً إرجاعياً، لا يمكن أن يتم إلا داخل علم تام التكوين ، اجتاز عتبة صياغته الصورية بكيفية نهائية[1] .

ثمة تحليل آخر ، هو التحليل التاريخي الذي يتخذ لنفسه موقعاً في عتبته العلمية ، ويتساءل عن الكيفية التي تم بها اجتيازها انطلاقاً من أشكال ابستملوجية متباينة . يتعلق الأمر مثلاً بمعرفة الكيفية التي استطاع بها مفهوم ما ـ ما زال مشحوناً باستعارات ومضامين خيالية ـ أن يتخلص من شوائبه تلك ، وأن يحصل على صفة مفهوم علمي ويؤدي وظيفته ويمعرفة الكيفية التي استطاعت بها منطقة تجريبية ما سبق اكتشافها ، وتم تحديد معالمها جزئياً ، لكنها لا زالت عرضة لاستخدام عملي مباشر أو لتقييم فعلي ، أن تتحول إلى ميدان علمي . يتعلق الأمر على العموم ، بمعرفة الكيفية التي قام بها علم ما بالرغم وعلى أنقاض ماضيه اللاعلمي الذي بقدر ما مهد لنشأته وهيأها ، قوامها في ذات الوقت بإصرار والكيفية التي تمكن بها من اجتياز العوائق والمثبطات التي اعترضت سبيله . وقد قدم «بشلار» و«جـ . كنغيليم» نماذج لهذا التاريخ ، وهو تاريخ ليس في حاجة ، كما هو الشأن بالنسبة للتاريخ الإرجاعي ، إلى أن يتخذ موقعاً داخل العلم نفسه ، وأن يبحث لكل حلقة من حلقاته عن مكانها من جديد داخل البنيان الذي شيده العلم ، وأن يحكي عن مراحل صياغته الصورية بقاموس صوري ، هو القاموس المتعمد اليوم من قبله . كيف يكون في مقدوره ذلك ما دام يبرز كل ما اجتازه العلم وما كان لزاماً عليه أن يزيحه عن ميدان اهتمامه كي يبلغ عتبة العلمية . وهذا ما يجعل منه وصفاً يتخذ العلم الذي اكتملت نشأته معياراً ، والتاريخ الذي يحكيه ، يخضع بالضرورة لمقياس تعارض الحقيقة والخطأ ، المعقول واللامعقول ، العائق والخصوبة ، الطهارة والدنس ، العلمي واللاعلمي . فالأمر يتعلق بتاريخ ابستملوجي للعلوم .

النمط الثالث للتحليل التاريخي : وهو ذلك التحليل الذي يتخذ من عتبة التنظير الابستملوجي موضوعاً له ـ من حيث هي نقطة انفصال بين التشكيلات الخطابية المحددة من طرف وضعيتها ، وبين الأشكال الابستملوجية التي ليست كلها بالضرورة علوماً (ولن توفق مع ذلك في أن تصبح علوماً) في هذا المستوى، لا تصلح العلمية كمعيار : وما يتم اكتشافه وتعريته في هذا التاريخ الحفري هو الممارسات الخطابية ، من حيث أنها ممارسات تفسح المجال امام المعرفة ، ومن حيث أن هذه الأخيرة ، تحصل على صفة العلم ، وتقوم بدوره . ولا يعني التأريخ

---

(1) حول هذا الموضوع ، أنظر :

Michel Serres. Les Anamnèses mathématiques (in Hermés ou la communication. p. 78).

للعلم في هذا المستوى ، وصف التشكيلات الخطابية دون مراعاة للبنيات الابستملوجية ، بل يعني إظهار كيف أن قيام علم ما من العلوم ، وانتقاله ، أحياناً ، إلى مرحلة الصياغة الصورية ، قد يجد إمكانه وكذا ظهوره داخل تشكيلة خطابية ما وداخل التحويرات التي تطرأ على وضعيته. يتعلق الأمر إذن ، في هذا التحليل ، بتأريخ العلوم انطلاقاً من وصف الممارسات الخطابية ، وتحديد كيف استطاع أن يفسح المجال أمام تطورات التنظير الابستملوجي ، ويرقى إلى معايير العلمية ، وربما يوفق في بلوغ عتبة الصياغة الصورية ، كيف ، ووفق أي انتظام ، وبواسطة أية تحويرات .

ولا نسعى من خلال التماسنا لمستوى التشكيلة الخطابية ، داخل السمك التاريخي للعلوم ، إلى إحالتها على مستوى عميق وأصلي ، كما لا ننوي إرجاعها إلى تربة التجربة المعيشة (إلى تلك الأرضية التي تبدو غير منتظمة ، ومتناثرة ، سابقة على كل هندسة ، وإلى تلك السماء التي تلمع عبر تقسيمات الفلكيين) ، بل نريد إبراز الفوارق والعلائق والاختلافات وألوان اللاتقيد والاستقلال القائمة بين الوضعيات ، والمعرفة والأشكال الابستملوجية والعلوم ، وللكيفية التي تتمفصل بها تاريخياتها الخاصة .

إن تحليل التشكيلات الخطابية والوضعيات والمعرفة في علاقتها بالأشكال الابستملوجية والعلوم، هو ما دعوناه ، قصد تمييزه عن باقي الأشكال الممكنة لتأريخ العلوم، بتحليل الابستمية. وربما يخطر ببال البعض أن الأبستمية شيء شبيه برؤية العالم ، أو شريحة من التاريخ تشترك فيها جميع المعارف ، وتفرض على كل واحدة منها ذات المعايير ونفس المسلمات ، أو أنها طور عام من أطوار العقل أو بنية تفكير تطبع بميسمها فكر فترة معينة بكاملها ، أو قوانين شرعية كبرى ، خطتها يراع مجهولة الهوية ، بصفة نهائية . لكننا نقصد منها ، مجموع العلاقات التي بإمكانها أن توحد في فترة معينة بين الممارسات الخطابية التي تفسح المجال أمام أشكال ابستملوجية وعلوم ، وأحياناً ، منظومات مصاغة صورياً ، إنها النمط الذي يتم حسبه الانتقال ، داخل كل تشكيلة خطابية ، إلى التنظير الابستملوجي والعلمية والصياغة الصورية ، إنها أيضاً نمط توزع تلك العتبات التي يوافق بعضها البعض أو ينضاف إليه أو يبتعد عنه زمنياً ، الروابط الجانبية التي يمكن أن تنشأ بين بعض الأشكال الابستملوجية وبعض العلوم من حيث ان هذه وتلك ، تنتسبان لممارسات خطابية متقاربة ، لكنها متمايزة . ليست الأبستمية صورة المعرفة أو لوناً من المعقولية ، باختراقه لأكثر العلوم تبايناً وأشدها اختلافاً ، يبين عن الوحدة العليا للذات والفكر أو العصر ، هي مجموع العلاقات التي يمكننا الوقوف عليها في فترة ما بين العلوم حينما نحلل مستوى انتظاماتها الخطابية .

يتسم وصف الابستمية إذن بعدة سمات وخصائص جوهرية : فهو يفتح امامنا على مصراعيه حقلاً خصباً لا ينفد ولا ينغلق أبد الدهر ، وليس غرضه إعادة بناء منظومة المسلمات التي تخضع

لها سائر معارف فترة ما بكاملها ، بل ارتياد حقل علائق غير محدود . يضـاف إلى هذا ، أن الابستمية ليست شكلاً ساكناً ظهر يوماً من الأيام ليختفي فجأة ، بل هي مجموعة من الإنقسامات والتفاوتات والانزياحات والتطابقات المتحركة باستمرار ، والتي تنشأ ثم تنحل . يضاف إلى هذا أن الابستميـة ، من حيث هي مجموع الـروابط القائمـة بين العلوم والأشكـال الابستملوجيـة والوضعيات والممارسات الخطابية ، تسمح بفهم الإلزامات والإكراهات التي تفرض نفسها على الخطاب في لحظة معينة : غير أن هذا التحديد ليس تحديداً سلبياً يعارض المعرفـة بالجهـل والاستـدلال العقلي بالتخيـل ، والتجـربـة المجهزة بـالآلات بمعـاينـة المـظاهـر ، والحلم بالاستنتاجات والاستنباطات ، ليست الابستمية ما بإمكاننا ان نعرفه في فترة ما أخذاً بعين الإعتبار النقائص التقنية والعادات العقلية والحدود التي تضعها التقاليد ، هي ما يسمح داخـل وضعية الممارسات الخطابية بوجود أشكال ابستمولوجية وعلوم .بنلحظ أخيراً، أن تحليل الأبستمية ليس كيفية في إعادة طرح السؤال النقـدي («والتساؤل عن مشـروعية علم معـطى وعن مواثيق صمتـه؟»)، بل هو تساؤل لا يقبل معطى العلم إلا من أجل التساؤل عن ماذا يعنيه كونه علماً معطى . إن ما يطرحه تحليل الأبستمية للبحث ، في تناوله للغز الخطاب العلمي ، ليس حقه في أن يكون علماً ، بل واقع كونه موجوداً . والنقطة التي يفترق فيها تحليل الأبستمية عن سائر فلسفات المعرفة ، هو أنه لا يرجع ذلك الواقع إلى مرحلة دلالة ذاتية أصلية تبحث عن أساس حق الخطاب العلمي في أن يكون علماً وواقع كونه علماً ، في ذات ترنسندنتالية ، بل إلى تطورات ممارسة تاريخية .

و ـ حفريات أخرى :

ثمة سؤال بقي معلقاً : هل يعقل وجود تحليل حفري يعمل على إبراز انتظام معرفة ما ، دون أن يكـون من بين أغراضـه تحليلها في اتجـاه اشكال ابستملوجيـة وعلوم ؟ هل الاتجـاه إلى الابستملوجيا هو السبيل الأوحد القادر على الانتفاح على الحفريات ؟ هل على هذه الأخيرة أن تحصر مهامها في التساؤل بكيفية ما ، حول تاريخ العلوم ؟ بعبارة أخرى ، بانحصارها حتى الآن في منطقة الخطابات العلمية ، هل تكون الحفريات قد خضعت لضرورة ما يتعذر عليها الخروج من طوقها ، أم أنها عرضت بكيفية أولى ، استناداً إلى مثال جزئي ، أشكال تحليل يمكن أن تعمم وتشمل أمثلة أخرى؟

لم أقطع بعد أشواطاً كبيرة في البحث ، لذا فأنا اللحظة في وضع لا يسمح لي بتقديم جواب نهائي على السؤال ، غير أنني أتخيل بغبطة حفريات أخرى تسير في اتجاهات مختلفة ، شريطة أن يمهد لذلك بعدد من التجارب والاختبارات وبمحاولات كثيرة من حيث العدد، لنوضح ذلك بمثال حول الوصف الحفري «للجنس» . إني على بينة منذ الآن كيف يمكنني تـوجيهه نحـو الابستمية : وذلك بإبراز الكيفية التي تكونت بها في القرن التـاسع عشـر أشكال ابستملوجيـة كالبيولوجيا أو سيكلوجيا الجنس ؛ وبفضل أية قطيعة نشأ خطاب من طراز علمي مع فرويد . غير

أنني أتبين إمكانية أخرى يمكن دفع التحليل في اتجاهها : فعوض أن ندرس السلوك الجنسي للبشر في فترة معينة (بالبحث عن قانونه داخل البنية الاجتماعية ، وداخل لا شعور جماعي ، أو في موقف أخلاقي) ، وبدلاً من أن نصف ما كان يدور بخلد الناس حول الجنس (تأويلهم الديني له ، كيف يضفون عليه قيمة ما أو يستنقصونه ، الصراعات الفكرية والأخلاقية التي أثارها) نتساءل ما إذا لم تكن ثمة ممارسة خطابية كاملة وراء تلك التصرفات والتمثلات ؛ ما إذا لم يكن الجنس ، خارج كل توجه نحو أن يصير خطاباً علمياً ، مجموعة من الموضوعات التي من المباح الكلام فيها (أو من المحظور ذلك) ، حقل عبارات ممكنة (سواء تعلق الأمر بتعابير غنائية أو تقنيات قضائية) ، مجموعة من المفاهيم (التي قد تتجسم ، بدون شك ، في صورة موضوعات فكرية محورية وتصورات) ، والاختيارات (التي قد تتجلى في تناسق التصرفات والسير وفي منظومات التقنين) . إذا ما نجحت الحفريات في هذه المهمة ، فإنها ستبين كيف أن ألوان الحظر والاقصاء ، والتقييد والتقييم والحريات والانتهاكات الجنسية ، وجميع مظاهر الجنس الكلامية أو غيرها ، مرتبطة أوثق ارتباط بممارسة خطابية معينة . ستظهر «كيفية ما في التكلم» وتبرزها لا كحقيقة نهائية للجنس ، بل كأحد أبعاده التي يمكننا أن نصفه حسبها ؛ سنبين كيف أن تلك الكيفية في التكلم ، تفعل فعلها ، لا في الخطابات العلمية ، بل في منظومة المحظورات والقيم . وهو تحليل سوف يسير لا في اتجاه إبراز الأبستمية والبحث عنها ، بل في اتجاه ما يمكن أن ندعوه بالأخلاقية .

وهاك مثالاً آخر لأحد الاتجاهات الأخرى الممكنة الذي يمكن للتحليل الحفري أن يسير فيها . فمن أجل تحليل لوحة ما ، بالإمكان إعادة إنشاء الخطاب المستتر للرسام . بالإمكان أيضاً استكشاف همس نواياه ، تلك النوايا التي لم يتم في نهاية الأمر تضمينها في كلمات ، بل كتبت بخطوط ومساحات وألوان ؛ بإمكاننا إخراج تلك الفلسفة الضمنية التي من المفروض أنها تشكل رؤيته للعالم بالإمكان كذلك أن نتوجه بالسؤال الى العلم أو على الأقل إلى آراء العصر ، وأن نسعى إلى التعرف على ما استعاره الرسام منها ، كما يمكن للتحليل الحفري أن يجعل من بين أهدافه البحث عما إذا لم تكن المسافة والمكان والعمق واللون والضوء والنسب والأحجام والحدود ، قد تم التفكير فيها بتبصر وسميت وعبر عنها وتكونت كمفاهيم داخل ممارسة خطابية ما ، ؛ وما إذا لم تكن المعرفة تفسح تلك الممارسة أمامها المجال ، قد تم استثمارها ربما في نظريات أو تأملات نظرية ، وفي أشكال من التدريس ، وفي الوصفات ، بل وحتى في بعض الطرق والتقنيات وتقريباً حتى في حركات الرسام نفسها ، لا يتعلق الأمر بإظهار أن الرسام يعني برسوماته شيئاً ، وأنها تدل على معان أو «تقول» شيئاً خاصاً به يستغني، في الإفصاح عنه ، عن استعمال الكلمات . بل أن نبين أن طريقته، على الاقل في أحد أبعادها ، ممارسة خطابية تتجسم في تقنيات ونتائج . فالرسم ، من زاوية الوصف هذه لن يكون مجرد رؤية يلزم نقلها أو

نسخها في مادية المكان ؛ ليست بالأكثر إيماءة عارية يلزم كشف دلالتها الصامتة والفارغة بلا حدود ، وذلك عن طريق تأويلات لاحقة . بل تخترقه من كل جانب وتنفذ اليه من كل جهة ، وضعية معرفة ما ـ يصرف النظر عن المعارف العلمية والموضوعات الفكرية الفلسفة المحورية .

يبدو لي أن بالإمكان نهج تحليل من ذات النمط بخصوص المعرفة السياسية . فسنحاول النظر كذلك فيما إذا لم يكن السلوك السياسي لمجتمع ما ، أو لزمرة أو طبقة ، مشبعاً بممارسة خطابية معينة للوصف والتحليل . وهي وضعية لن تتطابق ، بطبيعة الحال ، والنظريات السياسية للعصر أو القرارات الاقتصادية التي شهدها : بل تحدد ما يمكن أن يغدو من السياسة ، موضوع تعبير، والأشكال التي يتقمصها هذا الاخير ، والمفاهيم المستخدمة فيه ، والاختيارات الاستراتيجية التي تتم فيه وعوض أن نحلل تلك المعرفة في اتجاه البخث عن الابستمية التي تفسح المجال أمامها للظهور ـ وهو أمر يبقى ممكن الإنجاز ـ نقوم بتحليله في اتجاه البحث في ألوان السلوك والصراعات والخصومات والقرارات والتكتيكات . وبذلك سنتمكن من إبراز معرفة سياسية ليست من مستوى التنظير الثاني للممارسة، ولا حتى التطبيق العملي للنظرية . وما دامت تلك المعرفة تتكون بكيفية منتظمة بفضل ممارسة خطابية ، تنتشر وسط ممارسات خطابية أخرى وتتمفصل بها ، فإنها لا «تعكس» البتة عدداً من «المعطيات الموضوعية» أو الممارسات الواقعية ، بصورة مطابقة إلى حد ما . بل تنخرط منذ البداية في حقل الممارسات المختلفة وتلقى فيها نوعيتها ووظائفها وعلاقاتها ، في نفس الوقت . إذا تحقق مثل هذا التحليل ، فإننا سوف لن نرى أي داع للمرور من مرحلة الوعي الفردي أو الجماعي قصد إدراك تمفصل الممارسة بالنظرية السياسية ؛ لن تكون ثمة حاجة للبحث الى أي مدى يمكن لذلك الوعي من جهة أن يفصح عن الشروط الصامتة، ومن جهة أخرى أن يكون متأثراً بالحقائق النظرية ؛ لن نكون في حاجة إلى طرح المشكل السيكلوجي ليقظة الوعي ؛ ولن نكون ملزمين بتحليل تكوين المعرفة وتحولاتها . وسوف لن يتعلق الأمر مثلا بتحديد اللحظة التي عندها ظهر الوعي الثوري ولا الأدوار التي لعبتها كل من الظروف الاقتصادية وحملات التوعية النظرية ، في نشأة ذلك الوعي ؛ لن يتعلق الأمر برصد السيرة الذاتية العامة والنموذجية للانسان الثوري ، أو اكتشاف أصالة مشروعه ، بل إظهار كيف تكونت ممارسة خطابية ومعرفة ثورية استثمرتا ألوان السلوك والاستراتيجيات التي تفسح المجال أمام ظهور نظرية للمجتمع ، وتعمل على التقاء بعضها ببعض وتحول بعضها إلى بعض .

فعلى السؤال الذي كنا قد طرحناه منذ قليل وهو : هل ينحصر اهتمام الحفريات في العلوم فقط ؟ وهل هي مجرد تحليل للخطابات العلمية؟ نستطيع الإجابة قائلين : كلا ، مرتين . إن ما تحاول الحفريات وصفه ، ليس العلم في بنيته النوعية ، بل ميدان مخالف له ، هو **المعرفة**. يضاف الى هذا ، أن الحفريات إذا كانت تهتم بالمعرفة في ارتباطها بالأشكال الابستملوجية

والعلوم ، فإن بإمكانها كذلك أن تتوجه بالسؤال إلى المعرفة ، في اتجاه مخالف ، وأن تحللها في ارتباطها بعلاقات أخرى . لذا فإن التوجه نحو الابستمية ، هو الاتجاه الذي تم حتى الآن السير فيه وارتياده . ويرجع السبب في ذلك إلى نقصان أو عدم التركز الذي صار بدون شك ميزة تطبع ثقافاتنا، مما جعل الممارسات الخطابية تضفي على نفسها باستمرار الصفة الابستملوجية . ولم يتمكن ميدان الوضعيات من الظهور ، إلا حينما تم البحث في العلوم وتاريخها ووحدتها الغريبة ، وتبعثرها وقطائعها؛ وفي فجوة الخطابات العلمية ، أمكن فهم التشكيلات الخطابية ، فلا غرابة إذن ، والحالة هذه ، أن تكون أكثر المناطق غنى وقابلية للوصف الحفري ، هي «العصر الكلاسيكي» ذلك العصر الذي شهد منذ النهضة إلى القرن التاسع عشر ، تنظير عدد من الوضعيات تنظيراً ابستملوجيا ؛ لا غرابة أيضاً ؛ أن تكون الممارسات الخطابية والانتظامات النوعية للمعرفة ، قد ارتسمت حيثما كانت مستويات العلمية والصياغة الصورية أعسر منالاً وأصعب بلوغاً . لكن ليست هذه سوى النقطة المفضلة للتحليل بالنسبة للحفريات ، ولا تمثل ميداناً إجبارياً .

خـاتمة

طيلة صفحات هذا الكتاب، وأنت تحاول، بطريقة ما، أن تضع حداً فاصلاً بينك وبين «البنيوية»، أو بينك وبين ما يفهم عادة من هذا اللفظ. حاولت أن تتظاهر بأنك لا تتبنى مناهجها ومفاهيمها؛ ولا تتخذ من أساليب الوصف اللساني مرجعاً؛ وأنك لا ترزح تحت هاجس الصياغة الصورية. لكن ماذا تعنيه هذه الاقصاءات سوى أنك فشلت في إشراك ما يمكن أن يكون إيجابياً في التحليلات البنيوية، وما قد تتضمنه وتنطوي عليه من دقة وفعالية برهانية؟ ماذا تعنيه سوى أن الميدان الذي حاولت معالجته ورمت تناوله بالبحث، عصي على هذا النوع من المشاريع وأن ثراءه ما انفك يمانع تلك التخطيطات التي حاولت أن تطوقه بها؟ وبكل وقاحة غطيت عن عجزك المنهجي بأن قدمته لنا الآن في ثوب اختلاف صريح ومقصود، وفرق لا يمكن القضاء عليه، يبقيك، وعلى الدوام، في منأى من التحليل البنيوي وبعيداً عنه.

لأنك لم تنجح في خداعنا. من الصحيح أنك ألقيت في الفراغ الذي تركته المناهج التي لا تتبناها، بمجموعة كاملة من المفاهيم التي تبدو أجنبية عن المفاهيم المعتمدة اليوم من قبل أولئك الذين يهتمون بوصف اللغات أو الأساطير أو الآثار الأدبية أو الحكايات؛ تحدثت عن تشكيلات ووضعيات ومعرفة وممارسات خطابية؛ أي عن مجموعة من الألفاظ التي كنت جد فخور بالتأكيد، في كل مرة، على غرابتها وخصوصيتها وقدراتها العجيبة. لكن هل كان عليك أن تختلق كل هذا العدد من الشواذ والغرائب، لو لم تسع إلى الترويج لبعض الموضوعات الفكرية الأساسية للبنيوية ـ وحتى لتلك التي تمثل بالنسبة لها المسلمات الأكثر قابلية للطعن، والفلسفة الأكثر اشتباهاً، في ميدان يعسر عليها فيه أن تحلم بأي نجاح؟ كل شيء تم، كما لو كنت قد احتفظت من مناهج التحليل المعاصرة، لا بمجهودها الاختباري الرصين، بل بموضوعتين أو ثلاث من موضوعاتها الفكرية الأساسية والتي هي تعميمات استقرائية أكثر منها مبادىء ضرورية.

بهذا الشكل، توخيت الحد من الأبعاد المميزة للخطاب، والتغافل عن انتظامه النوعي، وطمس ما يمكن أن ينطوي عليه من قدرة المبادرة والحرية، وتعويض الخلل الذي يحدثه في اللغة: لقد توخيت إغلاق تلك الفتحة وذلك البصيص ثانية. وعلى غرار ما تفعل لسانيات معينة، سعيت إلى الاستغناء عن الذات المتكلمة؛ وظننت أن بإمكانك، بتلك الطريقة، صقل الخطاب من كل ما علق به من شوائبه الانطربلوجية وتخليصه من الانشداد إلى الإنسان والذات، ومعالجته كما لو لم يصغ قط من طرف أي شخص، وكما لو لم يعرف النور في ظروف خاصة، وكما لو لم تخترقه تمثلات، وكما لو لم يتوجه إلى أحد. إنك، أخيراً، طبقت عليه مبدأ التآني إذ أبيت النظر إلى الخطاب على أنه، خلافاً ربما للغة، أساساً تاريخي ولا يتكون من عناصر جاهزة، بل من أحداث حقيقية متتالية وأن من المتعذر تحليله خارج الزمن الذي ينتشر فيه.

أنتم على حق: لقد تجاهلت ترنسندنتالية الخطاب، ورفضت أثناء تحليله إسناده إلى ذاتية ما؛ لم أروج بادىء الأمر لطابعه التزامني كما لو كان سمة من سماته العامة. لكن ذلك كله لم يكن مؤهلاً لأن يمتد خارج ميدان اللغة ليشمل مفاهيم ومناهج سبق أن تم اختبارها فيه. وإذا كنت قد تحدثت عن الخطاب، فلم يكن ذلك البتة لغرض أن أبين كيف أن ميكانيزمات اللغة وتطوراتها تحافظ فيه على ذاتها كاملة؛ بل لأبرز بالأحرى تباين مستويات التحليل داخل سمك الانجازات اللفظية؛ ولأبين أنه إلى جانب مناهج البناء اللساني (أو مناهج التأويل، كان في مقدورنا القيام بوصف نوعي للعبارات، ولتكوينها وللانتظامات الخاصة بالخطاب. إذا كنت قد رفضت الإحالة أو الإسناد إلى ذات متكلمة، فليس من أجل اكتشاف قوانين التركيب أو الأشكال التي تنطبق بذات الكيفية على سائر الذوات المتكلمة، لم يكن بغية استنطاق الخطاب الكلي الأعظم المشترك بين أناس فترة بعينها. بل كان بغرض إظهار عَلاَمَ كانت تقوم الاختلافات وكيف أمكن للبشر داخل نفس الممارسة الخطابية أن يتكلموا عن موضوعات مختلفة، ويكونوا آراء متعارضة، ويختاروا اختيارات متناقضة. كان الأمر بالنسبة لي، يتعلق بالرغبة في إظهار كيف كانت تتميز الممارسات الخطابية وتتباين عن بعضها البعض؛ لم يكن غرضي، باختصار، إقصاء مشكل الذات، بل تحديد المواقع والوظائف التي كان في مقدور الذات أن تشغلها داخل تباين الخطابات. وأخيراً، وكما لمستم ذلك، لم أرفض التاريخ، بل قطعت الطريق أمام مقولة عامة وفارغة ألا وهي مقولة تبدل الأحوال لأشدد على التحول ذي المستويات المختلفة؛ إني أرفض نموذجاً متجانساً وواحداً للزمانية، من أجل أن أصف بخصوص كل ممارسة خطابية القواعد التي حسبها يتم التراكم والاقصاء وإعادة التنشيط، وأشكال اشتقاقها الخاصة، وأنماطها النوعية في مواصلة سيرها بتتاليات متباينة.

لم تكن لدي نية إذن في أن أخرج بالمشروع البنيوي عن حدوده المشروعة. ويمكنكم بكل سهولة أن تعترفوا لي بهذا الحق بدليل أنني لم استخدم ولو مرة واحدة لفظة بنية طيلة صفحات كتاب **الكلمات والأشياء**. لكن لنترك جانباً المجادلات التي أثيرت حول «البنيوية»، فهي لا زالت، وبعد لأي، تعيش على أمجادها في مواطن يهجرها حالياً أولئك الذين يبذلون جهداً حقيقياً. إن ذلك الصراع الذي كان خصباً، لن يخوضه اليوم سوى الممثلون المقلدون الهزليون والمتجولون.

ـ مهما حاولت تجنب تلك المجادلات، فإنك لن تفلت من المشكل. ونحن لسنا مغتاظين من البنيوية. بل نقر، بكل سعة صدر بصحتها وفعاليتها: فحينما يتعلق الأمر بتحليل اللغة والميثولوجيات أو الحكايات الشعبية أو القصائد الشعرية أو الأحلام والآثار الأدبية أو حتى الأفلام، يساعد الوصف البنيوي على إبراز علاقات لم يكن بالإمكان إبرازها لولاه؛ كما يسمح بتحديد عناصر إرجاعية، مع أشكال تعارضها ومقاييس تمايزها الفردي؛ يسمح أيضاً بإقامة قوانين البناء

والتكافؤات وقواعد التحويل. ورغم بعض التحفظات التي سجلت في البداية، فإننا نقبل الآن وبدون حرج أن لغة البشر ولا شعورهم وخيالهم، تخضع جميعها لقوانين البنية. غير أن ما نرفضه إطلاقاً، هو ما تقومون به أنتم؛ إذ في وسعنا تحليل الخطابات العلمية في تتاليها دون إحالتها على شيء كالنشاط المؤسس، ودون أن نتبين في توقفاتها فتحة مشروع أصلي أو غائية أساسية، دون استكشاف الاتصال العميق الذي يربط بينها ويوصلها إلى النقطة التي نستطيع عندها أن نمتلكها ثانية. في وسعنا على هذا النحو، قطع اتصال صيرورة العقل، وإنقاذ تاريخ الفكر من كل دلالة ذاتية. لنحصر النقاش؛ نقر بأن في وسعنا الحديث بحدود عناصر وقواعد التركيب واللغة عامة، عن أية لغة مهما كانت، كاللغة القديمة ولغة الأساطير، أو حتى عن تلك اللغة الغريبة شيئاً ما، ألا وهي لغة لا شعورنا أو آثارنا؛ أما لغة معرفتنا، تلك اللغة التي نملك زمامها، ذلك الخطاب البنيوي ذاته الذي يسمح لنا بتحليل عدد كبير من اللغات الأخرى، تلك اللغة في سمكها التاريخي، فنعتبرها قائمة الذات وغير قابلة لا ترجع إلى شيء آخر. وستكونون مكابرين إذ أنتم تجاهلتم مع ذلك أننا انطلاقاً منه ومن نشأته البطيئة ومن تلك الصيرورة الغامضة التي قادته إلى حالته الحاضرة، نستطيع الحديث عن الخطابات الأخرى في حدود بنيات؛ إنه هو الذي منحنا الإمكانية والحق في ذلك؛ فهو بمثابة البقعة العمياء التي تنتظم انطلاقاً منها الأشياء حولنا مثلما تراها اليوم. إننا نقبل بطيبة خاطر أن نوظف في تحليلنا للأساطير الهندية الأوروبية أو لتراجيديات «راسين» مفاهيم معينة كالعناصر والعلاقات والانفصالات، كما نقبل كذلك بكل رضى أن نبذل ما في وسعنا من أجل الاستغناء عن جعل الذوات المتكلمة صاحبة الحل والعقد؛ لكننا لا نبيح لأحد أن يسمح لنفسه باتخاذ تلك المحاولات الناجحة مطية سهلة لإعطاء التحليل وجهة أخرى والزج به زجاً تكون الغاية منه الصعود ثانية نحو أشكال الخطاب التي تجعلها ممكنة، وطرح الموقع ذاته الذي نتكلم منه حالياً للسؤال أن تاريخ تلك التحليلات التي تنسحب منها الذاتية يحتفظ في حوزته بترنسندنتاليته الخاصة به.

- يبدو أن جوهر النقاش، وجوهر المعارضة التي تبدونها، يكمن في حقيقة الأمر، هاهنا (أكثر مما يكمن في النقاش حول البنيوية، والذي هو نقاش لاكته الألسن). اسمحوا لي، على سبيل المزاح بطبيعة الحال، ما دمتم على علم بأنني لا أميل نحو التأويل، أن أبين لكم كيف فهمت خطابكم الذي القيتموه الساعة. «تقولون بطبيعة الحال في أنفسكم، سنكون من الآن فصاعداً، مضطرين، رغم كل المعارك الخلفية التي خضناها، إلى قبول صياغة الخطابات الاستنباطية صياغة صورية؛ علينا أن نتحمل بطبيعة الأمر وصف صرح نظام فلسفي، عوض تاريخ نفس أو مشروع وجود؛ وأياً كان تفكيرنا، يلزمنا بطبيعة الأمر النظر بعين التسامح إلى تلك التحليلات التي ترجع الآثار الأدبية، لا إلى التجربة المعيشة من طرف الفرد، بل إلى بنيات اللغة. لقد اضطررنا طبعاً إلى التخلي عن سائر تلك الخطابات التي كنا قديماً نرجعها إلى سيادة

الوعي. لكن ما افتقدناه منذ أكثر من نصف قرن، نأمل اليوم أن نسترده في الدرجة الثانية، بفضل تحليل كل تلك التحليلات، أو على الأقل بوساطة السؤال الأساسي الذي نوجهه لها. سوف نتساءل عن مصدرها وعن الاتجاه التاريخي الذي ينفذ إلى أعماقها دون أن تكون واعية بذلك، وعن السذاجة التي تبقيها مغمضة العينين أمام الشروط التي تسمح بإمكانها، وعن أي إغلاق ميتافيزيقي تنزوي فيه وضعيتها الأولية. وفي نهاية الأمر يغدو للتو من غير المجدي ألا يكون اللاشعور كما خطر ببالنا وأكدناه، الحافة الضمنية للشعور؛ يغدو من غير المجدي ألا تكون الميتولوجيا رؤية للعالم، أو أن تكون رواية من الروايات شيئاً آخر عبر المظهر الخارجي لتجربة معيشة، لأن الحقل الذي ينشىء كل تلك «الحقائق» الجديدة، نحتفظ به تحت حراسة مشددة. فلا هو ولا تاريخه ولا ما يسمح بإمكانه يفلت من التعيين الترنسندنتالي. وعليه نطرح اليوم ـ ونحن عازمون على ألا نتراجع عن هذا أبداً ـ السؤال المتعلق بالأصل والنشأة الأولى والأفق الغائي، والاتصال الزماني. فهو اليوم، من حيث هو ذلك التفكير الذي يخرج إلى الفعل ويصبح راهناً كفكر لنا، والذي سوف نبقيه تحت السيطرة التاريخية ـ الترنسندنتالية. وعليه، إذا كنا مضطرين لأن نتحمل، شئنا ذلك أم أبيناه، كل النزعات البنيوية، فإننا لن نقبل أن يمس بسوء تاريخ الفكر الذي هو تاريخنا؛ لن نقبل بقطع تلك الخيوط الترنسندنتالية التي أعادت ربطه منذ القرن التاسع عشر بإشكالية الأصل والذاتية. وإلى كل من يقترب من ذلك المعقل الذي نتحصن فيه والذي نحن حريصون على الذب عنه بقوة، سنردد بحركة توقف كل انتهاك لحرمة المقدسات: حذار من أن تمس ذلك».

لكنني قررت بعناد المضي قدماً، لا لأنني واثق من النصر وأومن بتفوق الأسلحة التي أملكها. بل لأنه بدا لي اللحظة أن جوهر الموضوع يكمن في إنقاذ تاريخ الفكر من نيره الترنسندنتالي. لم يكن المشكل يكمن بالنسبة لي إطلاقاً في إضفاء الصورة البنيوية على التاريخ، بتطبيق مقولات أظهرت عن جدواها في ميدان اللغة على تطور المعرفة أو نشأة العلوم؛ بل كان الأمر بالنسبة لي: هو تحليل ذلك التاريخ ضمن انفصال تعجز سلفاً كل غائية عن القضاء عليه؛ هو رصده ضمن تبعثر يعجز كل أفق جاهز على احتوائه؛ إن الأمر بالنسبة لي هو أن أترك له حرية الانتشار في خفاء غفل الهوية يعجز كل تأسيس ترنسندنتالي أن يفرض عليه صورة الذات. وأن أفتحه على زمانية لا تعد بأي فجر؛ هو أن أجرده من كل نرجيسية ترنسندنتالية؛ كان لزاماً علي إخراجه من دائرة الأصل الضائع والمستكشف من جديد، التي كان حبيسها؛ كان لزاماً علي أن أبين أن تاريخ الفكر غير قادر على أن يلعب ذلك الدور الموحي للحظة الترنسندنتالية الذي لم يبق للميكانيكا العقلية منذ كنط ولا للماهيات الفكرية الرياضية منذ «هوسرل» ولا لدلالات العالم المدرك منذ ميرلوبونتي ـ رغم الجهود التي بذلوها من أجل اكتشافه فيها.

وأظن أنه رغم الإبهام الذي يشيعه النقاش المظهري حول البنيوية، فإننا في العمق متفقون،

وأقصد بهذا أننا كنا جميعاً نتفاهم بصورة كاملة حول ما كنا نرمي إليه. وأمر طبيعي أن تتمسكوا بالدفاع عن حقوق تاريخ متصل وينفتح في ذات الوقت عبر تطورات لا متناهية، على غائية يسير نحوها، لكن ذلك لم يكن بغرض حمايته من كل غزو بنيوي يضرب عرض الحائط بحركته وتلقائيته وديناميته الداخلية، كنتم تودون في الحقيقة ضمان سلطات الوعي المؤسس، باعتبارها كانت محط بحث من طرفنا. لكن هذا الدفاع، عليه أن يبحث لنفسه عن مكان جديد بعيداً عن مكان المناقشة، أو موضع النقاش: ذلك أنكم إذا كنتم تعترفون لأي بحث اختباري أو لأي عمل تاريخي هزيل بحقه في الطعن في الأبعاد الترنسندنتالية، فأنتم حينئذ تتنازلون عن الجوهري. من هنا كان تغييركم لوجه المسألة عدة مرات. فأنتم تنظرون إلى الحفريات كبحث عن الأصل وعن القبليات الصورية، والأفعال المؤسسة، أي إجمالاً، كلون من الفينومينولجيا التاريخية (في حين أن المسألة بالنسبة لها تكمن على العكس في تخليص التاريخ من القبضة الفينومينولوجية)، ثم ما تلبثون أن تعترضوا عليه بأنه يفشل في المهمة التي انتدب نفسه لها ولا يكتشف أبداً سوى مجموعة من الوقائع التجريبية، ثم تعارضون الوصف الحفري، في حرصه على إثبات العتبات وألوان القطيعة والتحول، بالعمل الحقيقي للمؤرخين القائم على إبراز الاتصال وألوان الاستمرار (بينما نجد أن مقصد التاريخ منذ عشرات السنين لم يبق كذلك)، وتعيبون عليه عندئذ لامبالاته بالدقائق الاختبارية. وتعتبرونه كذلك مشروعاً يرمي إلى وصف مجموعات ثقافية، بغية إضفاء طابع التجانس والوحدة على الاختلافات الأكثر بروزاً للعيان، واستكشاف شمولية الصور المحددة لها (هذا في الوقت الذي نلاحظ فيه أن هدفه تحديد الخصوصية الفردية للممارسات الخطابية)، ثم تنتقدون عليه حديثه عن الاختلافات والتغيرات والانقلابات. وأخيراً، تظهرونه بمظهر الوصف الذي يستجلب البنيوية إلى ميدان التاريخ (هذا بالرغم من أن مناهجه ومفاهيمه واضحة وضوح الشمس لا غبار عليها) وبالتالي أنه غير قادر على أن يزاول عمله كتحليل بنيوي حقيقي.

كل هذه الحيل الرامية إلى تغيير وجه المسألة والتغافل عن جوهرها هي بطبيعة الحال متناسقة أكمل التناسق ولا غنى عنها. وهي تنطوي على مغنم ثانوي يتمثل في الميل نحو سائر أشكال البنيوية التي ينبغي التساهل معها والتي تم التنازل لها في عدة أشياء، ومخاطبتها بالقول: «هل أدركتم ماذا سيكون مصيركم إذا أنتم تجرأتم على تلك الميادين الخاصة بنا، فسوف تصطدم طرقكم، التي ربما قد يحالفها النجاح في ميادين أخرى، مباشرة بصعوبات تحد من صلاحيتها، فهي لن تتمكن من الإمساك بالمضمون العياني كله الذي ترومون تحليله، مما سيضطركم إلى التخلي عن اختباريتكم الحذرة والسير رغم إرادتكم صوب الاهتمام بأنطلوجية غريبة للبنية. تعقلوا وارجعوا إلى الميادين التي ليس ثمة أي شك في أنكم بسطتم فيها سيطرتكم شرط أن نتظاهر منذ الآن فصاعداً أننا قبلناكم ما دمنا نحن الذين نرسم الحدود لذلك». أما الفائدة الكبرى، فتقوم بطبيعة الأمر على إخفاء الأزمة التي نتخبط فيها منذ أمد بعيد والتي لم تفتأ حدتها

تتزايد بإطراد. تلك الأزمة التي يصبح فيها ذلك التفكير الترنسندنتالي الذي تقمصته الفلسفة منذ كنط، في خطر، وتصبح فيها تلك المجموعات من الأفكار التي تدور حول الأصل، والأمل بعودته الأبدية الذي يمنحنا ذريعة لطمس اختلاف الحاضر، في خطر كذلك، وحيث يغدو فيها التفكير الذي يجعل الإنسان محور كل شيء، ويعلق سائر تلك التساؤلات على مسألة كينونة الإنسان فاسحاً المجال بذلك، للتهرب من تحليل الممارسة، مهدداً، وحيث تعرف سائر الإيديلوجيات الإنسانية النزعة نفس المصير، وأخيراً، وعلى الخصوص، حيث يتعرض وضع الذات للتهديد. هذا هو النقاش الذي تأملون إخفاءه وتترجون، على ما أعتقد، تحويل الأنظار عنه، بمواصلة ألاعيبكم الطريفة حول الأصل والنظام والتزامن والصيرورة، والعلاقة والعلة والبنية والتاريخ. هل أنْتم واثقون من أنكم لا تمارسون نوعاً من الأبدال أو القلب النظري؟.

ـ لنفترض إذن أن النقاش يكمن هاهنا كما تقولون وعلى رأيكم، لنفترض أن الأمر يتعلق بالدفاع عن آخر معقل من معاقل التفكير الترنسندنتالي أو بشن هجوم عليه، ولنفرض أن مناقشتكم الحالية تجد مكانها في الأزمة التي تتحدثون عنها، لكن ما صفة خطابكم؟ ما مصدره، وما الأساس القانوني الذي يصدر عنه في حديثه؟ ما حجته وسنده؟ إذا كنتم لم تفعلوا سوى أنكم قمتم ببحث اختباري مخصص لظهور الخطابات وتحولها، وللأشكال الابستملوجية والأشكال التاريخية للمعرفة، كيف ستفلتون من سذاجة جميع النزعات الوضعية؟ وكيف يمكن لمشروعكم أن يؤكد صلاحيته ضد هوس البحث عن الأصل واللجوء ضرورة إلى ذات مؤسسة؟ غير أنكم إذا كنتم تدعون أنكم دشنتم تساؤلاً جذرياً، وإذا كنتم ترغبون في وضع خطابكم في المستوى الذي نضع فيه أنفسنا نحن، فأنتم على علم أنه سيندرج في إطار لعبتنا وسيخدم قضيتنا ويصبح هو الآخر استمراراً لذلك البعد الذي يحاول مع ذلك أن يتخلص منه. وإما سوف لن يرقى إلينا أو أننا سنعتبره منا. كيفما كان الأمر، عليكم أن تقولوا لنا ما هي تلك الخطابات التي تصرون منذ ما يقرب من عشر سنوات على ملاحقتها، دون أن تتجشموا يوماً عناء إثبات حالتها المدنية. باختصار، ماذا تكون، هل هي تاريخ أم فلسفة؟.

ـ اعترف أن سؤالكم هذا، يربكني أكثر مما تربكني اعتراضاتكم المطروحة قبل قليل. إنه لا يأخذني على غرة تمام الأخذ، لكنني كنت أود لو أمهلني بعض الوقت أيضاً. ذلك أن خطابي اللحظة، ودون أن أستطيع توقع نهاية لذلك، عوض أن يحدد الموقع الذي يتكلم منه، يتلافى التربة التي قد يستطيع الاستناد إليها. فهو خطاب حول خطابات: لكنه لا يسعى إلى العثور فيها على قانون خفي أو أصل مموه في حاجة إلى كشف الغطاء عنه، لا يهدف كذلك إلى أن يقيم بنفسه واعتماداً عليها النظرية العامة التي تشكل باقي الخطابات بالنسبة لها نماذج محسوسة. بل غايته إظهار تبعثر نعجز أبداً عن إرجاعه إلى منظومة اختلافات أوحد، وتشتت لا يرتبط بمحاور مرجعية مطلقة، يتعلق الأمر بالقيام بعملية زحزحة عن المركز، لا تترك الامتياز لأي مركز على

باقي المراكز الأخرى. ليس دور ذلك الخطاب إزالة النسيان المطبق، واستكشاف لحظة ميلاد الأشياء المقولة، في أعمق أعماقها (سواء تعلق الأمر بخلقها الاختياري أو بالفعل الترنسندنتالي الذي تجد فيه أصلها)، لا يريد أن يكون تأملاً في الأصل وتذكراً للحقيقة، بل عليه بالعكس أن يقيم الفوارق: وأن ينشئها كموضوعات ويحللها ويحدد مفاهيمها. وعوض أن يجوب حقل الخطابات من أجل أن يعيد من جديد، ولحسابه، التجميعات المعلقة، وعوض أن يبحث في ما قيل عن ذلك الخطاب الآخر المتواري والذي يبقى هو هو (وبالتالي عوض أن يقوم باستمرار بدور الباحث عن المعنى الحقيقي وراء المعنى المتواري أو بتحصيل الحاصل)، يصنع التغايرات، فهو تشخيص للأعراض وإذا كانت الفلسفة ذاكرة أو عودة إلى الأصل، فإن ما أفعله، لا يمكن بأي حال، اعتباره فلسفة، وإذا كان تاريخ الفكر يقوم على بعث الحياة من جديد في أشكال شبه منطمسة، فإن ما أفعله ليس كذلك تأريخاً.

ـ أقل ما يستطيع المرء أن يستخلصه مما قلته الساعة، هو أن حفرياتكم ليست علماً. فأنت تتركها في حالة تموج وتردد بمنحها تلك الصفة المريبة ألا وهي صفة الوصف. أو حتى صفة خطاب يريد أن يعطي لنفسه طابع فرع معرفي لا زال يشق طريقه، مما يضمن لأصحابه منفعة مزودجة: تمكنهم من أن يكونوا معفيين من إرساء دعائم علميته الصريحة والدقيقة، ومن أن يتركوه منفتحاً على عمومية مقبلة تحرره من مخاطر ميلاد. أو واحداً من تلك المشاريع التي تبرر نفسها بما لا تفعله، مؤجلة باستمرار إلى ما بعد، جوهر مهمتها المتمثل في لحظة تأكيدها واكتمال تناسقها، أو حتى واحداً من تلك التدشينات التي أعلن عن عدد كبير منها منذ القرن التاسع عشر: إذ نعلم جيداً أن ما يستهوينا ابتكاره في الحقل النظري الحديث، ليس البتة منظومات قابلة للبرهنة، بل فروع معرفية نفتح باب إمكانيتها على مصراعيه ونرسم برنامجها ثم نكل إلى الآخرين مسؤولية مستقبلها ومصيرها. وما يكاد رسم نقاطها ينتهي، حتى تختفي هي وأصحابها. فيبقى الحقل الذي كان عليهم تهيئته وإعداده عقيماً إلى الأبد.

ـ صحيح أنني لم أقدم الحفريات يوماً كعلم، ولا حتى كأسس أولى لعلم مقبل. وبدلاً من أن أقدم تصميماً لبناء سيشيد في المستقبل، اكتفيت ببيان ـ مع احتمال أن أدخل عليه تعديلات كثيرة مع ذلك ـ ما كنت أنجزه بمناسبة بعض الأبحاث التجريبية. فليس للفظ الحفريات بتاتاً قيمة استشراف أو استباق، بل يشير فقط إلى أحد خطوط المواجهة لأجل تحليل الإنجازات الفعلية، وإضفاء الصفة النوعية على مستوى العبارة ونظام احتفاظها، تحديد ميدان ما وتسليط الأضواء عليه: إنه ميدان الانتظامات العبارية والوضعيات، إدخال بعض المفاهيم كقواعد التكوين والاشتقاق الحفري والقبلي التاريخي وإشراكها. غير أن المشروع يرتبط: في جل أبعاده، بالعلوم وبالتحليلات التي هي من النوع العلمي أو بنظريات تستوفي مقاييس الدقة. يرتبط أولاً بالعلوم التي تنشأ، وتسن معاييرها في المعرفة الموصوفة حفرياً: فهذه العلوم تشكل بالنسبة له

أيضاً علوماً ـ موضوعات. بنفس النحو الذي كان به التشريح المرضي وفقه اللغة والاقتصاد السياسي والبيولوجيا. له كذلك ارتباط بصور التحليل العلمية التي يتميز عنها أما من حيث المستوى أو الميدان أو المناهج والتي يقترب منها بحسب خطوط التقسيم المميزة، فبتصديه للعبارة من حيث هي وظيفة تحقيق الإنجاز اللفظي، ضمن ركام الأشياء المقولة، يتميز عن البحث الذي يجعل موضوع اهتمامه المفضل المقدرة اللسانية: فبينما يشكل مثل هذا الوصف الرامي إلى تحديد مقبولية العبارات، نموذجاً مولِّداً، تسعى الحفريات من أجل تحديد شروط تحقيقها، إلى تحديد قواعد تكوينها، من ثمة كانت بعض التشابهات وحتى بعض الاختلافات (خصوصاً فيما يتعلق بالمستوى الممكن للصياغة الصورية بين هذين النمطين من التحليل، على أي حال، يلعب النحو التوليدي، بالنسبة للحفريات، دور التحليل المقترن، كما أن الأوصاف الحفرية بالإضافة إلى ذلك، تتمفصل في تلاحقها وضمن الحقول التي تجوبها بفروع معرفية أخرى، فهي في سعيها نحو تحديد مختلف مواقع الذات التي قد تتضمنها العبارات خارجاً عن كل إحالة إلى ذات سيكلوجية أو مؤسسة، تصطدم بمسألة يطرحها التحليل النفسي حالياً، وفي محاولتها إبراز قواعد تكوين المفاهيم وأنماط تلاحق وتسلسل وتواجد العبارات، تلتقي بمشكل البنيات الأبستملوجية، وبدراستها لتكوين الموضوعات وللحقول التي ضمنها تنبجس وتتميز، وبدراستها كذلك لشروط تملك الخطابات، تلتقي مع تحليل التشكيلات الاجتماعية. فتلك تمثل جميعها، بالنسبة للحفريات أمكنة اقتران وتلازم. وأخيراً، وفي حدود إمكانية إقامة نظرية عامة للإنتاجات، ستعثر الحفريات من حيث هي تحليل للقواعد الخاصة بمختلف الممارسات الخطابية، على ما يمكن تسميته بنظريتها الشاملة.

إذا كنت أضع الحفريات في عداد خطابات كثيرة أخرى سبق لها أن نشأت، فليس ذلك من أجل جعلها تستفيد عن طريق المجاورة والعدوى من وضع ليست قادرة على أن تحصل عليه بنفسها، ليس ذلك بغية إعطائها مكانة بارزة وبصورة نهائية ضمن مجموعة ساكنة، بل من أجل العمل على انبثاق ميدان نوعي، إلى جانب نظام احتفاظ العبارة والتشكيلات الخطابية والوضعيات والعبارات وشروط تكوينها، ميدان لم يسترع بعد اهتمام أي تحليل (على الأقل فيما قد يتوفر عليه من خصوصية وعدم الانصياع للتأويلات والصياغات الصورية)، لكنه ميدان لا شيء يضمن مسبقاً أنه سوف يبقى قاراً وقائماً بنفسه ـ آخذاً بعين الاعتبار أنني لا زلت في بداية طريق لم أقطع فيه بعد، حتى الآن، شأواً بعيداً ـ. على كل حال، من الممكن جداً ألا تفعل الحفريات شيئاً آخر غير قيامها بدور أداة تسمح، وبكيفية أكثر دقة بالنسبة لما قبل، بربط تحليل التشكيلات الاجتماعية بالوصف الابستملوجي، أو تساعد على ربط مواقع الذات بنظرية تاريخ العلوم، أو تخول تحديد مواضع التقاء النظرية العامة للإنتاج والتحليل التوليدي للعبارات. من الممكن جداً أن يكتشف أخيراً أن الحفريات هو الاسم المعطى لجانب معين من الظرف النظري الحالي. إما

أن يفسح هذا الظرف المجال أمام فرع معرفي يتميز بصفات خاصة حيث تبرز ملامحه الأولى وحدوده الإجمالية، من خطوطها الرئيسية هنا، أو أن يثير عدداً من القضايا التي لا يمنع تناسقها الحالي من أن يتكفل بها من جديد ميدان آخر فيما بعد، وبكيفية جديدة، في مستوى أعلى، أو حسب مناهج مغايرة، كل ذلك لا أستطيع اللحظة أن أقرر فيه. والحقيقة أنني لست أنا الذي يرجع إليه أمر البت في ذلك بدون شك. أوافق على أن خطابي ينمحي مثلما ينمحي الشكل الذي حمله حتى هنا.

ـ نرى أنك تستغل الحرية التي تمنع على الآخرين حق التصرف بها، استغلالاً غريباً. فأنت تمنح لنفسك حقل فضاء طليق، وترفض أن تصفه بأحد النعوت. لكن هل سهوت عن تعهدك وحرصك على الزج بخطابات الآخرين في منظومات قواعد؟ هل تناسيت كل تلك القيود التي أسهبت في عرضها بدقة متناهية؟ ألم تنزع من الأفراد حق التدخل الشخصي في الوضعيات التي يتحدد وضع خطاباتهم داخلها؟ لقد ربطت أبسط أقوالهم بإلزامات تحكم على أبسط ابتكاراتهم، بالامتثال والتقيد بالأعراف المقررة؟ فحينما يتعلق الأمر بك، كل شيء سهل ومباح، حتى الثورة على القيود، أما عندما يتعلق الأمر بالآخرين، فإن كل شيء يغدو صعباً ومستيحلاً. ومن الأفضل لك بدون شك أن تكون على وعي أوضح بالظروف التي تتكلم ضمنها، على أن تكون بالمقابل كذلك، على ثقة كبرى في العمل الحقيقي للبشر وفي إمكانياتهم.

ـ أخشى أن تكونوا قد وقعتم فريسة خطأين: بخصوص الممارسات الخطابية التي حاولت تعريفها، وبخصوص الدور الذي تحتفظون به أنتم أنفسكم للحرية الإنسانية. لا ينبغي أن يفهم أن الوضعيات التي حاولت إثباتها، مجموعة من التحديدات التي تفرض نفسها على تفكير الأفراد من الخارج فرضاً، أو يحايثه من الداخل، محايثة يبدو كما لو كانت سالفة، بل هي بالعكس مجموعة من الشروط التي حسبها تتم ممارسة ما من الممارسات، وتتيح الفرصة كلياً أو جزئياً، أمام ظهور عبارات جديدة، وحسبها كذلك يمكن أن تتغير ويصيبها بعض التحوير. يتعلق الأمر إذن بحقل تتمفصل به مبادرات الأفراد (دون أن تكون هي قطب الرحى فيه) وقواعد تستخدمها تلك المبادرات (دون أن تكون هي خالقتها أو مبدعتها أو صاحبة صياغتها)، وعلائق تسندها (دون أن تكون تلك المبادرات نتيجتها النهائية أو نقطة تلاقيها وتضافرها) أكثر مما يتعلق بحدود تفرض نفسها على تلك المبادرات. يتعلق الأمر بإخراج الممارسات الخطابية في تعقدها وسمكها إلى وضح النهار، وتبيان أن الكلام يعني القيام بشيء، غير الإفصاح عما يدور بخلدنا، أو التعبير عما نحتفظ به في ذاكرتنا، إنه كذلك شيء آخر غير إطلاق العنان لبنيات لغة ما، وإثبات أن إضافة عبارة إلى مجموع العبارات الموجودة من قبل، يعني القيام ببادرة معقدة ومكلِّفة، تقتضي شروطاً (ولا تتطلب وضعاً وسياقاً ودوافع فقط) وتستلزم قواعد (مخالفة لقواعد التركيب المنطقية واللسانية)؛ إبراز أن التغير الذي يصيب نظام الخطاب، لا يتطلب «أفكاراً جديدة» وشيئاً من

الابتكار والابداعية، وعقلية مغايرة، بل تحولات تصيب الممارسة، وتصيب، أحياناً باقي الممارسات الأخرى المجاورة لها في نقط ارتباطها المشتركة. فأنا أبعد ما أكون عن نفي إمكانية تغير الخطاب: كل ما فعلته هو أنني سحبت من الذات ونزعت عنها حق الانفراد بممارسة السيادة المباشرة عليه.

«في الختام، أريد أنا بدوري أن أطرح عليكم سؤالاً: ما هي فكرتكم عن التغير أو عن الثورة، على الأقل داخل النظام العلمي وداخل حقل الخطابات، إذ كنتم تصرون على ربطه بفكرة المعنى والمشروع والأصل والعودة والذات المؤسسة، إذا كنتم باختصار، تلحون على ربطه بمجموع الأفكار المحورية التي تضمن للتاريخ الحضور الكلي للوغوس؟ أما الإمكانية التي تمنحونها له إذا كنتم تتمسكون بتحليله حسب استعارات ديناميكية بيولوجية تطورية، التي تذيب كعادتك المشكل العويص والنوعي المتعلق بالانقلاب التاريخي؟ وبتعبير أكثر دقة: ما الوضع السياسي الذي بإمكانكم منحه للخطاب إذا كنتم تتشبثون باعتباره شفافية دقيقة تومض لحظة وجيزة عند حافة الأشياء والأفكار؟ ألم تحرركم ممارسة الخطاب الثوري والخطاب العلمي في أوروبا منذ ما يناهز القرنين من تلك الفكرة التي ترى أن الكلمات لا شأن لها، وإنها همس خارجي، صوت أجنحة مراوح أشرعة لا نكاد نسمعه داخل رصانة التاريخ؟ أم هل يلزمنا تصور أنكم كي ترفضوا هذا الدرس، تتمسكون بتجاهل الممارسات الخطابية في وجودها الخاص، وترغبون في التشبث ضداً عنها بتاريخ للفكر، ومعارف العقل والأفكار والآراء؟ أي خوف ذاك الذي يجعلكم تجيبون إجابات ملؤها التركيز على الوعي، حينما يتحدث إليكم عن الممارسة وعن شروطها وقواعدها وتحولاتها التاريخية؟ أي خوف ذاك الذي يجعلكم تلتمسون، خارج كل الحدود والهزات والقطائع، المصير التاريخ ـ الترنسندنتالي الأعظم للغرب؟

أعتقد أنه ليس ثمة من جواب عن هذا السؤال، سوى الجواب السياسي، لنعتبر، في الوقت الحاضر. معلقاً، وربما ظهرت الحاجة إلى تناوله ثانية ومن جديد، عما قريب، وبطريقة أخرى.

لم يؤلَّف هذا الكتاب، إلا من أجل إبعاد بعض الصعوبات الأولية. وأقدر، شأني في ذلك شأن أي شخص آخر، ما يمكن أن تطرحه الأبحاث التي أتحدث عنها والتي مضى على إنجازها حتى الآن عشر سنوات من «عنت» وصعوبة وبالمعنى الدقيق لهذا اللفظ. أقدر ما يمكن أن يترتب عن محاولة دراسة الخطابات، لا انطلاقاً من الوعي الصامت الأبكم الحميم الذي يفصح عن نفسه من خلالها، بل انطلاقاً من مجموعة مبهمة من القواعد المجهولة الهوية، من نشاز وما يمكن أن ينشأ من انزعاج من جراء محاولة إبراز حدود وقيود الممارسة التي جرت العادة على اعتبارها مكاناً يطلق فيه العنان، وبشفافية خالصة لألاعيب العبقرية والحرية. وما يمكن أن يثير من سخط وإثارة من جراء محاولة اعتبار تاريخ الخطابات الذي لا زال ينظر إليه حتى الآن كما لو كانت تحدوه من خلف تحولات ضامنة للحياة والاتصال والاستمرارية القصدية للمعيش، كمجموعة من

التغيرات. وما يمكن أخيراً أن نشعر به من تضايق، باعتبار أن كلامنا يلتمس في نفسه المقدرة على أن يشحن خطابه، حينما يرغب في الكلام، بكل ما يشاء من المضامين، وما يمكن أن يشعر به مَن ضيق من جراء محاولة تقطيع وتحليل وتنسيق وتركيب سائر تلك النصوص التي أمست اليوم في طي الكتمان، دون أن يبدو عليها تغير ملامح وجه المؤلف: «إيه، ماذا! كل هذا الحشد من الكلمات ومن العلامات المسجلة على هذا العدد الهائل من الأوراق المعروضة على العدد العديد من الأنظار، كل ذلك الحماس المبالغ فيه من أجل الإبقاء عليها بعيداً عن الإيماءة التي بيَّنتْها وعبرت عنها، كل تلك التقوى العميقة المولعة بالاحتفاظ بها وبنقشها في ذاكرة البشر، - أكل ذلك الانشغال الفكري الذي كان يسعى إلى أن يجد متنفساً يفرج عنه فيها، ومن تلك الحياة المنتهية التي لم يبق لها من بعد سواها كي تخلد؟ أو ليس الخطاب في عمقه «أثراً»؟ أوليس همسه مكاناً لتخليد الذكر على مر الأزمان؟ هل يلزمنا الإقرار أن زمن الخطاب ليس زمان الوعي وقد تبوأ أبعاد التاريخ، أو زمان التاريخ الحاضر في صورة الوعي؟ هل يلزمني أن افترض أن حياتي الآخرة داخل خطابي، ليست في خطر؟ وإنني حينما أتكلم لا أتآمر على الموت لأهرب منها، بل أمكنها، أو أفسخ بالأخرى كل ذاتية في ذلك الخارج الذي بلغ حداً من عدم الاكتراث بحياتي ومن الحياد، حداً ينتفي معه البتة كل اختلاف بين حياتي ومماتي؟».

كل أولئك، أفهم انزعاجهم. فقد لاقوا بدون شك عنتاً شديداً في الإقرار بأن تاريخهم واقتصادهم وممارساتهم الاجتماعية واللغة التي يتكلمونها وأساطير أجدادهم، بل والحكايات التي كانت تروى لهم أثناء طفولتهم، تخضع لقواعد لا تعطى كلها لوعيهم وليسوا على بينة منها، وهم لا يودون، فضلاً عن ذلك، أن تنتزع منهم ملكية ذلك الخطاب الذي يريدون تضمينه كل ما يقولونه مباشرة وبلا واسطة، كل ما يفكرون فيه أو يعتقدونه أو يتخيلونه، وسوف يرفضون أن يكون الخطاب ممارسة معقدة وذات فوارق واختلافات وتخضع لقواعد وتحويلات ممكنة التحليل، بدل أن يصبحوا محرومين من اليقين الرخص، المواسي بالقدرة، إن لم يكن على تغيير العالم أو الحياة فعلى الأقل، على تغيير «معناهما» بطراوة كلام ينبع منهم هم أنفسهم ويبقى مستمراً بلا نهاية على مقربة أكثر من منبعه. فكم هي الأشياء التي في لغتهم، سبق لها أن أفلتت منهم: ولا يودون زيادة عليها، أن يفلت منهم ما يقولونه، ذلك الجزء من الخطاب - لا يهم كثيراً، ما إذا كان متلفظاً أو مكتوباً - الذي على وجوده الهزيل والمتردد أن يحمل حياتهم إلى أبعد مدى ولزمن أطول. فهم لا يستطيعون تحمل سماع (وهنا لا نجد لهم غير قليل من العذر) ما يقال لهم، من أن: «الخطاب ليس هو الحياة: وإن زمنه ليس زمانكم، فيه لاتتصالحون مع الموت، ومن الممكن أن تكونوا قتلتم الله تحت ثقل كل ما قلتموه، لكن عليكم أن لا تعتقدوا أنكم سوف تصنعون بكل ما تقولونه، إنساناً سيعمر أطول منه».

فهرس الكتاب

حفريات المعرفة

اصبح مفهوم الانفصال يحتل مكانة كبرى في فروع المعرفة التاريخية ذلك أن التاريخ في ثوبه الكلاسيكي ، كان يفترض الانفصال معطى لكنه غير قابل لأن يفكر فيه . إنه يظهر في صورة أحداث معثرة ـ كالقرارات والحوادث والمبادرات والاكتشافات ـ وما كان ينبغي الإحاطة به عن طريق التحليل بغية إلغائه ومحوه وإقصائه كي يظهر إتصال الأحداث . أما الإنفصال فقد كان علامة التشتت الزماني الذي كانت تلقى على عاتق المؤرخ تبعات حذفه من التاريخ . لكنه غدا اليوم أحد العناصر الأساسية للتحليل التاريخي . وهو يلعب فيه دوراً ثلاثياً : انه أولاً عمل مقصود للمؤرخ (ولم يعد ما تفرضه عليه رغماً عنه ، المادة التي يدرسها) : أي أن على المؤرخ على الأقل ، على سبيل الإفتراض المنهجي ، أن يميز بين المستويات الممكنة للتحليل ، والمناهج الخاصة بكل واحدة منها ، والتحقيب الذي يلائمها . كما أنه كذلك حاصل وصف يقوم به المؤرخ (ولم يبق شيئاً على التحليل التاريخي أن يستبعده ويلغيه) : ذلك أن ما يسعى المؤرخ الى كشفه هو حدود حركة من حركات التطور ، ونقطة انعراج منحنى من المنحنيات ، وإنعكاس حركة منتظمة وأطراف اهتزاز من الاهتزازات وعتبة حركة من الحركات ، ولحظة خلل عملية دائرية . إنه أخيراً ذلك المفهوم الذي ما يفتأ عمل المؤرخ يحدده ، (بدل أن يضرب عنه صفحاً ويعتبره مجرد بياض متجانس ، لا شأن له ، يفصل بين شكلين إيجابيين) . يتخذ الإنفصال صورته ووظيفته النوعية حسب الميدان والمستوى اللذين نعينهما له : فلسنا نتحدث عن ذات الإنفصال عندما نصف عتبة أبستمولوجية ، وتقهقر منحنىالسكان ، أو نَصِفُ قيام تقنية مكان أخرى . يا لها من مفارقة تطبع مفهوم الإنفصال : فهو أداة البحث وموضوعه في نفس الوقت ، يعين حدود الحقل الذي يتولد فيه ، ويسمح بتعيين تفرد الميادين ، التي لا يمكننا تحديده إلا بفضل المقارنة بينها ، ولأنه في نهاية الأمر ، ليس مجرد مفهوم قائم حاضر في خطاب المؤرخ ، بل يفترضه هذا الأخير وينطلق ضمنياً من أنه قائم ، وإلا فمن أي موقع يستطيع أن يتكلم إن لم يكن إنطلاقاً من ذلك الإنفصال الذي يمده بالتاريخ كموضوع ـ وبتاريخه هو ؟ إن إحدى السمات المميزة للتاريخ في ثوبه الجديد ، هي هذا التحول بلا شك ، الذي أصاب مفهوم الإنفصال : أي انتقاله من كونه عائقاً ليصبح ممارسة ، واندماجه في الخطاب التاريخي ، حيث لم يعد يلعب دور قدر خارجي ينبغي إلغاؤه ، بل صار يلعب دور مفهوم إجرائي يوظف ، لذا تبدلت ملامحه ولم يبق عيباً يقلل من قيمة القراءة التاريخية (ويكون علامة على فشلها وقصورها) ، بل أضحى عنصراً إيجابياً يحدد موضوع تلك القراءة ويمنح تحليلها صلاحيته

الناشر : المركز الثقافي العربي
ص. ب ١٣/٥٨٨١ شوران ـ بيروت : لبنان
ص. ب 5006 ـ الدار البيضاء ـ المغرب